



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society



كُتَاب

ضد الفساد

9 ديسمبر 2010

كُتَاب ضد الفساد

9 ديسمبر 2010



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

كتاب ضد الفساد

٩ ديسمبر ٢٠١٠م



فهرس الكتاب

٥	كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية
٦	مقدمة الكتاب
٦٣ - ٩	الباب الأول: ملف الكتاب "الشفافية والتنمية"
١١	الفساد والتنمية
	جاسم السعدون
٢٠	العلاقة بين التنمية ومكافحة الفساد و حقوق الإنسان
	د.غانم النجار
٢٧	الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد
	د.فؤاد الصلاحي
٣٥	نحو خطة تنموية كويتية شاملة أكثر شفافية
	فالح شمخي العنزي
٣٨	التنمية و الفساد لا يجتمعان
	د.بدر الديحاني
٤٤	تنمية مستدامة... و شفافية دائمة!
	د.محمد عصّام السبيعي
٥٢	مدخل إلى التنمية المستدامة: الشفافية كضابط
	احمد غلوم بن علي
٢٨٠ - ٦٥	الباب الثاني: المقالات
٦٧	الحكم الصالح
٨٩	الشفافية و مكافحة الفساد
١٥٣	هموم التنمية
١٧٩	الأداء البرلماني
٢٠٩	معوقات الخدمة المدنية
٢٣٦	قضايا محلية متنوعة
٣١٩ - ٢٨١	الملاحق
٢٨٣	ملحق (١) موجز سيرّ الباحثين المساهمين في ملف الكتاب
٢٨٦	ملحق (٢) موجز سيرّ كتاب المقالات
٣٠٣	ملحق (٣) الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات
٣٠٧	ملحق (٤) إطار مشروع إعداد الكتاب و القائمين عليه
٣١٧	ملحق (٥) صور من مشروع كتاب ضد الفساد في عامه الأول ٢٠٠٩



كلمة رئيس جمعية الشفافية الكويتية

للعام الثاني على التوالي، تحرص جمعية الشفافية الكويتية على تجميع أفضل ما كتب في قضايا الحكم الرشيد كالنزاهة والمساءلة ومكافحة الفساد في الصحافة الكويتية، وتصدرها في اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف التاسع من شهر ديسمبر من كل عام.



لقد كانت الفكرة التي انطلقت من رئيس مركز الشفافية للمعلومات في الجمعية السيد عبدالحميد علي عبدالمنعم موفقة إلى حد كبير، حيث صدر أول كتاب في العام ٢٠٠٩م وضم أفضل ما كتب في قضايا الحكم الرشيد، فحقق الكتاب مجموعة من الفوائد، منها توثيق المقالات الجيدة وإصدارها في كتاب حيث تتوفر المكتبة العربية للكتب المتخصصة في هذا المجال، ومنها أنه أكد على أهمية تناول مواضيع الحكم الرشيد وفق أسس منهجية علمية، ومنها أنه شجع الكتاب على زيادة التركيز على هذا الموضوع الهام وزيادة المهنية فيه.

إن نجاح تجربة إصدار كتاب (كتاب ضد الفساد) في سنته الأولى العام الماضي ٢٠٠٩ هو الذي دفع الجمعية إلى تكرار التجربة لهذا العام، مع مزيد من تحسين الفكرة، حيث ضم كتاب هذا العام، بالإضافة إلى مقالات الكتاب المنشورة في الصحافة، إعداد ملف خاص يتناسب وأهم القضايا المثارة في السنة التي يصدر فيها الكتاب، فتم اختيار «ملف الشفافية والتنمية» باعتبار أن الكويت أطلقت خطة التنمية الخمسية لدولة الكويت ٢٠١٠/٢٠٠٩ - ٢٠١٤/٢٠١٣، فتم الطلب من عدد من الشخصيات المهنية الكتابة في هذا الموضوع الهام، على أن تكون مساهماتهم غير منشورة من قبل، وبالفعل شاركت سبع شخصيات وقدمت أوراق علمية معتبرة من شأنها إثراء الملف، فلهم كل الشكر والتقدير.

ولا يفوتني في مناسبة ذكرى اليوم العالمي لمكافحة الفساد الذي يصادف ٩ ديسمبر ٢٠١٠م أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير إلى رئيسة وأعضاء (لجنة كتاب ضد الفساد) الذين تكبدوا العناء وأمضوا الوقت الكثير في إخراج هذا الكتاب القيم إلى النور.

كما يسعدني أن أتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكتّابنا الوطنيين الذين صاغوا مجموعة رائعة من المقالات، التي كان لها تأثير إيجابي حين نشرها، وسيكون لها نفس الأثر بإذن الله بضمها إلى هذا الكتاب ليستفيد منها القارئ والباحث في المستقبل، وأود أن أخص بالشكر من هؤلاء الكتاب أربعة أشخاص كانوا الأكثر كتابة في قضايا الحكم الرشيد وهم: السيد أحمد عبدالمحسن المليفي والسيد أحمد الدين والسيد عبدالحميد علي عبدالمنعم والأستاذ د.محمد عبدالمحسن المقاطع

آملين أن نلتقي بكم دائماً وأنتم في صحة وسعادة

وتقبلوا تحياتي

رئيس مجلس الإدارة
صلاح محمد الغزالي
٩ ديسمبر ٢٠١٠م

مقدمة الكتاب

يصدر كتابنا الثاني هذا من مشروع « كِتَاب ضد الفساد » ليكرس تقليدا نرجو أن تتضمن إليه كل الأكف المخلصة الساعية إلى إعلاء قيم النزاهة و الشفافية و مكافحة الفساد في ربوع وطننا الحبيب الكويت و عموم محيطنا الشقيق و الساحة الإنسانية في كل مكان.

انه تقليد يقضي بأن يكون التاسع من ديسمبر أي اليوم العالمي لمكافحة الفساد مناسبة سنوية يراجع كل منا فيها موقفه فيما قدم لوطنه أمام هجمة الفساد الشرسة التي تكاد تقتلع كل جميل في بلادنا و أيضا مناسبة لأن يقدم فيها كل منا إضافة في هذا الميدان مهما ارتأها ضئيلة فإنها ستغدو مع تراكم الجهود سدا منيعا أمام وحش الفساد.



ندكر بأن مشروعنا هذا انطلق في التاسع من ديسمبر ٢٠٠٩م ليوفر مرجعا دائما لمقالات كتابنا في الصحافة اليومية من المهتمين بقضايا الحكم الصالح، و حق الاطلاع و حرية تداول المعلومات، و النزاهة و المساءلة و مكافحة الفساد. و لنشجعهم نحو بذل المزيد من الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة المداومة على توعية الجمهور بها.

و في هذا العام أضفنا تطويرا نوعيا في الكتاب إذ خصصنا فيه ملف تحت عنوان « الشفافية و التسمية » يتضمن سبعة أبحاث نفرد بنشرها للمرة الأولى لأساتذة مهنيين و أكاديميين معروفين نأمل أن يجد الاهتمام الجدير به من قبل الدوائر التنفيذية و الناشطة في هذا الميدان.

لقد تركنا الحرية الكاملة للأساتذة الذين ساهموا مشكورين بجهدهم التطوعي لانجاز هذه الأبحاث دون أي قيد أو شرط لتكون معبرة بحق عن قناعاتهم الشخصية. كما استمر التزامنا بنشر مقالات كتابنا الأفاضل التي اجتازت معايير التقييم الموضوعية التي عملت على هداها اللجنة القائمة على هذا المشروع دون النظر إلى الانتماءات الفكرية و السياسية و التنظيمية لهم و لما يطرحوه من أفكار تعبر عن مواقفهم.

لقد تم تقسيم الكتاب هذا العام إلى باين رئيسيين ، يتضمن الباب الأول ملف الكتاب المشار إليه آنفا بينما يتضمن الباب الثاني مقالات الكتاب موزعة على ستة عناوين وهى على التوالي الحكم الصالح ، و الشفافية و مكافحة الفساد ، و هموم التنمية ، و الأداء البرلماني ، و معوقات الخدمة المدنية ، و قضايا محلية متنوعة. و الواقع أن القضايا التي حظيت باهتمام كتاب المقالات قد فرضت نفسها على هذا التبويب. و قد روعي في ترتيب المقالات تحت كل عنوان أن تكون بحسب الأقدم في تاريخ النشر فإذا تساوت أكثر من مقالة في نفس التاريخ رتبت حسب ترتيب الأحرف الهجائية لأسماء الكتاب.

كذلك يشتمل الكتاب على خمسة ملاحق يتضمن الأول موجز سير الباحثين المساهمين في ملف

الكتاب و قد عرضت بنفس ترتيب عرض الأبحاث.

و يتضمن الملحق الثاني موجز سير الكتاب و هي ما أمكن الحصول عليه من الكتاب أنفسهم و من أرشيف جمعية الشفافية الكويتية و شبكة الانترنت مع اعتذارنا للكتاب الذين تعذروا لاتصال بهم أو لم نتلقى منهم ردا خلال الفترة المتاحة. و قد عرضت السير الذاتية بترتيب الأحرف الهجائية لأسماء الكتاب.

الملحق الثالث و هو عبارة عن فهرس مفصل بأسماء الكتاب يسهل لكل كاتب الوصول لمقالاته المنشورة في الكتاب و عناوينها و اسم الصحيفة التي نشرت فيها و تاريخ نشرها، و هذا الملحق يعد إضافة جديدة لهذا العام التزمنا بها بناء على الملاحظات التي تلقيناها من الكتاب في العام الماضي.

الملحق الرابع عرضنا فيه بشكل موجز إطار المشروع و سير اللجنة القائمة على تنفيذه توخيا للشفافية المطلوبة في مثل هذا العمل. و قد تضمن الملحق من جملة مشتملاته بيان مصدر المقالات و الضوابط العامة و معايير تقييم المقالة و آلية العمل داخل اللجنة و أهم إجراءات الشفافية المتبعة. و في الملحق الخامس و الأخير استعرضنا بعض صور المشروع في عامه الأول

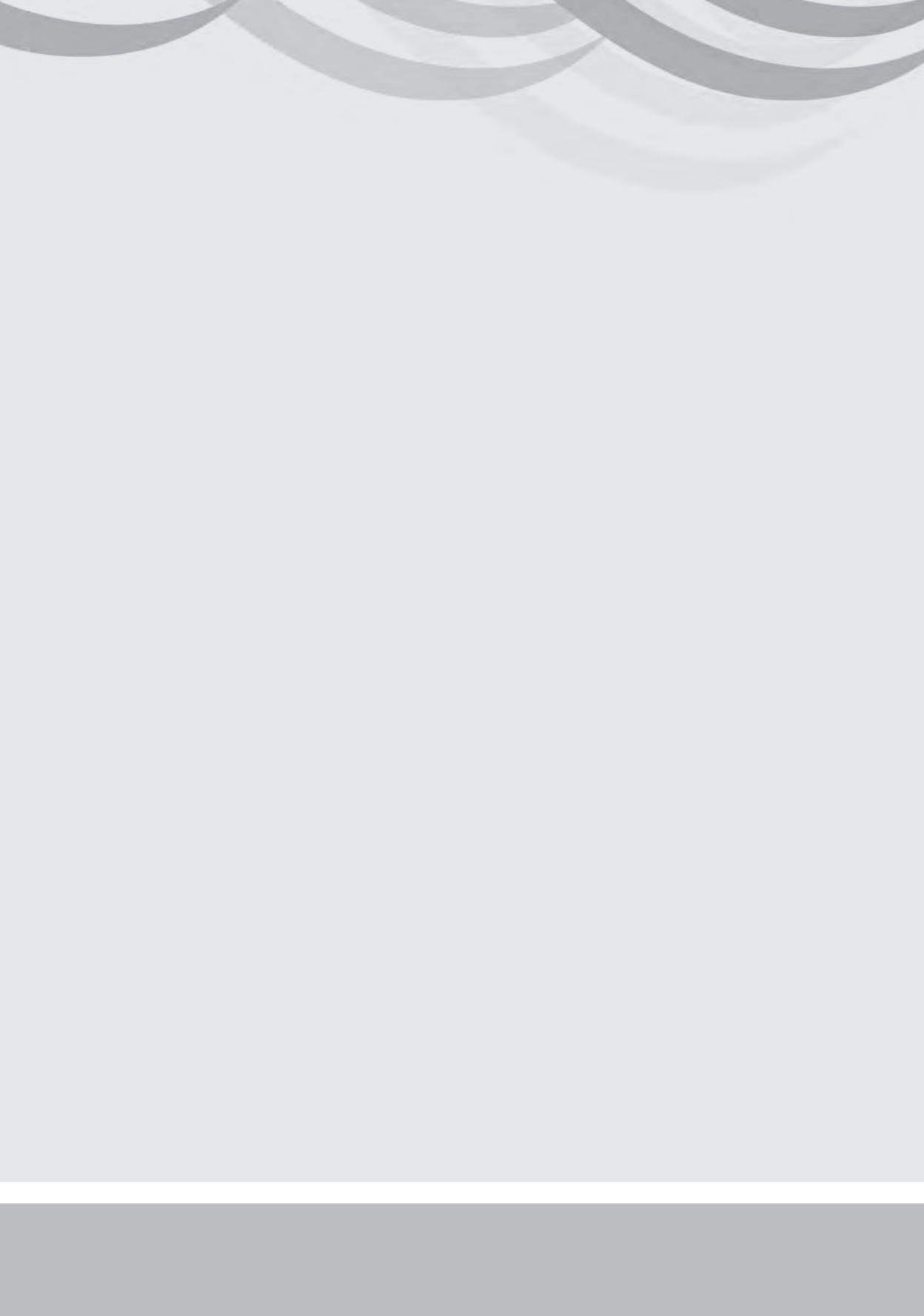
ختاما نأمل أن نكون قد وفقنا إلى تحقيق غايات هذا المشروع و لا يفوتنا أن نوجه خالص شكرنا و تقديرنا للباحثين الأفاضل من داخل و خارج دولة الكويت الذين بذلوا تطوعا و دون أي مقابل الوقت و الجهد في إعداد بحوثهم المتميزة التي تضمنها ملف الكتاب، و لكل من شارك في تسهيل مهمة اللجنة في جمعية الشفافية الكويتية و في مقدمتهم رئيس مجلس إدارة الجمعية الأستاذ صلاح الغزالي.

مع تمنياتنا بدوام التوفيق،،

أ. د. د. معصومة أحمد إبراهيم

رئيسة لجنة كتاب ضد الفساد

الكويت في ٩ ديسمبر ٢٠١٠م



الباب الأول

ملف الكتاب

الشفافية و التنمية

الفساد و التنمية

جاسم السعدون

العلاقة بين التنمية و مكافحة الفساد و حقوق الإنسان

د.غانم النجار

الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد

د.فؤاد الصلاحي

نحو خطة تنموية كويتية شاملة أكثر شفافية

فالح شمخي العنزي

التنمية و الفساد لا يجتمعان

د.بدر الديحاني

تنمية مستدامة... و شفافية دائمة!

د.محمد عصّام السبيعي

مدخل إلى التنمية المستدامة: الشفافية كضابط

احمد غلوم بن علي



الفساد والتنمية

جاسم السعدون

خبير اقتصادي

أولاً - مقدمة

في تعريف بسيط إلى حدود الإخلال، يقارن الفساد بالضرية، أي أنه إضافة إلى تكلفة بناء مشروع أو إنجاز عمل، وكلما ارتفع ذلك الاقتطاع، تحول البلد المعني به إلى درجات أدنى من القدرة التنافسية إلى حدود تحوله إلى بيئة طاردة للأعمال. ولكن، رغم أن البيئة المثقلة بالضرائب طاردة، إلا أن الفرق يظل شاسعاً بين تكلفة الضرية وتكلفة الفساد، فالضرية تذهب إلى خزينة الدولة وتستخدم في تمويل أغراضها، والضرية اقتطاع معلن ومعلوم سلفاً وفوق الطاولة ويمكن حسابها، والضرية يمكن تعديلها بقانون أو قرار، والضرية لقاء التزام متفق عليه. بينما الفساد تكلفة ضائعة على الدولة، ولا يقابلها التزام معلن، وحصيلتها متسربة في الغالب الأعم للمساهمة في بناء اقتصادات أخرى أو ما يسمى بغسيل الأموال. والفساد مرض قاتل وشديد الانتشار ويعتمد في انتشاره على واحدة من أهم غرائز الإنسان، وهي الجشع بكل أشكاله، مثل جشع المال أو السيطرة والسلطة، والفساد يدمر منظومة القيم الإيجابية في المجتمع.



بينما التنمية تعتمد على تعزيز منظومة القيم الإيجابية لدى الإنسان، والتنمية تتطلب شفافية عالية لمسارها، والتنمية حتى تصبح مستدامة تتطلب أن توزع منافعها بعدالة بين كل فئات جيلها وبين جيلها والأجيال اللاحقة. والتنمية تتطلب وعياً بضرورة الإبقاء على تنافسية الاقتصاد عالية، وذلك يعني الارتباط الوثيق بين جهد العامل ومكافأته، ويعني التوازن بين المخاطر التي يتحملها رأس المال والعائد على الاستثمار، ويعني الحد من تضخم أسعار عوامل الإنتاج الأخرى. والتنمية باختصار، هي صناعة الإنسان، فهي له ومن أجله، والنجاح في تحقيقها يعني تحسن في نوعية حياته، وذلك التحسن يقاس في جزء منه بالمستوى المادي لمعيشته، وفي جزء آخر بنوعية هذا المستوى اجتماعياً وسياسياً وبيئياً.

وخلال نحو ٢٥٠ عاماً، حاولت مدارس الاقتصاد الرئيسية الثلاث -وضمنها مئات الاجتهادات- تحديد معالم الطريق إلى النجاح في مشروع التنمية، بدأها آدم سميث في سبعينات القرن الثامن عشر بنصرة عنصر رأس المال الذي سيحقق منافع ماعداه إذا تركت له الحرية. مروراً بالنقيض لكارل ماركس في القرن التاسع عشر بنصرة عنصر العمل في التحيز له عند توزيع منافع التنمية، وشملت تطبيقاته نصف العالم مع خمسينات وستينات القرن الفائت. وانتهاءً بفكر مختلط يوازن في توزيع المنافع بين العمل ورأس المال، ويعطي الحكومات دوراً متفاوتاً، أدنى في زمن الرخاء، وأكبر في زمن الشدة، والذي بدأ زخمه بعد أزمة العالم الكبرى في ثلاثينات القرن الفائت ليسقط في سبعيناته، ومن المرجح أن يكون هو الفكر الحاكم لاقتصاد العالم بعد

أزمة العالم المالية الكبرى في عام ٢٠٠٨. كل هذه المدارس حققت قصص نجاح تنموي مذهلة، ولكنها جميعاً سقطت أيضاً سقوط ذريع، لسبب واحد، وهو السماح لجشع الإنسان أو فساده بالاستيلاء على ما لا يستحق من منافع ما حققته.

إذن، وباختصار شديد، النجاح في مشروع التنمية ليس حكراً على فكر ما، ولا على بلد ما، فلكل نجاح ظروف تاريخية لا تتكرر، ولكل بلد معطيات خاصة ولا بد أن تكون لها رؤيتها المختلفة قليلاً أو كثيراً عن ما عداها. وبينما تختلف مبررات النجاح نتيجة اختلاف كل من ظروف البلد والحقبة التاريخية، تتوحد أسباب الفشل، وهي جشع الإنسان سواء كان على رأس السلطة في دولة -حزب شيوعي مثلاً-، أو على رأس مؤسسة أو مؤسسات اقتصادية خاصة وضخمة وتملك تأثيراً قوياً على سلطات اتخاذ القرار.

خلاصة المقدمة، هي أن أي مشروع تنموية، وتحت راية أي مدرسة فكرية، يمكن من الناحية النظرية أن ينجح، ويتحول النجاح إلى واقع إذا كانت ظروف الزمن والبلد مناسبة لتطبيقات تلك الرؤية. ولكن، من المؤكد، أن أفضل الرؤى وتحت أكثر الظروف مناسبة، سوف تفشل إذا اقترن مشروع التنمية بفساد دون عقاب، والفشل سيكون شديد القسوة، إذا كانت ظروف البلد لا تسمح بتكرار مواثمة عامل الزمن وتوفير الموارد مثل حالة الكويت.

ثانياً- الفساد: حالة الكويت

يشير تقرير لمنظمة الشفافية العالمية (التحالف العالمي ضد الفساد) لعام ٢٠٠٩، أن الكويت تخلفت في مؤشر مدركات الفساد من المرتبة ٣٥ في عام ٢٠٠٣، إلى المرتبة ٦٦ في عام ٢٠٠٩ في جدول مدركات الفساد الذي يعطي ١٨٠ دولة، ذلك يعني أن تدهوراً سريعاً يحدث في نظافة البيئة العامة الحاضنة لمشروع التنمية. ويفترض، من الناحية النظرية على الأقل، أن لا يحدث هذا التدهور، فالاقتصاد الكويتي اقتصاد قطاع عام تولد الحكومة نحو ٦٧٪ من حجمه، وتخضع الحكومة في عملياتها لرقابة مسبقة على كل مشروعاتها الكبرى -مثل لجنة المناقصات المركزية-، ورقابة أحياناً سابقة، وفي كل الأحوال لاحقة من ديوان المحاسبة. وفي الكويت سلطات ثلاث أي أنها تؤمن بفصل السلطات، ويتولى مجلس الأمة التشريع والرقابة، بينما تتولى الحكومة التنفيذ، وتتولى السلطة القضائية الفصل في المنازعات، وهو أفضل نظام اخترعه الإنسان لمواجهة الإنحراف. والسلطة التنفيذية وهي المسؤولة عن معظم النشاط الاقتصادي ثابتة في صلبها رغم التغيير المتسارع شكلاً، فالتغيير لا يطال في الغالب الأعم سوى مناصبها الثانوية.

ولكن، هذا النظام الصحيح من الناحية النظرية، يفتقد التطبيق الصحيح على أرض الواقع، وبدلاً من أن تعمل سلطات الدولة الثلاث على محاربة الفساد، طال بعضها الفساد لكي يصبح جزء من هذه السلطة، ولأن الفساد مرض شديد العدوى، تبقى مؤشراتته إلى تزايد حتى يبذل جهد لاستئصاله. ولأن الفساد ليس وليد لحظته، فلا بد من تشخيص مقنع لمسبباته لعلنا ننجح في مواجهته، فالفساد لم يكن مرضاً في الكويت في ستينات وبعض سبعينات القرن الفائت، عندما بدأت الكويت وضع قواعد بناء الدولة الصحيحة أو دولة القانون والمؤسسات. ولكن جشع الإنسان إلى السلطة المطلقة، بدأ مع الارتداد عن سلطة القانون بتزوير نتائج انتخابات عام

١٩٦٧، ومعه تم إخلال كبير بنظام الدولة الحديثة، وأصبح خرق القانون رشوة مقبولة.

وبدأ بعض الارتداد الإيجابي إلى دولة القانون مع بدايات سبعينات القرن الفائت، وبدأ بعض التصدي لبعض خروقات القطاع الخاص في تداولات الأسهم، وقدم استجواب لوزير التجارة ترتب عليه تشكيل لجنة تحقيق حكومية في منتصف سبعينات القرن الفائت وخلصت اللجنة إلى وجود خمس مخالفات جسيمة -جرائم- تستحق العقاب، وكان يمكن للعقاب أن يقدم علاجاً وقائياً لما هو قادم. ولكن جشع الاستحواذ على السلطة والإثراء غير المشروع أدى إلى انقلاب على الدستور أبو القوانين في عام ١٩٧٦، والتسامح مع مخالفات المناخ الصغيرة في النصف الأول من السبعينات، ووضع الأساس للمناخ المتوسط في النصف الثاني منها، وفتح الباب على مصراعيه لسرقة مدخرات الناس بتأسيس شركات الورق الخليجية والمقفلت. ولتمرير مقترحات الحكومة لوأد الدستور إلى الأبد، قامت الحكومة بالتدخل المباشر وشراء أسهم المتداولين بتكلفة بلغت نحو ١٥٠ مليون دينار كويتي في عام ١٩٧٨، وقدمت معها مقترحاتها لتتقيح الدستور وشكلت لجنة لتمرير مقترحاتها، ومعها وضعت بذرة لأكبر أزمة مالية في تاريخ العالم قياساً إلى حجم الاقتصاد.

ولم تستطع الحكومة تمرير مقترحاتها لتتقيح الدستور، فأخرجت من قبعة الساحر مقترح تفتيت الدوائر إلى ٢٥ دائرة من أجل التأثير في مكونات السلطة التشريعية الرقابية بزيادة الواصلين إليها من الراشدين بالمال وخرق القانون وتخريب مؤسسات الدولة بالرشوة بالمناصب القيادية. وجاء سقوط المناخ الكبير، ليقضي على ما تبقى من سيادة للقانون وحرمة للمال العام، وأصبح عاجزون مالياً في سلطة اتخاذ القرار، بينما يمنع البنك المركزي مديون من الوصول إلى مجالس إدارات المصارف. وجاء الانقلاب الثالث على الدستور في عام ١٩٨٦، وتم اختطاف البلد تماماً وأصبح كل شيء مباح في سبيل خروج أفراد من أزمتهم على حساب القانون والمدخرات العامة، وكان مرسوم قانون المديونيات الصعبة في عام ١٩٩٢ خاتمة تلك الحقبة التي تم معها توزيع الرشا على الجميع. في تلك الحقبة التي شهدت معاول التعدي على قواعد الدولة الحديثة أو دولة القانون، وضعت سيناريوهات أكبر سرقات التاريخ التي طالت استثمارات الكويت الخارجية ومدخرات قطاعها النفطي، وطالهم عقاب قضاء دول مثل بريطانيا وأسبانيا أكثر مما طالهم في الكويت البلد المسروق.

والحاضر، أو واقع الفساد الذي قال فيه سمو الأمير أن فساد البلدية لا تحمله البعارين، هو امتداد لذلك التاريخ، وأي مواجهة له، لا بد وأن تأتي من وعي بما طال هيبة القانون ومعه هيبة سلطات الدولة. وعندما يتركز نقاش السلطتين التنفيذية والتشريعية ليس حول واقعة الفساد، وإنما عن انتماء المتهم بالفساد إلى أي عصبية ضمن الدولة، يكون الفساد قد بلغ حالة مرضية متقدمة. وعندما يسقط حكم في قضية فساد رئيسية لأنه غير مؤرخ، أو يصدر حكم براءة في قضايا رشواي انتخابية موثقة بالصوت والصورة، يزداد مستوى القلق، ولا بد من دعوة صريحة وقوية لاستقلال السلطة القضائية مع سن تشريع قاطع بضرورة التفتيش من قبلها على أحكامها وممارساتها.

من الناحية النظرية تبدو الكويت دولة ديمقراطية، تعمل بنظام السلطات الثلاث مع فضلها

وتوازنها، ولكنه نظام معطل على أرض الواقع، فالسلطة التنفيذية طاغية على ماعداها، وثابتة في صلبها، والصراع ضمنها يبيح المحرمات من أجل ضرورة الحصول على مكافأة السلطة المطلقة غير المستحقة، وهي بطبيعتها مفسدة. والسلطة التشريعية يحكم معظم الوصول إليها الانتماء المناطقي أو العائلي أو القبلي أو الطائفي، وتلك على كارثيتها أقل ضرراً، وتحكم غالبية الوصول إليها الرشوة بكل أشكالها ومضامينها، شاملاً شراء أقطاب في السلطة التنفيذية لكتل من إفرزات الانتخابات النيابية. فالبعد السياسي في تشكيل الحكومات معطل بحكم عدم إباحة نظام الأحزاب، وقصور التجربة على التشريع والرقابة ناتج عن إهمال عنصر أساس في نجاح النظام الديمقراطي، أي ممارسة الحكم من خلال السلطة التنفيذية عند الحصول على الأغلبية في الانتخابات النيابية. وبينما قواعد بناء دولة القانون كانت صحيحة، تم إبطالها بنظام ديمقراطي فريد وقاصر، لا يفيد معه في مواجهة الفساد تشريعات محكمة، ولا رقابة سابقة أو لاحقة، لأن الفجوة كبيرة بين النظرية وتطبيقاتها.

وعودة إلى بدء، لن أصاب بالدهشة إذا استمر ترتيب الكويت ضمن جدول مدركات الفساد بالتدهور، لأن الخلل هو في آلية تطبيق نظام الحكم وليس في أساسه النظري. والحل يكمن في العودة إلى الأصل، أي احترام قواعد النظام الديمقراطي تطبيقاً وليس نظرياً فحسب، فسيادة القانون المطلقة، أو تواضعاً شبه المطلقة، هي أساس الحكم الصالح، ومعه يتلاشى معظم الفساد.

خطة التنمية- حالة الكويت

قبل الدخول إلى محور الفساد والتنمية، لابد من التعريف بخطة التنمية، فخطة التنمية من الناحية النظرية -طبقاً لمحتواها- تسعى إلى تحقيق هدفين رئيسيين بكل أهدافهما الفرعية، والهدفان هما، الأول، وقف التدهور في تنافسية الاقتصاد الكويتي عن طريق وقف التدهور في اختلالاته البنوية، والثاني، حشد الموارد البشرية والمادية لتحويل الكويت إلى مركز مالي، والأهم، تجاري. وما يجعلنا نعيش مع بعض الأمل، هو أن تلك التوجهات من ناحية التشخيص صحيحة، بما يحصر قلقنا على ناحية التطبيق، ولكن القلق يفوق الأمل، لأن التشخيص ليس جديداً، بينما التطبيق حتى الساعة يسير في اتجاه معاكس.

فالهدف الأول للخطة سوف يقاس بردم أربع اختلالات رئيسية، الأول زيادة مساهمة القطاع الخاص في توليد الإنتاج السلعي والخدمي بأسرع من مساهمة القطاع العام حتى تتخفض مساهمة الأخير باضطراد من مستوى حالي يبلغ نحو ٦٧٪. والثاني وهو متصل بالأول، خفض اعتماد تمويل الموازنة العامة من إيرادات النفط -حالياً ٩٤٪ بعد أن كانت ٨٨٪ في ثمانينات القرن الفائت- وهو أصل زائل، وذلك بخلق وعاء ضريبي من نشاط مضطرد ودائم للقطاع الخاص. والهدف الثالث هو احتواء أكبر المشاكل القادمة، وهو اختلال ميزان العمالة، بين توظيف الحكومة بشكل مباشر نحو ٧٧٪ من العمالة المواطنة ودعم العاملين منهم بالقطاع الخاص، وعجزها الأكيد عن توفير فرص عمل لنحو ضعفهم من القادمين الجدد إلى سوق العمل خلال العقدين القادمين. والهدف الثالث أو علاج الخلل الخطر في ميزان العمالة لا يمكن أن يتحقق دون احترام شديد لعلاج الاختلال الأول أو زيادة النشاط الاقتصادي المستدام، وزيادة

إيرادات الموازنة من موارد مستدامة -وعاء ضريبي- من نشاط القطاع الخاص المستدام. والرابع هو الخلل في ميزان السكان، فالكويتيون أقل من ثلثهم، ومعظم ما تبقى هو عمالة هامشية يراوح معظمها ما بين الأمية وفك الخط، وهي من جانب تمثل عامل ضغط شديد للطلب على السلع والخدمات العامة المدعومة، وهي من جانب آخر لا تضيف المقابل من إنتاجيتها. والهدف الأول، هو ما يسمى في استراتيجيات التنمية بهدف إطفاء الحريق، فالنموذج القديم الذي اعتمد مبدأ توزيع الثروة بدلاً من تنميتها، وطغى فيه جانب الإنفاق العام -شق من السياسة المالية- على كل ماعدا، خلق تلك التشوهات. هذا النموذج المعتمد على تحويل الثروة من القطاع العام إلى القطاع الخاص، والمعتمد في تنمية الثروة على تضخم أسعار الأصول، وفصل بين مكافأة العمل وإنتاجيته، أصاب تنافسية اقتصادها -المرض الهولندي- إصابة بالغة، اضطرها لأن تبدأ بالإطفاء متزامناً مع البناء.

أما الهدف الثاني، فهو يتمثل في حشد كل قوى العقل، وكل الموارد أو العضل، بالتوازي مع إصلاح الاختلالات في الهدف الأول، إلى استبدال صلب نشاطها في اتجاه ما تملك فيه الكويت ميزة نسبية، وبما يضمن استدامة النمو. وضمن الهدف الثاني، شق تحويل الكويت إلى مركز مالي، والكويت متفوقة في تقديم الخدمات المالية، وفيها نشأ أول صندوق سيادي، وأول بنك إسلامي، ومصارفها الأولى في الترتيب على مستوى الشرق الأوسط، وتتساوى تقريباً مدخرات قطاعها العام والخاص، وبنائها التشريعية هي الأفضل في الإقليم. أما الشق الثاني والأهم، فهو تحويلها إلى مركز تجاري، بسند من أداء تاريخي وموقع جغرافي على حافة نحو ١٠٠ مليون نسمة في غربها وفي شمالها، وتوفر كل وسائل النقل من البر والبحر والجو. وتحويلها إلى مركز مالي وتجاري يتسق مع عدم حاجة النشاطين إلى عمالة كثيفة، وإنما عمالة عالية الاختصاص، والنشاطين مكملين لبعضهما البعض، ومع فتح البلد للسياحة التجارية، يمكن أن يتواصل الدعم إلى كل الخدمات المساندة.

وهذا الفهم لأهداف الخطة ليس جديد، فهو صلب محتوى كل الدراسات الجادة منذ ثلاث عقود على الأقل، وهو ضمن كل توصيات المجالس واللجان التي أنشأتها الحكومة. الجديد هو، أن الخطة بمضمونها كما أفهمه، قد تحولت إلى قانون ملزم بإجماع كل الحضور من السلطتين التنفيذية والتشريعية عند التصويت على ذلك القانون. ما لا نستطيع الجزم به، هو ما إذا كان من أقرها بالإجماع، أو حتى أغلبيتهم، يعي أهداف الخطة الحقيقية، وقابل وقادر على تحمل تبعات تحول جوهري في مسار السياسات العامة لتحقيق تلك الأهداف. فالكويت لا تملك الكثير من الوقت للاستمرار في نهجها القديم، فالحريق يكبر بمرور الزمن، وكذلك تكاليف إطفائه، ومصدر التمويل زائل وبشكل متسارع لغلبة ثقافة التوزيع على ثقافة البناء، والأمل يضعف إلى حدود التلاشي مع كل فشل كبير.

والفشل الكبير يمكن أن يأتي من فهم خاطئ لأهداف الخطة، أو وعي ضعيف لا يرقى إلى مستوى تحمل سياسات غير شعبية على المدى القصير، وهناك مؤشرات توحى بصدق هذه المخاطر. أولاً أن الشأن الاقتصادي ومن ضمنه خطة التنمية هو شأن اختصاص، وأحد أكثر العلوم تعقيداً، إلا أن هذا الاختصاص على المستوى العام لم يحترم بإسناده إلى نائب لرئيس الوزراء غير مختص علماً وخبرة. ودون أي وازع سياسي من قبلي، يبقى مفهوم التنمية اختصاص

لابد وأن يحترم على كافة مستويات من يتولى مسؤوليتها، والنجاح مرتبط بفهم لغتها ومتطلباتها -سنغافورة وماليزيا وفيتنام مثال-، وضعف الوعي أو عدم احترام الاختصاص قد يكون مؤشر على ضعف جدية طرح المشروع. ثاني المؤشرات غير المريحة هو أن إعداد نفس الخطة استغرق عشر سنوات، وعندما تم إقرارها، كانت قد مرت على تاريخ نفاذها، وذلك يدعم التخوف الأول بأنها ربما تكون مجرد سلعة في حراج السياسة. أما ثالث المؤشرات فهو أن تأخرها عشر سنوات وتفتيدها متأخرة بعد مضي ٢٠٪ من عمرها، لم يشفع لها لتكون متكاملة، فبعد ٤ شهور على نفاذها المتأخر، كان ذلك الاكتشاف العظيم بأنهم أغفلوا تغطية سبل تمويلها. ومن أبسط متطلبات العمل بخطة أن تكون مرتبطة بآلية تنفيذها ووسائل تمويلها، ولكن حتى عند طرح المشكلة، نحن لم نعرف حتى هذه اللحظة أين يقع اختناق التمويل، وما هو حجمه، وما هو مداه الزمني إن وجد. ويظل مثل هذا التهديد بفشل الخطة والآتي من ضعف الوعي أو التردد في قبول متطلبات تنفيذها غير الشعبية هو أوهون الشرور، ويظل أشد الشرور أو الفشل الأكبر، هو في أن تكون الخطة وسيلة أو طريق لفساد أكبر، وهو موضوع محورنا التالي.

ثالثاً- التنمية والفساد: حالة الكويت

لا يرجح ما طرح حتى الآن، ومن أكبر مسؤولي تنفيذ خطة التنمية، بأن التنمية بمفهومها المركب والصحيح، أو بمفهوم علاج الاختلالات البنيوية وتوجيه العقل والموارد لما للكويت من أهداف إستراتيجية لها في تحقيقها ميزة نسبية، هو هاجسهم. وقد صرح مبكراً جداً كلاً من نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية ووزير الأشغال البلدية، بأن نحو ٢٥٪ من خطة الأربع سنوات قد تم إنجازه في ٤ شهور أو أقل، والمقصود هنا هو حجم الالتزام بالعقود، وهي مرحلة دون مستوى إنجاز المشروعات على خطورة اختزال الخطة إلى مشروعات فقط. ويشير التاريخ الموثق للحكومة الكويتية في تلزيم المشاريع، إلى جانب تعميقه للاختلالات الهيكلية، لم يكن في يوم من الأيام نظيفاً، وفي أحسن الأحوال كان وسيلة للإثراء غير المشروع من أراض رخيصة أو رخص احتكاريه، وفي أسوأها بدأت المشروعات بغرض وانتهت بأغراض أخرى، أو كان غطائها مستفيد، وانتهت إلى آخرين.

وذلك التاريخ الثري والمؤسف للفساد، خلق شكاً معظمه مستحق على كل ما تقدمه أو تشرف على تنفيذه الحكومة، لذلك نشأت في الكويت تشريعات حمائية الغرض منها التشدد إلى حدود المبالغة أحياناً في ضوابط تلزيم وتنفيذ أي مشروع. أزمة الثقة تلك، والناجئة عن الانطباع بأن الحكومة لن تكون جادة في مواجهة أي فساد لو حدث، وأن أطرافاً فيها إما مستفيدة أو ضالعة في إفادة أطراف فاسدة، حقق نتيجتين في غاية السلبية.

الأولى هي مساهمة تاريخ الفساد في بناء بيئة تشريعية طاردة، فكل التفاصيل تأتي في التشريع تحسباً لفساد حتمي، من العمر الزمني للإفادة من أصول المشروع أو تسهيلات، إلى حدود العائد عليه، إلى توزيع دقيق للمكثته، إلى تسمية القطاعات المتاحة، إلى حق الفيتو أو حق الاعتراض على قرارات كل شركاته. وأصبح الأصل هو أن يعمل المشروع بأعلى مستوى من المخاطر، ولكن بأقل مستوى عائد، وذلك يعني أن فرصة المشروع بالنجاح في حدودها الدنيا، وفشل أي مشروع هو انتكاسة لجهود التنمية وتبديد للموارد الشحيحة. وكان نتيجته أيضاً هو ذلك الشعور الخطر،

بأنه مادام التسامح مع الفاسدين الكبار أصبح قاعدة، فلا بد من تعويض الصغار بالكرم معهم، ملكية وعمالة وكوادر خاصة ومكافأة والتعويض عن خطأ التزامهم مثل الدعوة إلى إسقاط القروض أو فوائدها، وهي ضربة أخرى لتنافسية الاقتصاد وقيم العمل والالتزام.

والتبعات الناتجة عن فساد البيئة العامة، خلقت ثقافة متنامية أسست لمبدأ عام معاكس تماماً لمبدأ التنمية المستدامة، وهو مبدأ اقتسام الثروة المؤقتة بدلاً من تنميتها وضمان ديمومتها. وخلق الشك الكبير في فساد أطراف في الحكومة وتعاقسها عن مواجهة الفساد إن حدث، مقاومة كل مشروع حكومي -مثل المصفاة الرابعة وداو كيميكال ومشروع حقول الشمال-، فالحكومة مدانة حتى تثبت براءتها. وأصبح التركيز ليس على جوهر التنمية وهي طريق الخلاص الوحيد، وإنما على التنكس السياسي في اتهام أطراف السلطة لبعضها في وأد ما هو غير موجود والمقصود هنا مشروع التنمية، وأصبح شعار تعطيل مجلس الأمة للتنمية هو الشعار السائد، بينما الحقيقة هي أن تاريخ الحكومة الرخو في مواجهة الفساد هو الفعل الذي يستحق المواجهة، وليس رد الفعل المتشدد، وحتى وإن طالته المبالغة، وذلك كله تبعات تاريخ الفساد.

أما الثانية، فهي تجربة المشروع التنموي الحالي، فبعد ١٠ سنوات، بدأ متأخراً وبيادارة غير متخصصة، وبفهم مغلوط لمسئولي الخطة عند نسبة الإنجاز إلى مستوى الإنفاق، وبالاكتشاف المتأخر لاختناق في جانب التمويل، إن وجد الاختناق. ولكن كل ذلك يحسب على قصور الإدارة الحكومية، إما ما يحسب على احتمال انحراف النوايا وبؤرة فساد كبير، هو ذلك الحل السحري الذي سحب هذه المرة فيلين من قبعة القائمين على نفاذ خطة التنمية. ولشرح حكاية الفيلين، سوف أفترض أن تكلفة المشروع التنموي لأربع سنوات هي ٣٠ مليار دينار كويتي، وأنها تقسم إلى ثلاث مكونات، الأول هو تكلفة المشروعات العامة -طرق وجسور وإسكان- ويحدود ١٠ مليار دينار كويتي، والثانية مشروعات قطاع النفط بنحو ١٠ مليار دينار كويتي أخرى والأولى والثانية قرارات عامة وهما فيلا التنمية، أما الثالثة وهي ٣٠ مليار دينار كويتي وتخص القطاع الخاص.

والفيل الأول، كان الدعوة إلى تأسيس صندوق أوكيان حكومي برأسمال ١٠ مليار دينار كويتي لتمويل مشروعات القطاع العام. وفي تجارب العالم التنموية المعاصرة ما بين نهاية الحرب العظمى الثانية بدءاً من اليابان وألمانيا المدمرتان، مروراً بنمور آسيا ودول أوروبا المريضة الصغيرة مثل إيرلندا وفنلندا، وانتهاءً بالصين والهند والبرازيل وتركيا، لم ترتكب أياً من الخطايا الإدارية المذكورة في صدر هذه الفقرة. ولكن حين تقدم فكرة صندوق تمويلي عملاق، ويجند فريق من الفنيين والسياسيين لتسويقها، للإفادة مالياً ووظيفياً، والأهم سياسياً على حساب مشروع التنمية الحيوي، بينما فكرة الصندوق مخالفة تماماً لمعظم أهداف الخطة، يصبح الأمر مثاراً للشك في مشروع التنمية برمته. فتأسس هذا الكيان التمويلي يعمق من معظم الاختلالات الهيكلية من زيادة دور الحكومة في الاقتصاد، إلى زيادة العبء على المالية العامة، إلى مزيد من توظيف القوى العاملة في القطاع العام، وإلى خلق كيانات اقتصادية مدعومة غير قابلة للاستمرار وطاردة للجيل من المؤسسات، ويناقض تماماً هدف التحول إلى مركز مالي. ولا أجد تفسيراً عاقلاً لطرح هذا المقترح، سوى أنها محاولة لاختطاف مشروع التنمية من قبل فاسدين مالياً وسياسياً، وبعد دعم مبكر من قبلي لخطة التنمية على تواضعها بافتراض أنها أفضل

الممكن، أجد نفسي مضطراً للتوجس من كل ما يصدر عن القائمين عليها، في حين أنها بحاجة لكل الدعم من أيّ كان.

والفيل الثاني، هو الرغبة في اختراق الشق الآخر من التمويل الحكومي الضخم أو مشروعات قطاع النفط المقدرة بنحو ١٠ مليار دينار كويتي أخرى، فقرار قطاع النفط كان تشكيل لجنة وتعيين مستشار عالمي لإعادة بناء القطاع بدءاً بوضع معايير مهنية عند اختصار قياداته. وقطاع النفط هو الضرع الوحيد الذي يرضع البلد، والذي حدث مع تبشير بداية نفاذ الخطة كان خلافاً لما هو متفق عليه، كان إلغاء جهد لجنة معايير الاختيار للقيادات ومستشارها، وتقديم مقترح بقياديين جدد. وبغض النظر عن الآتون الجدد أو المغادرون، إلغاء المهنية في التعيين يثير شبهة كبرى حول النوايا، وخطورته لا تنتهي باحتمالات كبيرة لفساد قادم، وإنما احتمال تخريب لجسر العبور إلى التنمية المستدامة المحتملة أما تبقى صالحاً مع قطاع النفط. والواقع، أننا بتنا نسمع بأن جواز العبور للمنصب القيادي بات يمر بمكاتب متمصلحون سياسياً أو مالياً من قطاع النفط ومشروعاته، وذلك لن يساعد قطاع النفط في تمرير مشروعاته، وهو حتماً بداية ثانية مؤسفة لمشروع التنمية.

وباختصار، لا يدعم تاريخ الفساد بأن مواجهتنا له كانت فاعلة، بل يوحي بأنها كانت مشجعة، بدليل تخلف الكويت في قائمة مدركات الفساد من المرتبة ٣٥ مكرر في عام ٢٠٠٣، إلى المرتبة ٦٦ في عام ٢٠٠٩ كما ذكرنا، ومقترح صندوق التمويل الحكومي لمشروعات التنمية، لا يبشر بمستقبل أفضل لمستوى الفساد. والخيار بين نجاح مشروع التنمية وبقاء الفساد خيار مستحيل، وإن وجدت بعض الاستثناءات خلال زمن معلوم في بعض الدول ذات الأنظمة الشمولية -مثل أندونيسيا في زمن سوهارتو والصين في ثمانينات القرن الفائت-، فهذه الاستثناءات غير متاحة في الأنظمة الديمقراطية، كما أنها حكايات من التاريخ وليس في زمننا الحالي. ويكفي في الكويت تبعات مواجهة المعوقات الإدارية الجوهرية التي تبقى فرص نجاح مشروع التنمية ضعيفة، أما عند إضافة عامل الفساد التاريخي والقائم، فالأمل في نجاح المشروع معدوم.

رابعاً- خاتمة:

لسنا متطرفون ولا حالمون، حتى نقسم الأمور إلى خيارين لا ثالث لهما كما فعل بن لادن في تصنيفه لكل العالم بين فسطاط كفار وفسطاط مؤمنون، فالخيار ليس بين تنمية نظيفة تماماً أو فساد كامل، وسيبقى هناك فساد ما بقى الإنسان. ما هو محزن هو أن يتحول الفساد إلى ثقافة، وتتذر البيئة المشجعة له إلى احتمال تحوله إلى وباء، بينما الأصل هو دعم بيئة صحية تقاومه ويعنف من الناحية القانونية، وتبذه أخلاقاً وقيماً.

فالكويت بلد مورد ناضب، يتناقص بمرور الزمن، بينما تتزايد بشدة احتياجات الناس، والتشخيص الصحيح لأمراض اقتصادها، والتركيز الشديد في البناء على مناحي القوة فيه، يتطلب حشد كل قوى العقل والعضل. وما يحدث فيها حالياً أمر معاكس، أو بذل كل قوى العقل لاجتتاب شر سرقه الموارد، وإن لم يكن هذا ممكناً، فلا بأس إذا من توزيع حصصها بشكل أكثر عدالة. وهذه صفة للضياع، فالوقت والموارد محدودين، والفشل في استغلالهما بشكل صحيح، هو الطريق إلى دفع البلد إلى حالة من عدم الاستقرار، فالبلد يحتاج إلى خلق ضعف فرص العمل التي

خلقتها في ٦٠ عاماً، بأقل من ٣٠ عام، ولكن بتكلفة أعلى بأضعاف من التكلفة التاريخية لتلك الوظائف.

وطريق الخروج من مأزق خطر محتمل، هو تبني رؤية صحيحة لتكون خارطة الطريق أو الأساس النظري لحشد الطاقات، والتنفيذ هو محك الاختبار الرئيسي، وأهم ركائزه هو بداياته الصحيحة. وبينما نستطيع لو خلصت النوايا، إصلاح بعض العيوب في وعي واختصاص الإدارة الرئيسية لمشروع التنمية، بحكم ما لدى الكويت من مناخ سياسي مفتوح، لا يبدو أن هناك أمل في تسويق متطلبات التحول التنموي، وبعضه غير شعبي على المدى القصير، عند مستويات الفساد السائدة حالياً. ولا تحتاج مواجهة الفساد، الضرورية جداً لنجاح مشروع التنمية، إلى الكثير من الخطب وإعلان النوايا، وإنما تحتاج إلى مواجهة وقائع باتت وبائية ومعروفة للجميع، وما علينا سوى وضع إصبعنا وعيوننا معصوبة، على أي مشروع كبير وعمام، وسنجد فيه ما يكفي من فساد. ذلك صحيح في مشروع الموازنة العامة للدولة، وهو أيضاً صحيح في مشروع طريق أو مستشفى أو كل ما فوق الأرض، والأمر حتى أكثر خطورة في مشروعات ما هو تحت الأرض، ومشروع مجاري مشرف مجرد نموذج.

وإذا عجزت سلطات الدولة الثلاث عن تقديم وإدانة متهم رئيسي واحد من أي من هذه الحالات، فأمر تحول الفساد إلى ولاء هو مسألة وقت. ولأننا، وبسبب عنصر الزمن الضاغط، لا نملك خيار التباطؤ في الإصلاح والبناء، ولاحقاً لا نملك الموارد حتى لو ملكنا الرغبة والرؤية الصحيحتين، لا يمكن لمشروع التنمية النجاح، دون تقدم أكبر في مواجهة الفساد، وبدءاً من فساد الرؤوس الكبيرة.

العلاقة بين التنمية ومكافحة الفساد وحقوق الإنسان

أ.د. غانم النجار

لا يمكن للتنمية أن تتطلق وتحقق أهدافها دون تشريع وتفعيل حزمة متكاملة لمكافحة الفساد، فالفساد يخلق ثقوبا في مسار التنمية ويجعل منها مجموعة شعارات أكثر منها حقيقة ملموسة.

وبالمقابل فإن أي تنمية لا يكون هدفها النهائي هو الانسان والحفاظ على كرامته وصيانتها من العبث والانتهاك، يجعل منها تنمية خاوية فارغة المضمون تعتمد على الشكل أكثر من المحتوى.

ولكن هل هناك علاقة ممكنة بين محاربة الفساد وحقوق الانسان؟

سؤال قديم يتردد يبدو أن الاجابات بدأت تظهر في اطاره، وهو سؤال نجح بعض الباحثين في ابرازه للوجود، وهو ذات السؤال الذي تدور في أروقتة أسئلة أخرى، مثل ما هي الجدوى الاقتصادية لاحترام حقوق الانسان؟ بمعنى آخر هل الأفضل اقتصاديا للمجتمعات أن تحترم حقوق الانسان أم تنتهكها؟



في هذا الاطار قامت مجموعة بحثية تحت رعاية المجلس الدولي لسياسات حقوق الانسان ومقره جنيف والذي يشغل كاتب هذه السطور عضوية هيئته الدولية باطلاق مشروع بحثي هام ومحوري صدر عنه التقرير الاول من ١٠٠ صفحة سنة ٢٠٠٩ بعنوان «الفساد وحقوق الانسان: إيجاد الرابط». كما صدر التقرير الثاني في اواخر سنة ٢٠١٠ بعنوان «ادماج حقوق الانسان ضمن اجندة مكافحة الفساد، التحديات، الاحتمالات، والفرص المتاحة» وهكذا يبدو المجال خصبا للمزيد من التوغل وسبر اغوار الموضوع الحيوي كما يعد مجالا جديدا يستحق مزيدا من الاهتمام والتركيز.

وحيث ان هذه المقالة لا تعدو عن كونها فاتحة للأطر العامة للموضوع فاننا لن نغوص كثيرا في تعريف مصطلحات حقوق الانسان وغيرها، بقدر ما نسعى لتوضيح الأطر العامة دون أن يعني ذلك بأن كافة سلوكيات الفساد تعني بالضرورة انتهاكا للحقوق. وبالتالي فان الهدف من هذه المقالة، والتي تعتمد بشكل اساس على التقريرين المذكورين آنفا، اولا ايضاح الروابط بين سلوكيات الفساد من جانب وانتهاك الحقوق من جانب آخر، واما الهدف الثاني فهو التفريق بين سلوكيات الفساد التي تتضمن انتهاكا للحقوق وبين تلك التي لا يوجد فيها انتهاكات.

إيجاد الرابط

حيث أن حقوق الانسان واحترامها هي في الأساس تسعى لتمكين الانسان من أن يصبح فردا فاعلا في مجتمعه ومحيطه دون قيود، وبالذات ذلك النوع من القيود التي تدور في اطار كينونة الانسان كالعرق واللون والدين وغير ذلك، فإن الفساد في أحوال ومواقع كثيرة يساهم بأشكال مختلفة في تعزيز التمييز ضد فئات في المجتمع، ويسهم بصور متنوعة في انتهاك حقوق الانسان.

ويصبح الأمر أكثر وضوحاً عندما ندرك بأن منظومة حماية حقوق الإنسان الدولية تركز بشكل كامل على مجموعة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، بدءاً من الشريعة الدولية لحقوق الإنسان والتي تشمل الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي لحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يضاف لها اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية مناهضة التعذيب، وغيرها من المواثيق الدولية وخاصة تلك المرتبطة باتفاقيات العمل العديدة خلال منظمة العمل الدولية.

أمثلة ودلائل

فلنأخذ بعض الاستدلالات بهذا الصدد فقد تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان بسبب الفساد في الأوضاع التالية:

أولاً، عندما ينتهك الفساد مبادئ المساواة وعدم التمييز

فمن المعروف بأن عدم التمييز يعد من أهم المبادئ التي تركز عليها حقوق الإنسان. فمبدأ أن يكون الناس متساوون أمام القانون وأن يكون لهم حق بحماية القانون على قدم المساواة مع الآخرين مغروسة في كل اتفاقيات حقوق الإنسان دون استثناء.

بالمقابل هناك أربع من مظاهر الفساد تدخل في اطار التمييز، المظهر الأول هو أن سلوكيات الفساد تفرق بين الناس وتستثني آخرين وتتجاوزهم. أما المظهر الثاني فهو التمييز المطلق بين البشر لاعتبارات عديدة. ويتضح المظهر الثالث في ان الفساد بالضرورة وبالتعريف يهدف للتمييز وينتج عنه تمييز. اما المظهر الرابع فإن سلوكيات الفساد تخلق التمييز وتعزل المجاميع البشرية.

فعلى سبيل المثال عندما يحصل شخص على معاملة تفضيلية، بسبب انه دفع رشوة، فإن ذلك ينتهك الحق في المساواة، وفي ذات الوقت فإن أي شخص يطلب منه دفع رشوة للحصول على خدمة هي بالأساس دون مقابل، فإن هناك تمييزاً يقع على ذلك الشخص.

خذ مثالا آخر، اذا أدت السلوكيات الفاسدة إلى إعاقه شخص ما عن الحصول على حقه في الرعاية السكنية، فإن ذلك يقع تحت بند التمييز. فمن الواجب أن تكون الرعاية السكنية متاحة للجميع دون تمييز، بل ان الفئات المهمشة هي التي يفترض أن تحصل على معاملة تفضيلية. كما قد يحدث مثلاً أن يتم اخلاء بعض المساكن وعادة ما يقوم المسؤولون بوعدهم بمساكن بديلة، ولكن يحدث أن لا يتم تنفيذ ذلك دون رشوة.

ثانياً، عندما ينتهك الفساد الحق في المحاكمة العادلة.

الحق في محاكمة عادلة للجميع هو حق مؤكد في جملة من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان. ويتضمن هذا الحق مجموعة من المعايير والاجراءات التي تهدف توفير عدالة وفعالية وكفاءة في ادارة القضاء. بالطبع هذه الاجراءات ملزمة للحكومات المصادقة على الاتفاقيات. وبالمقابل فإن الفساد في السلك القضائي هو عبارة عن أفعال أو إغفال لمتطلبات يتم فيها استخدام السلطة العامة لمصالح ذاتية لموظفي السلك القضائي، ما ينتج عنه قرارات منحرفة، وبالتالي

صدر قرارات قضائية غير عادلة. ومن أمثلة تلك الأفعال والاغفال الرشوة، والتزوير والتهديد والابتزاز، واستخدام النفوذ واساءة استخدام إجراءات المحكمة لمكاسب شخصية. لا بد من التنويه هنا أن المنافع الشخصية ليست بالضرورة مادية مالية فقط، فقد تكون غير مادية، كتحسين الوضع الوظيفي. ولعله من المفيد هنا التأكيد على أن الحديث عن أن المقصود بالفساد القضائي يشمل السلك القضائي والشرطة والنيابة كذلك.

فعلى سبيل المثال قد يتم دفع رشوة لقاضٍ للتغاضي عن دليل كان في حال اعتماده قد يؤدي إلى ادانة مجرم. كذلك فقد يرتشي موظف محكمة لتخصيص قاضٍ متعاطف مع قضية معينة، أو للتعجيل بالنظر بالقضية. كذلك فقد تتم رشوة الشرطة للتلاعب بالأدلة الجنائية. وقد تتم رشوة النيابة لعدم الدفع بالقضية للمحكمة وحفظ التحقيق، أو القيام بالتعامل مع الأدلة بأسلوب غير منصف ومنحاز.

ثالثاً، عندما ينتهك الفساد الحق في المشاركة السياسية

يعد الحق في المشاركة السياسية من منظور حقوق الإنسان مرتكزا على أن لكافة المواطنين الحق في المشاركة بعملية اتخاذ القرار في المجتمع. ويدخل في ذلك الأطار حرية التصويت والترشح للمناصب العامة والحق في الوصول إلى كافة الخدمات العامة والحق في التنظيم والتجمع. وقد أجمعت العديد من الاتفاقيات الدولية التي تلتزم فيها الدول على تأكيد وتضمين هذه الحقوق ضمن بنودها.

وبالتالي فإن الفساد قد ينتهك تلك الحقوق بأشكال مختلفة، ف شراء الأصوات مثلا يعد واحداً من تلك الانتهاكات سواء أكان ذلك بدفعهم للتصويت لمرشح معين أو حجب أصواتهم عن مرشح بعينه. كذلك يدخل في هذا المجال رشوة المسؤولين عن الانتخابات للتدخل في مسار الانتخابات لصالح مرشح معين أو ضد مرشح آخر. كذلك فقد يتم التأثير على مفوضية الانتخابات للتلاعب في هذا الاتجاه أو ذلك. كما قد تؤثر الممارسات الفاسدة على الحق في تولي المناصب العامة، حيث لا يتولى المنصب العام الكفوؤ المؤهل، بل المدعوم من قوى الفساد. بالإضافة إلى ذلك فإن هناك العديد من الممارسات الفاسدة التي تعزل المرأة وتمنعها من ممارسة دورها الحقيقي في المشاركة السياسية.

رابعاً، الفساد ينتهك العديد من حقوق الإنسان الأخرى

لعل تأثير الفساد على انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واضحة بصورة لا تخفى على أحد. ويؤدي الفساد إلى انتهاك كافة تلك الحقوق لأن الدول ملتزمة بموجب انضمامها لاتفاقيات حقوق الإنسان بتقديم وتقنين الخدمات العامة، كالرعاية الصحية والإسكانية والماء والتعليم والغذاء. وحيث أن تقديم ومتابعة توفير هذه الخدمات يتم من خلال مناقصات عامة كبيرة. والتي لا تفتح مجالاً واسعاً للفساد فحسب، ولكنها قد تؤثر بصورة سلبية على الفئات المهمشة في المجتمع وتحديد النساء. وبالتالي فإن استثناء الفساد في الخدمات الصحية والتعليمية قد يمنع ويعيق الفقراء من الحصول على تلك الخدمات، ويضعف من المستوى المعيشي للفقراء عموماً.

من جانب آخر، فإنه عندما تقوم الدول بخصخصة الخدمات العامة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم وقطاع المياه، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين القطاع العام والخاص. علما بأنه حتى وإن تمت الخصخصة، فإن الحكومة تتحمل مسؤوليات إشرافية ورقابية للتأكد من أن الخدمات التي تحولت للقطاع الخاص، يتم تقديمها بشكل ملتزم بالمعايير الانسانية والمساواة وتكافؤ الفرص، وهنا قد يتداخل الفساد ليؤثر على درجة الالتزام بحقوق الانسان.

خامسا،

لعل احدى المنطلقات في مقولة ان الفساد ينتهك حقوق الانسان تركز على أن المال الذي يتم اختلاسه بسبب الفساد قد يكون مالا مخصصا لشراء الدواء أو تجهيز المدارس أو تزويد الناس بالغذاء والماء.

سادسا،

في سياق مكافحة الفساد، فإن الناشطون في مكافحة الفساد بحاجة ماسة إلى حماية حقوقهم الانسانية بكافة مستوياتها. حيث عادة ما يتعرض العاملين في مجال مكافحة الفساد للملاحقة والمتابعة والنضيق، وربما حتى الاغتيال، ناهيك عن حاجتهم الماسة لمحاكمة عادلة. وبالتالي فإن كافة المواثيق الدولية لحقوق الانسان تعتبر حزمة متكاملة في ضمان قيام أولئك الناشطين بمهامهم على أكمل وجه، وكشف مواطن الفساد دون تعرضهم للأذى من قبل السلطات.

الخلاصة:

ليس الهدف من هذه المقالة المبنية على مشروع متكامل أن تتحول منظمات مكافحة الفساد الى منظمات حقوق انسان او العكس، ولكن الهدف والمسعى الاساس هو التأكيد على أن هناك ترابطا بين الدفاع عن كرامة الانسان وحقوقه، وبين مكافحة الفساد في المجتمع. فالهدف النهائي هو الانسان والارتقاء به واستقراره وتنميته واستخدامه لموارده بالشكل الامثل واكثر كفاءة في اطار المساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بين البشر.

فيما يلي نماذج لسلوكيات فساد محددة وتأثيرها على حقوق الإنسان والرابط بينها من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومكافحة الفساد

نوع السلوك الفاسد	الفاعل الفاسد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد	الضرر المحتمل	الانتهاك المحتمل لحقوق الانسان
رشوة المسؤولين للسماح بدفن نفايات سامة بطريقة غير مشروعة في منطقة مخطط لها أن تكون منطقة سكنية	الرشوة المادة رقم ١٥	التعرض لاشعاعات قد تؤدي الى اضرار على الصحة والحياة	الحق في الحياة - المادة ٦ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، الحق في السكن الملائم، المادة (١١) من العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الحق في الصحة المادة (١٢) من العهد السابق
رشوة موظف الهجرة أو الشرطة للسماح بالاتجار بالبشر، بيع أو خطف الأطفال واستغلالهم في الدعارة أو أي أشكال الاستغلال الأخرى	الرشوة المادة رقم (١٥)	الاستغلال والاعتداء الجنسي، العمل القسري، الحجر على الحرية والكرامة	الحق في الحماية من الاتجار والاستغلال الجنسي مادة ٣٤ و٣٥ من اتفاقية حقوق الطفل والحق في الحماية من عمل الاطفال المادة ٣٢ الحق في الحماية من العبودية والرق المادة ٨ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية
طرف في قضية يقدم رشوة لقاض للحصول على حكم لصالحه	الرشوة المادة رقم (١٥)	محاكمة غير عادلة ومتحيزة	الحق في محاكمة عادلة مادة ١٤ الحق في عدم التمييز مادة ٢، الحق في حماية متساوية من القانون مادة ٢٦ العهد الدولي للمدنية والسياسية

<p>شركة نפט تدفع رشوة لبناء أنبوب على موقع مقدس لسكان أصليين أو شركة تدفع رشوة لمسؤولين لاغتصاب أرض تابعة لأقلية أو مأوى لسكن عشوائى</p>	<p>الرشوة المادة رقم (١٥)</p>	<p>اختلاس قسري واستيلاء على أرض، منع السكن، عدم السماح بالاحتفاظ بتاريخ العائلة، منع الحياة، عدم السماح بالتمتع بالموارد الطبيعية</p>	<p>الحق في تقرير المصير مادة ١ و٤٧ والحق في الخصوصية مادة ١٧ والحق في الاقلية مادة ٢٧ (الحقوق المدنية والسياسية)</p> <p>الحق في السكن مادة ١١ الحقوق الاقتصادية والثقافية والاجتماعية</p>
<p>شراء الأصوات أو تزوير الانتخابات بواسطة مسؤول</p>	<p>استغلال الصلاحيات المهنية مادة ١٨ التلاعب في النفوذ مادة ١٩ الرشوة مادة ١٥</p>	<p>اعاقا ومنع مشاركة حقيقية وحررة في العملية السياسية</p>	<p>الحق في المشاركة السياسية مادة ٢٥ العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية</p>
<p>شركات تدفع مبالغ غير مشروعة لمسؤول المياه لمنحهم ترخيص يتجاوزن فيه الكمية المخصصة لهم</p>	<p>الرشوة المادة ١٥</p>	<p>نقص في المياه للمناطق المجاورة بالاضافة الى تلوث المياه</p>	<p>الحق في المياه مادة رقم ١١ و١٢ المدنية والسياسية</p>
<p>تزويد غير شرعي أو بيع للأدوية من المستشفيات العامة للخاصة عن طريق اطباء ومسؤولين الصحة</p>	<p>استغلال نفوذ مادة ١٧</p>	<p>نقص في توفير الادوية، تراجع الخدمات وتحويلها الى فعل تمييزي من قبل العاملين بالصحة</p>	<p>الحق في الرعاية الصحية مادة ١٢ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في عدم التمييز مادة ٢ في ذات الوثيقة</p>
<p>ضابط بوليس فاسد يقوم باعتقال شخص دون سبب وبدون امر من النيابة ويطلب رشوة للافراج عن الشخص</p>	<p>الرشوة مادة ١٥</p>	<p>الحجز التعسفي والتقيد على الحرية</p>	<p>الحق في الحرية والأمن مادة رقم ٩ من الحقوق المدنية والسياسية</p>

<p>الحق في حرية التعبير والحصول على المعلومات مادة ١٩ الحق في المساواة وعدم التمييز مادة ٢ و٢٦ المدنية والسياسية ومادة ٢ الاقتصادية والاجتماعية</p>	<p>لا عدالة ولا حرية للمعلومات التي يتلقاها الناس خداع الرأي العام وتضليله</p>	<p>استغلال النفوذ مادة ١٩ الرشوة مادة ١٥</p>	<p>رشوة تمنح لصحفي لحجب اخبار معينة أو نشر اخبار مضللة</p>
<p>الحق في المساواة وعدم التمييز مادة ٢ و٢٦ المدنية والسياسية ومادة ٢ الاقتصادية والاجتماعية، الحق في حرية التنقل مادة ١٢ المدنية والسياسية</p>	<p>امتيازات غير منصفة لعدد من الناس القيد على السفر، القيد على الاطلاع على وثائق رسمية</p>	<p>الرشوة مادة ١٥</p>	<p>اشخاص يطلبون وثائق رسمية مثل جواز سفر او بطاقة مدنية ويطلب منهم دفع رشوة لانهاء المعاملة</p>

الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد

أ. د فؤاد الصلاحي

أستاذ علم الاجتماع السياسي

مدخل :

اصبح الفساد مدرج فى اجندة جميع المنظمات الدولية و الاقليمية والمحلية وينظر اليه كسبب رئيسى فى اعاقه جهود التنمية البشرية وبناء الحكم الجيد فى هذا السياق برز اهتمام مؤسسات المجتمع المدنى ونشطاء حقوق الانسان بالفساد وعقدت عشرات المؤتمرات وورش العمل الخاصة بمناقشة الفساد كظاهرة وكعملية والكشف عن مظاهرها واثارها على المستويين العام والخاص. ونحن فى هذه الورقة نقدم اسهاماتنا فى تأصيل فكرة الشراكة المجتمعية فى مكافحة الفساد وتحديد ميكانزمات هذه الشراكة ومبرراتها .



فى هذا السياق يمكن القول انه من المتعذر على الدولة ان تقوم منفردة بتنفيذ الاستراتيجيه الخاصه بمكافحة الفساد لذلك يلزم وفقا لمنطق الضرورة والاحتياج اعتماد منهج الشراكة المجتمعية ولنفعيل ذلك يجب على الحكومات العربية ان تجد طرائقها فى الاداره وتمكن الناس من المشاركة الشعبيه . والمطلوب هنا هو تجديد مهام ووظائف الدوله وفق مبداء الشراكه ، وان تنفيذ استراتيجيه مكافحة الفساد لا يقتضى دوله انكماشيه وضعفه بل يستلزم دوله فاعله (مؤسسيا وقانونيا) وهنا نقول ان الحكومه التى تعمل فى مكافحة الفساد هى ايسر منالا فى ظل النظم الديموقراطيه وكلما اتسع فضاء الحريات وتزايدت فرص المجتمع فى عملية المساءلة هنا تكون الحكومه الجيده او الحكم الجيد باعتباره ضروره حيويه فى مجال تنفيذ استراتيجيه مكافحة الفساد .

لقد ارتبط الوعى المجتمعي بالحاجه الى المشاركة الشعبيه فى ادارة شؤون المجتمع ومكافحة الفساد بعدم الرضا على اداء الحكومات وقدراتها المحدوده تنمويا (بطئ اجراءات الحكومه وتعقدها عدم كفاءتها / ضعف مصداقيتها / انتشار الفساد فى مؤسساتها وغياب المساءلة والشفافية / تزايد مخاطر الفساد على معيشة الافراد وتأثيراته السلبية على مفهوم المواطنة المتساوية) ولاننا نرغب فى تعظيم الشراكة المجتمعية واستدامتها فان المدخل الافضل هو تعميق هذه الشراكة فى مختلف مجالات التنمية وبناء الحكم الجيد . فمكافحة الفساد يتطلب مشروع سياسى وانمائى يوسع من فرص المشاركة المجتمعية ويعزز من دور الدوله والياتها القانونية والدستورية .

ومعنى ذلك انه يجب ان يكون لافراد المجتمع صوت مسموع فى تشكيل الظروف السياسيه والاقتصاديه والاجتماعيه التى يعيشون فى ضلها وهنا تكون الشراكة المجتمعية عامل هام فى ترشيد السياسات والقرارات الحكوميه (عقلنتها وتنظيمها) وعامل هام فى تمكين افراد

المجتمع من التعبير عن مصالحهم وقضاياهم . ان مواجهة الفساد يجب ان تمثل اليوم عنصرا اساسيا من عناصر نضال المجتمع المدني . اخلاقيا وادبيا سياسيا وحضاريا وركيزة اساسية من ركائز بناء الدولة المدنية الحديثة .

الجدير بالذكر ان الفساد في عموم المنطقة العربية اصبح سمة اساسية لنظام الحكم وهو الناظم الرئيسي لدواليب الحياة اليومية . ولذلك ننظر اليه باعتباره ظاهرة معقدة متعددة المظاهر والاساليب ترتبط فيه تداخلات كثيرة من السياسي والاقتصادي الى الثقافي والاجتماعي علاوة على العامل الخارجي . ولعل اهم ملمح في ظاهرة الفساد ليس التعريف السطحي والسائد في الوعي العام من حيث انه استغلال الوظيفة العامة لمصالح شخصية بل الفساد اصبح عملية يخطط لها ويعاد انتاجها وفق استراتيجية تعزز استملاك السلطة والثروة لنخبة من الافراد يعززون علاقاتهم وفق نمط قرابي يجعلون مراكزهم الوظيفية منطلقا للاستحواذ على المال العام . وهنا تضعف الدولة وتغيب الياتها القانونية والدستورية وهنا تكون الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد تعبيرا وطنيا عن تصحيح متطلبات الوجود الفردي والجمعي وانتاج دولة الحق والقانون .

تحديد مفهوم الشراكة :

سنذهب في تحديد مفهوم الشراكة بدلالاته العامة والتي تنطبق على مختلف الجهود المجتمعية سياسيا وانمائيا حتى ندرك اهمية المفهوم ومبررات استخدامه ومن ثم يمكن تناوله في قضايا جزئية مثل مكافحة الفساد .

يعبر مفهوم الشراكة Partnerships فى دلالاته العامة عن ان المواطن يجب ان يكون له دور فعال في المجتمع الذي يعيش فيه على المستويين الوطنى/ المحلى. ولما كان اهم ما يميز الادارة الحديثة (ادارة المؤسسات/ادارةالدولة) هو اشراك المستفيدين من نشاطاتها. فان تحقق ذلك يستلزم اجراءات متعددة تستهدف تمكين المواطن من المشاركة فى الشان العام من خلال مؤسسات اهلية تعتمد الشراكة مع المؤسسات الحكومية. فالشراكة المجتمعية تقلل من اخطاء المركزية(قصور وعجز وتعقيد بيروقراطية الجهاز الحكومى).

الشراكة كمفهوم : يتضمن وعيا جديدا لدى الدولة والمجتمع بعدم انفراد الدولة فى عملية التنمية الشاملة وباهمية المشاركة المجتمعية من خلال اساليب متعددة ومتنوعة . هنا ياتى مفهوم الشراكة ليلبور عمليا تضامنا للجهود الرسمية والاهلية. فالمشاركة المجتمعية تجسد مبادئ التعاون والتضامن فى اطار رؤية تنموية جديدة تستهدف تفعيل وعى المواطن ونشاطه لتحسين معيشتة وضمان سلامة البيئة المحيطة به ، ووفقا لذلك تكون الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد ضمن رؤية استراتيجية تعتمدها الدولة ويشارك في اعدادها وتنفيذها المجتمع من خلال اطره التنظيمية المختلفة .

الشراكة كمنهج : تتضمن اعتماد حزمة من الاجراءات العملانية (اليات ، ميكانزمات ، مؤشرات كمية ونوعية) نقيس من خلالها تحقق المشاركة الشعبية وفق اطر مؤسسية حديثة (جمعيات ، منظمات، نقابات، مجالس محلية..) ويعنى ذلك العمل من خلال واحد او اكثر من اساليب

متعددة لاشراك افراد المجتمع في استراتيجية مكافحة الفساد وتوزيع الادوار بين الشركاء وفق قدراتهم ومجالات نشاطهم فليس من المهم اعداد وثيقة او استراتيجية لمكافحة الفساد بل والمهم ايضا تنفيذها على ارض الواقع وهنا تكون الشراكة المجتمعية الية هامة في استدامة العمل الجمعي المناهض للفساد والداعم لبناء الحكم الرشيد .

الشراكة كعملية : (تهدف الى توسيع الخيارات امام المجتمع)تتضمن مجموعة السياسات والاجراءات القانونية والادارية اللازمة لتمكين افراد المجتمع من المساهمة في وضع الاليات على المستويين المحلي والوطني من اجل محاصرة بؤر الفساد وكشفها اولاً باول هذا يعني خروج الافراد من حالة السلبية والتلقى الى حالة المشاركة والفاعلية. وهنا تكون العملية المجتمعية دفاعاً عن حقوقهم السياسية والانمائية وليس مجرد التصدي لاعمال الفساد والخروج عن القانون.

بشكل عام يمكننا القول الشراكة(كمفهوم ، كعملية ، كمنهج) تعتبر حزمة متكاملة تتضمن عدد من الاليات والاساليب والاجراءات والاطر والقنوات المؤسسية التي يتم من خلالها تفعيل المشاركة المجتمعية في مختلف عمليات التنمية الشاملة. وللوعى بهذه العملية لابد من نشر وتعميم مفهومها ودلالاتها. اى العمل على اكساب الافراد والجماعات(رجال/نساء) وعيا وتمويها جديداً يتضمن طرائق واساليب مبتكرة تفعل قدراتهم الجمعية والفردية من اجل تنمية مجتمعهم وتحسين معيشتهم. هنا تبرز شخصية الافراد والجماعات حيث يتجاوزوا ثقافة الخنوع والسلبية والتواكل الى ثقافة العمل والانتاج والاصرار على تحقيق الذات. وهنا يكتسبوا طرق واساليب جديدة من اجل تنمية مجتمعهم وتحسين معيشتهم وبالتالي تتزايد قدراتهم الجمعية في العمل التموي المفيد لهم. في هذا السياق تكمن اهم الية في استدامة التنمية وبناء الديمقراطية ومكافحة الفساد من خلال الشراكة بين الجهود الرسمية والاهلية.

الدلالات العامة لاعتماد الشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد:

- خلق وعى مجتمع بالمشكلات التي تواجه الدولة والمجتمع بشكل عام ومشكلات الفساد بوجه خاص ومحاولة تجاوز السلبية والتواكل ومن ثم تعبئة جهود الافراد والمنظمات وتفعيل نشاطاتهم في مكافحة الفساد من خلال اساليب متعددة وهذه الشراكة تتضمن في دلالاتها عدم قدرة الدولة في الانفراد بمكافحة الفساد وان المجتمع لابد وان يمارس حقه الطبيعي في مساءلة المؤسسات العمومية وهيئات الدولة المختلفة وعلى هذه الاخيرة اعتماد الشفافية والمكاشفة تجاه المجتمع.
- الشراكة تعبير واعى عن حق المجتمع في حماية مجاله العام من الانتهاك والتعدي وتعبير واعى عن تاثير الفساد في معيشة افراد المجتمع وفي انتهاك حقوقهم .
- الشراكة تنمى الشخصية الايجابية وهى اللازمه للبناء الديمقراطي ومكافحة الفساد باعتبارها شخصيه فعالة مشاركته مسؤولة من خلالها يتعلم المواطنون كيف يفكرون فى مشاكلهم ويحلونها .
- الشراكة تنمى فى الافراد عادات وقيم (العمل الجماعى التضامنى) فتتاصل فى وعيهم

- وفى ممارساتهم وتصبح جزءاً من ثقافتهم وقيمهم (غرس ثقافته انمائيته) .
- الشراكة تجعل الافراد اكثر ادراكا لحجم المشاكل والتحديات في الدولة والمجتمع على المستويين العام والخاص، ووان المشاركة المحلية والاهلية تدعم جهود الدولة وتبلور فاعلية المجتمع.
- باعتبار مكافحة الفساد احد مجالات التنمية المستدامة والبناء الديمقراطي فان التنمية لا تكون قابلة للاستمرار والاستدامة الا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها ومشاركين فى وضع الأهداف والخطط وفى تنفيذها، اى بعبارة اخرى يجب ان يكون لأفراد المجتمع المحلى صوت مسموع فى تنمية واقعهم وتطوير البيئة التى يعيشون فيها .
- الشراكة مع منظمات المجتمع المدني تساعد على ترشيد السياسات والقرارات الحكوميه (عقلنتها و تنظيمها) .

ركائز خمس للشراكة المجتمعية في مكافحة الفساد :

- ١ . الاقرار الرسمي باهمية الشراكة المجتمعية
- ٢ . تيسير الحصول على المعلومات والبيانات المتعلقة بقضايا الفساد وازالة القيود الادارية التى قد تعيق تحقق هذا المبدأ .
- ٣ . بناء تحالفات مجتمعية مناهضة للفساد يتم ترتيبها بنويها في مستويين افقي وعمودي
- ٤ . تكثيف الجهود التوعوية بمخاطر الفساد على الفرد والمجتمع
- ٥ . تعزيز قيم النزاهة الوطنية واعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة وهنا لا بد من اعتماد التربية المدنية كمدخل تربوي وتثقيفي عام .

المجتمع المدني اهم الشركاء في مكافحة الفساد :

ان ظهور منظمات اهلية تنشط فى الشأن الاجتماعى والسياسي العام يعبر فى اهم دلالاته عن حركية اجتماعية تعكس واقع المجتمع فى سيرورته وتحولاته السياسية والاجتماعية فى اطار موجة عالمية من التحولات المرتبطة بحركة العولمة واحد اهم ملامح مرحلة انتقالية تؤسس لبناء الدولة المدنية والمجتمع المدني. ولما كان الواقع العربي يظهر تزايد كمي فى حجم نشاط المجتمع المدني (افراد/منظمات) ولهم حضور ملموس فان فعليتهم تجاه مكافحة الفساد ستكون ضمن هذا الحضور الامر الذي يؤسس لدور نوعي تقوم به مؤسسات المجتمع المدني . وهو ما نسعى الى ابرازه وتحديد ملامحه فلا بد من اخراج منظمات المجتمع المدني ما ادوارها التقليدية وفق المنظور الوظيفي الى ادوار فاعلة وفق منظور بنوي وهنا يمكن القول ان دور المجتمع المدني فى مكافحة الفساد ودعم بناء الحكم الرشيد يشكل نقلة نوعية فى النشاط الاهلي .

لقد تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بصورة كبيرة منذ بداية حقبة التسعينات من القرن العشرين حيث ترافق ذلك مع انهيار النظم السياسية الشمولية وبداية موجة من التحول الديمقراطي فى العالم حيث كان للمجتمع المدني ادورا فاعلة فى ذلك التحول ، وقد تصاعد

الاهتمام به وبأدواره المختلفة في إطار تنفيذ السياسات الاقتصادية والتنمية التي تطلبت تفعيل المشاركة الشعبية. هنا كانت مؤسسات المجتمع المدني بمثابة الأطر التنظيمية الملائمة للمشاركة الشعبية سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأصبحت المنظمات الأهلية بكل تنوعها مكونا أساسيا من مكونات التنمية الشاملة والمستدامه.

ولما كان من اهم اهداف مؤسسات المجتمع المدني بل واهم وظائفها تفعيل المشاركة الشعبية وتمكين الافراد والجماعات كي يسهموا معا في تحسين وتغيير واقعهم ومعيشتهم فان ذلك يعنى ابراز قدرة الافراد على الفعل الممكن (فالفعل الانساني يغير المجتمع ، فهو فعل تحويلي يرمى الى انجاز شئ ما) وهنا تتحقق اهم وظائف المجتمع المدني من خلال تحفيز الافراد للنشاط الجموعى وبلورة وعيهم وبدالات افعالهم وممارساتهم. فالفاعلين ضمن مؤسسات المجتمع المدني يجب ان يتأملون افعالهم، ويتخذون القرارات وفق فهم المقاصد التي تستهدفها تلك القرارات وهو الامر المطلوب من دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد فهذا الدور لانريده حضورا كرنفاليا او مشاركة موسمية بل نريده دورا فعلا يدرك الافراد فيه اهمية مايقومون به في اطار تعزيز المصلحة العامة والتي تتجلى في تعزيز قيم النزاهة والشفافية وبناء الحكم الرشيد.

وتشكل مؤسسات المجتمع المدني الوسائط الاجتماعية social agents بين الفرد(المواطن) والدولة (السلطة). ويتضمن المجتمع المدني بذلك مهمة تنظيم الفاعلين الاجتماعيين من خلال قنوات مؤسسية اهليه تعمل على تمكين الافراد من المشاركة في المجال العام وتخلق بينهم اليات تضامنيه. وتتميز مؤسسات المجتمع المدني بالمرونة والديناميه فهى تتشاء وتتطور على اساس العمل التطوعى والمبادرات الشعبية للافراد المستددة الى المصالح الخاصه والمشاركة. لكنها تنمو وتتطور في سياق نمط من العلاقة مع المجتمع السياسى (الدوله) مع الحفاظ على استقلاليتها، والمرونة والديناميه تجسدان قدرة المواطنين ممارسة ادوار بنائيه من خلال اطر مؤسسية اهلية.

ويرتبط وجود المجتمع المدني بمنظومة ثقافية وقيمية حداثيه تشكل في مجموعها المحفزات والدوافع لسلوك الافراد ونشاطاتهم في المجال العام وهى بذلك تنمى لديهم القدره على الاستجابة الفاعله للمتغيرات المحليه والدوليه وتتجاوز حالة الجمود الذهني والمعرفى الراض والخائف من المستقبل ومتغيراته.

في هذا السياق نؤكد على اهمية الترابط العضوى بين المجتمع المدني فى نشأته وتطوره ونضجه وبين مفهوم الحكم الجيد (الرشيد/الصالح) باعتباره من اهم المكونات الجوهرية للتنمية البشرية والانسانية وباعتباره نظام لادارة الدولة (ادارة شؤون الدولة والمجتمع). من اهم خصائصه قيام مؤسسات مجتمعية قوية والتوازن بينها من خلال شبكة متينة من علاقات الضبط(الرقابة) والمساءلة وتتضمن فعالية الضبط شفافية الحكم ، الامر الذى يبسر المساءلة بما يضمن احترام المصلحة العامة. وبتعريف موجز نقول (الحكم الجيد هو نسق من المؤسسات المجتمعية المعبرة عن الناس تعبيرا سليما تربط بينها شبكة متينة من علاقات الضبط والمساءلة تستهدف تحقيق مصلحة عموم الناس فى المجتمع) ويمثل استقلال المجتمع المدني احد الشروط الجوهرية للحكم الجيد هنا يمكن القول ان تنمية المجتمع المدني بشخصية مستقلة مقابل الدولة لايعنى ضعف الدولة او انهاؤها او تغييبها بل منعا لها من التمدد خارج دائرة الدستور والقانون.

الجدير بالذكر ان منظمات المجتمع المدني (المنظمات الاهلية) ليس كلها في مستوى من المعرفة والخبرة تجاه قضايا الفساد وغالبيتها نشأت لتحقيق منافع مادية لأصحابها وقد شهدنا في السنوات الخمس الاخيرة (في مختلف الدول العربية) ظهور عدد كبير من المنظمات الاهلية لا تهتم بقضايا الشأن العام الا من زاوية الربح والمنافع المادية . وهنا نكون امام معضلة كبيرة لا يمكن معها القول ان المجتمع المدني يشكل كتلة مجتمعية فاعلة بل يمكننا القول ان قلة من نشطاء المجتمع المدني (افراد ومنظمات) يمكن ان ينهضوا بوعي وفاعلية تجاه قضايا الوطن المصرية ومنها بناء الحكم الرشيد وتحقيق تنمية مستدامة ومكافحة الفساد وهو مشروع طويل الامد .

ومن اجل تعزيز فاعلية مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد يجب اعتماد اجراءات متعددة لحماية نشطاء المجتمع المدني الذين يدعمون الهيئة ويناصرونها وهنا لابد من برامج خاصة بالحماية تتضمن عدم الافصاح عن المنظمات والجمعيات والافراد الذين يقدمون معلومات وبيانات عن الفساد والفاستدين وهذا الامر يتطلب نص قانونيا ملزما للهيئة الوطنية المعنية بمكافحة الفساد ولجهات التقاضي وحتى تستطيع تلك الهيئات خلق تحالفات مجتمعية واسعة يجب ان يحس الافراد والجمعيات بالاطمئنان لنشاطهم في مكافحة الفساد من خلال حماية نشطا المجتمع المدني ومناصرتهم ، عدم الكشف عن النشاطا الذين يقدمون معلومات وبيانات عن الفاستدين ، تعزيز دور الافراد والمنظمات في مواجهة الفساد ، تطوير وتنمية معارف وخبرات نشطاء المجتمع المدني في مواجهة الفساد ، خلق مجموعات قانونية تتضمن محامين افراد ومنظمات تتولي مناصرة نشطاء المجتمع المدني .

وبشكل عام لا ينبغي ان تكون الدعوة الى الشراكة مع منظمات المجتمع المدني وتفعيل دورها في قضايا الشأن العام ذريعة لتتصل الدولة من مسؤولياتها . فالتمتية البشرية واستراتيجية مكافحة الفقر ومكافحة الفساد لا تقتضى دولة انكماشية ضعيفة بل تستلزم وجود دولة فاعلة وقوية ، تستعمل قوتها لتمكين افراد المجتمع ودعم قدراتهم .

مببرات الشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني:

- مؤسسات المجتمع المدني تعتبر مدارس اولية لممارسة الديمقراطية وتعلم مفاهيمها ونشر الوعي السياسى والحقوقى بين افراد المجتمع .
- تعمل مؤسسات المجتمع المدني على عقلنة وترشيد السياسات الحكومية من خلال ممارسة تاثيرات وضغوطات في السياسات والقرارات التى تتخذها الدولة من خلال وسائل سلمية منظمة ، معنى ذلك هو تاسيس وتنمية روابط مدنية قادرة على القيام بوظائف الضبط ومراقبة السلطة السياسية من انحرافها عن الدستور والقوانين اى منع الاستبداد (تنظيم وتصحيح العلاقات بين الدولة والمجتمع) .
- تعمل على هندسة العلاقات الاجتماعية من خلال تجاوزها للمؤسسات التقليدية العصبوية واعادة بنائها وفق مؤسسات مدنية تنظم فيها العلاقات على اساس طوعى ووفق مبدأ المواطنة المدنية . فالمجتمع المدني الية فاعلة في عملية التمكين الفردى والجمعى .

- مؤسسات المجتمع المدني غاية بحد ذاتها فتكوينها يعد من الحقوق المدنية والسياسية لكل مواطن، ووجودها يشكل دعماً لمسار التحول الديمقراطي كعنوان لبناء نظام سياسي مفتوح/تعددي.
- مؤسسات المجتمع المدني تشكل قنوات مدنية وسيطة تعمل على تفعيل المشاركة السياسية والشعبية في الشأن العام وتدريب وتعليم الافراد اصول وقواعد تلك المشاركة وهنا يتجلى دور في مكافحة الفساد ودعم برامج التنمية المستدامة .
- تمكين افراد المجتمع من المشاركة في الشأن السياسي والاجتماعي، من خلال الدور البنوي للمجتمع المدني باعتباره من اهم الادوار فاعلية في عملية الاصلاح السياسي الشامل وبناء المجتمع المفتوح : سياسيا(تقليص سلطة الدولة وزيادة المشاركة السياسية والشعبية). اقتصاديا واجتماعيا (اعتماد منهج الشراكة في التنمية بين الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتوسيع الفضاء الجمعي اللازم للنشاط الاهلي. ثقافيا اعتماد مبداء التنوع الفكري والثقافي وابرار فاعلية المعرفة والثقافة في الدولة والمجتمع والاستيعاب الايجابي للثقافة والمعرفة العالمية في اطار مبداء المناقفة والتفاعل الحضاري وفق المستويات (الوطني، القومي، العالمي).
- يتعلم المواطنون كيف يفكرون في مشاكلهم،وهنا تنمو في الفرد شخصيه ايجابية فعالة ومشاركه (الشخصية اللازمة للتنمية). اى انه تنمو في الافراد عادات وقيم المشاركة فتتاصل في وعيهم وفي ممارساتهم وتصبح جزءا من ثقافتهم وقيمهم.
- دعم جهود الدولة من خلال ترشيد السياسات والقرارات الحكوميه (عقلنتها/تنظيمها)
- ان التنمية بمجالاتها السياسية والاقتصادية لا تكون قابلة للاستدامة الا عندما يكون الناس مسؤولين عن توفير شروطها ومشاركين في وضع الاهداف والخطط وفي تنفيذها. اى بعبارة اخرى يجب ان يكون لافراد المجتمع صوت مسموع في تشكيل الظروف السياسي والاقتصادي والاجتماعيه التي يعيشون في ضلها .
- يتعلم الناس العمل الجمعي وفق اطر مؤسسيه حديثه (بناء تحالفات مجتمعية مناهضة للفساد)
- تشكل استجابته مجتمعيه واعيه كرد فعل ايجابي على انتشار الفساد وتجنب مخاطره التي تصيب الافراد والمجتمع وتنتقص من مبدأ المواطنة المتساوية .وهي بذلك تسهم في دعم وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- أتاحت الدولة فضاء واسعاً لعمل المجتمع المدني ولشراكته في التنمية معبرة عن هذا القضاء بالتشريعات وبالخطاب السياسي العام،وتعاطياً مع النهج الديمقراطي الذي يتعايش معه المجتمع اليوم
- توجد اليوم مؤشرات جيدة على جهود بعض منظمات المجتمع المدني في الوقوف على قضايا مجتمعية هامة وضرورية كالفقر ،ومكافحة الأمية ومكافحة الفساد،وقضايا الحقوق والحريات ،وبعض هذه الجهود بدأت تؤتي ثمارها مما أكسب بعض منظمات المجتمع المدني

صدى واسع في المجتمع.

- إن وجود إستراتيجية لمكافحة الفساد من منظور المجتمع المدني يؤكد على أهمية اشتراك أفراد المجتمع في قضاياهم وهمومهم واشتراكهم في صياغة مستقبل مجتمعهم.
- المجتمع اليمني اليوم رسمياً ومجتمعاً يتطلع إلى صورة جديدة تقوم على الحياة المدنية ولهذا يمكن اعتبار المجتمع المدني آلية يمكنها أن تعكس جيداً هذه التطلعات وتسهم من تحقيقها على المستوى العملي
- تعول المنظمات الدولية والجهات المانحة كثيراً على منظمات المجتمع المدني المحلية في تنفيذ الكثير من المشروعات والخطط والبرامج الإنمائية، وتجد فيها مجالاً ديمقراطياً لمكافحة الفساد، والقضاء على الفقر، وتعزيز حقوق الإنسان.
- إعتاد الكثيرون النظر إلى مؤسسات المجتمع المدني أنها العين التي ترأب وتتابع وتنتقد وترصد أية مخالفات أو خروقات، ولهذا يمكن للمجتمع المدني أن يسهم في مكافحة الفساد وأن يكون سندا قويا للهيئات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد. ودعماً لزيادة فاعلية هذه الجهة وغيرها من الجهات المعنية بمكافحة الفساد.

صفوة القول اننا يجب ان نتحدث ليس فقط عن الفساد بمعناه العام من حيث استخدام الوظيفة العامة لتحقيق مصالح خاصة او الانحراف عن القوانين فهذا امر واضح للعيان ويدركه كل مواطن بل يجب ان نتحدث عن الإفساد المخطط له وفق عملية الربيع السياسي التي يسيطر من خلالها نخبة على مختلف المؤسسات الانتاجية ويجب ان نتحدث عن ثقافة الفساد التي تشرعن وجود الفساد وتخلق تقبل اجتماعي له . هنا يمكن القول ان مكافحة الفساد لا يمكن ان تتجح الا في ظل نظام الحكم الرشيد واعتماد الشفافية والمساءلة من المجتمع تجاه الحكومة. الا انه من جانب اخر لا يمكن القول ان الشراكة المجتمعية تعتبر حلا سحريا لمكافحة الفساد خاصة في مجتمع يتصف غالبية سكانه بالامية وعلاقاتهم الافقية والعمودية تتم وفق محددات عصبوية الامر الذي يتطلب جهودا نوعية في تحفيز الرأي العام وخلق تحالفات مجتمعية مناهضة للفساد . فقد ساد في اوساط المجتمع ان تحقيق المصالح الشخصية تتم عبر مراكز القوى وانه على كل ذي حاجة ان يتقرب الى واحد او اكثر من تلك المراكز ، كما ساد في المجتمع ثقافة الخنوع والتواكل والقدرية ، وكل ذلك من شأنه اضعاف فاعلية المجتمع في التصدي للفساد ، فالخطاب السلفي كما الخطاب الحكومي كلاهما يعززان ثقافة الخنوع واضعاف روح النقد والمساءلة .

نحو خطة تنمية كويتية شاملة أكثر شفافية

فالح شمخي العنزي

مدير تحرير مجلة «آراء حول الخليج»



لايكاد يذكر اسم دولة الكويت إلا ويذكر معه دورها الريادي الذي اضطلعت به لعقود طويلة من الزمن في منطقة الخليج بوصفها منارةً للعلم والثقافة والتطور على كافة الصعد ، وهو الدور الذي جعلها تحتل موقع الصدارة في العديد من مناحي وجوانب التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وحتى الفني الخليجي، وهو ما جعلها مؤهلة للقيام بأدوار أكثر ريادة وشمولية في المنطقة لولا ذلك اليوم المظلم في تاريخ الكويت حين تعرضت هذه الدولة الصغيرة الرائدة في الثاني من أغسطس عام ١٩٩٠ لغزو واحتلال عسكري غاشم من دولة شقيقة أدى إلى إحداث ما يشبه الزلزال ليس على المستوى الحضاري والتموي الريادي فقط بل على المستوى النفسي والإعتباري والاخلاقي وهو المستوى الذي يعد الاخطر والاكثر أهمية لكونه المحرك الأساس للإرادة والرغبة في التطور والتنمية وفي حب الوطن ومحاربة الفساد ، ومنذ ذلك الحين ودولة الكويت تواجه صعوبات حقيقية في معالجة تداعيات وافرازات تلك المحنة وفي استعادة دورها الريادي الذي تميزت به على الدوام ، وعلى الرغم من النجاحات الكبيرة التي حققتها في العقدين الأخيرين في جوانب الإصلاحات السياسية وإطلاق الحريات إلا أن الجوانب التنوية ظلت تعاني من التراجع وضعف المنافسة عند مقارنتها بدول الخليج الأخرى التي استطاعت أن تقفز في هذه الفترة قفزات تنموية نوعية كبيرة .

واليوم وفي ظل الأزمة المالية العالمية التي أطاحت باقتصاديات العديد من دول العالم وتسببت في تراجع وتعطيل العديد من خطط التنمية في دول الخليج وفي ظل تذبذب أسعار النفط التي لم تشهد استقراراً واضحاً في السنوات الخمس الاخيرة تنهياً لدولة الكويت لخوض غمار خطة تنموية جريئة رصدت لتنفيذها مليارات الدولارات ، بعد ان اقرت مؤسساتها الرسمية خطتها التنموية الأولى متضمنة مشاريع ضخمة سيتم انجازها خلال السنوات الاربع المقبلة تقدر قيمتها ب ٣٧ مليار دينار كويتي .

ووفقا لما أوردته وكالة الانباء الكويتية فقد اقر مجلس الامة في يناير الماضي وفي سابقة تاريخية وبتوافق حكومي نيابي بالاجماع مشروع قانون الخطة الانمائية لدولة الكويت للسنوات الأربع القادمة وحتى ٢٠١٤ ، حيث يفترض أن تتوزع المشاريع التي تتضمنها الخطة على قطاعات اقتصادية عديدة منها النفط والغاز والكهرباء والماء والبنية التحتية كالمطارات والموانئ والاسكان والصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية .

وبحسب القائمين على هذه الخطة التنموية فانها تأتي كجزء من رؤية استراتيجية شاملة مدتها ٢٥ عاما تمتد حتى العام ٢٠٣٥ تهدف الى تحول الكويت الى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار .

ومع الإعلان عن هذه الخطة التنموية الضخمة وأرقامها الفلكية فإن الحديث عن عوامل نجاح هذه الخطة التنموية بدأ يطرح نفسه بقوة خصوصاً في مجال الإدارة الحكيمة لهذه الأموال وفي الآليات المقترحة لضمان إنفاقها بالصورة المثلى وبشفافية مطلقة .. وهنا بدأ يثار تساؤل حول مدى قدرة الأجهزة الحكومية والدستورية الموجودة حالياً في الكويت على مراقبة هذه الأموال والمساهمة في انجاح هذه الخطة التنموية الضخمة «الحلم» وبلوغها الهدف المنشود، خصوصاً وأن هذه الخطة ستمتد لسنوات طويلة والإنفاق فيها أيضاً سيمتد وسيشمل قطاعات ووزارات عديدة في الدولة.

ومن حيث المبدأ فإن الكويت لديها أجهزة ومؤسسات معنية بمراقبة المال العام تتمثل بمجلس الأمة الكويتي وديوان المحاسبة ولكنها وبحسب وصف الأستاذ عبد الله النيابي مؤسسات تفتقر لوجود آليات محددة للرقابة المنظمة، والعمل فيها لا يتجاوز المبادرات الفردية، كما ان هذه المؤسسات تفتقر الى الخبرة الكافية في القطاعات التي تراقبها وخصوصاً القطاع النفطي مع غياب نسبي لديها في المعلومات، أو بمعنى آخر أنها جهات ليست مؤهلة بوضعها الحالي للقيام بهذا الدور.

وهنا تبرز أهمية التفكير الجدي في إيجاد أو إنشاء مؤسسة جديدة رديفة أكثر تخصصاً وقرباً وتلازماً مع مجريات الأحداث، ولاضير في هذا الشأن من استمرار الجهات السابقة في مراقبة الامور والإطلاع على نتائج عمل وتقارير المؤسسة الجديدة المتخصصة، ومن المفيد أيضاً أن تنشأ هذه المؤسسة كجزء من الخطة التنموية ذاتها وفور إنطلاقها لا ان تكون إجراء احترازياً يصدر من جهات رقابية أخرى، وذلك إنطلاقاً من مبدأ أن الشفافية جزأ لا يتجزأ من عوامل نجاح أي خطة تنموية شاملة وبأنها تحضى في نفس الوقت باهتمام القائمين عليها بصورة مباشرة وذلك لايمانهم وادراكهم لأهمية دورها في انجاح هذه الخطة، وهو ما حدث بالفعل في التجارب التنموية العملية الناجحة الأخرى، إذ إن تلك الدول المتقدمة جعلت من الشفافية جزءاً أساسياً من عملية وخطة التنمية لا خطوة تكميلية لاحقة تصدر من جهات رقابية أخرى، ولذلك نجحت تلك التجارب نجاحاً كبيراً في أوروبا واليابان وسنغافوره ومن دون عقبات تذكر.

لذلك هناك ضرورة لادراك أهمية ادراج الشفافية كبنء اساسي قابل للتطبيق الفوري في عملية التنمية وايضاً بأهمية اتخاذ الإجراءات العملية والواقعية اللازمة لتحقيق هذا الهدف أسوة بالإجراءات التسهيلية الأخرى والتي كان آخرها تشكيل لجنة مختصة بالفتوى والتشريع وتكليفها بمراجعة كل التشريعات والقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالعقود الكبرى التي تبرمها الدولة بهدف إزالة المعوقات التي يمكن أن تواجه هذه العقود سواء عند إبرامها أو تنفيذها، وهي الخطوة التي تدل على بعد نظر المسؤولين والقائمين على خطة التنمية، والتي لانطالب باكثر منها في مسألة الشفافية والمسائلة، وذلك برغم علمنا المسبق أن الخطة الإنمائية المعلنة لم تغفل قضايا مراقبة السياسات الحكومة والشفافية والمسائلة (من الجانب النظري على الأقل) وقد ذكرت الخطة إثنا عشر نقطة مهمة في هذا الشأن لعل من أهمها النقاط الأربعة التالية:

- تفعيل وتطوير الاطر التشريعية والآليات المؤسسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في المجتمع.
- إصدار قانون مكافحة الفساد وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد .

- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني النوعية في مجال الشفافية ومكافحة الفساد .
- تعزيز الشفافية، وتوفير المعلومات للجميع ومكافحة الفساد .

وهي بلا شك نقاط جوهرية بالغة الأهمية فيما يتعلق بموضوعنا مدار البحث بل هي كل ما نتحدث عنه ونبتغيه، ولكن ومن الوهولة الأولى يمكن استنتاج أن هذه النقاط لن تخرج عن إطارها النظري فهي خطوط عريضة لاتلم شتات المسألة وكان الأجدر في هذا الصدد الإعلان الفوري عن تشكيل هيئة المسائلة والشفافية لأنها ستكون الآلية الواقعية الوحيدة التي يمكن أن تترجم هذه النقاط الإيجابية على أرض الواقع، على أن يبدأ عملها مع بدأ تنفيذ الخطة وليس كخطوة إجرائية لاحقة قد تحدث وقد لاتحدث .. فالمسارعة بتشكيل هيئة الشفافية والمسائلة كفيل بإسكات كل الاصوات المتخوفة على مستقبل الخطة النموية وكفيل أيضاً بسد الذرائع النيابية التي يمكن أن تقف عائق في طريق عجلة التنمية التي طال إنتظار انطلاقها .

وختاماً لا بد من التأكيد على أن مسألة إنشاء هيئات للشفافية والمسائلة لاتعني بالضرورة الطعن في الذمم أوالتشكيك في نزاهة ووطنية المسؤولين بقدر تعلق الامر بالمسألة التنظيمية الإدارية الإحترافية التي تتطلبها خطط التنمية الناجحة، ومن منطلق أن المسئول هو شخص وجد ليسأل ويحاسب فكلمة مسئول كلمة مشتقة من المسائلة، يقول تعالى في سورة الصافات « وقفوههم إنهم مسئولون» وبالتالي فان مسألة المسائلة والمحاسبة هي ركن أساسي من وظيفة المسئول التي يجب أن يتقبلها بصدر رحب ولايجد في نفسه شيء أو حرج عند تطبيقها إن كان يريد أن يكون مواطناً صالحاً وعنصراً فاعلاً في إنجاح عملية التنمية التي ينشدها ويسعى إليها الجميع في الكويت لخير البلاد والعباد .

التنمية والفساد لا يجتمعان

ملاحظات عامة علي «الخطة» التنموية

د. بدر الديحاني



قبل إبداء بعض الملاحظات العامة علي «الخطة» الإنمائية المرفق إطارها مع القانون رقم ٢٠١٠/٩ دعونا بداية نتوقف قليلا للتعرف علي ما هو المقصود بالتنمية ؟ وماذا تعني الشفافية ؟ وما هو المقصود بالفساد ؟ ثم ما هي ، يا تري ، العلاقة بين التنمية والشفافية والفساد ، بمعنى آخر هل تتحقق عملية التنمية المستدامة في ظل تنامي الفساد وتراجع معدلات النزاهة والشفافية ؟

ما هي التنمية المستدامة ؟

لا تقتصر التنمية الشاملة علي الجوانب الاقتصادية فقط، مع أهميتها، بل تتعداها لتكون تنمية شاملة هدفها الإنسان و محورها هو الإنسان أيضا. من هنا فقد عرفت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة التابعة للأمم المتحدة التنمية المستدامة علي أنها « مصطلح يشير إلى التنمية الاقتصادية والبيئية و الاجتماعية المتوازنة والتي تُلبي احتياجات الحاضر وتحسن نوعية الحياة دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة . والتنمية المستدامة ليست حالة ثابتة من الانسجام ، وإنما هي عملية تغيير واستغلال الموارد ، وتوجيه الاستثمارات ، واتجاه التطور التكنولوجي ، والتغييرات المؤسسية التي تتماشى مع الاحتياجات المستقبلية فضلاً عن الاحتياجات الحالية».المصدر

The Brundtland Definition (World Commission On Environment And Development (1987)
Our Common Future. Oxford University Press. Geneva. Switzerland)

ما هي الشفافية ؟

الشفافية هي: «وضوح التشريعات وسهولة فهمها واستقرارها وانسجامها مع بعضها وموضوعيتها ووضوح لغتها ومرونتها وتطورها وفقاً للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية وبما يتناسب مع روح العصر، إضافة إلى تبسيط الإجراءات ونشر المعلومات بحيث تكون متاحة للجميع . كما أنها وجود قنوات مفتوحة بين أصحاب المصلحة من المواطنين والمسؤولين في الدولة .» (معهد الأبحاث والتنمية الحضارية، بغداد ٢٠١٠).

ما هو الفساد ؟

الفساد، حسب تعريف منظمة الشفافية الدولية، هو « سوء استغلال السلطة من أجل تحقيق مكاسب شخصية».

كما تعرف موسوعة العلوم الاجتماعية الفساد بأنه ” خروج عن القانون والنظام وعدم الالتزام بهما من أجل تحقيق مصالح سياسية واقتصادية واجتماعية للفرد أو لجماعة معينة».

ما هي العلاقة بين التنمية والشفافية والفساد ؟ بمعنى آخر، هل يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقة في ظل عدم وجود شفافية وفي ظل استئثار الفساد في أجهزة الدولة ؟

يتضح من التعاريف الواردة أعلاه أنه لكي تتحقق التنمية الشاملة التي تحقق الرخاء للمواطنين وتحسين معيشة الإنسان من خلال إصلاح الوضع القائم وتغييره للأفضل فإنه لا بد من وجود بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية مناسبة للنمو والتقدم تسمح بمشاركة المواطنين في عملية اتخاذ القرار ومراقبة عملية تنفيذ الحكومة للبرامج والسياسات العامة ، وهذا لن يتحقق في ظل استئثار الفساد خصوصا الفساد السياسي وغياب الشفافية والنزاهة إذ أن ذلك سيمنع عموم المواطنين وهم أصحاب الشأن وأصحاب المصلحة النهائية في عملية التنمية المستدامة من الاطلاع علي البيانات والمعلومات والأرقام والإحصائيات والحقائق التي تتعلق في ادارة شؤون حياتهم والتي من المفترض أن تتوافر لعامة الناس إذ من حقهم الوصول إليها والحصول عليها وتداولها بسهولة ويسر من أجل معرفة كل ما يتعلق بشؤونهم العامة والتي من ضمنها كيفية تخطيط الحكومة لعملية التنمية و تنفيذها و ادارتها لشؤونهم العامة ، ناهيك عن أن الفساد وغياب الشفافية سيمنع الناس (المواطنين) من معرفة كيفية ادارة الحكومة للأموال العامة وتصرفها فيها وهو ما قد يشجع علي عملية استغلال السلطة العامة لمصالح خاصة وذلك لغياب الشفافية والرقابة الشعبية . لذلك ولكي تتحقق التنمية المستدامة فإنه من الضرورة بمكان أن يكون هنالك مشاركة شعبية في القرارات العامة مع وجود حكومة شفافة ، بالإضافة إلي ضرورة وجود قوانين مكافحة الفساد مثل قانون حرية تداول المعلومات وقانون منع تضارب المصالح وقانون الإفصاح عن الذمة وقانون حماية المبلغين ، علي أمل أن تحد هذه القوانين من استئثار الفساد بشكل عام والفساد السياسي بشكل خاص إذ أنه يعتبر أشد أنواع الفساد ضررا علي عملية التنمية وعلي المجتمع ككل .

ماذا عن الكويت ؟

أخيرا وبعد طول انتظار أقر مجلس الأمة في يناير ٢٠١٠ القانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ والخاص بإصدار الخطة الإنمائية للسنوات ٢٠١٠ / ٢٠١١ - ٢٠١٣ / ٢٠١٤ مرفقا به الإطار العام للخطة الإنمائية «الرباعية» التي بدأ تنفيذها في الأول من أبريل ٢٠١٠. ورغم تحفظنا علي اعتبار الإطار العام بمنزلة خطة خمسية إلا أن إقرار الإطار العام للخطة الإنمائية بعد ذاته يعتبر تطورا ايجابيا مهما أو خطوة أولى كان من المفترض أن يتبعها خطوات أخرى لكي يكون لدينا خطة تنمية حقيقية حيث انه لم يسبق في تاريخ الكويت أن التزمت الحكومة بتنفيذ خطة تنمية إذ حل مجلس الأمة حلا غير دستوريا بعيد إقرار القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ وبالتالي لم تلتزم الحكومة بعملية تنفيذه .

من ناحية أخرى فإن إصدار القانون بعد ذاته ، رغم أهميته ، لا يعني الشيء الكثير ما لم يكن هنالك خطة خمسية تنمية حقيقية تصلح الوضع القائم وتغيره نحو الأفضل وهو ما يتطلب أن تكون أهداف الخطة محددة بشكل دقيق وواقعية وممكنة التنفيذ حسب الإمكانيات البشرية

والمادية المتاحة وقابلة للقياس ضمن مدة زمنية محددة بدقة . وفي هذا السياق وعند مراجعة ما ورد في إطار الخطة المرفق مع القانون آنف الذكر فإنه يمكننا تسجيل الملاحظات العامة التالية :

ما تقدمت به الحكومة وأقره مجلس الأمة (قانون ٩ / ٢٠١٠) ليس خطة تنموية متوسطة المدى (خمسية) للدولة كما ينص القانون رقم ٦٠ لسنة ١٩٨٦ « تتفرع منها خطط سنوية تفصيلية، لكل منها أهدافها المرورية وسياسات تحقيقها وتُعبأ لها الموارد المالية والبشرية » ، بل إن ما أقر هو مجرد إطار عام للخطة القومية الشاملة من المفترض أن توضع بناءً عليه الخطة الخمسية، كما نصت المادة الأولى من قانون ١٩٨٦ إذ تنص علي «وضع خطة قومية شاملة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تركز على الإستراتيجية العامة للدولة، وتتضمن أهدافاً رئيسية محددة، يمتد بُعدها الزمني إلى المدى الطويل » . كما أنه من الملاحظ هنا أيضا أن الإطار الذي أقر هو إطار عام يتضمن أهدافا عامة غير محددة لخطة «رباعية» وليست خمسية.

تبني الخطط ، عموما ، علي كم هائل من المعلومات الواضحة والشفافة وعلي عدد ضخم من الإحصائيات والأرقام والبيانات الدقيقة التي يمثل غيابها أو تعارضها أو عدم دقتها خطأ جسيما في عملية التخطيط يؤدي ، عادة ، إلي الفشل في تحقيق أهداف التنمية والعجز عن تنفيذ ما ورد فيها من برامج وسياسات ، لذا فإنه كان من المفترض أن تكون الحكومة أكثر شفافية وتبين مصادر البيانات والمعلومات والأرقام التي اعتمدت عليها في عملية رسم الإطار العام للخطة إذ أنه من غير المعروف ، حتي الآن ، ما هي مصادر المعلومات والبيانات والأرقام التي وضع علي أساسها إطار الخطة وهو ما يتعارض مع مبدأ الشفافية وحرية تداول المعلومات والاطلاع عليها لاسيما وأن البيانات والأرقام والإحصائيات الحكومية عادة ما تكون متناقضة وغير دقيقة .

لان ما أقر كان مجرد إطار عام للخطة فإنه لم يتضمن معايير واضحة ودقيقة لقياس عملية تحقيق الأهداف العامة التنموية التي ورد ذكرها ، بل إن الحكومة تعتبر عملية توقيع عقود المشاريع الإنشائية الضخمة « إنجازات » خطة التنمية أو هي المقياس الأوحده لنجاح عملية التنفيذ ، لذلك لم يكن مستغربا ما صرح به نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية وزير الدولة لشؤون التنمية وزير الدولة لشؤون الإسكان الشيخ أحمد الفهد بعد توقيع عقود مشروع مجمع مياه ميناء عبدالله عندما قال أن « الخطة تسيير بالشكل السليم حيث وصلت نسبة الانجاز منها ٥٦ ٪ . رغم قصر المدة » (صحيفة النهار ٢٥ أكتوبر ٢٠١٠) ، لأنه من الواضح أن المقصود هنا هو قيمة المبالغ التي صرفت حتي الآن بعد توقيع عقود مناقصات تنفيذ أعمال إنشائية ضخمة بعضها كان من المفترض إنجازها منذ مدة سابقة لإقرار القانون آنف الذكر، وبعضها من غير المعروف على وجه الدقة جدواه الاقتصادية لاسيما بعد الأزمة المالية العالمية؟ أو ما هو مردوده الاجتماعي؟ وما هي آثاره البيئية؟...أضف إلي ذلك انه لو كان صحيحا أن لدينا خطة تنموية حقيقية بلغت نسبة تنفيذها حتي الآن ٥٦ ٪ فهذا معناه أننا حققنا رقما قياسيا غير مسبوق في انجاز خطط التنمية لم تصل إليه أية دولة أخرى في العالم من قبل إذ أننا ، بهذا المعدل ، سننجز الخطة «الرباعية» في أقل من عام واحد ، فضلا أن أنه يعني أن مستوى المعيشة لدينا قد تحسن خلال ستة شهور فقط بنسبة ٥٦ ٪ وهو معدل «تنموي»عالي جدا لم نلمسه فعليا على أرض الواقع والدليل على ذلك استمرار سوء الخدمات العامة ورداءتها، وارتفاع

الأسعار، وزيادة التضخم، وارتفاع معدلات البطالة، وازدياد نسبة الجريمة، وارتفاع تكلفة السكن الخاص ، وازدياد معدلات الفساد السياسي والإداري والمالي وغياب معايير الكفاءة والعدالة وتكافؤ الفرص وتضارب المصالح.

بالرغم من الحديث الحكومي المستمر عن «خطة التنمية» فإننا لم نسمع أو نقرأ أو نري أية سياسات عامة أو خطط اجتماعية جديدة تتعلق بشبكة الأمن الاجتماعي أو منظومة الرعاية الاجتماعية، كما لم نسمع عن أي خطط مستقبلية تتعلق بالفرص الوظيفية الجديدة لطابور العاطلين عن العمل التي سيتم توفيرها خلال سنوات «الخطة».

علاوة على ذلك فأننا لم نسمع عن أي خطط تعليمية أو صحية نوعية تختلف عما تعلنه منذ عقود وزارتا التربية والصحة سنويا، بل كل ما نراه ونسمعه ونقرؤه عن «خطة التنمية» هو أن هناك مشاريع إنشائية ضخمة تم توقيع عقودها وأخري سيتم توقيع عقودها في المستقبل القريب .

لم تتضمن «الخطة» أحدي مكونات الخطة عموما والتي لا تخلو منها أية خطة تنمية حقيقية وهي عملية تمويل المشاريع الإستراتيجية الجديدة إذ تقف عملية التمويل الآن عاقبا أمام عملية التنفيذ بعد أن أصبحت محل تجاذب سياسي حاد بين بعض الأطراف الحكومية (وليس الحكومة كلها) من جهة وبعض الأطراف السياسية والاقتصادية التي تؤيدها بعض الأجهزة الحكومية مثل البنك المركزي ووزارة المالية من الجهة الأخرى . فأخطة، التي تم إقرارها بما يشبه الإجماع، لم تتطرق لا من بعيد ولا من قريب إلى عملية التمويل سواء من ناحية الجهات الممولة أو حجم التمويل المطلوب أو الكيفية التي ستتم بها تنفيذ عملية تمويل المشاريع الإنشائية الضخمة التي تتوي الحكومة تنفيذها، وهو أمر من غير الممكن حدوثه لو كان هنالك بالفعل خطة تنمية حقيقية لأنه من أبعديت الخطة التنمية أنها تشتمل على اختيار أفضل البدائل المتاحة لعملية تمويل ما ورد بها من مشاريع وبرامج بعد دراسة المدة الزمنية التي يستغرقها كل بديل ودرجة المخاطر التي يحتويها والمتطلبات التشريعية اللازمة لتنفيذه، وإلا لما سُميت خطة بالأساس .

إن إقرار أي خطة لا يعتبر هدفا بحد ذاته إذ لا بد أن يلحقه مباشرة عملية تنفيذ لهذه الخطة التي تتطلب توافر بيئة مناسبة وإلا بقيت الخطة مجرد حبرا علي ورق. لذا فانه من المستغرب أن تتحدث الحكومة عن انجاز ٥٦٪ من «الخطة» رغم أن بعض المتطلبات الضرورية لعملية التنفيذ والتي ورد ذكرها في الإطار العام للخطة لم تتجز بعد مثل إنشاء الشركات المساهمة التي ستتولى تنفيذ المشاريع الكبرى إذ أنها لا تزال في علم الغيب . أضف إلي ذلك أن هناك العديد من التشريعات المطلوبة لعملية التنفيذ والتي ورد ذكرها أيضا في الإطار العام للخطة ولكنها لم تقر حتي الآن بل أن الحكومة لم تتقدم بمشاريع قوانين لمجلس الأمة لإقرار بعض هذه التشريعات اللازمة لبدء عملية التنفيذ مثل قانون ضريبة القيمة المضافة ، وقانون ضريبة الدخل الشامل، وقانون مكافحة الفساد، وقانون التوقيع الإلكتروني، وقانون حق الاطلاع على المعلومات العامة، وقانون تضارب المصالح، وقانون حماية المبلغين ، قانون حماية المستهلك ، وقانون حرية تداول المعلومات، وقانون تنظيم عمليات الاندماج والتوحيد والاستحواذ ، وقانون قواعد السلوك في الخدمة المدنية، وقانون الإفصاح عن الذمة المالية.

من المفترض أن تتولى الحكومة قيادة عملية التنمية المستدامة سواء في التخطيط أو التنفيذ أو الرقابة الداخلية والتوجيه والمتابعة وتقييم النتائج، لأنها هي المهيمنة حسب الدستور (مادة ١٢٣) علي مصالح الدولة ، والمسئولة عن المحافظة على الثروات الوطنية، وتحقيق احتياجات المجتمع، وتوفير العدالة والمساواة في توزيع الثروة الوطنية، وعدم استنزاف الثروات الطبيعية ، وما الدور الذي يقوم به القطاع الخاص إلا دور مكمل لما تقوم به الحكومة، خصوصاً في ظل نمط الاقتصاد الريعي الحالي ومحدودية السوق وضعف القطاع الخاص الذي تتركز الأغلبية العظمى من أنشطته في الخدمات والمضاربات الاستثمارية والعقارية السريعة الربح، ويعتمد في الأساس على الإنفاق الحكومي والمعونات السخية التي توفرها الدولة له. لذلك فإن إعادة هيكلة الجهاز الإداري للدولة بشكل جذري تصبح ضرورة حتمية لا تحتمل التأجيل لأن الجهاز الإداري للدولة في وضعه الحالي سيكون عبئاً إضافياً وعائقاً رئيسياً أمام تنفيذ أي خطة تنموية مهما كانت متواضعة، فما بالنا إن كان هذا الجهاز مسئولاً عن تنفيذ أو حتى الإشراف على تنفيذ مشروعات كبرى خلال السنوات الأربع القادمة تبلغ تكلفتها الإجمالية ٢٧ مليار دينار! كما أنه من الأهمية بمكان أن تتوافق عملية إعادة الهيكلة مع عملية 'إعلان حرب' فورية على قضايا الفساد الإداري والمالي المنتشرة في أجهزة الدولة ومحاسبة المفسدين من خلال تطبيق نظام دقيق وشفاف للمساءلة الإدارية والقانونية أيضاً. إلا أن ذلك كله لم يحصل ، مع الأسف ، حتى الآن رغم مضي قرابة العام علي إقرار قانون ٩ / ٢٠١٠ ، بل أن أداء الجهاز الإداري ظل كما هو قبل إقرار القانون إن لم يزداد رداءة وسوء رغم أن هناك اعتراف رسمي بتدري أداء الجهاز الحكومي وبانتشار الفساد بأنواعه كافة في هذا الجهاز الذي يعاني من الروتين والبيروقراطية والتضخم الوظيفي والتشابك في الاختصاصات وتضخم الهياكل التنظيمية والبطالة المقنعة وتنتشر فيه الوساطة والمحسوبية والفساد المالي والإداري واستغلال المناصب لأغراض شخصية وتضارب المصالح ونقص الشفافية وغياب معايير الكفاءة وتكافؤ الفرص . وهو الأمر الذي يجعلنا نتساءل تري من سيقوم بتنفيذ «خطة» التنمية، إذا كان الجهاز الإداري للدولة في وضعه الحالي غير قادراً علي القيام بذلك ؟ هل سيستطيع القطاع الخاص في وضعه الحالي قيادة عملية التنمية، كما جاء في إطار الخطة ؟! ثم هل أخذ في الاعتبار عند رسم إطار الخطة ما ترتب علي الأزمة المالية العالمية أو ما سترتب عليها من تداعيات وآثار ونتائج ستطال حتماً القطاع الخاص الأمر الذي سيضعف من مشاكله الحالية ؟ .

لم يتطرق الإطار العام للخطة التنموية لقضية رئيسية تمس المجتمع الكويتي قاطبة وهي قضية البطالة رغم أن لبطالة آثار اجتماعية وسياسية واقتصادية وأخلاقية مدمرة تعيق أي عملية تنمية حقيقية إذ أن « الخطة » لم تبين كيفية معالجة هذه المشكلة الشائكة ولم توضح عدد الفرص الوظيفية التي سيتم توفيرها خلال مدة سريانها لا سيما وأن الأرقام الرسمية توضح أن المطلوب هو توفير ما لا يقل عن ٢٥ ألف فرصة وظيفية جديدة خلال الخمس سنوات القادمة . أضف إلي ذلك أننا لا نعرف علي وجه التحديد كيف سيتم تعديل التركيبة السكانية المختلة التي تساهم بدورها في تفاقم مشكلة البطالة ؟

إن ضخامة الميزانية المرصودة للسنوات الأربع المقبلة (٢٧ مليار دينار) التي قد تزيدها الحكومة منفردة - حسب المادة السابعة- في أي وقت، وعدم وجود حزمة قوانين وتشريعات تحد من

عمليات الفساد المستشري في الجهاز الحكومي، سيفسحان المجال بشكل واسع أمام الفاسدين والمفسدين لابتداع طرق جديدة للاستمرار في نهب المال العام تحت دعاوى التنمية المزعومة إذ أننا أمام ميزانية ملياريه شبه مفتوحة مدتها أربع سنوات يتولى التصرف فيها جهاز إداري حكومي بيروقراطي مترهل وغير مؤهل تحوم حوله الكثير من شبهات الفساد الإداري والمالي لا سيما وأن الكويت تحتل المرتبة الـ ٥٤ عالمياً في مؤشر الفساد الصادر هذا الشهر (أكتوبر ٢٠١٠) عن منظمة الشفافية العالمية . فضلاً عن فشل السلطتان منذ ديسمبر الماضي وللمرة الثالثة على التوالي في إقرار قوانين مكافحة الفساد (قانون مكافحة الفساد، وقانون الذمة المالية، وقانون تعارض المصالح، وقانون حماية المبلغين) ، رغم أنهما قد سبق أن أعلنتنا ، في دور الانعقاد الماضي لمجلس الأمة ، أن قوانين مكافحة الفساد ستكون من ضمن أولوياتهما ، فضلاً عن أن الحكومة تعتبر مخالفة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي وقعت عليها عام ٢٠٠٣ . وهو الأمر الذي يثير المخاوف المشروعة من عملية استنزاف المال العام خصوصاً أن هنالك غياباً شبه كامل لموضوع الشفافية في الجهاز الإداري الحكومي، وضعفاً في معايير المراقبة وقياس الأداء والمساءلة الإدارية.

أخيراً وليس آخراً انه من العيب السياسي التحدث عن عملية تنمية مستدامة في ظل ضعف أو غياب دولة القانون والمؤسسات الدستورية وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية والمساواة، وفي ظل سيادة ثقافة وقيم الاستزلام والنفاق الاجتماعي والسياسي، وانتشار حالات الفساد والإفساد والاستهتار العلني في مؤسسات الدولة وقوانينها على المستويات كافة ، وفي ظل اعتماد المحاصصة الفئوية والطائفية والقبلية والترصيات السياسية والولاء الشخصي كمعايير لتولي المناصب العامة ، ويزداد الأمر سوءاً عندما تضعف الدولة وتهتمش المواطنة الدستورية ويتراجع الانتماء والولاء الوطني ليحل محلهم الانتماءات الفرعية و الولاءات الثانوية الطائفية والقبلية والفئوية ، إذ أن ذلك كله يعتبر مؤشرات خطيرة على بدء تآكل الدولة وقرب عملية فشلها . علاوة على ذلك فإنه لا يمكن الحديث عن تنمية مستدامة في ظل وجود مجتمع صغير جداً منقسم على نفسه طائفاً وقبلياً وفئوياً وتنتشر بين فئاته الاجتماعية روح البغضاء والكراهة الاجتماعية والعنصرية كما هو حال مجتمعنا الآن .

نعم نحن في أمس الحاجة إلى البدء فوراً في تبني وتنفيذ خطط تنمية طويلة المدى لا سيما وأنه تتوافر لدينا كدولة مقومات فريدة لا نجد مثيلاً لها في الكثير من دول العالم، مثل استقرار النظام السياسي والموقع الجغرافي المميز وصغر حجم البلد وقلة عدد السكان والإطار الدستوري المؤسسي، والثروة النفطية الهائلة والإمكانات المادية والبشرية، لكن ذلك غير ممكن ما لم يسبقه أو علي الأقل يترافق معه عملية إصلاح سياسي شامل يجدد الحياة السياسية ويطورها وينتشلها من حالة الوهن والضعف والنوضى وفقد البوصلة التي تمر بها في الوقت الراهن، ويعيد الروح إلى الدولة الدستورية الديمقراطية المعاصرة التي وضع إطارها دستور ١٩٦٢ .

قصارى القول انه لا يمكن إطلاقاً الحديث عن عملية تنمية مستدامة في الوقت الذي نجد فيه غول الفساد بأشكاله كافة يمد يديه في كل مكان إذ أن التنمية والفساد لا يجتمعان .

تنمية مستدامة... وشفافية دائمة!

د. محمد بن عصّام السبيعي

في المفهوم..

لا يحيد مفهوم التنمية المستدامة^١ كما يفيض به جيل من أدبيات التنمية عن فطرة الإنسان في التدبير الراشد والمتوازن في استغلال ما يحيط به من موارد الطبيعة. ولذا فالمفهوم، كما يبدو من بديهية محتواه، ليس بحديث عهد في تاريخ الفكر الإنساني. فالوعي بجدوى التوجه المستدام نحو الطبيعة يعود إلى اقتصاديات الغابات في العصور الوسطى والذي يقضي باستغلال مواردها من أشجار أو غيرها، لأغراض توليد الطاقة أو لسواها، بالقدر الذي يكفل دوامها، أي عدم استئصالها أو تهديد فرص نموها من جديد. ولا يظن أحد أن مثل هذا المفهوم قد غاب عن مربّي الحيوانات مثلاً أو متعهدي موارد أخرى في بقاع عديدة من العالم، وإلا لبادت تلك الموارد منذ زمن سحيق!



يبدو مفهوم التنمية المستدامة إذن أصيلاً أصالة عقل الإنسان. غير أن نشوة الكشف العلمي والتوظيف التقني المثمر لتلك المعارف في إطار النسق الاقتصادي منذ أكثر من قرنين من الزمان قاد إلى ضمور في مثل هذا الفهم. ويمكن الإلماح إلى ذلك من سياق تطور اقتصاديات الطاقة الذي مثل الدافع الأكبر نحو البحث عن صيغة مستدامة للتنمية. فمع العثور المتكرر على كميات متزايدة من الوقود الحفري بخس الثمن متعدد الاستخدامات بدا للعقل الغربي أن مسألة ندرة موارد الطاقة قد وجدت حلها. ومثل ذلك الفهم المتسرع الذي ألبس على الإنسان سراب وفرة على سطح كوكب محدد المعالم، مثل ذلك الوهم قاد على أرض الواقع منذ منتصف القرن المنصرم إلى تدشين توجهات استهلاكية شرهة ومتزايدة، وإلى استغلال غير معقول لموارد الطبيعة لتلبية تلك التوجهات، وذلك على نحو لم يعهده الإنسان على مر تاريخه. فباتخاذ منسوب انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون (ث.أ.ك.)^٢ في الغلاف الجوي مقياساً، وهو ناتج عادة عن حرق الوقود الحفري (فحم، نפט، غاز طبيعي)، أو عن إزالة الغابات التي تعد مستودعات طبيعية لذلك الغاز، من ذلك يتبدى أن ذلك لم يزد خلال قرن منذ منتصف القرن التاسع عشر عن ٧٪، بينما ازداد خلال العشرين عاماً فقط منذ منتصف القرن العشرين إلى نحو ٦٠.٥٪.

غير أنه مع تواتر التنبؤات مع مطلع سبعينيات القرن الماضي حول شح مقبل في موارد الطاقة سيلقي بظلاله على عجلة التنمية وأفاق مجتمع الوفرة، هذا من جانب. كما أن الحرق المكثف للوقود الحفري وإرهاق موارد البيئة الأخرى مثل إزالة الأحراج والغابات، وما لكل ذلك من أثر مباشر في إطلاق كميات هائلة من الغازات الدفيئة أو غازات الغلاف الأخضر (غ.غ.خ.)^٣،

(1) Sustainable Development

(2) Carbon Dioxide (CO₂)

(3) Greenhouse Gases (GHG)

وعلى رأسها غاز ث.أ.ك. قد قاد من ناحية أخرى إلى زيادة وتيرة الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، الأمر الذي كشف عن نفسه في العقود الأخيرة في كوارث بيئية (تلف الغابات، المطر الحمضي، ثقب الأوزون..). وفي مظاهر لتغير المناخ تخرج عن السيطرة الحسائية، وتندر بتهديد الإنسان في وجوده ومعاشه معا. كل ذلك وسواه مهد السبيل لحركة عالمية مضادة لقيم الاستهلاك تلك، وإلى مراجعة الضرب التقليدي السائد للتنمية الذي لا يتغى سوى النمو الاقتصادي. وقد بلغت تلك الحركة ذروتها في النصف الثاني من ثمانينيات القرن الماضي بإعادة اكتشاف التنمية المستدامة، ومحاولة دولية رفيعة المستوى لوضع تعريف لما هو بديهي. ففي تقرير لجنة البيئة والتنمية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة برئاسة النرويجية غرو هارلم برونتلاند، ١٩٨٧، يجري تعريف التنمية المستدامة بأنها «تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون تهديد، أو المساومة على الإمكانيات المتاحة للأجيال القادمة لتلبية حاجاتها». ومثل هذا التعريف الذي يخاطب حاجات الإنسان على إطلاقها، ودون قيد من مكان أو زمان يفتح الباب واسعا لاعتبارات غير تقليدية في الفكر الترموي. فلم يعد هم التنمية بحسب المنظور المستدام مقصورا على تحقيق زيادة صرف في الأداء الاقتصادي الإجمالي كما يجري بحسب الفكر الاقتصادي النيوكلاسيكي، بل برزت جوانب أخرى لعجلة التنمية وحاجات لا يمكن تصور تحقيق مجتمع الوفرة بلاها، وذلك نحو حاجة الإنسان إلى العيش في بيئة متوازنة وإلى رفاه اجتماعي وحكم وصالح يضمن الإدارة الفعالة لمسيرة التنمية ويقطع دابر الفساد الذي طالما أهمل تلبية بعض الحاجات لحساب أخرى. وقد حظي المفهوم منذ ذلك الحين باهتمام دولي متزايد كما يستبين من النص عليه في اتفاقات قمة الأرض وإعلان ريو ١٩٩٢، وكذلك ومن واقع تبنيه من قبل العديد من الأجسام الدولية. فمنذ منتصف التسعينيات قام البنك الدولي بتكييف آلية منحه للقروض مع مقتضيات التنمية المستدامة.

ونحو ذلك يجري المجهود الدولي غير الحكومي في مضمار الشفافية ومكافحة الفساد. فمثلا يبدو مبدأ التنمية المستدامة سلوكا إيجابيا مبادرا نحو وضع الأمور في نصابها الفطري والصحيح من حفاظ على البيئة وسعادة الاجتماع، وتجنب هذين جشع وهيمنة الجانب الاقتصادي يأتي مجهود الشفافية انفعالا على أحوال الفساد التي كانت ولا تزال داء عضالا في الاقتصاديات النامية والمتقدمة على حد سواء، وسببا في تبيد مواردها. فالفساد الذي يمكن تعريفه باختصار بالاستحواذ غير المشروع، أو الإفادة غير المستحقة من موارد الغير ليس بالمظهر الطارئ على الاجتماع البشري، بل قديم قدم الإنسان ذاته، شهواته وأطماعه. وقد كان للفساد ولا يزال من الاستتباع ما يزعزع أنساق المجتمع وينزع الثقة من استقلالية الدولة ومن قدرتها أو نزاهتها في أداء مهامها. وفي العقود الأخيرة من تطور النظم السياسية طالما كشف الفساد عن نفسه عائقا دون تحولات ايجابية تدعم فاعلية النظام في أداء دوره، كتدشين أنظمة ديمقراطية وإن كان النظام الديمقراطي شكلا لا يملك حصانة ذاتية دون الوقوع في ربة الفساد. وفي ذات السياق أيضا مجهود الإنسان في مكافحة الفساد. فتاريخ الفكر السياسي هو بشكل أو بآخر سجل وصفات لمجتمع يخلو من الفساد. فتشكيلة حكومات أفلاطون ليست على سبيل المثال إلا استعراضا لنماذج مسكونة بالفساد أو مهددة بأعراضه، ومقابل ذلك إبراز النموذج الذي

(1) Gro Harlem Brundtland

يتلافى كل ذلك. كما أن مبدأ الأديان في هذا السياق يراوح بين مباشرة تغيير الفساد بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أو بالوعيد وإرجاء حساب المفسدين إلى اليوم الآخر. وليس الفاسد corruptio لغويا سوى الخارج عن جادة الدين بحسب اللاهوت الكاثوليكي. وكذلك كانت الثورات وحالات التغيير السياسي التي شهدتها العالم منذ القرن السابع عشر، كانت على هذا النحو أو ذلك ثورات على الفساد والمفسدين. غير أن خطوة رائدة لوضع العالم أجمع، مع بقاء تنوعه السياسي والأيدولوجي تحت مجهر واحد لرصد الفساد وكشف تجلياته تبدو للمراقب إحدى ثمرات الربع الأخير من القرن العشرين، واستغلال إمكانات العولمة في تحقيق ذلك. فقد كان للتبدلات السياسية على المسرح الدولي في نهاية ثمانينيات القرن الماضي، والتي وضعت نهاية لحالة الاستقطاب الثنائي وبداية انفتاح أطراف الحرب الباردة ما يسر من مهمة مراقبة الفساد. وليس من قبيل الصدفة هنا أن يأتي وضع أساس جسم دولي غير حكومي يتصدى لمثل هذه المهمة، أي منظمة الشفافية العالمية، بعد استتباب ذلك التبدل التاريخي وانفتاح العالم أجمع، ١٩٩٣.

في الموضوع..

وكما يبدو للوهلة الأولى من تشريح المفهوم فما يربط بين التنمية المستدامة من ناحية، والشفافية أو مكافحة الفساد من ناحية أخرى من علاقة يتخذ أكثر من شكل. فهناك ما يمكن أن نسميه باتجاه الفعل سواء تعلق الأمر بسلوك تنموي مستدام أو بمجهود يضع نصب عينيه مكافحة الفساد. وكما يبدو مما سلف من تشريح للمفهوم فإن الفعل هنا يتخذ من إعادة الأمور إلى نصابها الفطري والصحيح اتجاهاً. وهو اتجاه لا شك في انسجامه مع سنن الطبيعة وأخلاق الإنسان.

الجانب الآخر لتلك الأصرة ينصب على الموضوع ذاته، إذ يحوم حول النسق الاقتصادي وتداعيات التعامل مع اختلالات آلية عمله حين تتحرف عن سنن الطبيعة ومعايير الإنسان وما يستتبعه ذلك من ضرر. فالتنمية المستدامة تبقى قبل كل شيء أحد ضروب التنمية، أي تحقيق نمو اقتصادي. غير أن استدامة هذا الضرب لا تتسنى دون مراعاة جانبي التوازن البيئي والرفاه الاجتماعي، واحتساب مثل ذلك ضمن تكاليف أي خطة أو مشروع تنموي. فاستهداف العائد الاقتصادي قد يقود، وقد حدث ذلك جزئياً، إلى سحب بساط البيئة من تحت أقدام الأفراد أو إلى نزع سقف الضمان الاجتماعي من فوق هاماتهم. لذلك فجل الأدبيات التي راجعت حصاد موجة التنمية التي عمت العالم النامي منذ منتصف القرن الماضي على سبيل المثال لا تخفي خيبتها تجاه استمرار أحوال الفقر والتخلف الاجتماعي التي تكبل غالبية شعوب تلك الدول والتردي البيئي الذي يحيط بها، وذلك رغم الزيادات المطردة في أداء اقتصادياتها التي فاقت في كثير من الأحيان أداء قريناتها المتقدمة. وليست الاقتصاديات المتقدمة بالمناسبة باستثناء من وتيرة النمو غير المتوازن. فمراجعة مسير التصنيع في العالم المتقدم، والتي إن أمكن تلافى الكثير من تشوهات الاجتماعية بسبب كفاءة الأنظمة الديمقراطية التي تضمن الرفاه وإعادة التوزيع، مثل هذه المراجعة تكشف عن تجاهل مستمر لتكاليف ذلك على البيئة وإرهاق متواصل لموارد الطبيعة. ومثل هذا البند قلما يجد من يزود عنه في برامج تلك الحكومات لأسباب تعود للمردود المباشر لمثل ذلك على مستوى التوظيف والقبض على زمام التضخم وزيادة تكلفة

الرفاه، وهي أولويات السياسة الاقتصادية في الديمقراطيات الغربية. ولعل ذلك هو سبب ظهور الحركة البيئية وأحزاب الخضر منذ الربع الأخير من القرن الماضي لسد هذه الثغرة، وذلك بفرص من النجاح تقل أو تزيد. لذلك فليس مبدأ التنمية المستدامة نظرية جديدة تتوجه فقط للاقتصاديات النامية بغية تمكين لحاقها بالدولة المتقدمة بعد فشل وصفات تنمية سابقة، وذلك كما هو بعض الفهم الشائع. الحق أن ذلك لا يقتصر على الاقتصاديات النامية ومحاولة وضع الأساس المتوازن لخططها التنموية بل يطال أيضا الاقتصاديات المتقدمة بغية تقويم اختلالاتها التي لم يعد بالإمكان صرف الأنظار عنها وإعادة التوازن لآلية عنها. وليس أدل على ذلك من ارتقاء مبدأ التنمية المستدامة إلى أعلى مستويات صنع القرار في تلك الاقتصاديات. فالتنمية المستدامة ممثلة في إحدى الحقائق الوزارية في الحكومة الفرنسية منذ ٢٠٠٢، ونحو ذلك حال حكومة ولاية كوبيك الكندية.

والأمر لا يختلف كثيرا بالنسبة لنشاط الشفافية والمتجه مباشرة لكشف النقاب عن أحوال الفساد. فبأخذ منظمة الشفافية العالمية مثلا تستبين أن الدافع لمثل ذلك النشاط هو ما يبدر في النسق الاقتصادي من مسالك غير صالحة بغية الاستحواذ غير المشروع أو الإفادة غير المستحقة من الموارد، عامة كانت أم خاصة، والاستتباكات العكسية المترتبة على تقشي مثل تلك المسالك على سائر أنساق المجتمع. وحتى حين يرد في أدبيات المنظمة أمثلة لشراء ذمم السياسيين أو تدهور مستوى التعليم أو التردي الاجتماعي فإن ذلك يتصل بشكل أو بآخر بما يدور في حلبة الاقتصاد. فرغم رصد مظاهر الفساد وتجاوز الأعراف والمعايير في كافة أنساق وقطاعات المجتمع من دين وسياسة وغيرها دون أن يكون تحقيق عائد اقتصادي مباشر دافعا من وراء يكشف النسق الاقتصادي عن أكبر أرصدة الفساد بحسب الأدبيات المتوافرة. وقد يعود ذلك في علته الرئيسة إلى حيوية النسق لمعاش الأفراد ولفرصهم في الصعود الاجتماعي، بالإضافة لتيسيره لفرص تبادل المصالح. لذا يعد النسق الاقتصادي الأكثر عرضة لحالات الفساد. كما أن جانبا مما يعاني منه النسق الاقتصادي من تشوهات مثل تبديد الموارد والطاقت ونسف مبدأ المنافسة وانحسار فرص العمل واستفحال التضخم يعود في بعض المجتمعات إلى تقشي الفساد. أكثر من ذلك العلاقة الطردية بين تدني مستوى الفساد من جانب وزيادة الإنتاجية واستقطاب رؤوس الأموال من جانب آخر مثبتة علميا. وليس أمر الفساد هنا مقتصر على مجتمع دون غيره. ففي الدول النامية التي تشغل مراتب متأخرة في مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية العالمية، يمثل الفساد سببا رئيسا في تبديد مواردها الشحيح منها والوافر. والفساد بذلك يقف سببا لا ليس فيه لتأخرها في مدارج التنمية. وبسبب الفساد وما يحققه للبعض من مزايا غير مستحقة وقعت تلك الدول في قبضة نخب فاسدة تحول دون تحول سياسي يكفل وضع حد لمثل تلك الدوامة، وهو أمر تلقى انتقادات صريحة في تقرير «التحدي في مواجهة الجنوب» الصادر ١٩٩٠ عن لجنة الجنوب برئاسة الرئيس التنزاني الأسبق يوليوس نيريري^١ وليس من قبيل الصدفة هنا أن يكون بيتر آيفن^٢، مؤسس منظمة الشفافية العالمية، مديرا سابقا لشرق القارة الأفريقية في البنك الدولي. ومن ذلك تلك الانتقادات المتزايدة في العالم المتقدم لذلك

(1) Julius Nyerere

(2) Peter Eigen

العون المتدفق نحو الدول النامية والذي ينتهي بلا عائد تنموي في جيوب حكومات فاسدة، ومنه إلى قيام الدول المانحة منذ التسعينيات بربط المعونة التنموية بتوافر أركان الحكم الصالح.

لكن رغم تقدم الدول المتقدمة بحسب مؤشر مدركات الفساد فلا تزال الأنساق الاقتصادية في هذه الأخيرة تكشف عن جيوب فساد وعن عناصر مفسده ما تفتأ تطل برأسها بين الفينة والأخرى. وليس في ذلك أي عجب. فتصدر لا يعني أن تلك الدول خلوا من الفساد، بل كما يشير المؤشر، أي الأقل فسادا. ففي منتصف التسعينيات قاوم ممثلو رجال الأعمال والاقتصاد في ألمانيا عزم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو إلغاء الإعفاء الضريبي الذي تتمتع به مدفوعات شركات أعضاء المنظمة لموظفي القطاع العام في الدول الأجنبية. ولا مرأ أن المقصود من وراء تلك المزية التي تستند إلى قانون الضريبة الألماني هو استمالة رجال الدولة في الدولة النامية، أو في تلك التي يهيمن عليها الفساد لتسهيل دخول الشركات الألمانية إلى أسواقها. كما أن ما كشفت عنه فضيحة الفساد في شركة سيمنزا قد فاقت كل السوابق، إذ تجاوزت المبالغ المضبوطة ١,٢ مليار يورو وطالت الاتهامات نحوها من ٢٠٠ فرد.

في الواقع..

لكن هناك تساؤلا ما يفتأ يثور بالنظر إلى ما يجمع بين مفهوم التنمية المستدامة ومكافحة الفساد من توافق في الموضوع وفي اتجاه النشاط. مؤدى ذلك التساؤل هو هل يمكن - انطلاقا من ذلك التوافق - تخمين علاقة عضوية تكاملية يضمن فيها مجهود الشفافية استدامة التنمية على أرض الواقع، كما تضمن هذه الأخيرة محاصرة جيوب الفساد في أضيق نطاق ممكن؟ الحق أن الحكم الصالح تغطي المسالك الشفافة يضمن حتما سيرا صائبا، أو ما يقرب من مبدأ الصواب، لأي نشاط، ومن ذلك مشاريع التنمية. ولذا يبقى التساؤل قائما فيما يخص دور التنمية المستدامة في إثناء الشفافية. فهل لمجتمع يفتقر لأليات فعالة لمكافحة الفساد، كما هو حال الاقتصاديات النامية، أن يركن للتنمية المستدامة لسد هذه الثغرة؟ بعبارة أخرى هل يمكن للتنمية المستدامة أن تقدم مساهمة في مكافحة الفساد، أو الحد منه؟ من الوجهة النظرية البحتة يتبدى أن ارتكاز مفهوم التنمية المستدامة على ثلوث المجتمع والاقتصاد والبيئة، حيث يتمتع كل قطب بالوزن المناسب في مرحلة احتساب تكاليف أي مشروع تنموي، يجعل من قطبي المجتمع والبيئة بمثابة ضوابط دون اندفاع المشروع نحو المكاسب الاقتصادية البحتة، أو تحميل القطبين الآخرين من التكاليف أكثر مما يجب. ذلك لأنه من واقع التجربة ليس الفساد سوى إهدار هذين الجانبين، أي إهدار الموارد وهي موارد عامة، نحو تردي الوضع الاجتماعي أو الخدمة المقدمة للجمهور، أو إلحاق عطب بالبيئة يهدد الحياة أو يجعل إمكان ذلك مقترن بتكاليف صحية باهظة، أو كل ذلك مجتمعا.

غير أنه بسبب حداثة عهد إعادة اكتشاف التنمية المستدامة، إذ يعود ذلك إلى النصف الثاني من ثمانينيات القرن المنصرم فمن الصعب أن يخرج المرء بنتائج قاطعة حول كافة المشاريع التي انتهجت مبدأ التنمية المستدامة والأثر العام لمثل ذلك على أنساق المجتمع وقطاعاته. ومع ذلك فبإمكاننا أن نستعرض أحد أنواع ذلك النموذج من المشاريع المنبثقة عن النسق العالمي لتغيير

(1) Siemens

المناخ لتفحص مثل هذا التساؤل. فآلية التنمية النظيفة (آ.ت.ن.1) تمثل إحدى الآليات المرنة المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو بغية تيسير مجهود الدول المتقدمة، أو أطراف المرفق الأول بحسب لغة البروتوكول، في الوفاء بالتزاماتها في خفض انبعاثاتها من غ.خ.، تلك المتسببة في تحفيز وتيرة الاحتباس الحراري واحترار مناخ العالم. وللاستفادة من هذه الآلية فعلى الدول المتقدمة رعاية مشاريع تنموية في العالم النامي. وإلى جانب شرط تحقيق خفض فعلي في الانبعاثات حتى تجاز من قبل مجلس الآلية فإنه يتعين على هذا النوع من المشاريع أن يساهم بحسب نص البروتوكول في تحقيق التنمية المستدامة في الدولة النامية المضيفة.

على أنه بالنظر إلى الكثير من الدراسات التي تستشرف طلبا متزايدا من قبل دول المرفق الأول على مثل هذه المشاريع لأسباب ليس أقلها كفاءة الاقتصاديات المتقدمة ونظافة تقنياتها، وعدم توافر كبير مجال لتحقيق خفض في إطارها، هذا من ناحية، وتوافر إمكانات خفض جمة في العالم النامي لأسباب تعود إلى تخلف الهياكل الاقتصادية والفنون الإنتاجية السائدة فيها من ناحية أخرى. وعليه يمكن الاستنتاج نظريا أن إمكانات الفساد تبدو عالية جدا بالنظر إلى الحاجة الملحة للدول المتقدمة للاستفادة من آ.ت.ن. للوفاء بالتزاماتها تجاه كيوتو قبل انقضاء فترة الالتزام الأولى بنهاية ٢٠١٢، ولجعل نجاح تلك الفترة أساسا لتدشين فترة التزام لاحقة. كما تبدو احتمالات تسلل الفساد عالية من ناحية أخرى بالنظر إلى أن مثل هذه المشاريع تنفذ في الدول النامية حيث تقصر اللوائح والأعراف دون تجفيف، أو السيطرة على جيوب الفساد. فغالب هذه الدول يحتل مراتبا متأخرة في مؤشر مدركات الفساد.

والآن كيف للنسق العالمي لتغيير المناخ أن يضمن التنفيذ النظيف لمثل هذه الآلية؟ إلى جانب نص البروتوكول على ضرورة مساهمة المشروع المجاز ك آ.ت.ن. في التنمية المستدامة، حيث يتولى قطبي المجتمع والبيئة مهمة الضبط لئلا يطغى التوجه الاقتصادي الطامح إلى تحقيق الخفض وقبض صكوك خفض الانبعاثات بأقل تكلفة، إلى جانب ذلك فإن اتفاقات مراكش، ٢٠٠١، المفصلة لكيفية تطبيق البروتوكول تضيف شرطين إضافيين من شأنهما حال تطبيقهما التطبيق الدقيق أن يضعان أكثر من ضمان للاستفادة المثلى من هذه المشاريع، والحد من تسلل الفساد إلى طور نشاطها. فهناك من ناحية ضرورة حصول أطراف المشروع الجاري تنفيذه على الموافقة الرسمية لحكومة الدولة النامية المضيفة. ومثل هذا الشرط الذي يجري استيفاءه بواسطة المرور عبر القنوات التشريعية وأعلى مستويات الإدارة الحكومية، كما يحدث في تايلاند مثلا، يأتي ضمانا لاطلاع ممثلي الشعب أو من يقع تحت طائلة رقابتهم من قيادة سياسية على خطة المشروع ودورة نشاطه. بذلك يجري تلافي شبهة الاستغلال وإلحاق الضرر الاجتماعي والبيئي اللذين طالما وسما كثيرا من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم النامي. وغني عن القول أن مثل هذا الشرط كغيره لا يقدم ضمانا قاطعا لدرء نوازع الفساد، غير أن مطلب الموافقة الرسمية التي تعني بدورها إشهارا للمشروع وأطرافه، واطلاع أعلى مستويات إدارة الدولة على مجرياته يقدم إمكانية لمحاصرة مبول الفساد في أضيق نطاق ممكن.

الشرط الآخر هو ضرورة استمزاز آراء أصحاب المصلحة المباشرة في محيط المشروع قبل

(1) Clean Development Mechanism (CDM)

الشروع في إجازته. وفي عداد هؤلاء يأتي في المقام الأول أفراد المجتمعات المحلية المحيطة بموقع المشروع، والذين ستكون شروط معاشهم وكسب قوتهم عرضة لآثار نشاط المشروع، إن إيجاباً أم سلباً. فمثلاً قد يوفر المشروع فرص عمل لأفراد تلك المجتمعات وارتقاء بمستوى البنية التحتية، مثل ذلك قد يقود مشروع يحقق إلى جانب الجدوى الاقتصادية الفائدة المرجوة في خفض الانبعاثات في الغازات الدفيئة، قد يقود من جانب آخر إلى تداعيات اجتماعية وبيئية مدمرة. فكثير من مشاريع توليد الطاقة المائية قليلة الانبعاثات أو عديمتها، تقود إلى تبدل في استخدام الأرض وإلى تعدد على سمة التنوع الحيوي في محيط المشروع، بل وفي حالات غير قليلة إلى تهجير جماعي أو إزالة تجمعات بشرية بأسرها. ولذلك فإن الأخذ برأي هؤلاء قبل الشروع في التنفيذ يكشف النقاب حول أي تداعيات جانبية ممكنة، وتجنب أن يأتي المشروع صفقة لتبادل صكوك الخفض على حساب الإنسان ووجوده، الأمر الذي يعد في عداد مظاهر الفساد.

ولعل تطور أعداد المشروعات المجازة كآ.ت.ن. التي تنتهج مبدأ التنمية المستدامة وتراعي بذلك مصالح العديد من أنساق المجتمع وتضع أكثر من ضمانة لدرء الفساد تقدم دلالة على تقبل الأنظمة الاقتصادية السائدة لهذا النوع من المشروعات وقدرته على التكيف في العديد من الأنظمة القانونية المتعددة والقطاعات الإنتاجية المختلفة. فغشبية دخول بروتوكول كيوتو حيز النفاذ بعد موافقة البرلمان الروسي لم يكن لدى الهيئة التنفيذية لآ.ت.ن. في يناير ٢٠٠٥ أكثر من عشرة مشروعات قيد التسجيل. غير أنه بحلول يناير ٢٠٠٧ كان هناك نحو ٦٥٠ مشروعاً مجاز من قبل الهيئة. ولحظة كتابة هذه السطور هناك نحو من ٢٤٠٠ مشروعاً، أي بزيادة لا تقل عن ٢٧٠٪ باتخاذ يناير ٢٠٠٧ أساساً.

هذه انطباعات أولية حول قدرة التنمية المستدامة في إطار النسق العالمي لتغير المناخ في الحد من تسلسل الفساد إلى مشاريع التنمية في العالم النامي. ولعل في اتفاق أطراف النسق على فترة التزام تالية لبروتوكول كيوتو أو على صيغة مشابهة للبروتوكول بعد ٢٠١٢ ما يعد بموجة جديدة من مشاريع آ.ت.ن. تعم اقتصاديات النامي، أوفر عدداً وأكثر فعالية لمحاصرة الفساد في أضيق الجيوب. ولعل تلك الشفافية تدوم ما دامت التنمية المستدامة!

- Lambsdorff, Johann Graf / Beck, Lotte. «Korruption als Wachstumsbremse» *Aus Politik und Zeitgeschichte*. 3-4/2009.
- Leyendecker, Hans. „Korruption: Spiegel der Politischen Kultur“. *Aus Politik und Zeitgeschichte*. 3-4/2009.
- Meadows, D.H. et al. *The Limits to Growth: A Report for the Club of Rome's Project on the Predicament of Mankind*. New York: Universe Books. 1972.
- O'Brien, Robert/ Williams, Marc. *Global Political Economy: Evolution and Dynamics*. New York: Palgrave Macmillan. 2004.
- United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC). 1992. Art. 3.4.
- UNFCCC. Kyoto Protocol. 1997. Art. 12.

- UNFCCC. Res. 17/CP.7; 7/CMP.1, Annex: Methodologies & Policies for Clean Development Mechanism (CDM). Art. 40c.
- World Commission on Environment and Development (WCED). *Our Common Future*. Oxford: Oxford University Press. 1987.

مدخل إلى التنمية المستدامة: الشفافية كضابط

أحمد غلوم بن علي



من أبرز مشكلات التنمية في دول العالم الثالث أنها تنظر إليها كمؤشر اقتصادي بحت يتطلع إلى تحقيق أكبر زيادة ممكنة في دخل الفرد والدولة، فنجاح التنمية مرتبط بالانتعاش الاقتصادي في حين أن ذلك يختص بالدول الصناعية المتقدمة، وهذا هو الفارق بين التنمية والنمو.

النمو يسعى إلى زيادة الكميات الاقتصادية في الدولة وارتفاع مستوى المعيشة للفرد وتحقيق أكبر نسبة ممكنة في الدخل العام وذلك دون الحاجة إلى تغيير الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية القائمة، وهذا الأخير هو وجه المفارقة مع التنمية، فالتنمية تسعى إلى تغيير البنى والهياكل في مختلف الميادين والمجالات بما في ذلك القوى الاجتماعية والاقتصادية والقيم المجتمعية من أجل تحصيل القدرة الذاتية للتفوق على أفضل النماذج في الرفاه الاجتماعي والتقدم الاقتصادي والحدثة السياسية وما إلى ذلك من شتى مجالات الحياة.

إذن النمو الفعلي يمكن تحقيقه بدون تحولات أساسية في هيكلية ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية أو في القيم والتوجهات والتنظيم والتقانة، وباختصار دون تبدل جذري في القوى غير الاقتصادية ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي (١)، وهو مختص مع ذكرنا أنفاً بالدول المتقدمة لأن النمو مرحلة تالية للتنمية، لكن البلدان العربية لا تزال تؤمن منذ خمسينيات القرن الماضي أن قوة الاقتصاد تعني القوة في الدخل والنتائج القومي ولهذا عمت موضة شراء الآلات والمصانع والمعدات من أجل ذلك وبالفعل ارتفعت قوة الدخل في ستينيات القرن المنصرم مثلاً، لكن (تدهورت نوعية الحياة وعرضت الثقافة الصناعية الغربية على المجتمعات بما في ذلك أنماط الاستهلاك فتزايدت البطالة وتدنى التوظيف وحدث النمو دون التنمية)(٢).

ما نعيه بعبارة أخرى هو أن التنمية منظومة وشبكة من الميادين المختلفة المرتبطة الواحدة بالأخرى، فالتنمية الاقتصادية تتطلب تنمية القدرات الإنسانية وهذه الأخيرة تتطلب تنمية اجتماعية لا تتحقق دون تطور الحريات والحقوق السياسية أي تنمية سياسية، وجميعها تحتاج لحراك إصلاحي وتغيير للوصول للتنمية المستدامة والشاملة، ولهذا تكمن الحاجة الماسة لأدوات متعددة من أجل هذا الإصلاح المتشابك والمعقد، وأحد أبرز هذه الأدوات ترسيخ سياسة الشفافية ليس في المؤسسات الرسمية وأجهزة القضاء فحسب وإنما في القيم والمثل المجتمعية المدانة أيضاً في التخلف العام لدولنا.

لذلك الشفافية شديدة الصلة بأي عملية تنموية شاملة متطلع إليها بصدق وواقعية، وفي المقابل ليس للشفافية صلة قوية بأية عملية نمو، ودلائل ذلك واضحة في تجارب البلدان النامية التي حققت بالفعل نمواً في مرحلة من المراحل في ظل هيمنة العسكر أو نظم مستبدة.

لكن هل بالفعل افتراض وجود مشروع تنموي شامل مع قوينة الشفافية وغيرها من أدوات الأمان قادران بالفعل على تحقيق تنمية مستدامة؟، في الواقع هذا رهن بالنموذج التنموي المتبع، ولسنا بحاجة للدلالة أن المدرسة الاشتراكية فشلت في ذلك في عالمنا العربي خلال نصف القرن الأخير، لكن في المقابل لم يثبت حتى اليوم أن المنظور النيوكلاسيكي أو الليبرالي الجديد نجح، فالدول العربية التي اتبعت وصفة البنك الدولي أحد أقطاب المدرسة الليبرالية وتديننت بإيعاز منه ثم بدأت سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي التي منها تحرير الاقتصاد وتخصيص القطاع العام وتدعيم دور القطاع الخاص وتخفيض أو إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات وزيادة الرسوم والضرائب وتقليص دون الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، تلك الدول واجهت أزمات سياسية عارمة نتيجة (زيادة معدلات البطالة واختلال التوازن الاجتماعي نظرا لاتجاه الفجوة بين الطبقات نحو مزيد من الاتساع، فضلا عن استئراء الفساد السياسي والإداري على نطاق واسع، ولعل تجارب دول مثل اليمن والأردن ومصر والجزائر وغيرها تقدم نماذج صارخة بهذا الخصوص)(٣).

لعل أسباب عدم نجاح تلك المذاهب والمدارس على الأرض العربية أنها لم تراعي الخصوصيات والبنى الاجتماعية والسياسية العربية كما راعت تلك المدارس خصوصيات مجتمعاتها، فالثورة الصناعية مشت على بساط من التقشف الاجتماعي والاقتصادي، ولم تكن الليبرالية الجديدة موجودة وإنما كانت قبل ذلك الليبرالية الكلاسيكية التي سادت انجلترا وأبوها آدم سميث، لكن هذه النظرية تطورت مع تطور المجتمع وزيادة قدرته الصناعية مع توفر موارد وخامات أولية من بلداننا التي استعمرتها، فكانت أن ظهرت النظرية الكينزية التي لقبت بنظرية دولة الرفاه الاجتماعي، فهي تعزز من الضمانات الاجتماعية كالعادلة الاجتماعية وكل ما يخص المجتمع من أمن وظيفي ومعيشي(٤).

فالليبرالية الجديدة مرحلة متقدمة متناسبة وخصوصيات المجتمع الغربي، في حين أنه لم تصنع للعرب مدرسة اقتصادية خاصة بهم، ولهذا يقترح الأستاذ يوسف الصايغ (التمية البديلة) أو (التمية الذاتية) كأساس لأي تنمية مرتجاة في الوطن العربي تراعي طبيعة العلاقات الاجتماعية وبنية النظم السياسية القائمة، والتمية البديلة كما يشرحها الصايغ هي (التي تركز في صيغتها الأكثر شيوعا على تلبية الحاجات الإنسانية وبالتالي فهي ذات توجه داخلي في المقام الأول وتتبنى إستراتيجية الاعتماد على النفس إلى أبعد مدى ممكن بالسعي لاستقلالية القرار السياسي والاقتصادي ومرورا بالحد التدريجي من التبعية الفكرية والسلوكية والتكنولوجية والاقتصادية وبخاصة في مجالي الإنتاج والاستثمار)(٥)، وفي هذه التمية الذاتية والبديلة لابد وأن يتعاونوا الدولة والمجتمع على قاعدة من الشفافية و اللاغموض وبعبارة أخرى على أرضية نفي الفساد حتى يتسنى لهما بناء نموذجهما في التمية الاقتصادية والإنسانية والسياسية والاجتماعية وهي المجالات التي سنتناولها بإيجاز.

يمكننا اعتبار أن من مؤشر تحقيق بدايات التمية المستدامة أو الذاتية هي قدرة الدول على تعديد موارد دخلها وهو في الواقع ما تهدف إليه المشاريع التنموية الاقتصادية، فتحقيق هذه القدرة تعني أنه تم تحقيق جزء أساسي من التمية الاقتصادية، فهذه الأخيرة تسعى إلى ابتكار وصناعة موارد جديدة غير طبيعية والتخلص من الاعتماد شبه الكلي على المورد الرعي وهو

ما لا يمكن تحقيقه دون إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية للدولة ومنهجها المتبع في تسيير واستثمار مدخولاتها، وهذا ما يتشابك ارتباطا بتغييرات في الهيكلية الاجتماعية والإنسانية.

بعبارة أخرى، القدرة على استحداث موارد جديدة يتطلب إحداث تغييرات اقتصادية واجتماعية بل وسياسية أيضا، فالاقتصاديات المتقدمة اليوم لم تعد قائمة على مدى قدرتها على الإنتاج وغزارتها الإنتاجية والحصة الممكن استحوادها من السوق العالمي، وإنما هو قائم على اقتصاد المعرفة الذي يبتكر خطوط إنتاج جديدة ويصنع ليس سلعة جديدة ومبتكرة فحسب وإنما أيضا التكنولوجيات المؤسسة والمشغلة للصناعات، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون وجود حقيقي لمجتمع المعرفة الذي يتطلب تنمية اجتماعية إنسانية، وهو ما لا يمكن في ظروف غير ديمقراطية تضمن حرية التعلم والاختيار والتطور.

إذن لإحداث أي تنمية اقتصادية لا بد من تغييرات جوهرية في المنهج والبنية الاقتصادية للدولة (والمجتمع أيضا)، ولعل مالا يمكن تجاوزه من التغييرات المطلوبة هي استقلالية القرار الاقتصادي والسياسي والخروج من التبعية الاقتصادية التي فرضت على دولنا ابتداء وتقبلتها انتهاء.

فروع الاقتصاد الذي أورثه الاستعمار غصبا للدول العربية هو الاقتصاد التجاري، وهو بذلك أسس سوقا استهلاكية لسلعه، ثم أوحيت لدول العالم الثالث ضرورة الانتقال للصناعة (الاستهلاكية) وذلك بشراء المصانع والمعدات والآلات وهو ما كان منذ منتصف القرن الماضي فأصبحت دولنا أكثر تابعة عبر مصانع وتكنولوجيات لا تفقه إلا تشغيله وإغلاقه، ثم جاءت تلك الدول لتحكي قصة نوع جديد من الاقتصاد وهو الاقتصاد الاستثماري والمالي القائم على لا شيء وذلك من أجل تراكم أكبر لرأسمال تلك الدول.

التبعية الاقتصادية إذن لم تعد تقليدية كمعونات مالية وصفقات أسلحة فحسب وإنما هي اليوم استثمارية ومالية، ولعل ديفيد هارفي(٦) خير من روى قدرة الشركات المتعددة الجنسيات التي تعد يد التبعية الاقتصادية والسياسية في إفلاس دول بأكملها وإخضاع أخرى كما كان مع البرازيل والأرجنتين على سبيل المثال لا الحصر، لهذا لا يمكن أن تتسجم التبعية مع التنمية أبدا.

أما المسألة الأخرى التي يجب أن ينظر إليها عند تناول أي تنمية بديلة وذاتية، هو وجوب عدم نفذ الدولة يدها عن المسؤولية الاقتصادية وتركها للقطاع الخاص (أو الشركات الأجنبية)، فأية عملية تنموية لا يمكن حدوثها دون تغييرات في البنى التي بيد الدولة وهي الأكثر قدرة على إحداث تلك التغييرات، فلا يمكن عمل تنمية دون مشاركة الدولة الرئيسية في عملية البناء والتغيير هذه.

ثم إنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الخاص الحالي في إحداث نقلة نوعية في أداء الإنتاج الاقتصادي والتحول إلى اقتصاد صناعي حقيقي وذلك لسبب رئيسي وبسيط، وهو أنه قطاع استهلاكي إن جاز لنا التعبير، ونعني بذلك أنه قطاع يعتمد على وكالات العلامة التجارية والتصدير والصناعة الخفيفة ذي الآلات المستوردة وغير ذلك، لذلك أية نقلة نوعية صناعية يتطلب تنشئة مجتمع صناعي ومعرفي وهي من مسؤوليات الدولة بالدرجة الأولى.

ليست هذه دعوة لامتلاك الدولة وسائل الإنتاج والتوزيع وبالتالي تعزيز من رأسمالية الدولة التي

دعمها الاقتصاد الريعي في الدول الخليجية بالذات، ولكننا لا نريد أن نعيد تجارب عربية فاشلة في المجال التنموي، فأنور السادات أراد أن يحول مصر إلى نموذج تنموي رأسمالي بعدما فشلت اشتراكية العسكر في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية، فقام بتحرير الاقتصاد وتخصيص بعض القطاعات العامة وسلم الشركات اقتصاد الدولة بأكمله، لكن تلك الشركات في الواقع لم تكن قادرة على إحداث أية تغييرات في بنية الاقتصاد لأنها ببساطة لم تكن مستعدة لذلك، وجل ما قامت به الاعتماد على الشركات الأجنبية لكن تحت إسمها (٧).

في الواقع أن ما تكشف لاحقا في تجربة مصر السبعينيات أن تلك الشركات التي تسلمت الاقتصاد لم تكن إلا شركات لبرجوازيين الدولة القدامى (الكومبرادوريين)، ونعني بالبرجوازيين البيروقراطيين والتكنوقراط الذين ترعرعوا في رحم نظام جمال عبد الناصر فاستغلوا علاقاتهم للاستحواذ على أغلب مشاريع الدولة (٨)، لذلك نقول بتلازم أية عملية تنمية اقتصادية بمبدأ الشفافية ومحاربة الفساد.

هذا التلازم سببه أن قوننة الشفافية ومحاربة الفساد والغموض هو المسئول عن توجيه الاقتصاد عن التبعية أولا، وثانيا المسئول عن تطهير العملية التنموية من الاستغلاليين البيروقراطيين والطفيليات الرأسمالية وغيرهم.

لذلك لا يمكن الحديث عن أية تنمية اقتصادية دون تنمية إنسانية التي هي أساس التنمية الشاملة والبديلة، بل هي كانت دوما الأساس في بدايات جميع المذاهب الاقتصادية قبل تطورها، والحديث عن التنمية الإنسانية ارتبط منذ عقود بالتنمية المعرفية أو مجتمع المعرفة. فالمعرفة باتت هي محك تقدم وتأخر أي شعب.

نجد هذا الارتباط واضحا في تعريف تقرير التنمية العربية الإنسانية عندما عرفها بأنها تعتمد على جانبين، الأول بناء القدرات البشرية الممكنة من التوصل إلى مستوى رفاه إنساني راق وعلى رأسها العيش حياة طويلة وصحية واكتساب المعرفة والتمتع بالحرية، والثاني التوظيف الكفء للقدرات البشرية في جميع مجالات النشاط الإنساني والإنتاج ومنظمات المجتمع المدني والسياسة (٩).

باعترادي أن مثل هذا التعريف تنقصه السمات اللامادية، فهو يقتصر على الوجود الخارجي للإنسان في حين تناسى الوجود الداخلي والسلوكي، فالتنمية الإنسانية يصعب تحقيقها دون وجود منظومة قيمية وسلوكية تحدد علاقات العمل والمعيشة بين الناس، وقيم تحافظ على مكتسبات الأمم وحقوقها، ولعل خير مثال بين القيمة والعمل ما كان للمهن الحرفية في المجتمعات المشرقية القديمة، فعندما كان ينتقل العامل الحرفي من مبتدئ إلى صانع أو إلى معلم كان يقام له (حفلة الشد) يحضره الأقران (والشيخ) ويتعاهد فيها على الأخوة وعدم الغش والإتقان والتضامن مع رفاق المهنة (١٠).

إذن التنمية الإنسانية منظومة كاملة من المعرفة والقيم والأمان والاستقرار الاجتماعي والسياسي وغير ذلك، لكن يشفع لهذا الارتباط الوثيق بين المعرفة والإنسان أن الأول أصبح هو الأساس في التحولات الاقتصادية والسياسية العالمية، فألمانيا حتى نهايات القرن الثامن عشر لم يكن لها أي وزن على الساحة الدولية وفي معارك المستعمرين، لكن بعد الثورة العلمية وبروز (كانت،

فيورباخ، هيغل، ماركس، نيتشه وغيرهم) أصبحت بعد عقود قليلة تتأطح فرنسا وبريطانيا على مستعمراتهما .

ومجتمع المعرفة ضرورة لدول العالم الثالث قبل غيرها لما هنالك من تخلف معرفي واضح لا يعود إلى اليوم وإنما إلى تاريخ طويل من الجهل، فمنذ عصر المأمون حتى الآن ترجم تقريبا ١٠ آلاف كتاب إلى اللغة العربية في حين يوازي هذا ما ترجمه اسبانيا في عام واحد، ولدينا اليوم ٣٧١ عالم ومهندس لكل مليون إنسان في العالم العربي في حين أن أقل معدل عالمي هو ٩٧٩ لكل مليون، وإذا ما أردنا التخصيص ففي الكويت تم تسجيل ٥٢ براءة اختراع منذ العام ١٩٨٠ إلى العام ٢٠٠٠ في حين بلغ عدد براءات الاختراع المسجلة في إسرائيل (٧٦٥٢)، وعلى المستوى العلمي كانت نتائج الكويت في المسابقة الدولية الثالثة للرياضيات والعلوم (٣٩٢-٤٢٠) من ألف أي أقل بكثير من المتوسط العالمي وأقل من نتائج دولة إسلامية أخرى كسنغافورة التي حصلت على (٦٤٣-٦٠٧)(١١).

فمجتمع المعرفة هو الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها في جميع المجالات في حين دولنا لا تزال لديها عائق في الحصول واكتساب هذه المعرفة وهو ما لا يتأتى في ظل وجود نظم غير ديمقراطية وهامش متدنٍ من الحرية السياسية والاجتماعية ووضع اقتصادي متردي يدفع بأولوية الحصول على القوت من الحصول على الكتاب أو الشهادة العلمية.

وهذا يبرر سبب غياب خططا للتنمية الإنسانية في أية مشاريع تنموية عربية لأنها مرتبطة بشكل أساسي بشتى مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما لا تريد النظم السياسية القائمة إدراكه وتفهمه، فالرأسمال الحقيقي للدولة هو المعرفة الإنسانية وليست المدن العملاقة والاستثمارات الضخمة التي أثبتت الأزمة المالية العالمية الأخيرة مدى هشاشتها .

والتنمية الإنسانية لا يمكن فرضها على المجتمع إلا عبر سياسة واضحة لمبدأ الشفافية، فهي ليس كإنشاء مصنع أو تشييد مدينة فالإنسان هو المشارك الأساسي وبدون وجود شراكة مجتمعية على قاعدة الشفافية يستحيل تحقيق مثل هذه المعادلة المتشابهة، وهذه الشراكة لا بد وأن تنبني على ثقة الدولة بالإنسان وقدراته وأيضا عبر ثقة الإنسان بالدولة وهذين الأمرين يتطلبان إنهاء سياسة الغموض التي تنتهجها النظم في سياساتها الإنمائية .

فسياسة الغموض هذه خلقت على مدى عقود عوائق وموانع أمام رغبة الإنسان العربي في التقدم، فالبيروقراطية مع الغموض أنشأت طبقة بيروقراطية مستفيدة من استمرار الوضع القائم ونفي أي فرص ممكنة لبناء الكفاءات الوطنية على سبيل الذكر لا الحصر .

يمكننا القول أن التنمية الاجتماعية هي التي تضع قاطرة المجتمع على سكة التنمية المستدامة وذلك لأنها تأهل المجتمع بشكل عام لأي خطط طموحة، فهي تسعى لفض أزماتها وتأمين الاستقرار الاجتماعي مع ضمان مستوى مقبول من الرعاية الخدماتية والمعيشية .

لهذا تسعى الحكومات المختلفة دوما لضمان الحد الأدنى من هذه الرعاية لتأمين هذا الاستقرار والرضى، والحكومات الخليجية أجادت ذلك بسبب توافر السيولة المالية المستمرة المستمدة من اقتصادها الريعي .

ولذلك سننعمد في تعريفنا للتنمية الاجتماعية أنها تسعى إلى رفع مستوى الحياة الاجتماعية من حيث الصحة والتعليم والمستوى المعيشي والخدمات بشتى أنواعها(١٢)، ويترافق مع ذلك تطويرا في البناء الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين الناس لضمان الاستقرار والازدهار الاجتماعي.

إلا أنه كما كان هنالك إشكال على تعريف التنمية الإنسانية كذلك هو مع الاجتماعية، فهو مفهوم نابع من طبيعة وخصوصيات المجتمعات الغربية والأوروبية، لهذا خرج عدد من علماء الاجتماع ليعترضوا على أن هذه التنمية التي برز الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية متخصصة لدعم المجتمع الرأسمالي(١٣)، وقالوا أنها تهتم بالطبقة البرجوازية وأسسوا في المقابل مقومات ودعائم جديدة لنظرية التنمية تنطلق من المادية والتاريخية.

فالاهتمام بالتنمية الاجتماعية في تلك الدول اعتمد على أولوية رفع أكبر قدر ممكن من مستويات التعليم والصحة ولاشك أن هذا أمر ضروري في المجتمعات العربية إلا أن للمرحلة والوضع التي تعيشهما مجتمعاتنا خصوصيات تختلف عن تلك المرحلة التي طور العلماء الغربيين النظرية ولا يزالون، فبنى وهياكل مجتمعاتنا لا تزال تعاني من تغفل الصيغ القديمة والتقليدية والدينية في ثقافتها وتعليمها وحياتها العامة، وهو ما أدى للانفجار الطائفي والقبلي الذي نشهده كل يوم على أرضنا .

لا نحصر السبب في البنية الاجتماعية والدينية فحسب، فلا ريب من وجود تدخلات من خارج هذه البنية والأرض، إلا أن للهياكل والبنيات الاجتماعية قابلية امتصاص واشتعال مذهبتين، لهذا فإن الدور المنوط بأي تنمية اجتماعية يأتي على رأس أولوياتها السلم الاجتماعي والأهلي.

ولا يمكن الاسترسال هنا إلا بعد التأكيد أنه من الصعوبة بمكان إحلال أي سلام أهلي واجتماعي في ظل تورط الدولة في تسخين هذا الصفيح الساخن أصلا، وقد أوضحنا في مكان آخر(١٤) أن طبيعة الدولة التسلطية الحديثة تطلب منها استحداث أساليب جديدة لاختراق المجتمع المدني والأهلي وكان منها الطائفية والقبلية.

يجدر على الدولة أن تساهم في إحلال السلام الاجتماعي من أجل نجاح خططها التنموية التي تطمح إليها، فأغلب الدراسات والتجارب أثبتت اعتماد اقتصاد الدولة ونموه على طبيعة التنمية الاجتماعية، بل أن دولا تعد الأكثر تقدما من الناحية الاقتصادية تضع التعليم الصحة وبعض أنواع الرعاية الاجتماعية دوما قبل أي أمر آخر.

ولا يمكن تحقيق تقدم في التنمية الاجتماعية في مجتمع مضطر ويعاني من أزمات ونزاعات، فالتنمية الاجتماعية أول ما تتطلب لتحقيقها العدالة الاجتماعية وهو الأمر الذي لا يمكن تحقيقه واقعا في مجتمع يعاني التمزق الطائفي والاحتراب المذهبي والنظر بعين واحدة للمغاير دينيا وتفضيل المذهب والقبيلة على المواطنة والدولة، واختلال العدالة المجتمعية تعني غبن وحقد ومؤامرة أي رفض للاستقرار والتنمية.

وثاني المسائل التي تحتاج إليها التنمية الاجتماعية ترسخ مبدأ المواطنة في روح وضمير المجتمع وليس في الدستور والقانون فقط، فالمواطنة هي التي تفعّل البرامج الاجتماعية وهي التي تساعد في الارتقاء بالخدمات ومنظومة الحقوق والواجبات تصب في هذا المجال، وهو ما لا يمكن إدعاؤه في ظل مجتمع طائفي حيث ازدواجية المعايير والمفاضلة الدينية على الوطنية.

لا بد إذن من إيجاد أدوات تساعد على التخلص من تلك العوائق التي تحول دون التنمية الاجتماعية، ولعل سياسات الشفافية التي مضت فيها بعض الدول عبر بعض القوانين وإن لم تكن شاملة إلا أنها خطوة في الاتجاه الصحيح والمثمر، فقوانين الشفافية تمثل ضابطا في الحياة الاجتماعية يمكنها أن تساعد على التخلص من العفونة الطائفية في مجتمعاتنا.

لكن ما يلزم قوله هنا أن قوانين الشفافية في الواقع تتطلب جرأة وقدرة لمحاربة الظواهر القبلية والطائفية على وجه الخصوص وهو ما يشكل تحديا لإرادة المجتمع المدني والأهلي بما في ذلك الأحزاب والحركات السياسية، ثم أنه حتى تلك القوانين تتطلب الوضوح والصرامة في نصوصها، فالمحسوبيات الطائفية والقبلية وعمليات التوظيف والمناصب الإدارية في الدولة واستغلال العطايا والموارد جميع ذلك يتطلب قوانينا لمحاربتها أو على الأقل كشفها عيانا.

أما التنمية السياسية فيمكننا القول أنها غالبا ما اعتمدت في العالم الثالث على قدرة الدولة الاقتصادية، فالدول التي تعاني من شح في مواردها الطبيعية أو الإنتاجية (أو المساعدات الخارجية) فإنها تكون أكثر تجاوبا للمطالب الشعبية والسياسية الإصلاحية، في حين أن الدول التي تملك مصدرا اقتصاديا يؤمن لها سيولة مالية مستمرة كالدول الريعية المنتجة للنفط، أغلب هذه الدول تكون أقل استجابة للمطالب السياسية.

السبب في ذلك يعود في الاستقلال السياسي الذي تحصل عليه الدولة ذات الإمكانيات الريعية عن المجتمع، فهي ليست بحاجة إلى دخولات وإعانات من المجتمع الذي يطالب مقابل لذلك، وقيل في ذلك أن لا تمثيل (سياسي) لا ضريبة، والضريبة تعني التمثيل.

واقفيا حدثت تغيرات في المشهد السياسي الإقليمي مع حرب الخليج الثانية خلقت أسبابا غير اقتصادية للإصلاح السياسي، فالتكشف الأمني الإقليمي الذي شهدته المنطقة بسبب الحرب وشعورها أنها بحاجة للدعم السياسي الشعبي وضرورة شراكتها مع المجتمع السياسي، يضاف لذلك العبء المالي الذي يحصل من فاتورة الحرب المكلفة وغير ذلك، جعلت حدوث إصلاحات سياسية أمرا لا مفر منه خصوصا مع تزايد ضغط المجتمع وأحزاب المعارضة.

ففي الكويت تم التوقيع على عريضة آذار/مارس ١٩٩١م من قبل إسلاميين وليبراليين ومستقلين تحث المطالبة بالعودة الإصلاحية التي قطعت في مؤتمر جدة أثناء غزو الكويت، وبالفعل تم إجراء الانتخابات البرلمانية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢م، وكان نتاج ذلك المجلس جملة من القوانين في تعزيز مراقبة الأداء الحكومي والمال العام وغير ذلك من القوانين الإصلاحية.

وفي قطر قام خمسون شخصا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١م بتقديم عريضة إصلاحية للأمير، إلا أن الإصلاحات السياسية لم تفعل بشكل واضح إلا في عام ١٩٩٩م عندما أعلن عن إجراء انتخابات بلدية بمشاركة المرأة انتخابا وترشيحا، ثم تم الإعلان عن تشكيل لجنة لوضع دستور دائم للبلاد وتوسيع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية وإجراء انتخابات برلمانية.

وفي البحرين تم تقديم عريضة من قبل مائتي شخص إلى الحاكم من أجل إعادة الحياة إلى المجلس الوطني الذي تم حله في ١٩٧٩م، ثم جاء الإعلان عن مجلس للشورى بصدور مرسوم أميري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢م بعضوية ثلاثين عضوا آنذاك (١٥).

وفي عمان أعيد تأسيس مجلس الشورى بطريقة التعيين عام ١٩٩١ ان كنتجربة ثانية لمجلس الشورى التأسيسي الذي كان في عام ١٩٨١م، والمجلس تكون من الوجهاء والأعيان والشيوخ تم اختيارهم من قبل السلطان، وهو الأمر الذي تطور لاحقا في عام ١٩٩٥ حيث تم إشراك التكنوقراط وحملة الشهادات والمتقنين(١٦).

أما في الإمارات لم تحدث إصلاحات سياسية جذرية على الرغم من اللقاءات والاجتماعات والدعوات المختلفة من قبل شخصيات محلية لإيجاد دستور دائم للبلاد وتوسيع صلاحيات المجلس الوطني وإتباع أسلوب الانتخابات المباشر في اختيار أعضائه، لكن تطور الأمر ببطء إلى الإعلان عن موافقة المجلس الأعلى للإتحاد على مشروع تعديل الدستور المؤقت كي يكون دائما وبعض التعديلات الأخرى كتعديل المادة (٩٢) التي تقيد صلاحيات المجلس الوطني.

أما في السعودية فكانت أن انهالت العرائض من مختلف الشرائح والأطيفاف والانتماءات، وتعرض ابتسام الكتبي بانوراما لتلك العرائض مثل، عريضة رجال الأعمال في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠م، والعريضة النسائية من قبل خمسين امرأة سعودية وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠م، وعريضة أخرى من قبل المعارضة وقع عليها ٤٥٢ شخصا من شيوخ وأساتذة جامعة وقضاة، وعريضة دينية موقعة من قبل ١٠٧ عالم دين في تموز/يوليو ١٩٩٢م باسم (مذكرة النصيحة).

وتم الإعلان بعد ذلك عن ثلاثة قوانين جديدة في ٢٩ شباط/فبراير ١٩٩٢م تتلخص بتعديلات في نظام الحكم الأساسي ويتألف من ٨٢ مادة، وإنشاء مجلس للشورى يتكون من رئيس و٦٠ عضوا يتم اختيارهم من قبل الملك، وقانون ثالث يتعلق بتنظيم الإدارة المحلية لمناطق المملكة(١٧).

لاشك أن الموجه الإصلاحية هذه التي أطلق عليها صموئيل هنتون (الموجة الثالثة للتحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين) تأثرا بالموجة التي سبقتها في أوروبا الشرقية، لم تأتي بفعل الحرب الثانية في الخليج العربي فحسب وإنما أيضا بسبب تشكل النظام الدولي الجديد بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة (وهناك من يضيف تدشين عملية السلام في مدريد ١٩٩١م كسبب مساعد أيضا(١٨)).

ما يهمننا من تلك المرحلة نظريا هو بروز اتجاهات حديثة لدراسة النظم السياسية وطبيعة التحولات التي بدأت من عقدين من الزمان، ومن أسباب بروز هذه الاتجاهات هي محاولة قراءة وفهم التغيرات الجديدة في قدرات ووسائل الدولة والمجتمع على حد سواء بعد العلاقة الجديدة بينهما، لهذا فهي اهتمت بدراسة المجتمع المدني والعلاقة بين النظم والدين، والاقتصاد السياسي (الجديد) وغير ذلك، وهذا الأخير أكد تنامي العلاقة بين أي تنمية سياسية وطبيعة الاقتصاد.

عموما لم تصمد هذه الموجة من الإصلاحات حيث أصابها الجمود والبطء الشديدين، لأسباب داخلية وخارجية إلا أن أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ غيرت المشهد السياسي من جديد، حيث حملت الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة إلى حربها على الإرهاب حربا دبلوماسية على الدول الغير ديمقراطية.

فبدأت سلسلة من الخطوات الدولية والثنائية والمؤسسية تركزت في مجملها على بناء حكم صالح في الوطن العربي وافتتحها الولايات المتحدة بمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي بدأت بعده التحركات الدولية، فكانت الوثيقة الثنائية بين ألمانيا وفرنسا التي سميت (من أجل مستقبل مشترك مع الشرق الأوسط) والتي كانت بمثابة الرفض في التدخل في الشأن السيادي الداخلي للدول العربية، ثم كان التفاهم بين هذين التوجهين في قمة الدول الثمانية في عام ٢٠٠٤م والتي توجت بمبادرة (الشراكة من أجل التقدم ومستقبل مشترك مع منطقة الشرق الأوسط) (الواسع) وشمال أفريقيا)، يضاف لذلك سلسلة من المبادرات والوثائق الصادرة عن دول أوروبية وغربية قبل وبعد القمة الصناعية كالمبادرة البريطانية للإصلاح في العالم العربي ومبادرة كولن باول الوزير الأسبق للولايات المتحدة الأمريكية (١٩).

انعكاسات ذلك كان في الميثاق الوطني الذي أعلنه ملك البحرين في شباط/فبراير ٢٠١١م الذي حدد إطار العمل السياسي، وإصدار الدستور المعدل في الذكرى الأولى للتصويت على الميثاق في ٢٠٠٢/٢/١٤، وفي أيار/مايو أجريت الانتخابات البلدية للمفاعة منذ عام ١٩٥٦م، وفي ٢٠٠٢/١٠/٢٤ أجريت الانتخابات البرلمانية.

وفي السعودية تم إنشاء مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني في آب/أغسطس ٢٠٠٣ الهادف لتعزيز الوحدة الوطنية ومحاربة التطرف، وفي عمان تم زيادة عدد المشاركين في العملية الانتخابية بما فيها المرأة وألغى التدخل الحكومي في اختيار أعضاء المجلس وأعطى الحق لهيئة الناخبين حسب النسبة المحددة وهي ٢٥٪ والتي يحق لها ممارسة حق التصويت والترشيح.

وفي قطر صدر الدستور في نيسان/إبريل ٢٠٠٣ وتم استفتاء الشعب عليه، وتم تشكيل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في نفس العام (٢٠)، وفي الكويت تم فصل ولاية العهد عن مجلس الوزراء وإقرار حقوق المرأة السياسية.

لكن كما يبدو حدث تحول في الضغط الدولي يرجعه البعض إلى إحساس الدول الغربية وبالتحديد الولايات المتحدة الأمريكية أن هذه الإصلاحات منحت للإسلاميين قوة سياسية ضاربة خصوصا بعد زيادة عدد أعضاء البرلمانيين في مصر وفلسطين المحتلة.

لهذا لم تسير التنمية السياسية في العالم العربي بخطى ثابتة وإرادة ذاتية تماما وهو الأمر الذي لم يساعد أية خطط ومشاريع تنمية شاملة من النهوض، فالاستقرار السياسي شرط أساسي لأي عملية تنموية وهو ما لم يتحقق لأمد طويل ومستمر في أغلب الدول العربية، لهذا حاولت وتحاول العديد من الدول العربية إلى عزل التنمية السياسية عن أية خطط إنمائية.

وهو ما لا يساعد تلك الخطط على النجاح، فالتنمية تحتاج إلى الإنسان وإلى الشريك المجتمعي في صياغة القرار الذي يتعلق به، فالسياسات التقشفية التي انتهجتها بعض الدول الديمقراطية خلال فترات سابقة لم تؤدي إلى زعزعة الاستقرار السياسي كما كان في انتفاضة الخبز والمحروقات في بعض الدول العربية، لأن المجتمع كان مشاركا بطريقة أو بأخرى في صياغة القرارات الاقتصادية.

جماع القول أنه من الصعب أن يكتب للتنمية الاقتصادية نجاحا في ظل ترددي مؤشر التنمية

السياسية، وأي صعود ممكن أن يصير عليه الاقتصاد في ظل هذه المعادلة سيكون مؤقتا ولن يصمد تجاه التغيرات والتحويلات الدولية على أقل تقدير، فالتبعية السياسية هي نتاج طبيعي لتردي التنمية السياسية وهي بدورها ستقف حائلا أمام أي تفوق اقتصادي.

بل حتى بالنسبة للتنمية الاجتماعية والإنسانية وهي الأكثر لصقا بالوضع السياسي، لن يكون حالها أفضل مما هو عليه في حال بقاء الخيار السياسي للنظم القائمة هو الرجوع للمربع الإصلاحي الأول الذي بدأ منذ عقدين.

من جانب آخر، لا يمكن أن نعصم المجتمع المدني وتياراته السياسية عن هذا التردي، فالاتجاهات الحديثة لدراسة النظم السياسية كما ذكرنا سابقا ركزت كذلك على دراسة المجتمع المدني كعامل في تليل الجمود السياسي للتحوّل الديمقراطي وكعنصر لقراءة التحويلات السياسية الجديدة، وما لا يمكن نفيه هنا أن الأحزاب السياسية لا تزال تعاني من نفس الفيروس الذي انتقل إليها من نظمها وهو فقدانها للبنية التنظيمية والإدارية القائمة على قيم الحداثة السياسية، فهي لا تزال تراتبية وقياداتها ترث المناصب أو تفرض من دون أطر ديمقراطية وتعددية، ولعل هذا يفسر ضعفها في اعتماد مبدأ الشفافية في أجندة الإصلاح السياسي.

وهذا يعتبر نقصا ليس بقليل لأدوات الإصلاح السياسي، فقوينة الشفافية تعني تنصيب عينا على المؤسسات الرسمية والقرار والتوجهات الحكومية التي يمكن أن ينالها الفساد السياسي. بل تقيد قدرة السلطة على التغلغل في المجتمع السياسي عبر المقايضات والصفقات والمال السياسي وغير ذلك.

ويمكننا الإدعاء هنا أن الرقابة التي تصنعها قوانين الشفافية وما يتكشف من الممارسات الحكومية من فساد سوف يخلق ثقافة سياسية إصلاحية تطالب المزيد من الرقابة والإصلاح ويتحول بالتالي إلى خطاب سياسي عام.

التنمية المستدامة لا تعني بأي حال من الأحوال الازدهار الاقتصادي الذي يعتمد على الزيادة في دخل الفرد والدولة، كما أنه لا يعني التنمية الاقتصادية بما تعنيه من التغيير والتعديل في الهياكل والبنى الاقتصادية الداخلية بما يتواءم مع الطبيعة الاقتصادية العالمية الجديدة وهي اقتصاد المعرفة فقط، وإنما تعني أيضا تنمية اجتماعية وسياسية وإنسانية.

والتنمية الإنسانية هنا ليست مستقلة عن الاجتماعية والسياسية بل هم جزء واحد بطريقة أو أخرى، ولكن البعد الجديد للتنمية الإنسانية الذي بدأ يظهر مع قيام اقتصاديات قائمة على مجتمع المعرفة جعل منها أهمية بمكان كي تفرد في النقاش والحوار والاهتمام، والدول التي ركزت على خصوصياتها التاريخية في تكوينها لمجتمع المعرفة هي التي نجحت بجدارة كالصين والنمور الآسيوية.

ومبدأ أو سلاح الشفافية يعد من أهم الضوابط التي تدعم مسيرة التنمية المستدامة ومن الصعوبة بمكان تخيل دول متقدمة لا توجد فيها سياسة للشفافية في شتى جوانب حياتها الاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية وغير ذلك، وأما الدول التي تتبع الغموض والتخفي وحجب المعلومات بدءا من وصول الباحث لمعلومة علمية كانت أو ثقافية مرورا بعلانية الصفقات

العسكرية والمال العام وانتهاءً بشفافية الجهاز القضائي، لن تكون قادرة على تحقيق أي تقدم في المشاريع التنموية، لأن التحولات في الهياكل و البنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تتطلب شفافية عالية.

حتى لا تكون التحولات عبارة عن تدوير البيروقراطيين كل عدة سنوات كما هو حاصل مع ما يناسب الوزير أو القيادي الجديد، وإنما يكون في إطار قانون واضح يتطلب وجود معايير معينة للمناصب وعلائية واضحة أيضا في التقليد والتصويب.

إن التحدي الحقيقي للدول العربية هو امتلاك القدرة والخروج من التبعية السياسية والاقتصادية والاعتماد على الذات عبر بناء جسر من الثقة بين النظم ومجتمعاتها حتى تتمكن من استغلال مواردها الذاتية وتنويعها، هنا بالتحديد يمكننا الحديث عن تنمية مستدامة وشاملة.

الهوامش:

- (١) صايغ، يوسف، ندوة: نحو مشروع حضاري نهضوي عربي، تعقيب، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٠٠١، صفحة ٥٩٩.
- (٢) غانم، السيد عبد المطلب، سلسلة كتب المستقبل العربي: دراسات في التنمية العربي - الواقع والآفاق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٩٨، ص٧٣،
- (٣) إبراهيم، د حنين توفيق، النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ٢٩٩٥، صفحة ٢١٧.
- (٤) لمزيد من الإطلاع، أنظر: ولعو، فتح الله، السلسلة الاقتصادية: الاقتصاد السياسي - مدخل للدراسات الاقتصادية، بيروت: دار الحداثة، الطبعة الثانية ١٩٨٢، وأيضا: الأمين، د عبد الوهاب، النظم الاقتصادية - دراسة مقارنة، الكويت: مطبعة الوطن التجارية، الطبعة الأولى ١٩٨٦.
- (٥) دراسات في التنمية العربي، مصدر سابق، صفحة ٥٤.
- (٦) هارفي، ديفيد، الليبرالية الجديدة - موجز تاريخي، ترجمة مجاب الإمام، السعودية: شركة مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ٢٠٠٨.
- (٧) لمزيد من الإطلاع، أنظر: الأيوبي، د نزيه نصيف، الدولة المركزية في مصر، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٩.
- (٨) لمزيد من الإطلاع، أنظر: النقيب، خلدون حسن، الدولة السلطوية في المشرق العربي - دراسة بنائية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية ١٩٩٦.
- (٩) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، نحو إقامة مجتمع المعرفة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، عمان: المطبعة الوطنية، صفحة ٧٨.
- (١٠) كوثراني، د. وجيه، سلسلة أطروحات الدكتوراه/ السلطة والمجتمع والعمل السياسي - من تاريخ الولاية العثمانية في بلاد الشام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى ١٩٨٨، صفحة ٤٨.
- (١١) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، مصدر سابق، الصفحات ٦٩، ٥٥، ٦٧.
- (١٢) المقدم، مهى سهيل، معهد الإنماء العربي: مقومات التنمية الاجتماعية وتحدياتها - تطبيقات على الريف اللبناني، الطبعة الأولى ١٩٨٧، صفحة ٢٧.
- (١٣) تعليق: بدى واضحا اهتمام المفكرين الأمريكيين بالتنمية الاجتماعية في دولة الرعاية الاجتماعية في حريها الباردة مع الاتحاد السوفيتي السابق وهو ما دفع رايت ميلز للقول (إن العصر الحديث هو بحق عصر علم

الاجتماع، لأن هذا العصر هو عصر دولة الرعاية) المصدر: التنمية الاجتماعية وتحدياتها، مصدر سابق، صفحة ٦٣.

(١٤) بن علي، أحمد غلوم، الطائفية والحكم التسلطي الحديث، صحيفة السياسة الكويتية، ٢٢/١١/٢٠٠٩.

(١٥) الكبتي، ابتسام، ندوة: الديمقراطية والتنمية الديمقراطي في الوطن العربي، ورقة بعنوان: التحولات الديمقراطية في منطقة دول مجلي التعاون الخليجي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤، صفحة ٣١٠.

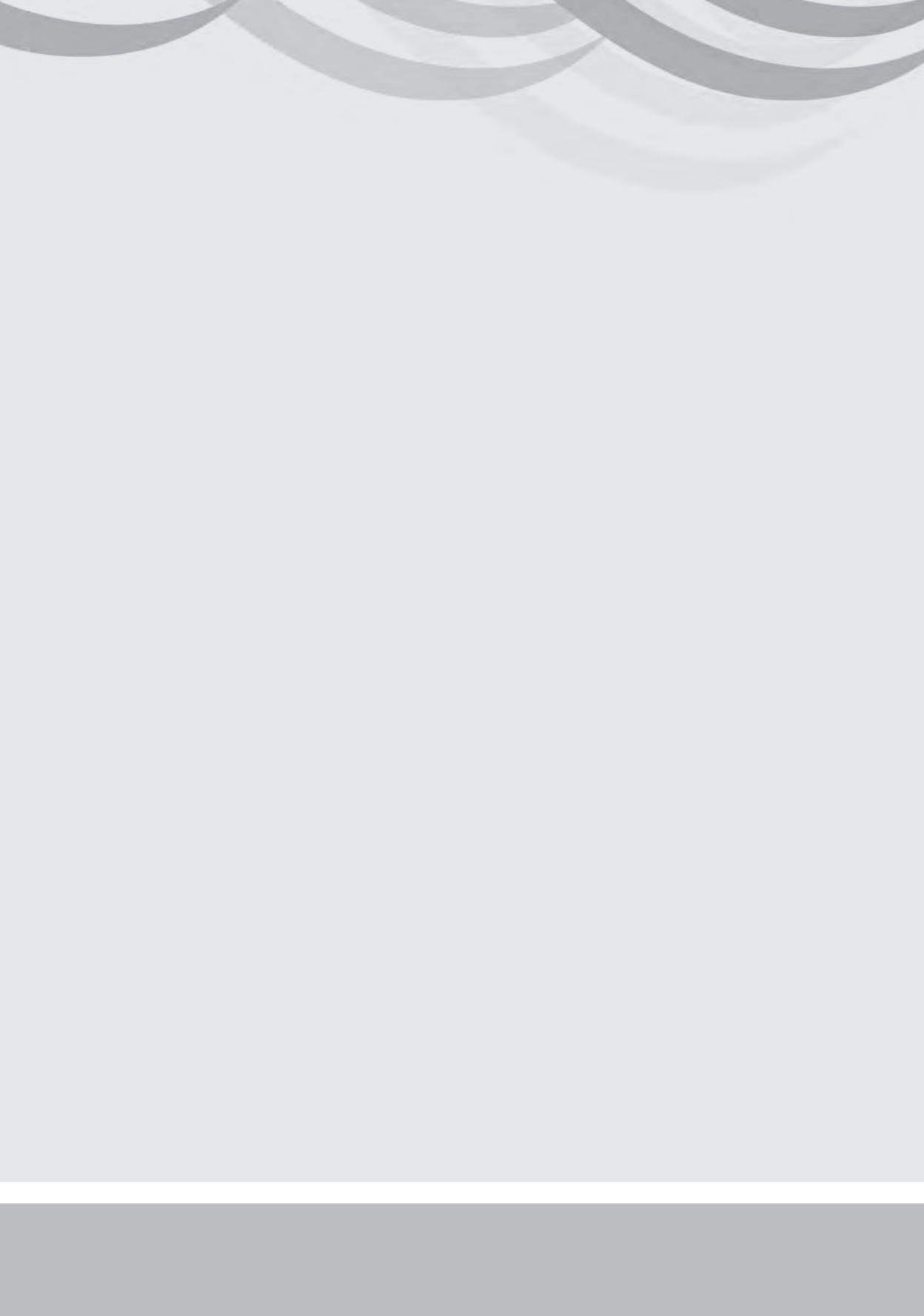
(١٦) المشاقبة، د أمين، ندوة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، ورقة بعنوان: الإصلاح السياسي في دول الخليج العربي، ٢٠٠٤.

(١٧) الديمقراطية والتنمية الديمقراطي في الوطن العربي، مصدر سابق، صفحات ٣٢٠، ٣١٤.

(١٨) لمزيد من الإطلاع، أنظر: النظم السياسية العربية - الاتجاهات الحديثة في دراستها، مصدر سابق.

(١٩) بن علي، أحمد غلوم، أحداث سبتمبر والتطور الديمقراطي العربي، صحيفة السياسة الكويتية، ١٤/٩/٢٠٠٨.

(٢٠) ندوة: الإصلاح السياسي في العالم العربي، مصدر سابق



الباب الثاني المقالات

١ . الحكم الصالح

٢ . الشفافية ومكافحة الفساد

٣ . هموم التنمية

٤ . الأداء البرلماني

٥ . معوقات الخدمة المدنية

٦ . قضايا محلية متنوعة



الحكم الصالح

«سيادة القانون» متى.. كيف.. ولماذا؟

محمد الصادق

الكلام حول سيادة القانون ليس وليد اليوم، كما أنه ليس مقتصرًا على حضارة دون البقية، فالجميع شارك بطريقة أو بأخرى في العمل على صناعة مفهوم سيادة القانون، بدءًا بالرسالات السماوية وليس انتهاء بالفلاسفة والمفكرين، فكما جهد الفلاسفة اليونان في أثينا من أمثال أفلاطون وأرسطو على العمل على صياغة معرفة فلسفية حول مبدأ سيادة القانون «The rule of law» تساعد الدول والحكام على السير والنمو في حكم الشعب وفق قانون يتساوى أمامه الجميع، وضع الإسلام كذلك الشريعة الإسلامية كمنظومة ناظمة لمختلف مشارب الحياة، وعمل فقهاء المسلمين في القرن الثاني عشر على تجذير سيادة القانون عبر نشر «الشريعة الإسلامية» كدستور ينظم العلاقات التجارية، السياسية، الاقتصادية والبنكية، وكذلك شددت الشريعة الإسلامية أن لا أحد يدعي أنه فوق القانون، ولا حتى الخليفة، ولقد عمل أبناء ذلك الجيل على نشر ثقافة المساواة أمام القانون.

عرف الفلاسفة اليونان الأهمية من مبدأ سيادة القانون في المجتمع الاثني باكراً، حيث لم يدخروا جهداً قط في إيضاح جوهرية سيادة القانون بالنسبة للشعب والحكام في تلك البلاد، ولما لسيادة القانون من تأثير على حياة الناس اليومية وتعاملهم مع السلطة، حيث يقول أفلاطون: «إذا كان القانون يخضع لسلطة أخرى وكانت تلك السلطة تحكم من تلقاء نفسها فانها تدهور الدولة، في رأيي، ليس ببعيد» وقد لا يعني أفلاطون بذلك انهياراً كاملاً للدولة بقدر ما هو انهيار معنوي يؤثر على سمعتها وهبتها داخلياً وخارجياً وهو أيضاً سعي للتأكيد على أهمية ودور القانون في المحافظة على ديمومة الدولة».

تبنى ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام ١٩٤٨ م وضع مقاييس عامة يجب أن تطبق على المجتمع البشري، وللأمم المتحدة تفسير خاص بالنسبة لسيادة القانون: «يشير مفهوم سيادة القانون إلى مبدأ للحكم يكون فيه جميع الأشخاص والمؤسسات والكيانات والقطاعات العامة والخاصة، بما في ذلك الدولة ذاتها، مسؤولين أمام قوانين صادرة علناً، وتطبق على المجتمع بالتساوي ويحتكم في إطارها إلى قضاءٍ مستقل وتتفق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان».

بناء «دولة القانون» فكرة جديرة بالدراسة والبحث والتأمل، بل تستحق التفاتة خاصة من جميع أفراد المجتمع، لأنها تمس حياتهم اليومية ولا مفر لهم من التعايش مع القانون الذي يحكم الأفراد كبيرهم كما صغيرهم، وغياب القانون أو ما نطلق عليها في بلادنا العربية «انفلات القانون» إذا جاز التعبير قد يبقى حجر عثرة في طريق الأفراد عند سعيهم للرفق والنمو والازدهار، والمقصود بهذا المصطلح هو أن فئة قليلة من البشر تكون قابضة على مفصل القانون

والقضاء فتتحكم بكليهما بحسب أهوائها فتقلب الحق إلى باطل والباطل إلى حق. وهذه الحالة موجودة في بلداننا العربية على أكثر من صعيد .

من هنا تبرز أهمية سيادة القانون ليس فقط في كونه ركيزة أساسية من ركائز الديمقراطية -فهناك دول تنحو نحو بناء دولة القانون دون تطبيق الديمقراطية كما هو حال الصين الاشتراكية من خلال اتفاقيات تدريب حول سيادة القانون - بل لأن سيادة القانون الناظم الأساسي للعلاقات بين مجموعات الأفراد وهو أيضاً ضابط إيقاع لأفعال الناس بشكل عام. ويعتقد بعض الفلاسفة أن الأفراد، كمجموعات سريعاً ما يلجأون لإساءة استغلال السلطة وأن الحل الوحيد للمحافظة على الأمن وعدم تحويل المجتمع إلى مجتمع تسوده سياسة الغاب يكمن في وجود قانون يحكم أفراد المجتمع.

لذا كان لزاماً على الدولة التي ترنو لتحقيق التنمية الشاملة بما فيها التنمية السياسية والاقتصادية، أن تبدأ بالتنمية القانونية كما أطلق عليها الباحث ديفيد كندي في بحثه حول «القوانين والتطويرات» والذي سعى فيه للوقوف على تأثير التنمية القانونية على التنمية السياسية والاقتصادية، وعزا ذلك لكون استراتيجية التنمية السياسية والاقتصادية قد تشكل طابعاً رسمياً للفساد بحيث تضفي عليه شرعية، كما هو حال أغلب الدول العربية في ظل ما أسميناه «افلات قانوني»، لكن التنمية القانونية تضفي طابعاً رسمياً وقانونياً على محاربة الفساد بحسب كلام ديفيد وهي بالنتيجة حتماً ستؤثر بدورها في التنمية السياسية والاقتصادية وإن لم يكن تأثيراً جذرياً.

يتضح مضمون سيادة القانون من خلال تحديد الشروط اللازمة التي يجب على أي نظام قانوني أن يتبعها لكي يستحق أن يمتلك علامة جودة في القانون ومنها ما جاء في كتاب «نظريات تطبيق سيادة القانون في اثني عشر بلداً في آسيا» حيث اشترط الكاتب عدة شروط عند صياغة القوانين:

أولاً: القوانين يجب أن تكون علنية ومتاحة بسهولة، ويجب أن يكون القانون الواجب التطبيق عاماً وليس موجهاً ضد فرد أو جماعة معينة وأن يحضّ بقبول الغالبية العظمى من الشعب، كما ينبغي أن تكون جميع القوانين مكتوبة وواضحة وشفافة للغاية وبصياغة تسمح للجميع أن يفهمها لكي يتسنى لجميع المواطنين أن يفهموا ما هو ممنوع منعاً باتاً وما العقوبات المرتبطة بانتهاك القانون.

ثانياً: القوانين والمحظورات ينبغي أن تكون قليلة قدر الإمكان لكي يتسنى للمواطنين تذكرهم بسهولة كما يمكن للناس أن ينمو في ظل بيئة من الحرية مع عدد قليل من القيود والمحظورات.

ثالثاً: أن تكون القوانين مستقرة نسبياً لكي يتسنى للأفراد التعايش معها والتخطيط لمستقبلهم بناء عليها وأن لا تكون الفجوة واسعة بين القانون المكتوب والقانون المطبق من الناحية العملية.

عند الحديث عن تطبيق مبدأ سيادة القانون يرى الكاتب «ريندال برينو» في الكتاب ذاته بوجود تقسيم المبادئ إلى فئتين: رقيقة وسميكة، بالنسبة للمبادئ الرقيقة فهي تتمثل في بناء المؤسسات اللازمة لتحقيق حكم القانون، وجود قضاء مستقل، مساواة الجميع أمام القانون، أن تكون مهنة

المحامية مستقلة ومحترمة، ووجود نظام يضبط توازن السلطات الثلاث إن لم نستطع الفصل تام بينها .

أما بالنسبة للسميكة فإنه يصعب تطبيقها في معظم البلدان العربية في الوقت الحالي لكونها تمس تغيير جوهر الأنظمة وهي تبحث أو تتطلع لإنشاء السوق الحرة وتشتد ديمقراطية النظام أو ليبراليتها على أقل تقدير ووجود مجتمع مدني وحرية فردية والسماح بالتجمع وضمن تطبيق مبادئ حقوق الإنسان مع إعطاء أولوية للحقوق السياسية والمدنية .

تجدر الإشارة هنا إلى أنه يمكن المزج بين مبادئ الفئتين فلا وجود لاشتراطات معينة بل على العكس فهناك نماذج ممزوجة بين الفئتين إلا أن الفارق يكمن في أن المبادئ الرقيقة يمكن تطبيقها دون المساس بجوهر النظام وهو ما يسعى النظام الصيني والروسي لتطبيقه أما الثانية فهي تمس جوهر النظام .

لا أحد من الباحثين والمهتمين يدعي أو يستطيع الجزم بأن المبادئ أعلاه ستعمل على معالجة جميع الأمراض الاجتماعية أو ستقضي عليها بكل سهولة ولكنها بالتأكيد سوف تخفف من ألمها وستخفف من نسبة خطورتها على المجتمع، وهي في ظلنا تعمل كساعة رملية كلما زادت نسبة التزام الدولة به قلت نسبة تعرضها للأمراض الاجتماعية .

خلاصة الكلام، بناء دولة القانون يؤدي حتماً إلى ضمان الاستقرار ومنع الفوضى، كما يمنع الحكومة من التعسف والبطش ويفتح المجال أمام تساوي الفرص وللأفراد للتنبؤ بمستقبلهم في ظل سيادة القانون مما يجعل من السهل على الأفراد وضع خططهم المستقبلية ويشجع على المزيد من الإبداع والحرية الفردية، والتنمية الاقتصادية والسياسية كما يعزز من شرعية النظام الحاكم ويضمن سلامة مسيره .

الدار ٢ نوفمبر ٢٠٠٩

ناديت وقد أحييت ميتاً !

غليص بن عكشان

سبق في انتخابات ١٩٩٢ و ١٩٩٦ ان وضعت في برنامجي الانتخابي من ضمن أهدافي أن أعمل على طرح استقلال القضاء عملاً بأحكام الدستور، استقلالاً مادياً وإدارياً، ولم يحالفنا الحظ بالنجاح، ولم يناد أحد من أعضاء مجالس الأمة باستقلال القضاء كسلطة ولم يطرح ذلك أحد من المرشحين أيضاً، وكتبت مقالات عدة في جريدة « الشاهد » ناديت فيها استناداً إلى أحكام الدستور بتفعيل النصوص الدستورية المعطلة ومن ضمنها المواد ٥٣، ان السلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير، وهذا يعني ان السلطة القضائية مستقلة دستورياً اذ تصدر أحكامها باسم الأمير كما هو الحال في الدول التي تصدر سلطاتها القضائية الأحكام باسم الشعب، والمادة ١٦٣ منه التي حكمها ان القانون يكفل استقلال القضاء الا ان المشرع حاد عن هذه الأحكام وألحق سلطة القضاء بالسلطة التنفيذية خلافاً لأحكام الدستور .

وأخيراً ناديت وقد أحييت ميتاً، اذ انتبه المشرع لتعطيل أحكام الدستور فطرح اقتراحاً باستقلال القضاء، وتشجع القضاء ونادى باستقلاله وهو على حق من الدستور والواقع، وهذا به نقلة نوعية لضمان الحقوق والحرية والعدل، فالمادة ١٦٢ من الدستور تنص على « شرف القضاء، ونزاهة القضاة وعدلهم، أساس الملك وضمان للحقوق والحرية » ، وهذا يوجب استقلال سلطة القضاء استقلالاً تاماً من الناحيتين الإدارية والمالية وكف يد وزير العدل ومجلس الوزراء عن شؤون سلطة القضاء .

وبهذا الاستقلال يرتاح وجدان المجتمع ويحترم الدستور وتكتمل السلطات حتى تراقب كل سلطة أعمال السلطات الأخرى، وتكون السلطة القضائية قادرة على توفير متطلبات القيام بواجباتها من الكوادر الفنية والإدارية والمباني اللائقة، بسلطة القضاء وتطوير إدارته المساعدة والخدمية، وهذا لا يأتي إلا بالميزانية المستقلة التي تلحق بميزانية الدولة يستطيع مجلس القضاء الأعلى التصرف بها لتوفير احتياجاته بعيداً عن روتين المركزية والتبعية لوزارة العدل .

كما ان استقلال سلطة القضاء يعطي لأحكامها الثقة والسمعة الدولية والاحترام لدى سلطات القضاء في دول العالم وتفيذاً للدستور واكتمالاً للديمقراطية باكتمال سلطات الدولة الثلاث .

ولا يقل أحد كيف نحاسب القضاء من الناحية المالية؟ فهذا مردود بأن السلطة التشريعية لا تخضع للمحاسبة بشأن ميزانية مجلس الأمة، لأن المفترض النزاهة للمشرع، والقضاء أحق بالنزاهة كونه أعلم بالقانون ومقاصده وكون الثقة معقودة له بالرضاء في أحكامه وفضله في الخصومات وهو السلطة التي تخضع جميع السلطات ومؤسسات الدولة لتنفيذ أحكامه، ومن ثم فإن عدالته تسمو على الشك، ومع ذلك فمصارفه معلومة الحدود، بل ان دول العالم سلطاتها القضائية مستقلة مالياً ولم يقل أحد بالشك في مصارفها المالية لأن القضاء بطبيعته فوق الشبهات والنزاهة صفة من صفاته، مع ان مجلس القضاء محاط بالسمعة المشهود لها وهو يرضى هذه السمعة ويحيطها بزيادة الاحترام مهما تغيرت أشخاص مجلس القضاء .

وفوق ذلك فإن عقوده تخضع لديوان المحاسبة وجميع مصاريف ميزانيته كسلطة من سلطات

الدولة محكوماً بالقانون . ان من يقول بذلك القول فهو يسعى لعدم استقلال سلطة القضاء، وهذا مطلب العدالة والدستور والديمقراطية التي تقوم على استقلال السلطات مع تعاونها لخير البلاد والعباد .

اللهم احفظ الكويت من مكر الأشرار وأغثنا، آمين .

الشاهد ١٦ نوفمبر ٢٠٠٩

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي.. المحددات والأبعاد

عبد اللطيف سعود الصقر

العلاقة بين المجتمع المدني والديموقراطية علاقة تداخل وترابط، فالمجتمع المدني ينتعش في اطار الديموقراطية، كما انه يشكل في الوقت نفسه ركيزة لترسيخ الديموقراطية واستقرارها، ويمكن فهم هذه العلاقة في ضوء اعتبارات عدة.

ان تنظيمات المجتمع المدني تتوسط العلاقة بين المواطن والدولة، وتقوم بدور في تنظيم هذه العلاقة وادارتها بطريقة سلمية ومنظمة، وبالتالي فهي تحمي المواطن من تعسف الدولة، وتحمي الدولة من أعمال العنف السياسي التي قد تلجأ اليها بعض القوى والجماعات عندما تعجز عن توصيل مطالبها عبر قنوات مؤسسية وبطريقة سلمية.

ان تنظيمات المجتمع المدني تقوم بدور مهم في تدريب اعضائها على المشاركة، سواء من خلال الانتخابات الداخلية التي تتم في هذه التنظيمات او من خلال انشطتها الاخرى، وبالتالي فهي تزودهم بخبرات ومهارات حياتية تعزز قدرتهم على المشاركة في الحياة السياسية، كما ان بعض تنظيمات المجتمع المدني، وبخاصة الاحزاب السياسية، تقوم بدور مهم في اعداد وتربية الكوادر السياسية، ما يسهم في تجديد النخبة السياسية ورفضها على الدوام بكوادر جديدة ودماء شابة.

ان تنظيمات المجتمع المدني تقدم بدائل موضوعية ينخرط فيها افراد المجتمع بشكل طوعي على أسس إنجازية حديثة بدلا من الولاءات والانتماءات التقليدية وما يترتب عليها من انقسامات وصراعات عمودية قد تشكل تهديدا لكيان الدولة ذاته، وبالتالي فهي تعزز من فرص ارساء وترسيخ الديموقراطية والمواطنة والسلم الاهلي.

ان الاسس والمعايير القيمية والاخلاقية التي يستند اليها المجتمع المدني هي الاسس والمعايير نفسها التي تستند اليها الديموقراطية، فكلاهما يستند الى أسس ومبادئ التسامح السياسي والفكري، والقبول بالتعدد والاختلاف، والالتزام بالاساليب السلمية في حل الخلافات والصراعات، فضلا عن أسس ومبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات.

ولكن على الرغم من الاهمية التي يمثلها المجتمع المدني في عملية التحول الديموقراطي وترسيخ الديموقراطية على الصعيد النظري، وعلى صعيد تجارب التطور السياسي، اكد المجتمع المدني محدودية دوره في تعزيز عملية التطور الديموقراطي، ويرجع ذلك الى ان الكثير من منظمات المجتمع المدني يفتقر الى الديموقراطية الداخلية سواء على صعيد شغل المناصب والوظائف المهمة، او على صعيد ادارة الخلافات الداخلية، او على صعيد اتخاذ القرارات، ما يفسح المجال للصراعات والانشقاقات الداخلية، كما ان هذه المنظمات تعاني في الاغلب الاعم غياب الديموقراطية في ادارة العلاقات في ما بينها، الامر الذي يوجد بعض الهواجس والشكوك المتبادلة، وهو ما يؤثر سلبا في امكانية التنسيق في ما بينها للقيام باعمال وانشطة مشتركة

لتعزيز قدرتها على التعامل مع السلطة الحاكمة والتأثير في القرارات والسياسات. كما ان ضعف مقومات الديمقراطية في الواقع الاقتصادي، والاجتماعي والثقافي يقلص من امكانات تطور المجتمع المدني، ويتجلى ذلك بوضوح في مظاهر عديدة، منها ضعف الثقافة السياسية الديمقراطية، وتدني قيمة الديمقراطية ضمن اولويات المواطن العادي، فضلا عن تدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من المواطنين، وزيادة حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وضعف الطبقة الوسطى، إلخ.. كل هذه الامور وغيرها من القضايا والمشكلات تمثل عقبات امام عملية التطور الديمقراطي، وتدعيم المجتمع المدني. وتأسيسا على ما سبق يمكن القول إن التزام منظمات المجتمع المدني بتحقيق الديمقراطية، سواء على الصعيد الداخلي، او على صعيد ادارة العلاقات في ما بينها، انما يمثل عنصرا مهما وجوهريا لتفعيل دورها في تدعيم عملية التطور الديمقراطي على المستوى الوطني. كما ان اعادة صياغة العلاقة بين الدولة والمجتمع على أسس جديدة تركز على مبادئ المواطنة وسيادة القانون ودولة المؤسسات، وتقوم على تحقيق العدالة في توزيع اعباء التنمية وعوائدها، وتقليص مظاهر التبعية للخارج، تشكل عنصرا آخر في عملية اصلاح الدولة وتدعم دور المجتمع المدني، حيث تصبح العلاقة بين الطرفين محكومة بإطار قانوني. مؤسسي. قيمي، يحقق نوعا من التوازن بينهما.

الرؤية ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٩

من يراقب السلطة القضائية؟

مصطفى الصراف

كموروث تاريخي للحد من الاستبداد في السلطة واطلاقها في يد واحدة هي يد الملك، نادى فلاسفة القرن الثامن عشر ومن أبرزهم مونتسكيو بمبدأ الفصل بين السلطات، وقسم السلطة المركزية إلى سلطة تشريعية وسلطة تنفيذية، وأدخل القضاء ضمن السلطة السياسية ليكون سلطة ثالثة رقيبة على تطبيق القانون، وذلك التقسيم كان الهدف منه إيجاد نظام رقابي بين السلطات الثلاث يحول دون استبداد أي منها بكامل السلطة. والدافع إلى ذلك هو حماية حريات الأفراد أو كما سماها مونتسكيو حماية «الحرية السياسية». وقد قال: «الحرية السياسية عند المواطن هي راحة البال المتأتية من شعور الفرد بالأمن، ولكي لا يساء استعمال السلطة يجب أن توقف السلطة السلطة».

وكان ذلك بداية لظهور نظام السلطات الثلاث في الدساتير لضمان سيادة دولة القانون، وليس دولة الفرد المتسلط، وقيل انه لا شرعية للسلطة إلا بوجود قضاء نزيه محايد يطبق القانون بتجرد. وقد تناولت في مقالة سابقة بإيجاز تعاون الحكومة والبرلمان وفق نص المادة ٥٠ من الدستور الكويتي، وأهمية عامل الرقابة بينهما، وفي هذه المقالة يهمني أن ابين أيضا بإيجاز من يراقب السلطة القضائية؟ وكيف يكون ذلك مع قيام مبدأ حياد السلطة القضائية واستقلال القضاء؟! وللإجابة عن هذا السؤال، حيث لا يتسع المقام هنا تفصيلا سأجيب بإيجاز شديد، وأقول إن السلطة القضائية هي رقيبة نفسها بحكم تكوينها، ومعنى ذلك هو ما يلي:

أولاً: ان السلطة القضائية هي عبارة عن عدد من الأجهزة، وليست جهازا واحدا بحيث يمكن أن ينفرد بالسلطة. وهذه الأجهزة متشابكة عموديا وأفقيا. فمن حيث تعددها العمودي هي المحكمة الجزئية ثم الكلية ثم الاستئناف ثم التمييز، وكل منها رقيبة على احكام الأخرى، هذا من الناحية القضائية، ومن الناحية الإدارية ادارة التفتيش القضائي ومجلس القضاء الأعلى ووزير العدل. ومن حيث التكوين الأفقي فهناك تعدد نوعي وهو القضاء المدني والتجاري والقضاء الجنائي والقضاء الإداري، ثم المحكمة الدستورية.

ثانياً: إن السلطة التنفيذية تمارس رقابة محدودة على السلطة القضائية ممثلة بإشراف وزير العدل على الجهاز الإداري للسلطة القضائية، واشترাকে في حضور جلسات مجلس القضاء الأعلى وتقديم ملاحظاته بخصوص القضاء إلى ذلك المجلس.

ثالثاً: رقابة السلطة التشريعية وتتمثل في تمثيل الرأي العام وتشريع القوانين الكفيلة بتقييد تصرفات السلطة القضائية من خلال القوانين بما لا يخرج عن النصوص الدستورية. أي أن تتلمس السلطة التشريعية حاجة الأمة للحماية امام السلطة القضائية، وعدم استبداد هذه السلطة بهم، فتضع لها الضوابط المانعة من ذلك.

ولما كانت الرقابة السياسية تتجسد في القضاء الإداري ممثلا بمجلس الدولة والقضاء الدستوري ممثلا في المحكمة الدستورية، فإنه ينبغي الحرص على تشريع قانون يضمن لهاتين الجهتين

حيادهما وبعدهما عن الضغوط من قبل السلطتين الأخريين، كما ينبغي أن يضمن عدم استبداد هذه السلطة وانحرافها عن القواعد الدستورية، فبالنسبة إلى المحكمة الإدارية ينبغي أن ينشأ مجلس للدولة كهيئة مستقلة بدلا من دائرة ضمن القضاء العادي لنظر النزاعات الإدارية، كما هو حاصل الآن في القضاء الكويتي، وهذا أمر فيه نقص كبير يجب تلافيه.

وبالنسبة إلى المحكمة الدستورية فينبغي أن تنشأ هيئة مستقلة خارج اطار القضاء العادي، ولا يكون رئيسها هو رئيس محكمة التمييز نفسه. كما أن هيئتها بكاملها لا ينبغي أن تكون منتدبة من مستشاري القضاء العادي، بل يجب أن يراعى في انشائها أن يكون رئيسها وأعضاؤها جميعهم في هيئة مستقلة تماما ومتفرغين فقط لنظر الطعون الدستورية، كما ينبغي أن يكون لها مبنى وجهاز اداري مستقل وخاص بها وحدها. وان تكون برئاسة أحد أقدم المستشارين في السلك القضائي وعضوية استاذين من المختصين في القانون الدستوري ورئيس اللجنة التشريعية في مجلس الأمة وأحد مستشاري مجلس الدولة، وعدد كاف من المستشارين يعملون ضمن هذه المحكمة كأعضاء متفرغين للبحث وتقديم المشورة. كما ينبغي أن تكون إجراءات الطعن أمام هذه المحكمة متاحة للحكومة ولأعضاء مجلس الأمة وللأفراد بصورة مباشرة تخلو من التعقيد وتراعي الانضباط والجدية في ابداء الطعون. وهذا الأمر يختلف عما هو عليه الوضع في الكويت في الوقت الحالي، مما يستوجب تعديله.

ولذلك نرى أنه لا بد من وضع تشريعات لمعالجة ثلاثة أمور هي: تشريع للمحكمة الدستورية بتعديله لمراعاة ما سبق الحديث عنه، وتشريع بإنشاء مجلس للدولة، وتشريع بضبط ادارة التفتيش القضائي وضمان استقلالها.

تقارير ديوان المحاسبة!

ناصر العبدلي

ديوان المحاسبة احدى المؤسسات المهمة في البلاد، وقد اصر المشرع ان تكون تبعيتها لمجلس الامة، لكي يضمن حيادها في تناول القضايا المالية، وفيما اذا كان هناك أي اختلاسات في اي من القطاعات الحكومية، او تجاوز على المال العام بأي شكل من الاشكال.

ديوان المحاسبة يعاني غربة شديدة منذ ما يقارب خمس سنوات، وشتت عليه حروب من اكثر من طرف، رغبة في شل حركته ومنعه من ممارسة الدور المطلوب منه، ورغم كل ذلك ظل صامدا يعمل بهدوء، وتقاريره ظلت على حيادها كما هي لم تمسسها يد الرقيب نيابة عن المتنفذين.

اتهم ديوان المحاسبة بالتواطؤ مع مشاريع محددة، وجاء الرد في مشروع المصفاة الرابعة واضحا وضوح الشمس، وطلب منه مراجعة جوانب مالية في استجابات بعض الوزراء، وكان الرد محايدا، وراجع مصروفات مكتب سمو رئيس الحكومة، وايضا كان الرد ابلغ من جهيزة، لكنه لم يسلم من الاذى، فقد حرصوا موظفيه على مسؤوليه حتى يضربوه من الداخل، ويشككوا في مصداقيته في ما بعد.

ديوان المحاسبة ظل آخر قلعة صامدة في هذه المرحلة من تاريخ بلادنا، بعدما حاول البعض خلط المفاهيم من خلال التشكيك في كل شيء، وسيبقى كذلك مادام هناك نائب واحد في مجلس الامة صامد في وجه تجار المال العام والمتاجرين بالشعارات من اعضاء مجلس الامة.

الإشادة بديوان المحاسبة لا تكون من خلال التصريحات فقط، بل من خلال وضع تقاريره في المكان الذي يليق بها، وان تكون من اولويات مجلس الامة، لا ان تكون تقاريره مهملة كما يجري الآن.

ندعو المخلصين من اعضاء مجلس الامة إلى ان يحددوا جلسات من اجل مراجعة تقارير ديوان المحاسبة، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها، وليتحمل كل نائب مسؤوليته الكاملة عن التخاذل امام مضامينها.

القبس ٢ ديسمبر ٢٠٠٩

مقترحات بشأن قانون المحكمة الدستورية

د. كاظم بوعباس

يجب أن يكون للمحكمة الدستورية كيانها القضائي الخاص ويخصص لها قضاة تقتصر مهمتهم عليها فقط.

نظرا الى ما تشكله الرقابة الدستورية وتفسير نصوص الدستور من أهمية بالغة في النظام القانوني الكويتي، ولما اثير في مقالات نشرت في الصحف والمجلات عن رؤى فقهية لقانون المحكمة الدستورية القائم فقد رأينا ان نعرض رؤيتنا عن الوجوه التي يمكن باضافتها ان يتم تفعيل الرقابة الدستورية على خط يكفل احترام احكام الدستور وسيادة مبدأ الشرعية الدستورية والقانونية في دولة الكويت.

ويمكن بيان ما نراه تطورا في نظام رقابة دستورية القوانين على الوجه الاتي:

اولا: في ما يتعلق بتشكيل المحكمة الدستورية يجب ان يضم عناصر قانونية متخصصة ترشح من مجلس الامة والحكومة الى جوار العنصر القضائي الذي يقتصر عليه التشكيل الحالي، مع مراعاة ان تكون الغلبة للعنصر القضائي وهو ما يضمن ان يكون الحكم دائما صادرا عن العنصر القضائي فيما لو اختلفت وجهات النظر والحكمة في ضم المحكمة لعناصر من مجلس الامة والحكومة ليست خافية اذ يجعل من هاتين السلطتين اكثر تقبلا لما يصدر عن المحكمة الدستورية من احكام او تفسيرات وهو ما يزيد من تناغم الاداء الديمقراطي للسلطات العامة في الدولة.

ثانيا: يجب ان يكون للمحكمة الدستورية كيانها القضائي الخاص بان يخصص لها قضاة تقتصر مهمتهم على النهوض باختصاصات المحكمة الدستورية دون سواها ولا يقدر في سلامة ذلك قلة عدد القضايا المطروحة عليها اذا المسألة ليست الكم ولكنها الكيف وقضية واحدة امام المحكمة الدستورية قد تعادل عشرات القضايا امام غيرها من المحاكم، وتقسيرا واحدا تقدمه لنص في الدستور يعادل عشرات الاحكام فيما دون ذلك من مسائل ويجب منح قضاة المحكمة الدستورية بعد تخصيصهم للمحكمة الدستورية وقصر مهمتهم على العمل بها ضمانات تفوق تلك الممنوحة لغيرهم من القضاة وذلك لخطورة مهمتهم المتمثلة في حراسة الدستور وصون احكامه وضمان نفاذها وما تمثله المحكمة من آلية لحل ما قد يطرأ من خلاف بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بما ينبغي معه وضعهم في المكان اللائق بهم بحسبانهم صفوة رجال الفقه والقانون ومنهم الضمانات التي تكافئ مكانتهم العالية، وهو المعمول به في مملكة البحرين وجمهورية مصر العربية مع تحديد مدة زمنية لولايتهم كتسع سنوات مثلا وهو المعمول به في مملكة البحرين الشقيقة.

ثالثا: ان تتقرر للمحكمة الدستورية جلسات ثابتة حتى يكون الكافة على دراية بها بما يضمن لهم متابعة قضاياهم المنظورة امامها.

واخيرا حين تكتمل للمحكمة الدستورية هذه العناصر المهمة والاساسية سنطرح رؤيتنا بشأن كيفية اثاره الرقابة الدستورية بباتاحة الدعوى الاصلية للافراد والمسائل الاخرى المتعلقة بفعالية الرقابة الدستورية.

بين تنظيم الحرية وتقييدها..!

أحمد الدين

هناك فارق كبير جداً بين تنظيم الحرية وبين مصادرتها وتقييدها، فعندما أحال المشرع الدستوري في المجلس التأسيسي إلى المشرع العادي في مجلس الأمة بيان تفصيل بعض الحقوق والحريات العامة، التي كفلها الدستور وترك له أمر تنظيم ممارستها، فإنه لم يقصد أن تصدر القوانين، التي هي أدنى درجة من الدستور هذه الحقوق والحريات أو تقييدها تحت ذريعة تنظيمها، بل كان القصد أن تكفي الوثيقة الدستورية بتقرير الأصل العام لهذا الحق أو تلك الحرية وأن يُترك أمر التفاصيل والشروط والأوضاع المتصلة بتنظيم ممارستها للمشرع العادي يصدرها بقوانين.

وللتوضيح أكثر فإنّ هناك نوعين من الحقوق والحريات العامة، التي كفلها الدستور، أولهما حقوق وحريات مطلقة لا يجوز أن ينظمها القانون، مثل الحرية الشخصية، وحرية الاعتقاد، والحق في الاجتماع الخاص، وآخرهما هي الحقوق والحريات التي كفلها الدستور وأورد

مبادئها العامة في أحكامه ونصوصه لكنه أحال إلى المشرع العادي أمر تنظيمها بقوانين، مثل حرية الرأي والبحث العلمي، والحق في التعبير عن الرأي، وحرية الصحافة والطباعة والنشر، وحرية تكوين الجمعيات والنقابات، والحق في الاجتماع العام... وهنا لا يجوز بحال من الأحوال أن تأتي القوانين لتصادر أصل هذه الحقوق والحريات وتقييدها على خلاف ما هو مقرر في الدستور، فلا يصح على سبيل المثال أن تبيح المادة ٤٤ من الدستور حقّ المواطنين في عقد الاجتماعات العامة في حين يقرر قانون الاجتماعات العامة حظر هذه الاجتماعات، ولهذا السبب فقد قضت المحكمة الدستورية في العام ٢٠٠٦ بعدم دستورية العديد من مواد المرسوم بقانون رقم ٦٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الاجتماعات العامة والتجمعات... ولكن المؤسف أنّ هناك العديد من القوانين الأخرى السالبة للحريات والمتعارضة مع الدستور وما قرره من مبادئ، ومع ذلك لا تزال هذه القوانين المعيبة سارية ولم يتم الطعن في عدم دستورتها بسبب قصور قانون المحكمة الدستورية والثغرات غير الدستورية، التي صادرت حقّ المواطنين الأفراد في اللجوء مباشرة إلى القضاء الدستوري وحددته بطريق غير مباشر بمناسبة نظر قضايا أمام المحاكم وقيدته بإجراءات شكلية بالغة التعقيد، وبذلك لم يتمكن المواطن الفرد المتضرر من العديد من القوانين المقيدة للحريات والمتعارضة مع الدستور من الطعن في عدم دستورتها، وهذا ما أدى إلى استقرار واستمرار هذه القوانين على ما فيها من عوار، وبينها بعض أحكام قانون المطبوعات والنشر الحالي، فما بالك الآن بالتعديلات الحكومية الخطيرة على هذا القانون وكذلك التعديلات المقترحة على قانون الإعلام المرئي والمسموع، التي توسع نطاق المسائل المحظور نشرها في الصحف أو بثها في الإعلام المرئي والمسموع، وتغلّظ العقوبات، خصوصاً عقوبات الغرامات المالية على نحو مرهق لا يمكن أن يُطاق، وتشدّد عقوبة الحبس، بل تستحدثها في مواد كانت خلواً منها... إنّ هذه التعديلات مثال صارخ على تعدي القوانين على الحقوق والحريات، التي كفلها الدستور، حيث ستأتي لتصادر أصل حرية الصحافة والطباعة والنشر وتكبّله بالقيود الثقيلة.

وهنا استذكر ما سبق أن أورده الخبير الدستوري الراحل الدكتور عثمان عبدالمملك الصالح في كتابه "النظام الدستوري والمؤسسات السياسية في الكويت" حول مثل هذا التوجّه السلبي في

القوانين عندما كتب: "إلا أنَّ المشرِّع العادي حين يضع التنظيم التشريعي لأحد هذه الحقوق لا يجوز له أن يصادر أصل الحقِّ بدعوى تنظيمه وضبطه، بل يجب عليه كفالة هذه الحريات والحقوق العامة في حدودها الموضوعية. فإذا انتقص منها وهو في صدد تنظيمها، وأصبح الحقُّ العام منتقِصاً من أطرافه بحيث لا يحقق الغاية التي قصد إليها الدستور، كان تشريعه باطلاً لانطوائه على انحراف في استعمال السلطة التشريعية"... وهذا للأسف هو بالتحديد ما تسعى إليه الحكومة عبر تعديلاتها المقيِّدة للحريات الإعلامية، وهذا ما قد تتجرف وتتحرّف نحوه الغالبية النيابية الموالية لها إذا انسأقت وراء التوجُّه الحكومي وأقرّت هذه التعديلات!

عالم اليوم ٢١ يناير ٢٠١٠

الفريج والمواطنة والمجتمع المدني

د. خالد عايد الجنفاوي

المواطن هو من يتشرب ماضي وحاضر ومستقبل بلده ويقبل طواعية أداء واجبات المواطنة المواطن عضو في دولة، له ما لأي شخص آخر من حقوق وامتيازات يكفلها دستورها وتمنحها حكومتها وعليه ما على أي شخص آخر من واجبات يفرضها ذلك الدستور أو تحددها تلك الحكومة» (١٢٥ الفاروقي).

لعل الكلمة المهمة في تعريف المواطن Citizen هي أداء «الواجبات» قبل البحث عن امتيازات المواطنة حيث يرسخ قبول الأولى الثانية. بمعنى آخر أداء «واجبات ومسؤوليات المواطنة» يجلب معه تلقائياً التمتع بالمميزات المدنية في دولة القانون والدستور. في سياقنا المحلي ثمة بعض الناشطين يركزون بشكل لا يبدو منطقياً على طلب تحقيق امتيازات و«حقوق» المواطنة بينما يتغاضون بشكل ملاحظ التركيز على واجبات ومسؤوليات الوفاء بها وفق رأينا ما يحدد «المواطنة» في سياقنا الكويتي الحرص على الإيفاء بالمسؤوليات الاجتماعية والمدنية المختلفة كإظهار احترام ملاحظ لقوانين البلد وبشكل خاص الاعتراف كذلك بمشروعية تقاليد الكويت وأعرافها التاريخية. أما السعي فقط للبحث عن ما يعتقد البعض أنها مميزات طبيعية يمتلكونها كمواطنين فهي تصبح «تحصيل حاصل» فقط ساعة ما يؤدون ما عليهم من واجبات ومسؤوليات وتعهيدات وطنية متعددة.

وفق رأينا أيضاً من يقبل المواطنة عليه قبول حقيقة أننا رغم بعض الطرح الشخصاني النادر لا نزال نعيش في «مجتمع مدني» كويتي تحكمه القوانين والنظم والإجراءات المتفق عليها من قبل الأغلبية. ولذلك، فمن يحاول أن يتقيد بالمسؤوليات المدنية المختلفة والتي منها احترام قوانين البلد والاعتزاز بتاريخها وتراثها الثقافي حتى لو كان ذلك مجازياً بالنسبة للبعض هو المواطن الكويتي الصالح. على سبيل المثال، لا نجد حرجاً في محاولة الانغماس واعتماد المبادئ الثقافية والموروثات التاريخية للمجتمع الكويتي. فقبول ذلك الموروث التاريخي سواء كان تراث البحر أو البر أو الفريج... أو أياً من السياقات التاريخية الكويتية المتعارف عليها لن يتعارض إطلاقاً مع محاولة عيش حاضر مدني كويتي يتمازج فيه ماضي وحاضر الكويت (المجتمع المدني).

في المحصلة الأخيرة المواطن الكويتي الصالح هو من يقبل المواطنة بشكل كامل بل هو من «يتوطن الوطن في قلبه وذهنه» ويقبل عن قناعة تامة كل ما يتعلق بالعيش في مجتمع مدني معاصر وديناميكي يشرعن وجوده القانون والدستور ويحفظ خصوصيته تراث كويتي بحري وبري عريق وراسخ. المواطن آخر الأمر هو من يتشرب ماضي وحاضر ومستقبل بلده ويقبل طواعية أداء واجبات المواطنة قبل أن يبحث عن تحقيق مميزات تحققت له في الوقت الحاضر وستستمر كذلك ما دام مقتنعاً شخصياً أنه جزء لا يتجزأ من مجتمعه. فلعل وعسى.

المواطنة

احمد عبدالحسن المليفي

دعونا نعترف جميعاً بأن لدينا مشكلة في مفهوم المواطنة الحقيقية، هذه المشكلة انسحبت آثارها على كيفية التعامل مع الأدوات والوسائل التي نستخدمها لتحقيق الممارسة الحقة للمواطنة.

فمثلاً بدل أن يكون الحصول على الوظيفة العامة من أجل أهداف خاصة تتمثل في الحصول على الراتب لتلبية احتياجات الإنسان من ملابس ومأكل وتكوين أسرة والشعور بقيمة الذات وهي أهداف مشروعة تصاحبها أهداف عامة يسعى من خلالها المواطن إلى تقديم ما هو أفضل وأجود لوطنه وان يكون شريكاً فاعلاً للتنمية .

تحولت الأهداف الخاصة إلى مجرد الحصول على الوظيفة من أجل الراتب والترقي بأي صورة كانت حتى ولو كان ذلك على حساب الآخرين وتجاوزاً لحقوقهم وحتى على حساب الوظيفة بعدم الالتزام بواجباتها . ونتيجة لهذا الانحراف في الأهداف الخاصة انحسر الهدف العام وتبخّر فلم يعد له وجود في ذهن الكثير من الناس .

أمام هذا الاختلاف في مفهوم المواطنة والاختلال في الأهداف الخاصة والعامة ظهر لنا المواطن صاحب المفهوم الواحد والكلمة اليتيمة وهي السؤال دائماً عن الحقوق والمزايا والعطايا دون أن يسأل نفسه ولو لمرة واحدة عن واجباته وما قدمه لوطنه ومجتمعه .

ومن أجل معالجة هذا الخلل الخطير لا بد من خطة كاملة وشاملة تمثل منظومة وطنية تبدأ من المنزل والمدرسة وتستمر في كل مراحل حياة الإنسان تعيد لمفهوم المواطنة مكانته وحيويته بصورة بسيطة غير معقدة ولكنها فاعلة ومؤثرة لأننا لا نريد أن يكون حديث المواطنة حديثاً للنخبة ولا نريده أن يكون من قبيل المناسبات والشكليات .

نريد أن يصل مفهوم المواطنة الحقيقية إلى المرأة الكبيرة والرجل المسن والطفل في المدرسة ليتعلم انه عندما يحافظ على كرسيه وكرسيه في المدرسة والورد في الشارع فانه يطبق مفهوم المواطنة .

نريد من سائق السيارة أن يعلم انه عندما يرمي عقب السيارة من نافذة سيارته على الشارع فان مواطنته فيها خلل .

نريد من الموظف عندما يخل في أداء واجباته يشعر بوخز الضمير لأنه يخل بروح المواطنة الحقة .

نريد أن تكون المواطنة هي الهواء الذي نتنفسه والماء الذي نشربه والحديث الذي نتحدثه والسلوك الذي نسلكه . نريدها برنامج حياة شاملة في المنزل والشارع والمدرسة والعمل .

النهار ٥ ابريل ٢٠١٠

حكم تاريخي.. ولكن حذار الفوضى!

منى العياف

بالأمس، أشرت إلى حكم المحكمة الإدارية التاريخي، الذي أكد حق الموظف في ان يعبر عن رأيه بما يراه مناسباً من اجل تقويم مؤسسته، وان الشرط الأساسي الذي يضعه الحكم هنا لممارسة هذا الحق هو شرط عدم التجريح بالمسؤولين.

ولكن في الحقيقة، فإن هذا الحكم بقدر ما يفتح نافذة جديدة من نوافذ الديمقراطية أمام المواطنين، لكنه في النهاية يفتح الباب أمام عديد من «الضرورات» والعديد من «التساؤلات» أيضاً، وأول الضرورات هنا وجوب ان يعاد تأهيل الموظفين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم الوظيفية التي يلتزمون بها عند تعيينهم، حتى لا يسيئوا استخدام هذا الحق أو غيره.. أو يقعوا في محذور، كأن يعتبرون إفساء أسرار المؤسسة حقاً لهم مثلاً! ذلك ان من بين ما يجب ان يطالب به الموظف حسن الخلق المهني، ومن أهم واجبات الموظف في هذا الشأن «كتمان سر المهنة» و«حسن التعامل الوظيفي» و«صيانة أموال الدولة» و«حسن السلوك العام»، كما تنص على ذلك لوائح العمل وقواعد التعيين.. الخ.

أما التساؤلات التي تطرح نفسها الآن وبقوة، فهي: هل هذا الحكم يعطي الحق لموظفي الدولة في ان يصرحوا ويتحدثوا إلى الإعلام -بمختلف وسائله- بحرية حول أمور تخص المسؤولين، وتتعلق بالأعمال التي يقومون بها، أو تقوم بها المؤسسة من باب حرية الرأي والنشر؟!

وهل هذا ينسحب على ما يمكن ان يرى فيه الموظفون نوعاً من فضح ممارسات خاطئة، أو كشف فساد إداري في المؤسسة؟ وعلى هذا، ألا يعد مثل هذا الحكم سيفاً في غمد أصغر موظف قد يشرعه في أي لحظة ليرهب به مؤسسته أو مسؤوليه؟! أو قد يحاول استخدامه في تهديد مؤسسته وابتزازها.. أو يستخدمه لمقايات في أمور انتخابية أو سياسية أو حتى للتأثير في قناعات معينة تجاه قضايا خطيرة، تفرض نفسها في لحظة من اللحظات المصيرية؟ وما الذي يمكن ان يضبط فلتان الموظف، إذا أوغر قلبه وصدره على مؤسسته ومديره؟!

وما زلنا مع التساؤلات: فهل سيطبق هذا الحكم بأثر رجعي؟ بمعنى آخر.. ما موقف الذين عاقبتهم مؤسساتهم في السابق، لأنهم وقعوا في خلاف معها مثل «اليحيى»؟! خاصة انهم قد لا يكونون لجأوا إلى القضاء مثله، هل سيكون هذا الحكم فاتحاً لباب جهنم على المسؤولين؟!.. الحقيقة ان هذا الحكم الخطير لا ينبغي ان يمر علينا مرور الكرام، وانما ينبغي ان يوضع في نصابه وإطاره الصحيح، قبل ان ندخل في فوضى لا يعرف مداها الا الله تعالى، بتداخل الأمور الإدارية مع السياسية مع الحرية والديموقراطية مع الحقوق والواجبات مع الترهيب والترغيب والابتزاز!

..والعبرة لمن يتعظ!

البارعون في القفز

د.ناصر بهباني

تبدأ من البيت وتنتهي بالمنصب، مروراً بالشارع.. تلك هي مسألة احترام القوانين التي يعد وجودها دليلاً على تحضر البلد، وغيابها مؤشراً على تخلف النفوس.

بداية فإن التجاوزات القانونية تحصل في معظم دول العالم، حتى المتقدمة منها، وهي مسألة فردية بالدرجة الأولى قبل أن تكون جماعية، أو قبل أن تتحول إلى ثقافة تتعلق بمنظومة متكاملة.

ولكن قبل إلقاء اللوم أو انتقاد الظاهرة، لا بد من تسليط الضوء على بعض مسببات المشكلة، دون التماس التبريرات أو الاعذار طبعاً.

غالباً ما يتم خرق القوانين من قبل أشخاص يشعرون بالاضطهاد، وذلك حين يرون أمام أعينهم ان القوانين تخترق من قبل المسؤولين الأكبر منهم، فيجدون أن ما يقومون به هو تحصيل حاصل لفوضى «القفز فوق الحواجز».

السبب الآخر البيروقراطية عند بلوغها درجة من التعقيد تتجاوز فيها حدود المعقول بالقوانين، فيقوم المتضررون في محاولة للالتفاف على هذه البيروقراطية بتجاوز القوانين الداعمة لها.

ومن الأسباب الأخرى أن يأمن المخالف العقاب، على مبدأ «من أمن العقوبة أساء الأدب».

ويحصل هذا عندما تنفثى المحسوبيات والواسطات، أي عندما تكون يد الواسطة طويلة فتصل حتى إلى داخل المخافر لإطلاق سراح هؤلاء المخالفين.

وهناك أسباب نفسية لهذه الظاهرة وهي التي تحدثت عنها وسائل الإعلام مؤخراً والمتعلقة بتزوير الشهادات الجامعية والحصول عليها بسهولة من بعض الجامعات الخارجية الهامشية، وهي تدخل في نطاق عقدة الريادة، هذا إن لم يكن القصد منها الغش للحصول على امتيازات وظيفية أفضل.

وأياً تكن الأسباب فهي غير مقبولة، وتؤدي بالنهاية إلى نتائج سلبية على جميع الأصعدة والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وقبل هذا وذاك الأخلاقية.

والمشكلة ان معظم الذين يخالفون القانون هنا يلتزمون بها وبالأشد منها في بلاد أخرى. بدءاً من إلقاء المنديل من السيارة.

وقد تصل درجة الاستهتار بالقوانين إلى كسرها علناً، ودون أي رادع أخلاقي، والأمثلة كبيرة ولا حدود لها، ولكن ثمة صورا لهذه المخالفات لا تغادر الذاكرة، فقبل أيام قام أحد المستهترين على مرأى من الناس بكسر كابح وضعه شرطي مرور في سيارة هذا المستهتر، كونه كان يشغل من دون وجه حق موقفاً لذوي الاحتياجات الخاصة، وبدلاً من أن يعتذر على هذا العمل اللاإنساني أو يشعر بتأنيب الضمير، قام بمخالفة القانون على أعمين الأَشهاد في تحد سافر للقيم التي تربي عليها مجتمعنا.

هذا المثال البسيط في مظهره، العميق في مضمونه، يحدث على مستوى أوسع وبأشكال متعددة، من خلال شخصيات يفترض بها أن تكون هي من تشرع هذه القوانين أو تنفذها وتحميها، ثم هي نفسها تقوم باختراقها.

هناك من ينادي بتطبيق روح القانون، وهذا لا مشكلة فيه إذ لا ضرر من مرونة القانون، بل الكارثة في تحويله إلى كرة من صلصال طري يتشكل حسب الطلب!

الانباء ١٣ يونيو ٢٠١٠

القضاء الشامخ!

د. حسن عبدالله جوهر

إقحام السلطة القضائية في أتون التجاذبات السياسية أمر مرفوض وفق أبسط الموازين الدستورية ومبادئ الفصل بين السلطات، والتطاول على القضاء أو المساس بالشخصيات القائمة على إدارة هذا المرفق القانوني بالتأكيد خط أحمر لأن من شأن ذلك اهتزاز هيبة العدالة، ولعل المفاصد المترتبة على ذلك تكون أكبر فداحة حتى في ظل وجود أخطاء أو اجتهادات بعيدة عن الواقع بحسب توقعات ورغبات أطراف النزاع، فالقضايا المرفوعة أمام القضاء في أغلبها الأعم تحسم لمصلحة طرف على حساب طرف من الخصوم، ولهذا فإن الأحكام القضائية دائماً ترفض من قبل المتشاكين ومن حقوقهم المكتسبة التدرج أمام درجات التقاضي لثلاث مرات، عدا الإشكالات وطلبات إعادة النظر من البداية وغيرها من التفاصيل والإجراءات التي يختص بها المحامون والمستشارون أنفسهم.

ومن الطبيعي جداً أن تتبدل الأحكام كلية، فالراجح يتحول إلى خاسر والعكس صحيح، وفي النهاية يقبل الجميع القرارات النهائية وإن لم يكن عن طيب خاطر، وإنما رغماً عنهم ضماناً لهيبة العدالة، والشواهد على ذلك تحدث يومياً وعلى مر السنين وفي مختلف أنواع المشاكل والأحداث.

ولهذا فإن الخوض في قضايا المحاكم بشرط عدم التشكيك والظعن في نزاهة القضاء أو تجريح هذه السلطة من الأمور المباحة، بل الدارجة على امتداد التاريخ والثقافات البشرية، ولعل من يتابع فقط الإجراءات والنقاشات السياسية المصاحبة لتعيين قضاة المحكمة العليا في الولايات المتحدة، والصراع الذي يحدث بين الرئيس والكونغرس ولا يحسم إلا بالتصويت ورجاحة الثقل السياسي دليل على أن البعد السياسي لا يمكن المفر منه، ولكن يوضع له حد نهائي بمجرد صدور قرار تعيين القاضي في تلك المحكمة.

كما أن أدبيات الأبحاث القانونية والدراسات القضائية غنية بالجدل حول الأحكام القضائية ونقدها، وإبراز عيوبها حتى من النواحي الفنية والمهنية والإدارية، لدرجة أن أبسط مصطلحات رفض الأحكام القضائية يسمى 'الظعن'!

ومن هذه المفارقات تبين أن خطوط التماس بين النقد الموضوعي والتشكيك في القضاء رفيعة جداً لدرجة التداخل أحياناً، وهذا ما تنتج عنه الحساسية المفرطة في النقاشات العامة عند تداول هذا الموضوع، كما أن تداول النقاش في الأحكام القضائية لا تتم إلا في الحالات التي تكون فيها الأبعاد السياسية حاضرة بقوة، والكويت ليست حالة مستثناة من هذه القاعدة سواء على صعيد دول العالم الثالث أو حتى الدول المتقدمة.

وما يجري اليوم من بروز النقاش العالي والعلني لقضايا الرأي السياسي، والأحكام الصادرة بحقها سواء في موضوع محمد عبدالقادر الجاسم أو خالد الفضالة أو غيرها القادمة على الأثر أمر طبيعي جداً، لأن صداها في النهاية صدى سياسي ونقد الأحكام الصادرة بالحسب فيها لا تعد طعنًا في شخص السادة المستشارين لأن القوانين التي استندوا إليها خصوصاً في

قانون الجزاء تنص على عقوبة الحبس، ونقد هذه الأحكام ووصفها بالقاسية إعلامياً لا يختلف عما يتضمنه موضوع الطعن فيها أمام درجات الاستئناف والتمييز، وليت صحائف هذه الطعون ومرافعات الأساتذة المحامين يتم نشرها حتى يتبين لعامة الناس تلك الكلمات الكبيرة التي تسطر فيها، فهل معاني تلك العبارات تحمل التشكيك في ذمة السادة القضاة أو المساس بكراماتهم؟ وهل يعتبر ذلك انتقاصاً لمكانة السلطة القضائية وشموخها وهيبتها؟

ولهذا فإن الزج بالقضاء في أتون السياسة من قبل أي من أطراف النزاع يعد أمراً مرفوضاً ليس لأن من شأن ذلك زعزعة مرتبة هذه السلطة أو بقائها ملاذاً للعدالة، إنما لكون ذلك لا يتعدى مجرد أدوات إعلامية لأهداف سياسية بالسلب أو الإيجاب.

الجريدة ٩ يوليو ٢٠١٠

الداخلية والتنفيذ

أحمد عبد المحسن المليفي

الدعوة التي وجهتها وزارة الداخلية لمنتسبيها بالتزام القوانين الخاصة في تنفيذ الأحكام مطابفة أيامهم بعدم اجراء أي اعلان أو تنفيذ حكم قبل الساعة السابعة صباحا أو بعد الساعة مساء أو خلال العطل الرسمية الا بأمر خطي من قاضي الأمور الوقتية أو مدير ادارة التنفيذ. كما دعتهم الى تجنب كسر الأبواب أو فض الأقفال بالقوة لاجراء التنفيذ. هذه الدعوة اعتقد أن فيها خطأ ما .

قضية تنفيذ الأحكام سواء الجزائية أو المدنية تعاني من أزمة كبيرة والدليل على ذلك الكم الهائل من الأحكام المدنية والجزائية النهائية التي لم تنفذ .

والخطورة ان تلك الأحكام الغيابية التي تصدر على مجرمين سواء بالقتل أو السرقة أو المخدرات تبقى غير منفذة ليبقى المجرم طليقا في المجتمع وبين الأبرياء. وكم سمعنا بالقبض على مجرم ارتكب فعلاً ما قد يكون جنحة مرورية ويتضح بعد ذلك انه مطلوب على ذمة قضايا وأحكام جزائية كثيرة وخطرة.

أما الأحكام المدنية وعدم تنفيذها فحدث ولا حرج. وهي لا تقل خطورة وأهمية وعن الأحكام الجزائية لأنها تتضمن حقوق الناس التي أيدت بأحكام قضائية بعضها نهائي ولكن تقف عند حد الحكم دون تنفيذ. وكلنا يعلم انه اذا كان الحكم عنوان الحقيقة، فان تنفيذه مقياس لتطبيق العدالة، واعادة الحقوق الى أصحابها. فالحكم دون تنفيذ لا يعدو أن يكون حبرا على ورق وهذا ما لا يجوز قبوله لحكم صدر باسم صاحب السمو أمير البلاد .

اعلان الداخلية بالطريقة الذي تم فيها والصياغة التي كتب عليها يوحي بأن الداخلية قائمة بواجبها في التنفيذ. بل أحيانا يتجاوز بعض أفرادها ساعات العمل الرسمية في التنفيذ وهذا الكلام تناقضه الوقائع والأرقام.

بل أحيانا تجد المخضر أو العسكري يهمل تنفيذ الحكم لأن الطرف الآخر المطلوب قريب له من عائلته أو قبيلته وهو مطمئن بأن لا احد يستطيع أن يعاقبه أو يتابعه فالأوراق وطلبات التنفيذ من الكثرة والتراكم بحيث لا يمكن أن يلاحقها احد .

أما اذا كان هناك فعلا تجاوز للقانون فان ذلك يعني أن من نفذ له الأمر أو الحكم أكيد عنده واسطة قوية جعلت أفراد الداخلية لا ينفذون القانون فقط بل يتجاوزون صلاحياتهم.

أتمنى على وزير العدل والداخلية اعلان أرقام الأحكام غير المنفذة للتأكد من هذا التكدس ورسم خطة واضحة لتحريك قضية التنفيذ. كما اقترح أن تكون هناك نظرة جديدة في تنفيذ الأحكام المدنية والاعلان من خلال اسناد هذه المهمة الى مكاتب المحامين الكويتيين.

نواقص الوطنية

د. محمد عبد المحسن المقاطع

الإحساس بالمسؤولية الوطنية وتحمل أعبائها والقيام بمتطلباتها والوفاء بمسؤولياتها ليست شعاراً يُرفع، ولا كلمات تُردد، ولا تبليغا بإبراء الذمة وإخلاء الطرف، بل هي سلوك يجعل حامل همّ هذه المسؤولية متعايشاً مع التزاماتها باعتبارها جزءاً من كيانه وتممماً لدوره الوطني. وعلى ذلك، فإن هناك الكثير من الأعمال والتصرفات التي يسلكها بعض الناس سواء من الشخصيات العامة التي تتولى مناصب مهمة في الدولة، أو من عموم الناس، تؤدي إلى نقض تلك الوطنية وتؤدي إلى تلاشيها لدى من يدعي ذلك، فالسلوك والتصرفات تسيير باتجاه ينقض الأقوال والشعارات، وما أكثر حالات وسلوكيات نواقض الوطنية، وسنورد في هذه المقالة بعضاً منها.

فمن نواقض الوطنية أن يكون صاحب المنصب حريصاً على مصالحته الشخصية وتقديمها على المصلحة العامة، بل وتسخير المنصب الذي يتولاه في كل لحظة وفي كل حين، وفي كل شاردة أو واردة، لتحقيق مصالحه والتنتفع من هذا المنصب.

ومن نواقض الوطنية أيضاً ما يعتبره شاغلو المناصب العامة من أن الإثراء على حساب الأموال العامة للصفقات والمناقصات، والحصول على امتيازات مالية أو رشى، أنها نوع من الذكاء والشطارة.

ومن نواقض الوطنية أيضاً قبول الوزراء بتمرير الخدمات غير المشروعة في التوظيف أو البعثات أو العلاج في الخارج، أو في إفادة الغير بالتكسب من وزاراتهم بأي خدمات غير مشروعة.

ومن نواقض الوطنية أيضاً، قيام عضو مجلس الأمة بتوجيه سؤال أو تقديم طلب أو اقتراح أو استجواب من أجل الابتزاز المجرد، أو لأنه باع مهام عضويته إلى تاجر أو شركة أو حتى إلى الحكومة، ليثري من وراء ذلك ويكون ماله الحرام.

ومن نواقض الوطنية أيضاً، أن تكون ممارسة عضو مجلس الأمة لأعمال منصبه على سبيل الهوية، فلا يأبه بحضور الجلسات أو اللجان، ولا يشارك بأي جهد، ويقتصر دوره على الوجهة الاجتماعية بالأفراح والعزاء وزيارة المرضى والقيام بدور مندوب خدمات.

ومن نواقضها أيضاً أن يقوم رئيس الهيئة أو المؤسسة، أو الجهة الحكومية، على تدمير هذه المؤسسة والهبوط بمستواها، لأن بصيرته قد أعمتها المصلحة وتوظيف الأقارب وتنفيذ الأصدقاء، فإن لم يجد من يردعه عن ذلك اعتبر ان تلك هي شطارة وفرصة للعبث.

ومن نواقضها أيضاً اساءة استخدام السلطة من قبل المسؤول للكيد والفسق في الخصومة، والظلم الذي هو ظلمات يوم القيامة، ومن ذلك أيضاً غياب الموظف أو هروبه أثناء الدوام أو تقصيره في واجبات الوظيفة واعتقاده أن غياب الرئيس ورقابته فرصة للتفريط في شؤون الوظيفة، أو السفر للعمرة أو غيرها أثناء أيام الدوام الرسمي من دون أخذ إجازة أو إذن، وغير ذلك كثير.

وإذا كانت تلك هي نواقض الوطنية فهي أيضاً من سيئات العمل وفقاً لقواعد الشريعة، ومن مبررات العقوبة في القانون، وهي قبل ذلك وبعد من نواقص المروءة، فهل نتخلص من نواقض الوطنية.

الشفافية و مكافحة الفساد

لا تنمية مع الفساد

عادل المزعل

بعد ايام قليلة يحتفل العالم اجمع باليوم العالمي لمكافحة الفساد وعلينا ان نعي جميعاً ان «لا تنمية مع الفساد» ونحن في الكويت نعاني من فساد اختلفت صورته لذا لا بد من انشاء هيئة كويتية مستقلة لها صلاحيات قانونية في مكافحة الفساد وتعقب ممارسيه ودرء مخاطره وآثاره وملاحقة مرتكبيه وحجز واسترداد الأموال والعائدات المترتبة على ممارسته كما ينبغي تعزيز مبدأ التعاون والمشاركة مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية في مجالات مكافحة الفساد وارساء مبدأ الشفافية والنزاهة في المعاملات الاقتصادية والمالية والادارية بمكا يكفل تحقيق الادارة الرشيدة لأموال وموارد الدولة والاستخدام الامثل لهذه الموارد وعلينا نعمل مبدأ المساءلة وتعزيز الدور الرقابي للأجهزة المختصة وحماية مؤسسات واجهزة الدولة من التلاعب والاستغلال وسوء استخدام السلطة لتحقيق منافع شخصية ومنع الوساطة والمحسوبية التي تلغي حقاً او تمنح باطلاً، وتشجيع وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في المشاركة الفاعلة والنشطة في محاربة الفساد او مكافحته وتوعية افراد المجتمع بمخاطره، وتوسيع نطاق المعرفة بوسائل واساليب الوقاية منه.

ان الحديث عن الفساد في الكويت يطول شرحه بعد ان كثرت صورته وتعددت مجالاته فقد آن الأوان لنظهر الثوب الكويتي الابيض من رجس الفساد والمفسدين الذين استباحوا المال العام وتسلقوا على اكتاف غيرهم متسلحين بالنفوذ والمال والوساطة والمحسوبية.

ان من اضرار الفساد على المجتمع انه يقتل الطموح والابداع ويفقد الانسان الأمل في الغد بعد ان يرى ان لا سبيل له للتقدم لانه لا يملك اسباب النجاح حسب المعطيات التي افرزها الفساد والمفسدون، وانه مهما حصل على درجات هناك من سيسبقه بواسطة المحسوبية والفساد، فالموظف لن ينتج ويتقاعس في عمله لانه يدرك ان ثمار عمله لا تغني ولا تثمن امام اباطرة الفساد والمفسدين ونقيس على ذلك في كل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية فالفساد وباء اذا استشرى قتل الالهام والابداع والانتاج وحول المجتمع الى غابة ينهش فيها القوي الضعيف ويأخذ من يملك حقوق من لا يملك واسطة ولا نفوذاً لذلك علينا محاربة الفساد لنظهر المجتمع منه وليعرف كل منا ان حقوقه مصانة وامواله آمنة وحظوظه في الحياة لن يخطفها منه متنفذ او فاسد فلا بد ان نحرض على محاربتة بكل عزم وقوة ونضرب بيد من حديد كل من تسول له نفسه فيه العبث بالبلاد حتى تنهض سباتها الكويت من الذي طال، فحاربوا المفسدين بالشفافين والفضيحة على صفحات الجرائد ولا تتغافلوا عنهم ولا تتغاضوا عن افعالهم فانهم وباء فيه هلاكنا وضياع مستقبل اولادنا قال تعالى ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لا تفسدوا في الأرض قالوا إنما نحن مصلحون ألا إنهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون﴾، اللهم احفظ الكويت وأميرها وشعبها من كل مكروه، اللهم آمين.

هل تفتشت الرشوة فعلا في المؤسسات الحكومية..؟

وليد عبدالله الغانم

الحديث عن الرشوة في الوزارات أصبح مربعاً، والحوادث اليومية التي نسمعها ويتداولها الناس عن هذه الآفة لا تطاق، وبعد ان كنا لا نسمع عن الرشوة إلا في بلدية الكويت باعتبارها منبع الرشى في المجتمع الكويتي من أيام التثمين وبيع المخططات والخرائط، أصبحت حكايات الرشى تتداول عن شتى وزارات الدولة ومؤسساتها.

أنا لا أتكلم عن الرشى التي تقدم للمناقصات الكبرى والعمولات تحت الطاولة، فهذه لها حديث آخر، وإنما أتحدث عن الرشى التي يضطر إليها عامة الناس في معاملاتهم اليومية، ومراجعاتهم البسيطة، مثل تنفيذ معاملة لأحد أفراد الأسرة أو مراجعة اعتيادية للحصول على خدمة في أي مرفق حكومي.

كم مرة سمعنا عن رشوة لـ عسكري للحصول على رخصة قيادة، ورشوة لموظف إطفاء للتخصيص لمبنى، ورشوة في الكهرباء لايصال الخدمة، ورشوة في الشؤون للحصول على إقامة، ورشوة في الصحة لتزوير شهادة صحية، ورشوة في التربية للحصول على امتحانات مدرسية، ورشوة في الجمارك لتمير بضاعة، ورشوة في التجارة لالغاء مخالفة، وهكذا في كل وزارة هناك فئة تخلق لها مستقماً للارتشاء.. والسؤال إلى متى تستمر الأوضاع هكذا من دون ايضاح هذا الفساد الأخلاقي العظيم المستشري في أروقة الوزارات والهيئات الحكومية..؟

بعضنا يتحمل سبب هذا الفساد بسبب قبوله اللجوء الى الرشوة لتخليص حاجته، وبدلاً من الإبلاغ عن المرتشي وكشف فساده يجد بعض الناس مبرراً سهلاً لانفسهم لتقديم الرشوة، وان اعتقدوا بحرمتها. والبعض الآخر يتساهل في تقديم المبالغ البسيطة للموظفين اعتقاداً منه انها شطارة في انجاز المعاملة، وآخرون يعرفون ان معاملاتهم غير قانونية، ولكن الرشوة تسلكها لهم، فهم شركاء في الإثم والخيانة. وبعض الناس فاقد الثقة في النظام الحكومي، وهو يخشى ان اشتكى على الموظف المرتشي ان يضيع حقه وتتعطل معاملته بسبب تواطؤ مسؤولين كبار مع صغار الموظفين في هذه اللعبة.

الموضوع أخلاقي بالدرجة الأولى، فالمسلم يعلم ان الرشوة محرمة ولكن بوجود الفاسدين لا بد من مبادرة الأجهزة الحكومية إلى تبسيط الاجراءات وتفعيل الرقابة على الموظفين والشفافية في طلب المستندات والرسوم من المراجعين، وتنظيم المراجعات اليومية، والصدق فعلاً في تطبيق برامج الحكومة الإلكترونية التي تقلل الاحتكاك بالموظفين، وتلغي الحاجة للرشوة والواسطة، وأخيراً حماية المبلغين عن الفساد من الاضرار بهم، سواء كانوا موظفين أو مراجعين بتوفير ضمانات قانونية مناسبة لهم.. وصدق الرسول الكريم: «لعن الله الراشي والمرتشي».

والله الموفق.

الفساد والشرعية الأخلاقية: نحو فهم جديد لدوافعه

د. علي الطراح

الفساد هو الشعار الذي رفعه الكثيرون واختلط فيه الحابل بالنابل، وانشغل العالم في محاربتة، ويبقى السؤال كيف للفساد أن يتحول الى ظاهرة عالمية أدت الى عقد اتفاقية ٢٠٠٤ لمكافحة الفساد؟ وبالرغم من الجهود الا اننا نجد مزيداً من الأرقام المثيرة للاهتمام التي تؤكد زيادة مؤشرات الفساد. الكثير يحصر الفساد في مفهومه المالي ويغفل ابعاده الأخرى التي باتت اشد خطورة من الفساد المالي. ببساطة الفساد يقابله النزاهة، والنزاهة تعني قوة الأخلاق في ضبطها للفساد والحد من انتشاره. تساؤلات كثيرة حول الحرب مع الفساد، فالمنظمات التي تحارب الفساد بعضها قابع بالفساد والمشرّفون عليها لهم نصيبهم من عكة الفساد. يقولون القانون يحارب الفساد، والقوانين فشلت في محاربتة والبعض وأنا منهم يقول ان غياب الشرعية الأخلاقية هي المصيبة وهي المحرك للفساد. الشرعية الأخلاقية هي القيم التي تعلي من النزاهة وفي الوقت نفسه يشير تقرير ٢٠٠٩ لمكافحة الفساد إلى ان الدول المتقدمة التي لديها قوانين وشفافية وأجهزة مراقبة هي ضالعة بالفساد وشركاتها المخترقة للقارات تصدر الفساد للحصول على المناقصات وربما ما يحدث في العراق وتورط شركات أمريكية بالفساد هو مؤشر بان الديمقراطية ليست هي العامل الضابط والضامن للحد من الفساد وربما روسيا هي من أكثر الدول التي يأكلها الفساد بالرغم من تحولها الديمقراطي. يقال ان الفساد يرتبط بالفقر ولكن المؤشرات تقول غير ذلك حيث الدول الغنية كذلك ضليعة بالفساد، فلا الديمقراطية ولا الغنى يحدان من الفساد فاذن كيف لنا ان نحارب الفساد؟!

نعرف ان الفساد ظاهرة انسانية رافقت البشر منذ الخليقة والكل يدرك بان الحرب على الفساد هي كالحرب على المخدرات، فالحرب مستمرة منذ عقود طويلة والمخدرات في ازدياد، والفساد لا يختلف، حيث كلما زادت مكافحته زاد مروجوه ومعتقوه مما أدى الى ان تعين البرازيل وزييرا للنزاهة الذي لن يحولها الى مدينة فاضلة ولكن هناك توجهات جديدة ربما أغفلتها منظمات محاربة الفساد. اذن الحرب على الفساد هي ليست لأجل القضاء عليه لان القضاء عليه نهائياً ليس باليد باعتباره مرتبطاً بطبيعة الانسان وطالما هو موجود فالفساد مستمر. فيبقى الفارق هنا في حجم الفساد تحتسب عليه معدلاته وليس نفيه.

ما اغفلناه في الحرب على الفساد هو الشرعية الأخلاقية حيث نظام القيم الاجتماعية في انهيار ليس لدينا في الكويت وانما العالم يواجه شروخاً في جدار القيم الضابطة للسلوك البشري، ولعلنا نضيف ان الفساد حصر بجانبه المالي ولم نبال لجانبه الانساني بمستوياته المختلفة، بمعنى ان الشرخ الاجتماعي والنفسي في السلوك هو ما يجب اعادة توجيه وبناء منظومة أخلاقية لكي تحد من انتشار الفساد. في الحالة الكويتية على سبيل المثال الحرب على الفساد تجسد في المال العام وفي الوقت نفسه شهدنا تحولات جذرية كون مؤسسات تشريعية مثل مجلس الأمة أصبحت احد مكونات الفساد فالمجلس مؤسسة تشريعية رقابية يفترض فيه ان يعلن حربه على الفساد الا انه جزء من مكوناته مما يعني تعقد المشكلة. فالمعالجة لا تعني تقليل قوة القانون في مكافحة الفساد ولكن لا بد من رؤية اجتماعية في تعاملنا مع ظاهرة الفساد لفهم

ابعاده ودوافعه النفسية والاجتماعية. يبدو من الصعب اختزال الفساد في جانب محدد بقدر ما هو يشكل ظاهرة معقدة تتطلب فهماً أبعداً في معرفة أسبابه وخصوصاً بأنه طال مؤسسات دولية مثل البنك الدولي الذي عزل رئيسه لتورطه بفساد من نوع آخر. بمعنى ان الحرب اليوم يجب ان يعاد النظر فيها وفي جدواها في الحد من الفساد. فالتحولات الاجتماعية في المجتمع هي مصدر لتشخيص الفساد حيث نمت طبقة طفيلية قلصت من نمو طبقة وسطى، والطبقة الطفيلية هي انقلاب اجتماعي في نظام القيم الاجتماعية وربما نستشهد في الدراسة الأخيرة التي قام بها احد علماء الاجتماع بمصر حول انقلاب نظام القيم الاجتماعية بمصر الذي أدى الى انقلاب في المفاهيم والنماذج السلوكية حيث السرقة لم تعد قيمة عيب وانما حق للفرد اذا ما توفرت له الفرصة.

تعقد الظاهرة يرجع للتحول المشوه الذي دمر السلوك وأدى الى ولادة شخصيات تحمل قيم متناقضة دفعت بخروج صور مشوه للانسان والمواطن الذي وجد نفسه في محيط اجتماعي فاسد اختلط فيه الحابل بالنابل.

وعلى المحبة نلتقي،،،

الوطن ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٩

تنمية أم فساد؟ لكم الخيار

د.حنان الخلف

في هذه الأيام يتزامن حدثان مهمان لهما ارتباط ضمني وثيق وهام، إلا أنه لم يعط لهما قدرهما من الاهتمام إلى الآن. الحدث الأول هو جملة الاستجوابات التي تقدم بها عدد من نواب مجلس الأمة لرئيس الوزراء وبعض الوزراء. أما الحدث الثاني والأهم فهو الحملة التي أطلقتها جمعية الشفافية وهي «لا تنمية مع الفساد» منذ سبتمبر الماضي والتي تهدف لإقرار قوانين مكافحة الفساد.

ولا شك أن تركيزنا على دعم ما تدعو إليه جمعية الشفافية هو أكثر أهمية وفائدة لبلدنا من موضوع الاستجواب لأن نجاح إقرار تطبيق قوانين مكافحة الفساد سيمنحنا النقلة النوعية التي نرجوها لديموقراطية حقيقية خالية من الفساد في المستقبل.

وبين الحدثين ارتباط وثيق حيث أن أغلب محاور الاستجوابات التي تقدم بها النواب تدور حول موضوعات تتعلق بالفساد: مصروفات ديوان سمو رئيس مجلس الوزراء، الشيك، تضليل الشعب الكويتي والتفريط في المال العام، استغلال المنصب لتعيين بعض القياديين دون اتباع الإجراءات القانونية، تجاوز ومخالفة بعض اللجان التابعة للوزارة، التعديت على أملاك الدولة، قيام الإدارة القانونية بممارسات تنفيج العديد من المتنفذين، استغلال الوزير لمنصبه، انحراف مسار العلاج في الخارج، مشروع مصنع الثلج، وعدم شفافية الوزير في تعامله مع أعضاء مجلس الأمة وديوان المحاسبة.

قبل الإعلان عن استجوابات الفساد هذه بشهرين قدمت جمعية الشفافية منظومة من خمسة قوانين لمكافحة الفساد في الدولة، أولها قانون مكافحة الفساد والذي يهدف إلى إنشاء هيئة كويتية مستقلة ذات صلاحيات قانونية لمكافحة الفساد وتعاقب مرتكبيه، أما القانون الثاني فهو قانون الذمة المالية والذي يلزم كل مسؤول بتقديم إقرار بذمته المالية قبل وخلال وبعد توليه للوظيفة. وثالث القوانين هو قانون تعارض المصالح والذي يمنع الموظف من استغلال منصبه لتحقيق مصالح شخصية. أما الرابع فكان قانون حق الاطلاع والذي يهدف إلى تحقيق الشفافية في تعامل المسؤول مع باقي الجهات المسؤولة الأخرى في الدولة. وأخيراً، قانون حماية المبلغين والذي يعمل على حماية المبلغين عن أفعال مجرمة.

إن موضوع الاستجوابات حتما شيق ويحتوي على مادة دسمة يجتر عليها كل فضولي يسعى للتكسب. ولكنني أقول لكل من يريد أن يرى تنمية وتطوير لهذا البلد، لكل من سأم من كثرة استجوابات الفساد، لكل من يحترم وقته ووقت الآخرين أن يزيح هذا الضجيج جانبا ويركز على توجيه الجهود لإنجاح مشروع مكافحة الفساد والذي سوف تتم مناقشته وإقراره قريبا في جلسة ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ ولكم الخيار.. تنمية أم فساد؟

أسباب انتشار ظاهرة الفساد

عمر كوش

يشير التقرير السنوي للعام ٢٠٠٩، الذي أصدرته منظمة الشفافية الدولية مؤخراً، إلى أن أغلب البلدان العربية احتلت مراتب متأخرة في مستوى محاربة الفساد وانتشاره، حيث جاءت تونس في المرتبة (٦٥) والمغرب (٨٩) والجزائر (١١١) ومصر (١١١ مكرر)، وسورية (١٢٦) واليمن (١٥٤) والعراق (١٧٦) والسودان (١٧٦ مكرر) والصومال (١٨٠).

ويظهر التقرير أن النزاعات والحروب وحالة اللااستقرار تعيق بشكل جدي الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، وتساعد على انتشاره. إضافة إلى عوامل أخرى، مثل انعدام الشفافية وغياب الديمقراطية، والاستناد إلى شبكة تملك القوة والسيطرة، وتعمل على تعميم الفساد، ليصبح ظاهرة، تنتشر بشكل عمودي وأفقي.

ويعتبر الفساد ظاهرة قديمة، ارتبط وجودها بوجود النظم السياسية والدول، لذلك فهو لا يختص بشعب معين، ولا بدولة معينة، أو بثقافة دون غيرها من الثقافات. لكن حجم الفساد ودرجة انتشاره اليوم يختلفان من دولة إلى أخرى، فهناك فرق كبير بين أن يكون الفساد استثناء في مفاصل الدولة ونظامها السياسي، وأن يكون بنويماً، بحيث ينتج النظام نفسه آليات الفساد والإفساد.

بشكل عام يمكن القول إن الأنظمة السياسية، الشمولية والاستبدادية، تشكل تربة خصبة لنمو ظاهرة الفساد، لتغلغله في مختلف تفاصيل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فيما يتناقض ذلك في ظل الأنظمة الديمقراطية التي تنهض على أسس من الشفافية تسمح بالمحاسبة والمساءلة أمام القانون الذي يُحترم من الجميع.

وإذا كان الفساد ظاهرة تستشري في الدول الغنية والدول الفقيرة كذلك، إلا أن مستويات انتشاره أعلى في الدول الفقيرة، ويهدد التنمية والتقدم في البلاد التي تعاني منه. كما أنه يعد أكبر مسبب للفقر، بحيث يمكن القول إن الفساد والفقر يغذي أحدهما الآخر في حلقة محكمة يصعب الفكك منها، لذلك فإن ازدياد حجم الفقر في العالم مرتبط بالنتائج المتفاقمة لظاهرة الفساد، إذ تبين الأبحاث والدراسات أن فرص ازدهار الاستثمار في الدول التي يستشري فيها الفساد هي أقل نسبة من تلك التي تخلو من تفشيته، فالدول التي تسجل مستويات أقل بخصوص الفساد ستحصل بصورة تلقائية على معدل مرتفع للنمو، وستتمكن بالتالي من تحقيق معدل دخل فردي أعلى.

وكثيرة هي الممارسات التي تدخل في باب الفساد، لكن أخطرها هو إساءة استخدام السلطة، حينما يتحكم الزعماء السياسيون، أو كبار الموظفين والإداريين في المال العام، ويجعلون البلد مصدراً للنهب ومراكمة ثرواتهم الخاصة، وحين تتخذ القرارات الاقتصادية وفق مصالح مجموعة من المافيات المكونة من أفراد السلطة السياسية وأزلامها. ففي البلدان العربية ذات النظم الشمولية تتخذ القرارات الاقتصادية والتجارية لمصلحة ما بات يعرف بالأنغنياء الجدد ورجال الأعمال، مقابل الحصول على منافع خاصة، قد تصل إلى ٢٠٪ من قيمة صفقة أو مقابلة تقدر

بملايين عدة من الدولارات، من دون أي اهتمام بعواقب ذلك على اقتصاد البلد. ولا شك في أن صفقات من هذا النوع تُمرّر - عادة - في ظل وجود خلل كبير في آليات صناعة القرارات، وفي ظل غياب الرقابة أو المساءلة أو المحاسبة.

ويلبس الفساد عباءات مختلفة، على المستوى العالمي، ويتداخل مع نشاطات بعض الأحزاب السياسية والمنظمات الإنسانية وبرامج المساعدات وصفقات السلاح وتجارة المخدرات، وسوى ذلك كثير. ويترافق مع الافتقار إلى المحاسبة والشفافية في البلدان التي ينتشر فيها الفساد بشكل كبير، الأمر الذي يمكن أن يكون له أثر مدمر على تقدم الاقتصاد. لكن اللافت في الأمر أن تقرير منظمة الشفافية لهذا العام كشف النقاب عن عدم حدوث تغييرات على قائمة الدول من حيث تفشي الفساد فيها، مقارنة مع تقرير العام الماضي.

وتستدعي عملية مكافحة الفساد تحديد مفهومه بشكل واضح، وتبيان أسباب انتشاره في المجتمع، بغية إبراز صورته وأشكاله، والآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه، وطرق مكافحته. كما تستدعي بناء رأي عام مناهض له، وتشجيع إرادة سياسية لمواجهة، ووضع استراتيجيات تتناسب وطبيعة كل مجتمع. ذلك أن الفساد ينتعش بشكل عام في ظل أوضاع سياسية معينة، لكونه يرتبط بمصالح سياسية داخلية وإقليمية أو دولية، وتسهم الجريمة المنظمة فيه، في حالات عديدة.

أما الحديث عن محاربة الفساد والإصلاح الإداري والمالي والاقتصادي فلا جدوى منه، إن لم يتلائم مع خطوات عملية وتطبيقية تخفف من وطأة الفساد على المستوى السياسي. وتعتبر الشفافية، التي تترجم بقوانين الوصول إلى المعلومات ونشر التقارير الدورية، حجر الأساس لتمكين المواطنين ووسائل الإعلام من محاسبة الإدارة والمسؤولين عن ممارستهم للمهام الموكلة إليهم.

أوان ٥ ديسمبر ٢٠٠٩

فساد الإعلام أم إعلام الفساد!؟

د. خالد القحص

قد تكون المرحلة التي نمر بها هي أكثر مرحلة تردد فيها مصطلح الاعلام الفاسد أو تم ربط الفساد بممارسات اعلامية لصحف أو قنوات تلفزيونية كويتية. ولا يعني هذا - بطبيعة الحال- أنه لم تحدث ممارسات فساد اعلامي في الماضي، ولكن الأمر يبدو حالياً وكأنه يتجاوز مفهوم الظاهرة ليغدو ممارسة مقبولة ومعلنة من قبل بعض الصحافيين والاعلاميين.

العمل الاعلامي يبقى في النهاية ممارسة بشرية لا تخلو من النقص ولا تنتهي من العيب. لذا لا غرابة في أن يتم ترغيب هذا الاعلامي في بعض الامتيازات التفضيلية من هدايا عينية أو مادية أو حظوة وزلفى الى أصحاب المال أو السياسة أو كلاهما معاً. هذا الأمر أفهمه (ولا أبرره) طالما أنه يقع ضمن نطاق الممارسات الفردية الخجولة والمستترة، لكن أن يشيع الفساد في الاعلام الكويتي أو يصل الى العمل المؤسساتي المنظم بحيث غدا معه دور الاعلامي غير مجد أو كاف. لذا تم استبدال الفرد بالمؤسسة، وبالسر العلنية، وبالفساد المبني للمجهول الفساد المبني للمعلوم، فهنا يجب على كل من له صلة بالمشهد الاعلامي الكويتي أن يتدخل، كل بحسب استطاعته، وفي كل خير.

وعودة على عنوان المقال، فأنا أزعم أن الفساد في الاعلام الكويتي - بشكل عام- تجاوز الحدود وأصبح للفساد اعلام وصحف وكتاب ومقدمو برامج حوارية بحيث اقترب معه الخطاب الاعلامي لبعض القنوات التلفزيونية وبعض الصحف اليومية الى أن يكون خطاباً أحادي الاتجاه، ذا طبيعة متشابهة، تقدم وجهة نظر واحدة محتكرة، وهذا أسلوب عفا عليه الزمن حين كانت ندرة الوسائل الاعلامية مدعاة لاحتكار وجهة النظر ولتوحيد الخطاب الاعلامي بحيث يتم استبعاد أي وجهة نظر مخالفة.

أول مظاهر الفساد الاعلامي الذي استشرى في المشهد الاعلامي الكويتي هو الدفاع المستमित والمنظم والشامل عن الحكومة بشخصها وبمواقفها بشكل ينزهها من كل نقص ويبرئها من كل عيب. ومع أن تلك الصحف هي صحف خاصة من حيث الملكية، لكن مضمونها لا شك في أنه يجعلها صحفاً حكومية صرفة. لا أحتاج الى تبيان أن الدفاع عن الحكومة بعد ذاته ليس عيباً أو ليس بالضرورة مؤشراً على الفساد، ولكن عندما تنتهج هذه الصحيفة أو تلك القناة منهج الدفاع عن الحكومة باستمرار، وبالمقابل تتبنى سياسة الهجوم على مناوئتها من أعضاء المجلس، وأن يكون كتابها منسجمين معها، فهذا هو ما أتحدث عنه.

وهذا هو المظهر الثاني في اعلام الفساد أن يكون هناك هجوم على بعض الأعضاء وتسميتهم بالمؤزمين (و هي - بالمناسبة- تسمية تفتقد العلمية والدقة) والاستهزاء بهم عبر المقالات أو رسوم الكاريكاتير أو في البرامج الحوارية وتصويرهم وكأنهم يريدون شراً بالبلد، وقد يصل الأمر الى تخوينهم ومقاطعتهم اعلامياً وحرمانهم من تبيان وجهة نظرهم. في حين نرى أن هناك احتفاء اعلامياً ببعض النواب الذين تمت تسميتهم بـ «العقلاء» لا لشيء سوى أن مواقفهم تدعم الحكومة.

المظهر الثالث يتضح في اظهار أو تصوير أي نقد للحكومة أو رئيسها وكأنه هجوم على الوطن أو على الأسرة الحاكمة، ويتم نزع صفة الوطنية عن هؤلاء الأعضاء، ويتم بث أغان وطنية كثيرة قبل أي استجواب، ثم اظهار الشماتة بعد نهاية الاستجواب لأن الحكومة انتصرت (هكذا زعموا)، وما علموا بأنها ممارسات سياسية لا علاقة للتعريف الضيق والطفولي بمفهومى النصر والهزيمة.

المظهر الرابع في اعلام الفساد هو في ضعف المهنية (أو قل انعدامها) عند بعض المؤسسات الاعلامية، وانتفاء أو ضعف المهنية عند بعض الاعلاميين بحيث غابت معايير التخصص الدراسي أو التدريب الكافي أو الأخلاقيات الاعلامية عن المشهد. بل لا أبالغ ان قلت ان هناك ارتباطاً سلبياً بين غياب المهنية أو ضعفها وبين اعلام الفساد، فكلما زادت المهنية قل الفساد الاعلامي. وبالمقابل، كلما قلت المهنية زاد الفساد في المؤسسة الاعلامية.

الموضوع ذو شجون وذو شعب لكن يكفي من القلادة ما أحاط بالعنق، وهذه دعوة للمؤسسات الاعلامية ولقسم الاعلام بالجامعة ولجمعية الصحفيين للتدخل عبر أنشطة اعلامية وبحثية مكثفة في محاولة لتقليل مساحة الفساد الاعلامي الذي نشهده في الكويت، لأن ما يحصل يحزن القلب فعلاً، فالحرية الاعلامية التي نعيشها لا ترتقي بالضرورة الى الممارسة الاعلامية بقدر ما تهيأ لها البيئة المناسبة لها.

الوطن ١٦ ديسمبر ٢٠٠٩

قانون مطلق الصافرة

ضاري الجطيلي

تشرفت يوم الاثنين من الأسبوع الماضي بدعوة من جمعية الشفافية الكويتية لحضور

احتفالية توزيع إصدارها الأول من كتاب «كُتَاب ضد الفساد» الذي يحتوي على مجموعة مختارة من مقالات الأعمدة المكتوبة في مجال مكافحة الفساد خلال عام ٢٠٠٩، وكان من ضمنها مقالان لي، وأثناء الاحتفالية قدم رئيس الجمعية صلاح الغزالي عرضاً عن حال الفساد في الكويت، وتراجع موقعها بين الدول في مكافحته، وكشف عن حزمة قوانين تدفع الجمعية لإقرارها من شأنها تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، ومنها قانون «حماية المُبلِّغ»، أو مطلق الصافرة (Whistleblower) الذي ينظم آلية قيام المواطنين بالتبليغ عن حالات الفساد، ويوفر لهم الحماية من التعسف والانتقام، الذي في حال إقراره سوف يسد فراغاً تشريعياً كتبت عنه تحقيقاً بعنوان «مطلقو الصافرة... عين على الفساد والقانون لا يحميهم» نشر في «الجريدة» بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٠٧.

وبعد ٢٤ ساعة من جلسة استجوابه فقط أبدى وزير الأشغال والدولة لشؤون البلدية فاضل صفر تحفظه على تسريب مستندات رسمية من وزارته إلى النائب المستجوب، وقد سبقه النائب يوسف الزلزلة بتحفظ مشابه على تسريب مستندات من وزارة الداخلية في الاستجواب الأول لوزيرها، ومع احترامي لحقهما في التحفظ الذي قد يكون له دواعيه الموضوعية، يجب أيضاً ألا يُصوّر الأمر وكأنه فعل غير أخلاقي على الإطلاق، إذ على المواطنين أيضاً واجب وطني بكشف الفساد إن وجد، ولست أتبنى وجهة نظر تجزم بأن ما تم تسريبه في الاستجوابين يشكل حالات فساد بشكل قاطع، إذ ليست لدي معلومات كافية، ولكن أتحدث عن الفكرة بشكل عام.

إذن هناك تضارب ما بين الواجب الوطني بكشف الفساد وسوء استغلال مشروعية تسريب المعلومات بغرض الابتزاز والتعسف وكشف الأسرار، وسبب هذا التضارب هو عدم وجود مرجعية قانونية تنظم آلية كشف الفساد وتسريب المعلومات.

إن سن قانون «حماية المُبلِّغ» من شأنه أن ينظم تلك الآلية ويوفر الحماية للمبلغ المخلص والجاد، وبالمقابل يضع العقاب لمن يسيء استغلال الفكرة بغرض الابتزاز، ويتضمن رد الاعتبار لمن يقع ضحية للابتزاز، بالإضافة إلى تحديد ما يمنع إفشاؤه من أسرار تمس الأمن الوطني، وأخيراً يحصر القانون وجهة تدفق المعلومات كهيئة مكافحة الفساد الواجب إنشاؤها أيضاً أو لجان التحقيق الرسمية. وبالنظر إلى تجارب الدول الأخرى نجد أن قوانين بعضها ذهب إلى أبعد من ذلك بتوفير حوافز مادية لتشجيع المواطنين على كشف الفساد.

لم أطلع بعد على تفاصيل حزمة قوانين جمعية الشفافية حتى أبدي أي ملاحظات عليها، ولكن إقرارها كقوانين نافذة هو بالتأكيد أفضل من الفراغ الحالي، لذلك فإن إقرارها يمثل أولوية وضرورة، ومن شأنه أن يضع حداً للابتزاز والتعسف اللذين اختلطا مع قضايا الحق وما يصاحبهما من فرز وتخوين وغوغائية.

فليعيش المال ولتسقط الحقيقة

عبداللطيف سعود الصقر

يتزايد القلق اليوم بشأن مفاهيم حرية الإعلام والتصادم القائم بين حريتين: - حرية الفرد في تلقي المعلومة الموضوعية والكاملة- وحرية مؤسسات الاعلام في توظيف اعمالها ضمن اطار عقد صفقات تجارية رابحة، واستثمار الاعلام فكريا، وسياسيا لاغراض مصالح وغايات محددة بل وتحويل الاعلام ومؤسساته الى استثمار اقتصادي بحت شأنه شأن صناعة وتجارة السيارات والملابس وغيرهما .

ويتجلى ذلك الاهتمام المتصاعد بشكل العلاقة غير الواضحة وذات الملامح الابتزازية والتزييفية والفاسدة في الغالب بين سلطة المال وسلطة الاعلام، لم تعد قابلة للاخفاء او التعتيم الطرق التي تسيطر فيها مفاهيم السوق وطفانها على صناعة الاعلام الكويتي، اذ تكاد التغطية المستقبلية والموضوعية للاحداث ان تختفي من وسائل اعلامية كبيرة تعد لدى المواطن الكويتي مصدرا اساسيا لمعرفة ومتابعته لما يدور داخل البلاد وخارجها، ودخل في السوق مصطلح جديد للاعلام هو الترفيه المعلوماتي، الى جانب الاخبار المسرية عن قصد بهدف تحويل الاهتمام، او تحشيد العواطف وتعبئتها بشكل عدواني ضد قضية ما، واغفال الموضوعات الرئيسية التي تهم المواطن الكويتي، وتشتت انتباهه في قضايا هامشية او ثانوية لا تتصل بما يحدث في الداخل والخارج اساسا من آثام ترتكب ضد قضية حرية الانسان او تحقيق مصالحه، وببساطة يبدو بشكل جلي ان الهدف الحقيقي لبعض وسائل الاعلام الكويتية هو تسويق مفاهيم سياسية معينة، ثم تحقيق الربح وليس الاقناع، وبالتالي فإن ما يحرك الشبكات الاعلامية هو المال قبل اي عامل آخر، فالتحدي الاكبر الذي يواجه بعض الشبكات الكويتية هو جذب انتباه المشاهد او القارئ او المستمع في قطاع يغلب عليه تحقيق الارباح عبر الترفيه، والترفيه المستمر، وتلك الشبكات ومن اجل ضمان بقاء المتلقي مشحونا وملتصقا بها، تلاحقه ثانية فثانية من خلال استطلاعات الرأي لمعرفة مدى اهتمامات الجمهور بمختلف شرائحه، وهي قضية ترصد لها اموال كثيرة، وفي اطار حقيقة سائدة ومعروفة سابقا، وهي ان المشاهد الكويتي المنهمك بهموم وتفاصيل حياته اليومية يفقد سريعا اهتمامه بمتابعة الاخبار، وبالتالي لا يملك الوقت لمتابعة واكتشاف الحقائق.

من هنا يكون أمر مرور الأكاذيب يسيرا وغير قابل للفضيحة والانكشاف، وحتى اذا اكتشفت الاكاذيب فإن سيل الاخبار، وسيل البرامج الترفيهية، والامطار السوداء التي تسقط يوميا من غرف اعداد البرامج مغمورا بسيل عارم من دوامة عدم التركيز بل عدم الاهتمام وتأخذ الموسمية دورها حيث تتصاعد الاهتمامات حول قضية ما، ثم تختفي فجأة لتحل بدلا منها اخرى وهكذا .

ان قصص الفساد التي تزخر بها الصفقات الداخلية بين بعض شركات الاعلام، ونماذجها كثيرة قد لا تخلو منها اية مناسبة وفي اية وسيلة اعلامية، وذهبت (بعض القنوات الفضائية) الى تولي مسؤولية تغذية الخلافات السياسية العربية، الرسمية او بين التكتلات والتظيمات السياسية المحلية، وتحولت البرامج الحوارية الى مقاه حوارية، والى ملاعب لتحقيق النصر والهزيمة، او لنشر الغسيل القذر، والتباري في الفضائح وكشف المستور .

وبدلاً من ان تشارك (بعض القنوات الفضائية) في تعزيز اللحمة الوطنية وتعزيز الثقافة، وليس التفككية، فانها ذهبت الى صناعة واسعة للبرامج، والتي يسهم في كتابتها واخراجها مختصون باثارة المتعة الحسية المؤقتة، دون توظيف للمعارف مشوهة لبرامج اجنبية، وعادة ما تكون الهموم المستقبلية مؤجلة، او غير مرغوب فيها لدى المتلقي، عند عرض البرامج الترفيهية عن نجوم الغناء في مهرجانات التباري الاحتفالية، او في المتابعة المستمرة لطبيعة الحياة اليومية على مدى اربع وعشرين ساعة لمجموعة من الشباب المنظمين لاغراض المنافسة في الغناء والرقص.

وبهذه الصورة انتزع من الاعلام. قسرا، الدور التربوي، وفسدت ذائقة المتلقين، وجمهرة الشباب بشكل خاص، وغيبت القضايا الاساسية لصالح الاثارة الحسية، واحيانا الجنسية، في مشاهد مستمرة من الرقص والتعري، واصبح الفساد القيمي والوطني مبرمجا، وله القدرة على ان يملك منافذ كثيرة، يباشر فيها تدميره للعلاقة المفترضة بين المواطن وقضايا امته ومستقبلها.

الرؤية ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩

قانون الإعلان عن المصالح.. يتيم

عبدالرزاق عبدالله

الإفصاح هو توفير وإتاحة وتوصيل جميع المعلومات التي تهتم المستثمرين في أسواق الأوراق المالية والمهتمين بها في الوقت نفسه. وهو إما إفصاح مالي يتم من خلال القوائم المالية للشركات المساهمة المدرجة في السوق أو إفصاح عن معلومة مهمة وجوهرية وقرارات تؤثر على سعر السهم وحركته وتداوله في السوق.

وهناك إفصاح سابق على إدراج الشركة بسوق الأوراق المالية حيث يكون على الشركة الرغبة في الإدراج بيان مركزها المالي وحجمها الاستثماري وذلك وفق شروط الإدراج المعدة من قبل السوق وهناك إفصاح بعد الإدراج وهو الأهم والذي يتطلب الاستمرار لبيان أي تغيير يحدث للشركة بعد ذلك.

والمراقب لأخبار سوق الأوراق المالية وشؤون الشركات يلاحظ ارتفاع معدل الإفصاح والشفافية في الشركات المساهمة في الفترة الأخيرة بعد الأزمة الاقتصادية حيث زاد إفصاح الشركات عن التطورات المهمة والمعلومات المالية. والحقيقة ان التزام الشركات بالإفصاح ضرورة للأسواق وعن طريقه تتحقق العدالة والشفافية في المعاملات المالية وتزيد ثقة المستثمر في السوق ويسهل عليه متابعة أخبار الشركات في حينها ويتمكن من اتخاذ القرارات الاستثمارية على أسس سليمة. ولا يوجد في الكويت قوانين خاصة بالإفصاح والشفافية إلا القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٩ في شأن الإعلان عن المصالح وبعض المفاهيم التي يمكن استخلاصها من قانون الشركات التجارية. والقانون رقم ٩٩/٢ المشار إليه متعلق بالإفصاح عن ملكية الأسهم بالشركات المساهمة إذا تجاوزت نسبة ٥% وكذلك الإفصاح عن المصالح المباشرة أو غير المباشرة. لكن الإفصاح عن ملكية الأسهم ليست كافية لتحقيق الرقابة والشفافية الكاملة على أعمال الشركات ولا توفر المعلومات اللازمة للمستثمر لبناء قراره الاستراتيجي على أسس اقتصادية لكل ما هو متعلق بالشركة، سواء كانت بيانات مالية أو التزامات أو تصرفات تعاقدية وقانونية تؤثر على موقف الشركة المالي. ولفت نظري تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق الصادرة من هيئة الأوراق المالية الأردنية، حيث تلتزم الشركات بالإفصاح عن بيانات تفصيلية ودقيقة تجعل المساهم والمستثمر على علم تام بما يجري داخل الشركة ومشاريعها المستقبلية ووضعها المالي. إذ يجب على الشركات المساهمة وصف الأنشطة الرئيسية للشركة وأماكنها الجغرافية، وحجم الاستثمار الرأسمالي وعدد الموظفين في كل منها. وكذلك الإفصاح عن درجة الاعتماد على موردين محددين أو عملاء رئيسيين محليا وخارجيا في حال كون ذلك يشكل ١٠٪ من إجمالي المشتريات أو المبيعات أو الإيرادات، وكذلك الإفصاح عن المزايا والمكافآت التي يتمتع بها كل من رئيس وأعضاء مجلس الإدارة العليا ذي السلطة التنفيذية، بما في ذلك جميع المبالغ التي حصل عليها كل منهم كأجور وأتعاب ورواتب ومكافآت وغيرها والمبالغ التي دفعت لكل منهم كنفقات سفر وانتقال داخل المحكمة الأردنية وخارجها.

وعودة إلى التشريعات في الكويت، فإنه إلى جانب القانون ٩٩/٢ في شأن الإعلان عن المصالح وتملك الأسهم والسابق الإشارة إليه فليس هناك إلا بعض المواد في قانون الشركات التجارية

التي تشير إلى ضرورة الإفصاح وفي أضيق نطاق منها المادة ١٣٤ تلزم الشركة ان تحفظ سجلا للمساهمين يدون فيه أسماء الأعضاء وعناوينهم وعدد الأسهم التي يملكها كل منهم والمبلغ المدفوع عن كل سهم، وتاريخ قيد كل عضو في السجل وتاريخ انفصاله عن الشركة وكيفية الانفصال، ويحفظ هذا السجل في مركز الشركة ويباح لأي عضو الاطلاع عليه مجانا. كما يباح لكل شخص آخر الاطلاع عليه لقاء دفع أجرة معقولة فيما عدا الأحوال التي يحظر فيها القانون الاطلاع عليه.

وكذلك اوجب المشرع في المادة ١٦١ من قانون الشركات ان يكون للشركة مراقب حسابات وإذا كانت من الشركات التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية فيجب ألا يقل عددهم عن اثنين. ويحق للمراقب في أي وقت الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها وله كذلك ان يحقق في موجودات الشركة والتزاماتها.

وباستعراض ما سبق نرى أن هناك قصور في التشريعات من حيث الإفصاح والشفافية، في حين أن معظم دول المنطقة لديها قوانين خاصة بالإفصاح إلى جانب القوانين الأخرى الخاصة بالأسهم والتداول والإدراج، ذلك أننا بحاجة إلى تشريعات تلزم إدارة الشركات المساهمة بمزيد من الإفصاحات التي تبين حالة الشركة المالية في كل وقت وتعلن عن خططها المستقبلية وما حققته من مكاسب وعقود وانجازات بشكل مفصل ودقيق. وكذلك يجب الإفصاح عن القضايا المقامة ضدها وعليها والإعلان عن حالات التخلف عن سداد الديون حتى يكون المستثمر على وعي عند إقدامه على الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة، ويجب ان تكون هناك إجراءات صارمة في حق من يخفي المعلومات عن المساهمين او يعلن للجمهور معلومات مضللة وغير دقيقة أو غير صادقة.

القبس ١٧ يناير ٢٠١٠

إفصاح للإفصاح

علي النمش

منذ عام ١٩٩٩ وقانون الإفصاح يسير على هدى الأولين وكأنه جاء ليقول لن أغير بالأمر شيئاً ما لم تغيروا ما بأنفسكم. فأتذكر عند إقراره أن الكل بحث في ثغراته لاستخدامها لمصلحته. وبعد تحييد كثير من الأسهم وحدوث نزاعات قضائية جمة، ذهب الجميع بالتفكير في نفس القانون برمته من خلال الالتفاف عليه مع إبقائه كما هو ليكون شاهد زور على الألاعيب حتى لا يتم تغييره.

ولأن السوق غير معتاد على الالتزام بالإفصاح، ذهب الجميع يفكر بإفصاحات نسب الملكية وكيفية إخفائها، متناسين ما هو أهم، وهو الإفصاحات الخاصة بكل ما يؤثر على المركز المالي للشركة من صفقات أو خسائر أو أرباح ناتجة وتؤثر على المركز المالي تأثيراً واضحاً. لكن مع وجود هذا القانون، اتبعت الشركات أضعف الإيمان في بداية الأمر حتى اعتاد الجميع عليه، ومن ثم اتجهنا جميعاً نحو الكفر بالقانون. فنحن نرى هذه الأيام كيف نقرأ أخبار الشركات المؤثرة بالصحافة ولا نراها على شاشة البورصة، وإن حدث وأعلنت الشركة، نرى إفصاحاً من سطر واحد فقط وفق نموذج معد سلفاً من قبل البورصة، لا تستطيع أخذ الحق منه أو الباطل. فهو إعلان زئبقي لا أطراف له، ينم عن خبث وتلاعب وسوء نية. ومع هذا نرى إدارة السوق صامته مرسله رسالة إلى الجميع عن رضاها على الإعلان في سبيل بقاء الجميع في مناصبهم، خصوصاً بعد الحملة التي شنت عند تسلم صالح الفلاح إدارة السوق.

الإفصاحات الأخيرة ما هي إلا لإفصاح الطريق للتلاعب أكثر. فعندما يظهر علينا إعلان يقول رداً على إحدى الصحف: نعم هناك مفاوضات تجري لإتمام صفقة، لكنها مفاوضات مبدئية وغير نهائية، معنى هذا أنهم يعلنون أنها بداية المضاربة واللعب وليس نهايته وان الإعلان سيسكت الصحافة. وعادة يكون اللعب على المكشوف، لذلك كم من إعلان ظهر علينا ولم نرْ نهاية له ولم نرى متابعة له. فهناك مثلاً إعلان عن مشروع في الفلبين قيمته ١٠ مليارات دولار من شركة رأسمالها لم يكن حينها يتعدى خمسة ملايين دينار، ولم تسأل البورصة عنه حتى الآن. وغيرها من الصفقات وما أكثر الإعلانات أعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ و٢٠٠٧.

باختصار إعلانات الشركات حول الصفقات هشة وفيها سوء نية وتساعد على الإشاعات، وإدارة السوق ضعيفة جداً جداً في هذا الجانب وتساعد على تلاعب المضاربين والملاك. لذا على إدارة البورصة مراجعة كافة الإعلانات التي تمت خلال الأعوام المذكورة أعلاه والتأكد من سلامتها والسؤال عن نتائجها والإعلان عنها أولاً بأول. كما على إدارة البورصة أن تكون سبابة للسؤال وأن تكون المصدر الرئيسي للصحافة لا أن تكون آخر من يعلم. فكيف لشركة كويتية مدرجة في الكويت ودبي والبحرين أن تعلن عن أخبارها وصفقاتها في البحرين ودبي ولا تعلنها بالكويت؟!.

لا تقولوا لنتنظر حتى يقر قانون هيئة سوق المال.

لا تقولوا القانون فيه مثالب كثيرة. لا تقولوا ان اللاعبين في السوق أكثر نفوذاً منا. فأنتم تعلمون

أن القانون لن يقر الآن، وانتم لم تقوموا بإرسال أي تعديل لمجلس الأمة لتعديل المثالب، وانتم لديكم نفوذ تطبيق القانون. وإن لم تستطيعوا، فعليكم أن تستريحوا .
لنتفائل.

عشرات المشاريع المليارية، أعلنت الشركات عنها، لم تجد من يتابع حقيقتها، فضلت المتداولين وبقية من دون حسيب أو رقيب.

القبس ١٧ يناير ٢٠١٠

توفير المعلومات يخفف المخاطر ويحد من تقلبات السوق

د. محمد السقا

يتزايد استخدام عبارة قوانين الإفصاح والشفافية بشكل واضح في عالم اليوم، وبصفة خاصة في أسواق المال، حيث تلعب المعلومات دورا حاسما في التأثير على قرارات المتعاملين في السوق بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ. وتفترض نظريات كفاءة سوق الأوراق المالية أن كل المعلومات عن السوق والشركات المسجلة فيه متاحة بشكل عام، وأن المتعاملين في السوق لديهم حرية وصول إلى هذه المعلومات من دون تكلفة، أو بتكلفة زهيدة.

من الناحية العملية، يعد حصول جميع المستثمرين على المعلومات اللازمة لتقييم القرار الاستثماري أحد التحديات التي يمكن أن تواجه أي سوق للأوراق المالية، على الرغم من الأهمية الكبيرة التي تمثلها المعلومات بالنسبة لاستقرار السوق ونمو المعاملات فيه وتدعيم ثقة المتعاملين فيه.

من ناحية أخرى، فإن غياب قوانين الإفصاح والشفافية تشيع حالة من عدم العدالة في المعاملات التي تتم في سوق الأوراق المالية، حيث يؤدي غياب مثل هذه القوانين إلى توفير كل الدوافع اللازمة للعب بمقدرات السوق، ومن ثم استثثار فئات محددة من المتعاملين، خصوصا الذين لديهم حرية الوصول إلى المعلومات الداخلية Inside information غير المتاحة للعامّة، أو الذين يمكنهم من أن يشيعوا في السوق معلومات خاطئة، أو يتمكنوا من تسريب معلومات صحيحة تحقق لهم أرباحا ضخمة في حال دخول تلك المعلومات في قرارات المتعاملين، بالجانب الأكبر من الأرباح التي يمكن أن تتحقق من المعاملات في السوق، وذلك على حساب باقي المتعاملين الذين ليس لديهم حرية الوصول إلى مثل هذه المعلومات.

والإفصاح والشفافية أصبحا متلازمين ضروريين للأسواق المالية في عالم اليوم لأسباب كثيرة سوف نحاول اختصارها في هذا المقال:

١ - سوء الهندسة المالية

السبب الأول هو انتشار ما يسمى بالهندسة المالية Financial engineering، وهي مزيج من الرياضيات والاحصاء وعلم الحاسوب التي تأخذ صورة صياغات رياضية معقدة أحيانا، وذلك لتقييم مستويات المخاطرة والعائد ومن ثم الحكم على قرارات الشراء أو البيع أو الاحتفاظ للأصول المالية. ونتيجة لاتساع انتشار الهندسة المالية، اختلفت استراتيجيات المتعاملين في السوق بشكل واضح، حيث أصبح المتعاملون في البورصات يعملون وفق صيغ رياضية جامدة لتوقيات البيع والشراء. وشاع بينهم مصطلحات مثل بيتا وغاما وسيغما وما شابه ذلك من دون ادراك لطبيعة الفروض التي بنيت عليها مثل هذه النماذج التي تدعو إلى الإعجاب.

وتتجه أصابع الاتهام إلى الهندسة المالية في الأزمة المالية العالمية الأخيرة بأنها المسؤولة عن اضطرابات الأسعار في أسواق الأوراق المالية. فالكثير من هذه النماذج الرياضية المصممة لقياس درجة الخطر قد انتهت إلى نتيجة أن الكثير من الأوراق المالية آمنة، بينما هي في واقع الأمر في منتهى الخطورة، إلى الدرجة التي دعت الملياردير الأميركي الشهير وارن بافيت إلى أن يصرح في أحد لقاءاته «احذروا من المهووسين الذي يحملون صيغا رياضية».

باختصار لقد فشلت الصيغ الرياضية في تقديم تقييم مناسب للمخاطرة للمتعاملين في الأسواق، عندما أصبح من السهل تسميم نتائج هذه الصيغ اذا لم تكن المعلومات المتاحة صحيحة أو لا تتسم بالشفافية والصدق. ان النماذج الرياضية المستخدمة حاليا من قبل المتعاملين في السوق أو الرسوم البيانية القائمة عليها سوف تقدم نتائج محددة حول مدى مناسبة توقيت الشراء أو البيع، ونقاط الدعم... الخ. واذا لم تكن تلك النماذج قائمة على معلومات صحيحة فانها ستؤدي الى استنتاجات خاطئة، وهو ما يؤدي الى اضطراب السوق.

٢. ضرر صغار المستثمرين

السبب الثاني هو أن الجانب الأكبر من المتعاملين في سوق الأوراق المالية هم من صغار المستثمرين، وهؤلاء هم أقل المتعاملين استعدادا لتحمل ما يترتب على تغيرات أسعار الأوراق المالية من خسائر. كما أن آثار تقلب أسعار الأسهم على صغار المستثمرين تكون مدمرة نظرا لأنهم غالبا ما يضاربون بكل ثروتهم أو بثروات الغير. ونظرا لضعف القدرات الفنية لهؤلاء نتيجة لخلفتهم المتواضعة في مجال التحليل المالي، فانهم لا يهتمون بالعوامل الأساسية في التحليل والتقييم وقياس التدفقات النقدية المستقبلية وغيرها من مبادئ التمويل التي يجب أن يتم استخدامها في تحليل الأسهم، فضلا عن عدم قدرتهم على الوصول الى مصادر المعلومات الداخلية، ومن ثم فانهم لا يدركون حجم المخاطر التي يمكن أن تحيط بهم في ظل سوق مال تغيب فيه الشفافية والافصاح.

لذلك نجد أن غالبية هؤلاء يميلون الى اتباع استراتيجية سلوك القطيع *Herd behavior*، وهي استراتيجية مستقاة من عالم الحيوان، حيث تميل الحيوانات الى التجمع جنبا الى جنب والجرى في اتجاه واحد كاستراتيجية دفاع جماعي لمواجهة أي هجوم من الحيوانات المفترسة. ويتم ذلك في سوق الأوراق المالية من خلال تكثيف عمليات البيع عندما تميل الأسعار نحو التراجع، أو الشراء عندما تميل الأسعار نحو الارتفاع، أو من خلال تقليد بعض الشخصيات أو المتعاملين في البورصة الذين يمثلون المستثمرين الرئيسيين، أو المؤسسات المالية الرئيسية، الأمر الذي يزيد من حدة التقلبات التي يتعرض لها سوق الأوراق المالية. اذا كان المتعاملون في السوق يتبعون استراتيجية سلوك القطيع، فمن الممكن تضليل المتعاملين في السوق بسهولة، وذلك عندما ينحرف المتعاملون الرئيسيون في السوق أو الذين ينظر اليهم على أنهم مفتاح البورصة.

المشكلة الأساسية هي أنه في حال تعرض صغار المستثمرين لخسائر حادة نتيجة ممارسات غير قانونية فانها سوف تؤدي الى عزوف هؤلاء المستثمرين عن الدخول مرة أخرى الى البورصة، نظرا لحالة انعدام الثقة التي ستتكون لدى هؤلاء حول السوق بشكل عام. وبمعنى آخر فان توفير الشفافية وضمان الافصاح يؤدي الى تعزيز ثقة المتعاملين في السوق، ويرفع من مستوى كفاءة السوق بمعناها الفني.

٣. الممارسات غير القانونية

السبب الثالث هو أن التلاعب بأسعار الأوراق المالية، أو المضاربة غير المشروعة، أو اشاعة الأخبار الكاذبة والعمل على نشرها لتوجيه السوق نحو اتجاه محدد، الى غير ذلك من الممارسات غير القانونية، يمثل جريمة لا بد وأن يعاقب عليها القانون بصرامة لكي يمنع من تسول له نفسه من القيام بذلك، ولكي يحمي السوق من الممارسات غير القانونية مثل تسريب الأسرار أو استخدام معلومات داخلية غير متاحة لجمهور المستثمرين لتحقيق أرباح غير طبيعية، أو غيرها من الممارسات التي ترفع درجة عدم استقرار السوق وتحول دون أدائه لوظيفته الأساسية كساحة لتعبئة مدخرات الجمهور وتوجيهها نحو الاستخدامات الاستثمارية الصحيحة، وليس نحو المضاربة. ومن ثم فإن قوانين الإفصاح في البورصة ينبغي أن تكون شاملة وتسد كل الثغرات التي يمكن أن تسمح باختراق البورصة على نحو يضر باستقرارها.

٤- التعرف على اتجاهات السوق

السبب الرابع هو أن قوانين الإفصاح والشفافية سوف تسهل التعرف على اتجاهات أداء البورصة بشكل أدق، ومن ثم يسهل تحليل مسببات ما يدور في البورصة، ويسهل بالتالي تحديد استراتيجيات التعامل مع تداعيات عدم استقرارها. أما عندما تتغير الأسعار لأسباب غير مفهومة وتجرى تعاملات لا ندري من أين مولت أو الى أين ستذهب، فإن أبواب التلاعب بالسوق تفتح على مصراعها، وتكون النتيجة ضياع ثروات الناس لمصلحة المتلاعبين بالبورصة. ان أفضل وسيلة لمنع تسرب المعلومات الداخلية هو فرض ضرورة اتاحتها على نحو متساو لجموع المتعاملين في البورصة، بحيث تكون هذه المعلومات متوازنة ومحايدة وخالية من أي تحيز، وبحيث يؤدي استخدامها الى تحقيق أرباح عادلة للجميع.

٥- الانعكاس على الاقتصاد الحقيقي

السبب الخامس هو ضخامة الآثار المالية التي تترتب على أي تغير ولو بسيط في مؤشر البورصة، وعظم الآثار التي يمكن أن تنعكس من البورصة (أي من القطاع المالي) على القطاع الحقيقي في الاقتصاد. ذلك أن التجارب السابقة في العالم تشير الى أن أي أزمة مالية غالبا ما تتحول الى أزمة اقتصادية، وذلك من خلال انتقال آثار الأزمة من البورصة الى الجهاز الانتاجي في الاقتصاد نظرا لانتشار التوقعات التشاؤمية، الأمر الذي يرفع من معدلات البطالة وازدياد حالات البؤس الاقتصادي.

- أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت

حجم الفساد في البلاد

د. عبد العظيم حنفي

العلاقات الاجتماعية الحميمة تخلق البيئة التي تساعد على الفساد ونقل الموظفين يخفض معدل الفساد

هناك عوامل عدة تحدد حجم الدور الذي يؤديه الفساد في أي بلد منها: دور الدولة ونطاق الأدوات التي تستخدمها لأداء هذا الدور. الخصائص الاجتماعية للمجتمع (وعلى سبيل المثال مدى علاقات التحفظ التي تسود الروابط الاقتصادية والاجتماعية). طبيعة النظام السياسي. نظام العقوبات الذي يطبق على أعمال الفساد التي يتم اكتشافها.

ولاسيما في المجتمعات التي لا يرجح أن تسير فيها علاقات التحفظ (بسبب الاتصالات الوثيقة والمستمرة فيها بين جماعات المواطنين الذين تربطهم ببعضاً علاقات حميمة وينزعون إلى إضفاء الطابع الشخصي على معظم العلاقات) فإنه كلما كان دور الدولة كبيراً ازداد احتمال أن تستخدم أدواتها من الموظفين العامين والمستخدمين المدنيين لمحاباة جماعات معينة بالإضافة إلى محاباة أنفسهم وعندما يحدث ذلك ترتفع التكاليف التي تتحملها الحكومة في حين تقل قدرتها على تصحيح أوجه القصور في السوق. وبعبارة أخرى فإن الإشراف الفعال الذي تمارسه الحكومة على الاقتصاد يتجه إلى النقصان، وفي هذه الحالة فإن أفضل سياسة لتقليص الفساد هي الحد من الفرص التي يمكن استغلالها، وذلك بإنقاص دور الحكومة في الاقتصاد ويمكن احتواء كل من الطلب والعرض في مجال الفساد بالتقليص الشديد لهذا الدور في جميع جوانبه مثل أنشطة الإنفاق وفرض الضرائب وبخاصة إصدار وتنفيذ اللوائح الاقتصادية. وحين يكون الفساد بالمعنى الذي يقصده ماكس وبيبر من خصائص الدول العصرية يمكن الحد منه بزيادة العقوبات على من يمارسونه، وزيادة شفافية القواعد واللوائح والقوانين، وتعزيز أوجه الإشراف على الموظفين. غير أنه في المجتمعات التقليدية لا يكون من المرجح أن تؤدي هذه التدابير في حد ذاتها إلى نتائج إيجابية وإلى نتائج دائمة على وجه الخصوص، فالتاريخ حافل بالأمثلة على حملات جرى شنها ضد الفساد (و ضد التهرب من الضرائب)، بدأت بكثير من الصخب والضجيج ولكنها لم تسفر عن شيء يذكر على المدى الطويل، وفي الوقت نفسه ينبغي عدم إجازة الفساد رسمياً من خلال، خفض رواتب الموظفين مثلاً بافتراض أنهم يتلقون أموالاً تحت المائدة، إلى أن الأجور المنخفضة بصورة غير واقعية تغري دائماً على الفساد وتدفع المجتمع، في بعض الأحيان إلى التغاضي عن أعمال الفساد، وهذا هو السبب في أن خفض أجور القطاع العام، إذا نفذ بطريقة مفرضة ليس سياسة جيدة على الإطلاق. ونظراً لأن العلاقات الاجتماعية الحميمة تخلق البيئة التي تساعد على الفساد، فإن ثمة سياسة تبين أنها فعالة في بعض الأحيان (مثل إدارة الضرائب) في الحد من الفساد، ولذلك بإجراء حركة تنقلات جغرافية إجبارية ودورية للموظفين، حيث يتم نقلهم من المناطق التي لهم فيها علاقات اجتماعية أو عائلية وثيقة، ومنعهم من إقامة علاقات جديدة، إذ أن بعض أشكال العلاقات الاجتماعية تأخذ وقتاً لكي تتطور. بحيث أنه عندما ينتقل الموظف الحكومي إلى منطقة جديدة أو يتقلد وظيفة جديدة فإن هذه العلاقات لن تؤدي، لفترة من الوقت دوراً كبيراً في الاتصالات بين البيروقراطية وبين المواطنين

الذين يعتمدون عليهم ولذا فإن التقلبات الدورية ، وبخاصة في بلد كبير يمكن أن تساعد على الحد من الفساد البيروقراطي .

أن الاقتصاديين قد صاغوا نظريات مستفيضة عن سير العمل في الأسواق ودور القطاع العام في هذه الأسواق ، وقد أنيط بالحكومة دور محدد لتصحيح أوجه القصور في الأسواق. وفي السنوات الأخيرة أكد الاقتصاديون الخبراء في الشؤون العامة أن بالإضافة إلى قصور السوق فإن القصور السياسي يمكن أن يحدث عندما تتأثر الأعمال السياسية ، وأعمال الموظفين المدنيين بأهداف تناهض الحاجة إلى تصحيح أوجه قصور السوق والحفاظ على المصلحة العامة. وكلما انحرفت البيروقراطيات التي تنتهج نهج الحياة الحقيقية عن مثاليات ماكس ويبر سهل على الفساد اختراقها ، وقل إشراف الحكومة على أدوات سياستها ، وكانت أقل قدرة على تصحيح نقائص السوق وبعبارة أخرى كلما كان الدور التصحيحي للحكومة أقل مشروعية ولم يكن ثمة ما يسوغه. الأرجح أن يؤدي تقليص هذا الدور إلى الحد من نطاق الفساد.

خبير مصري في الشؤون الاستراتيجية

السياسة ٢٩ يناير ٢٠١٠

انكشاف الذمم المالية

عبد الحميد علي عبدالمنعم

كانت مصادفة ذات دلالة غير مقصودة أن جلسة مناقشة الاستجوابات الاربعة الشهيرة، ونظرا إلى امتدادها الى ساعات الصباح الاولى من اليوم التالي، قد عصفت بجلسة اخرى كانت مخصصة لمناقشة مجموعة قوانين مكافحة الفساد، وكان من المؤمل ان يقر احدها او بعضها في اليوم نفسه، وهو اليوم العالمي لمكافحة الفساد.

والآن، وقد مضى وقت مناسب على تلك الوقائع، هل يحق لنا ان نتساءل عن مدى الجدية في إقرار قانون كشف الذمم المالية؟ ومحل التساؤل هنا هو أنه ما دامت الاغلبية قد اتفقت عمليا على ان تصرف كبار مسؤولي الدولة في اموالهم الخاصة ليس موضوعا للتجري عن مصادره ومآله، فما هي اذن جدوى اصدار هذا القانون، وبالتبعية قوانين اخرى مثل تعارض المصالح وحماية المبلغين عن وقائع الفساد وغيرها مما سيدخل في نطاقه حتما الاموال الشخصية لهؤلاء؟

ان قانون الذمة المالية وفق ما ينص عليه المشروع المقدم في مجلس الامة ينصرف الى اموال الموظف العام وزوجته واولاده القصر ومن يكون وصيا عليهم.

والموظف العام في مفهومه يبدأ برئيس وأعضاء مجلس الوزراء، ويمتد الى مجموعة كبيرة من المناصب العامة المعينة والمنتخبة في مقدمتها السلطان التشريعية والقضائية، والاموال المقصودة تشمل العيني والنقدي والعقاري والمنقول، وفي المجمل كل ما له اثر مالي صادر منه للغير او من الغير لمصلحته.

واذا ما قبيض لهذا القانون والبقية أن تعرض على مجلس الامة تحت ضغوط استحقاقات اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، وبطبيعة الحال ليس استجابة لمطالب المجتمع المدني ومصالح الناس، اذا ما تم ذلك، فهل ما سيقدم من مشاريع سيمثل بدائل اخرى لمصالح غير معلنة، ام هو ذاته من دون اجهاض لمضمونه وتحريف عن مراميه، وهي محاولات حدثت بالفعل بنوايا لا يعيننا تمحيص سوئها من حسننها في مناقشات اللجنة التشريعية في عام ٢٠٠٧ ومرة اخرى قبيل اسابيع قليلة من العام الماضي ٢٠٠٩.

ان احتمال اعاقه صدور مثل هذه التشريعات، ثم الاضطرار الى اصدارها بتشويهات مقصودة، وما يعنيه ذلك من تداعيات مريرة عند تنفيذها، ومرور وقت طويل ومرهق قبل التفكير في تعديلها حال العديد من القوانين مثل قانون المطبوعات، إنما يتطلب بالضرورة توشي اليقظة الدائمة والحرص الشديد والتحسب لهذه السيناريوهات من قبل كل القوى التي ترفع لواء الشفافية والنزاهة وحماية المال العام.

القيس ٣٠ يناير ٢٠١٠م

نشر الأعمال السرية الحكومية والبرلمانية.. للتاريخ.. وللتجربة

د. محمد عبدالمحسن المقاطع

«إن مورث الأمم وتجاربها ووثائقها حق للشعوب والتاريخ لا يجوز حجبها إلى ما لا نهاية».

إن المقولة السابقة من القواعد والأسس التي وضعتها، بعد طول دراسة ومن خلال خبرة متراكمة، فكان لا بد من صياغتها بمبدأ موجز ليصل مقصودها، ويتوالى بعده شرحها، وقد خصصت هذه المقالة وربما مقالات لاحقة لأجله.

تتولى الحكومات والوزراء والأجهزة والمؤسسات الحكومية والمجالس التشريعية (البرلمانات)، ومعها القضاء القيام بمسؤوليات ومهام هي من صميم وظائف الدولة، التي يكون مصدرها صاحب السلطة والسيادة وهو الشعب، كما هو راسخ في مبادئ الشريعة تماما كما بلغه اليوم تطور الدولة المعاصرة. ومن ثم تصبح كل الأعمال والوثائق والقرارات والتصرفات التي تمت من قبل تلك السلطات منسوبة للدولة بصرف النظر عن شخص أو أشخاص من قام بها، ومدى توفيقه أو إخفاقه أو انحرافه في أداؤها.

وتفريعا على الحقيقة السابقة يصبح من ضرورات الحكم الرشيد والإدارة الصالحة في الدولة أن يوضع نظام واضح يحقق ضمان وكفالة إطلاع الناس ومعرفة لهم لكل تلك الأمور، إعمالا للمبدأ الدستوري الراسخ بشأن علانية أعمال الدولة وشفافيتها، وإعمالا لمبدأ الرقابة الشعبية الذي هو صنوان المشاركة والحرية في الأنظمة الشورية والديموقراطية، وتعزيزا لمبدأي الاستفادة من تراكمات التجربة والتوثيق الصحيح للتاريخ ومعرفة حقائقه.

وترتبيا على ما تقدم، فإن هناك العديد من الأعمال والوثائق والقرارات والتصرفات والوقائع التي لا بد من أن يتم وضع قانون أو نظام لنشرها وإتاحتها للناس تحقيقا للمبادئ السابقة، ولا بد أن يتكون النظام من ثلاثة أقسام رئيسية: الأول يتيح العلم والمعرفة والإطلاع الفوري والآني أي أول بأول، والثاني يحقق نشر وانحسار السرية عما يعتبر في فترة ما أنه «سري أو غير قابل للنشر»، والثالث ينظم الحق في مقاضاة الجهة المعنية في الدولة عند حجبها لما ترغب أن تعتبره سريا موضوعيا أو زمنيا لكل من له مصلحة في بيان أن السرية لم تعد مبررة أو مقبولة.

فمحاضر مجلس الوزراء ومضابط الجلسات السرية لمجلس الأمة وكذلك لجانه، ومحاضر مجلس القضاء الأعلى، فضلا عن أعمال ومحاضر البنك المركزي والهيئة العامة للاستثمار وغيرها من الجهات والمؤسسات، يجب أن تنشر، بزوال أسباب سريتها أو حجبها أو بمضي مدة معينة، تحقيقا للمبادئ السابقة، وسنكمل هذا الموضوع المهم بمقالات قادمة.

القيس ١ فبراير ٢٠١٠

فلسفة «النبى صلى الله عليه وسلم في محاربة الفساد

د. وليد الحداد

تعتمد «فلسفة» النبى صلى الله عليه وسلم على كتاب الله عز وجل في وضع قواعد محاربة الفساد حيث أخبر سبحانه وتعالى أنه أهلك قوم شعيب بسبب فسادهم الأقتصادي: (وإلى مدین أخاهم شعيباً قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من إله غيره ولا تنقصوا المكيال والميزان إني أراكم بخير وإني أخاف عليكم عذاب يوم محيط) إلى أن قال سبحانه وتعالى: (ولما جاء أمرنا نجينا شعيباً والذين آمنوا معه برحمة منا وأخذت الذين ظلموا الصبيحة فأصبحوا في دارهم جاثمين)، ولقد حذر الله سبحانه نبيه من الغلول فقال سبحانه مخاطباً نبيه: (وما كان لنبي أن يغفل ومن يغفل يأتي بما غل يوم القيامة)، وقال الله سبحانه حاضاً المؤمنين على الأمانة: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها). ولذلك اتبع النبى صلى الله عليه وسلم فلسفة في محاربة الفساد تصلح لجميع العصور وهي:

١ . اتباع سياسة الباب المفتوح لتلقي الشكاوى، فكان صلى الله عليه وسلم يجلس في المسجد ويأتيه الجميع ويصله . انظر اليوم كم من الصعوبة الوصول إلى متخذي القرار في بلادنا . فقد جاء إليه أحد الصحابة فقال سعر لنا يا رسول الله فقال إن الله هو المسعر . وجاءه أحد الأنصار شاكياً منع الماء لمزرعته من الزبير فقال للزبير اسق ثم أرسل الماء .

فلم يعجب ذلك الأنصاري فقال إن كان ابن عمك، فغضب النبى صلى الله عليه وسلم فقال اسق يا زبير حتى يرتد الماء إلى الجدر .

وهكذا كان الجميع يستطيع أن يصل إليه ويشتكى أو يستفسر .

٢ . الإدارة بالتجوال: لم يكتف النبى صلى الله عليه وسلم بالجلوس في المسجد والاستماع إلى الشكاوى بل كان يخرج بنفسه ويتفقد أحوال رعيته ويتجول في الأسواق . فجاء صلى الله عليه وسلم إلى صبرة طعام فأدخل يده فيها فوجد بللاً فقال: ما هذا يا صاحب الطعام فقال أصابته السماء يا رسول الله فقال صلى الله عليه وسلم هلا جعلته فوق، من غشنا فليس منا . ويسمى الإداريين هذه الطريقة اليوم الإدارة بالتجوال وهي أفضل أسلوب لتوجيه الأفراد لفلسفة وسياسات الإدارة أو القيادة .

٣ . تحريم الهدايا للعاملين: فكان صلى الله عليه وسلم يحرم على ولاته أن يأخذوا الهدايا، فقد أرسل أحد أصحابه ليجمع زكاة البحرين، وعندما رجع إلى المدينة قال هذا أهدي لي وهذا لكم فغضب النبى صلى الله عليه وسلم فقال هلا جلست في بيتك فتنظر أهدي لك أم لا .

٤ . حسن اختيار العاملين: ان حسن اختيار العاملين هي القاعدة الأساسية في محاربة الفساد، وهذا كان دأبه صلى الله عليه وسلم فهو يحسن الاختيار ويختار القوي الأمين وذو الخبرة والمعرفة . ورغم محبة النبى صلى الله عليه وسلم لأبي ذر رضوان الله عليه إلا أنه لم يستعمله على إدارة أمور المسلمين، فقال أبوذر للنبي صلى الله عليه وسلم: استعملني يا رسول الله، فقال: صلى الله عليه وسلم: لا إنك أمرؤ ضعيف . ولقد عين صلى الله عليه وسلم خالد بن الوليد

قائدا للجيش بالرغم من أن هناك كثيرا من يسبقه بالأفضلية والعلم من أصحاب النبي ولكن خالد كان أكثر خبرة بالأمور العسكرية وسماه الرسول صلى الله عليه وسلم سيف الله المسلول وهكذا كان على أعداء الأمة الإسلامية في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده في عهد الخلفاء الراشدين.

٥ . تحريم الرشوة: وهذا أكبر داء ينخر في الإدارات الحكومية ويشلها، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «الراشي والمرتشي بالنار».

٦ . تحريم الاحتكار: الاحتكار هو أقصر الطرق إلى الفساد واستغلال حاجات الناس وامتصاص دمائهم وكم من مظلوم اليوم بسبب الاحتكار والناظر في السلع التي تباع لدينا اليوم بالأخص السيارات يرى كم هو هائل حجم الاستغلال والفساد في هذا الجانب ولكن للأسف ما من مجيب ومدافع عن حقوق الناس، ولقد حرم النبي صلى الله عليه وسلم الاحتكار فقال: «المحتكر خاطئ»، وذلك سدا لباب الفساد ومنعا لاستغلال حاجات الناس.

٧ . عدم قبول الوساطة في تطبيق العقوبات وحدود الله: فعندما سرقت المخزومية وهي من أشرف قریش بعثوا للنبي صلى الله عليه وسلم جبه زيد بن حارثة للشفاعة للمخزومية فغضب عليه غضبا شديدا وقال: له أتشفع في حد من حدود الله وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها. وهنا يعرف الإداريين هذا الموقف بالنظام فكلما كان النظام واضحا وصارما في التطبيق كلما زاد من احترام الأفراد له وساروا على حدوده وحقق النظام أهدافه.

هذه بعض الأمور من فلسفته في محاربة الفساد ولو رجعنا الى باب المعاملات لوجدنا أكثر من ذلك وهي تصلح أن نتخذها قاعدة أساسية معاصرة ننطلق منها لمحاربة الفساد.

الانباء ١٤ فبراير ٢٠١٠

المزورون احتلوا الكويت!

وليد عبدالله الغانم

آلاف من المهندسين في الكويت زوروا بياناتهم واوراقهم الثبوتية، ليدعوا انهم من دون هوية لأجل الحصول على الجنسية الكويتية -كما ذكر احد قيادات البلد قبل اسبوع- وسباق محموم بين اناس اصحاء ومتعافين لتزوير شهادات اعاقا للحصول على حفنة دنانير او مميزات اقرها قانون الاعاقاة الجديد، وطلبة بالمئات يسافرون الى الخارج يشترتون شهادات جامعية وعليا ويزورون المؤهلات العلمية لأجل تحسين اوضاعهم الوظيفية بالباطل والبهتان، وشهادات تقاعد طبي تصدر لمن لا يستحق، ومعاملات اقامة مزورة في «الشؤون» و«الداخلية» بلا حصر.. وهكذا، تتنوع الوسائل المحرمة والمجرمة بين الناس مقابل الحصول على منافع مادية آنية واستنزاف حلال الوطن بأي صورة كانت!

الا يفكر هؤلاء البشر في ان ما يأكلونه بالتزوير هو مال محرم عليهم وعلى ابنائهم؟! الا يخشون عاقبة أكل مال الدولة بالباطل والغش؟! الا يتفكرون في السحت الذي يطعمونه أبناءهم فلا تحل به البركة ولا تصلح به الحال؟! اين وجدوا فعلهم هذا مباحا في كتاب الله وسنة رسوله؟!

اجهزة الدولة تتحمل جزءا كبيرا من تفشي ظاهرة التزوير في المجتمع، فكثيرا ما يتستر المسؤولون في الوزارات على المزورين من الموظفين، إما لأنهم شركاء معهم في جريمتهم، وإما لأنهم يخافون كشف فساد وزاراتهم فتترجح مناصبهم، وإما انهم يستجيبون للوساطات والمحسوبيات على حساب حق الدولة والمجتمع!

الناس ايضا يفتقدون القدوة الحسنة في المؤسسات الحكومية التي تحمي المال العام وتدافع عن حق الدولة وتطبق القوانين على الصغير والكبير بلا محاباة ولا تحيز، وكثيرا ما كانت حجة بعض الفاسدين في فسادهم انهم يفعلون كما يفعل غيرهم من كبار المسؤولين الذين تتوالى قصصهم اما بالرشوة واما بالشللية واما بالتنفيح لحاشيته بالباطل.. لقد اصبح التزوير عند بعض الناس «شطارة وفهولة»، لا يتورعون عن بذل مجهودهم للتنفع من ورائها، وطالما كانت الدولة متراخية في محاسبة ومعاقبة مثل هذه النوعيات فستستمر الشهادات المزورة تنهال علينا من كل حذب وصبوب لأجل التجنيس والتقاعد والاقامة والدراسة حتى يضيع الناس فلا يميزون الصادق من الكاذب، كما هو حاصل هذه الايام.. والله الموفق.

القبس ١٦ فبراير ٢٠١٠

انعدام الجدية في مكافحة الفساد..!

احمد الدين

قبل أشهر انضردت جريدة «الراي» بنشر صورة عن كتاب رسمي مهور بالتوقيع الأميري السامي، كان صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد قد تفضل بتوجيهه إلى رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد، وهو مؤرخ في الثالث عشر من شهر سبتمبر من العام الماضي ٢٠٠٩ حيث طلب فيه صاحب السمو من رئيس الحكومة الإسراع في تنفيذ القرارات المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي سبق أن انضمت إليها الكويت في العام ٢٠٠٣، وهي الاتفاقية، التي كان يفترض أن يبدأ نفاذها في ١٧ مارس من العام ٢٠٠٧ أي قبل ثلاث سنوات من يومنا هذا.

والمؤسف أنه بعد مرور هذه المدة الطويلة على التاريخ المفترض لبدء الكويت في تنفيذ هذه الاتفاقية الدولية، وكذلك على الرغم من انقضاء أكثر من ستة أشهر على صدور التوجيه الأميري السامي إلى الحكومة في هذا الشأن، فقد تراخت الحكومة عن إنجاز متطلبات نفاذ الاتفاقية، بل لقد تراخت الحكومة حتى عن تنفيذ التوجيه الأميري الصادر إليها... وذلك في الوقت، الذي واصلت فيه الكويت تراجعها المؤلم في مؤشر مدركات الفساد في العالم الصادر عن «منظمة الشفافية العالمية»، حيث احتلت في التقرير الأخير المرتبة ٦٦ بين دول العالم وانخفضت معها الدرجات التي حصلت عليها لتصبح ٤,١ درجات فقط من بين عشر درجات، وبذلك أصبحت الكويت الدولة السادسة والأخيرة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي الست... فأى انحدر ننتظره أكثر من هذا الانحدر لنبدأ تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، التي لما تفد بعد؟!

فعلى سبيل المثال فإنه من بين متطلبات تنفيذ هذه الاتفاقية وفقا للمادة السادسة منها إنشاء هيئة وطنية تتولى مكافحة الفساد وتشرف على السياسات المتصلة بهذا الشأن وتسق الجهود، وتزيد الثقافة المتعلقة بمنع الفساد، وتتمتع بالاستقلالية، التي تمكّنها من القيام بواجباتها... ولكن الحكومة حتى الآن لم تحرك ساكنا لتنفيذ هذا المتطلب ووضع موضع التطبيق، بل أن الاقتراح بقانون المقدم بهذا الشأن إلى مجلس الأمة هو اقتراح صادر عن النواب وليس عن الحكومة، ولا يزال ينتظر دوره على جدول الأعمال الطويل للمجلس، وكان يفترض أن ينظر في جلسته المقررة يوم ٩ ديسمبر ٢٠٠٩، التي لم تعقد!

كما أنه من بين متطلبات تنفيذ هذه الاتفاقية الدولية وجود نظم لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين وفقا للمادة ٥٢ من الاتفاقية... وإلى يومنا هذا لم تتقدم الحكومة إلى مجلس الأمة بمشروع قانون في شأن الإفصاح عن الذمة المالية، على الرغم من أنها أشارت إليه ضمن مشروع خطة التنمية، ولكنها لما تتجزه وتتقدم به بعد إلى المجلس، والمؤسف أكثر أن الحكومة في فصول تشريعية سابقة كانت قد تحفظت على الاقتراحات النيابية بقوانين في شأن الإفصاح عن الذمة المالية مدعية أنها تتطوي على شبهات دستورية!

وغير ذلك فإن هناك قائمة أخرى من القوانين المتصلة بمكافحة الفساد، التي يفترض أن تتقدم

بها الحكومة إلى مجلس الأمة، أو يفترض أن يكون موقف الحكومة تجاهها إيجابيا إذا كانت اقتراحات قوانينها مقدمة من النواب، ومن بينها على سبيل المثال: قانون مكافحة الفساد، وقانون حق الاطلاع على المعلومات العامة، وقانون تضارب المصالح... ولكنها لا تزال مجرد عناوين خارج إطار الاهتمام الحكومي.

واليوم هاهي الكويت تلج السنة الرابعة للموعِد المفترض لبدء تنفيذها هذه الاتفاقية، وليس هناك ما يشير إلى أن هذه السنة ستختلف عن سنوات التراخي الحكومي الثلاث المنقضية!

السياسة ١٨ مارس ٢٠١٠

فساد المواطنة

عبد الحميد علي عبد المنعم

لم تكن قضية انتحال صفة الاعاقة الأولى من نوعها، وبالتأكيد لن تكون الأخيرة في غياب أي معالجة منهجية. مؤخراً أثير الكثير من القضايا المشابهة مثل قضية تقديم العديد من ربات البيوت والعسكريين طلبات للتوظيف لدى ديوان الخدمة المدنية وجهاز إعادة هيكلة القوى العاملة لتقاضي بدل البطالة أو الحصول على عمل على حساب عاطلين حقيقيين.

وكذا ابرام العديد من المتقاعدين وربات البيوت لعقود صورية بالتواطؤ مع بعض الشركات للحصول على بدل دعم العمالة، بل وصدرت أحكام على بعضهم.

ومن قبلها اضطرت هيئة شؤون الزراعة الى اللجوء الى أساليب تقنية متقدمة لفرز مربى الأغنام والابل الحقيقيين من الأدعياء الساعين للانتفاع من الدعم المقدم من الهيئة، من دون ان يكونوا من القائمين على تنمية الثروة الحيوانية وهو هدف الدعم، إضافة الى كثيرين حصلوا على قسائم زراعية أو لإقامة جواخير تحولت فيما بعد إلى قسائم ترفيحية لقضاء عطلة نهاية الأسبوع مع الانتفاع بثمن بيعها على المدى الطويل.

على جبهة أخرى، آلاف لجأوا إلى شراء الشهادات العلمية التي تفيد انهاءهم مراحل تعليمية أو جامعية أو دراسات عليا من دون ان يتكبدوا في سبيل ذلك وقتاً أو جهداً، وانما مجرد مبلغ مالي يتم تعويضه فيما بعد بمنافع أقلها تحسين وضعهم الوظيفي، حيث يعملون فعلاً أو وضع يطمحون في الارتقاء اليه.

ومثل هؤلاء آلاف آخرون يلجأون إلى استخراج شهادات مرضية تعطيهم الحق في اقتطاع ايام طويلة من وقت العمل من دون ان يعانون مرضاً ما بعلم الطرفين من يحصلون عليها ومن يمنحهم اياها.

من المؤكد ان هناك قيما فاسدة تتسيد هذا المشهد يمكن تلخيصها في رفع يافطة ان هذا حق المواطن في الثروة النفطية، بغض النظر عن تفضله بتقديم مقابل نظير ذلك، أو ان هناك من يسرقون المليارات من دون مساءلة فلم نحاسب نحن على هذه الأمور التافهة قياساً بهم؟ علاوة على شيوع الاستهتار بالقانون واستبعاد امكان التعرض للعقاب، والمراهنة على تفعيل الوساطة بشتى مصادرها المتمثلة في نائب أو عبر الاحتماء بالانتماءات الفرعية للتهرب من أي استحقاقات.

ويبدو ان الأمر بحاجة إلى اكثر من الالتزام بتحية العلم في كل صباح، وهي خطوة لن تغادر الشكلية ما لم يتبعها ردم كل الفجوات التي تسقط فيها قيم المواطنة والولاء والاخلاص في العمل وتعزيز سيادة القانون وإحياء نوازع الدين والضمير، بتفعيل الادوار الحاسمة لمنظومة الاسرة والمؤسسة التربوية والمجتمع المدني واجهزة الاعلام وغيرها لمواجهة ما بات قضية وجود وليس مجرد ظواهر سلبية.

الوسيط والشفيع في انجاز المعاملات

عبدالله خلف

انتهت المسميات القديمة التي ألفها الناس وحلت محلها مصطلحات حديثة.. فالسرقة والسطو ومد اليد إلى الأموال صارت أتعاباً وأجوراً «كوميشن» والسعي والدخول بشراكة ومرا بحة.. والمدبر للأمر يعد وسيطاً وشفيعاً.

المصطلحات في السرقات خضعت للقوانين الحسائية والمالية.. هذه السرقات الجديدة تراها في الدول الديموقراطية الكبيرة والصغيرة يدخل في لقبها رؤساء وملوك وأمراء وأبناء هؤلاء وهم الصف الثاني للحكام وهناك مكاتب فيها قانونيون ومحاسبون بيرمجون السرقات لاختضاعها إلى الكسب الحلال.

انتهى عهد المندوب حامل الشنطة.. الآن المندوب مسؤول كبير في وزارة أو مؤسسة والمندوب أيضاً نائب في البرلمان يأخذ حصة معلومة..

وان تعرقلت معاملة كبرى في مخالقات أشير إلى نائب يزيل عرقلتها وهؤلاء النواب ضيقوا المجال أمام المحامين..

قصة شفيع: رجل أعمال متوسط الحال انسدت أمامه الطرق في معاملته فأشاروا عليه ليستعين بنائب مخضرم. عرض عمله في ردم الانقراض لمشروع كبير وتجفيف مساحات مائية من البحر.. والمنافسون للمشروع كثيرون.. النائب طلب المخطط والرسوم وتفاصيل المعاملة لعرضها على موظفيه ومعظمهم من الـ ١٥ سكرتيرا في تشريع المجلس الجديد الذي لم يخالفه احد من أعضاء المجلس فوافق عليه الجميع رغم اختلاف فتاتهم.. دخل النائب في عرض خطابي قال صاحبه ان دوري إغاثة المكروب ونصرة المواطن في حالة الشدة وهذه شفاعة ومعونة لا أبغي منها إلا أجر الله سبحانه وتعالى وأنا مجرد وسيط وان لم تكن انت في دائرتي الانتخابية أنا في خدمة كل مواطن وان كان بعيداً.. وأنا دوري يتمثل في انجاز الشفاعة الحسنة. وإذا كانت الشفاعة التي ننشدها سيئة فلا أقرب منها لأنها تغضب الله ورسوله.. ويقول صاحب المعاملة شعرت بأنني جالس تحت منبر الواعظين والخطباء المفوهين.. ومما قاله النائب الخطيب بعد أن أمر بإغلاق الباب: إني أشفع لكل مسلم يقصدني إن كانت معاملته شريفة ولا أسعى لاسقاط حد من حدود الله أو أهضم حقاً لإعطائه لغير مستحقه وهذا حرام ومنهي عنه لأنه تعاون على الإثم والعدوان قال الله تعالى: ﴿ولا تعاونوا على الإثم والعدوان﴾ وقال الله: ﴿ومن يشفع شفاعة سيئة يكن له كفل منها﴾. وأنا والعياذ بالله لا أقرب الشفاعة السيئة لكي لا ينالني منها جزء والكفل هو قطعة من اثمها- والشفاعة هي في الدنيا والآخرة.

ويجوز للانسان أن يسأل الله تعالى ان يرزقه شفاعة الحبيب محمد عليه الصلاة والسلام وكل انسان في حاجة إلى شفيع في دنياه وآخرته ويقول صاحب المعاملة لقد غلبني النعاس وأنا استمع الى هذه الخطبة الدينية.. ثم دخل معه في صلب الموضوع، قال اني سأسعى لك في تحقيق المعاملة ولنا بعد الدراسة ١٥% من الأرباح دون نقاش وان عدت مرة أخرى ستكون المعاملة بواقع ٢٥% فقال ان خرجت وعدت اختلف العرض، شكرته وسلمت عليه ورأيت الوجود على

وجهه فوصلت إلى سيارتي أفكر في الأمر ولم أشغل سيارتي وعدت إلى النائب أبدي له موافقتي حتى لا تتضاعف الحسبة فدخلت إليه فأخّر دخولي ما يقارب نصف الساعة واستقبلني بغير ترحيب كما هو في اللقاء الأول.

فقلت له فلنتوكل على الله- فقال النائب الآن نفتح صفحة أخرى ترفع نسبة حصتنا من ١٥% إلى ٢٥% لأن قلت لك في زيارتك الثانية سترتفع التكلفة قلت له إننا لازلنا في اللقاء الأول لقد ذهبت إلى السيارة لاحضار الشيك فقال انك ذهبت دون اخباري بموافقتك وحاولت أن أعود به إلى ما قبل دقائق فرفض النائب وأشار الى أنه أغلق باب الموضوع وهنا أخذ صاحب المعاملة يتوسل به لكي يرضى وإن زادت نسبة الأرباح وهكذا للشفيع نصيب في أجرها وثوابها وتلاعبوا في مفهوم الشفاعة ﴿من يشفع شفاعة حسنة يكن له نصيب منها﴾.

الوطن ١٤ مايو ٢٠١٠

اللجنة التشريعية وقوانين مكافحة الفساد

د. عيسى محمد الأنصاري

رغم ايماني بفعالية وانجازات اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الأمة الا أنني أعتقد أن هناك خلافا كبيرا في القوانين التي أقرتها هذه اللجنة رغم ثقتنا بنوايا أعضاء مجلس الأمة الذين قدموا مقترحات القوانين وحرصهم على الاصلاح، ونحن نعذرهم في ذلك لأن فكرة قانون الذمة المالية قديمة منذ الفصل التشريعي السابع ١٩٩٢م، أي قبل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٢٠٠٣م، ولكن الذي أزعج جمعيات النفع العام في بيان ١١-٥-٢٠١٠ أن قانون الذمة المالية مشابه الى حد كبير للقانون الذي رفضته الجمعيات في عام ٢٠٠٧ ونجحت في اسقاطه في المجلس، لتفاجأ الجمعيات وبعد مرور ثلاث سنوات بأن يأتي نفس القانون وكأن هناك من لا يرغب بتمريره رغم الحديث الظاهري عن أهميته.

وخلال الشهور الثمانية الأخيرة نظمت جمعية الشفافية العديد من الندوات بمشاركة أعضاء في مجلس الأمة وأعضاء في اللجنة التشريعية والقانونية تحديدا، تناولت هذه الندوات عيوب القوانين القديمة مع تقديم الجمعية لمقترحات قوانين بديلة وبمشاركة واسعة من النواب ومن جمعيات النفع العام، ومع ذلك أتت اللجنة بقانون فيه الكثير من المتألم لاقرارها، لذلك جاء بيان الجمعيات شديدا بعباراته وخيبته أمله خصوصا بعد وعد رئيس اللجنة بسحب القوانين القديمة الأربعة وتقديم القانون الجديد وهو ما سمي (الهيئة العامة للنزاهة) وهذا كان شرط رئيس اللجنة الذي دعا الى دمج القوانين الأربعة بقانون واحد للنزاهة كشرط لسحب القوانين الأربعة، ولكن هذا الأمر لم يتم حتى بعد قيام جمعية الشفافية بدمج القوانين الأربعة بقانون واحد سمي كما أسلفنا قانون (الهيئة العامة للنزاهة).

ويمكننا أن نتساءل أين الخلل في القوانين التي قدمتها اللجنة التشريعية والقانونية بمجلس الأمة؟ ان الخلل يمكن ذكره في عدة نقاط من أهمها أولا: أن الهدف من القوانين هو تطوير واصلاح أداء السلطة التنفيذية بشكل رئيسي، ولكن ما ذهب اليه اللجنة هو التعرض للسلطة القضائية من خلال الزج بها في أعمال تنفيذية، فقد انجزت منظمة الشفافية الدولية تقريرا معتبرا عن «الفساد في الأنظمة القضائية» حول خمسين دولة ويخلص هذا التقرير الى أن الزج بالسلطة القضائية في أعمال السلطة التنفيذية هو من أهم عوامل فساد القضاء، لذلك رفضت جمعيات النفع العام مجتمعة أي زج للقضاء بأعمال السلطة التنفيذية، بل زادت جمعية الشفافية الكويتية على تقرير منظمة الشفافية الدولية النقاط الآتية وهي أن عدد العاملين في السلطة القضائية قليل ويحتاج القضاء الكويتي الى تعزيز القوى البشرية بضعفي العدد الموجود حتى يؤدي رسالته فكيف نكلفه بأعمال اضافية طائلة ليست من اختصاصه، كذلك حين يتولى القضاء استلام الذمة المالية ويقرر أحد القضاة توجيه اتهام الى أحد المسؤولين ويريد هذا المسؤول الدفاع عن نفسه والظعن في قرار الاتهام فلمن يلجأ وهل يجوز أن يكون القاضي جهة توجيه اتهام وكيف يكون القضاء خصما وحكما؟ أليس هذا تناقضا وغيرها من الملاحظات التي ذكرتها الجمعية.

ثانيا: أن قانون اللجنة دمج بين مقترحين لقانونين غير متشابهين وهما هيئة مكافحة الفساد

وهيئة الرقابة الادارية، في حين أنه فصل بين قانونين متكاملين وهما قانون مكافحة الفساد وقانون الذمة المالية، وأنشأ قانونا للجنة جهازا لكل منهما، فكيف ستعمل هيئة مكافحة الفساد من دون أن تكون اقرارات الذمة المالية بين يديها .

ثالثا: ان قانون اللجنة تجاهل «حماية المبلغ» رغم وجود نصوص واضحة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فمن سيتولى حماية المبلغ ان لم تكن هيئة مكافحة الفساد، كما ان اللجنة أهملت مقترح قانون هام تم تقديمه بنفس الفترة وهو «قانون تعارض المصالح» الذي يضع حدا للواسطة والرشاوى والمتاجرة بالنفوذ، علما بأن مقترح قانون الهيئة العامة للنزاهة يضم بابا كاملا عن «تعارض المصالح».

لذا فاننا نعتقد ان «قانون الهيئة العامة للنزاهة» هو القانون الذي يتوافق الى حد كبير مع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، ويتناسب مع واقع التشريعات الكويتية، وهو التحدي الحقيقي لكثير من أعضاء المجلس الذين يرفعون شعارات الاصلاح ومحاربة الفساد، وسيضعهم أمام تحدٍ كبير لتقديم مصلحة الكويت فوق كل مصلحة، وهو أمر لو فعلوه فإنهم يستحقون كل إشادة وتقدير لأنه ليس بالأمر الهين ولا السهل.

الرؤية ١٩ مايو ٢٠١٠

هل تستطيع الحكومة أن تجيب بنعم؟

ناصر محمد المطني

من الاجدر ان تقوم جميع وسائل الإعلام بحملة إعلامية لبيان الهدف من قانون الخصخصة (المظلوم إعلامياً) وذلك من اجل بناء الثقة بين الحكومة والشعب. فمن خلال متابعة آراء النواب «المعارضين»، نجد أن هناك شبه اتفاق على ان قانون الخصخصة والقوانين المتوقع تشريعها. وهي: «قانون مكافحة الفساد - هيئة النزاهة - الكشف عن الذمة المالية - فرض الضريبة على الشركات - حماية المستهلك - حماية المبلغ وقانون تضارب المصالح». كلها قوانين واجبة والبلد بحاجة إليها. لذلك فقد حدد لها باتفاق «حكومي - نيابي» جلسة ٢٠١٠/٦/١٩. لإقرارها والموافقة عليها.

تلك الجلسة من شأنها مراقبة ومتابعة وتنظيم الثقة والطمأنينة المتبادلة، بين الحكومة والشعب. المشكلة لدى معارضي «الخصخصة» ليست بالقانون.. بل في التطبيق فكل ما سبق يعكس ضعفاً حكومياً في التطبيق.

فان ارادت الحكومة أن تثبت للجميع قوتها وتجعل الشارع السياسي من «ضد إلى مع» فعليها أن تقوم بإجراء خطوات مهمة لكي تعود الثقة - وينقلب السحر على الساحر. وتصبح خطة التنمية واقعا ملموسا وليست من الخيال. فالمجلس قام بالدور المطلوب منه وهو تشريع القوانين والحكومة عليها ان تطبق تلك القوانين.

وقبل تطبيق قانون الخصخصة هناك خطوات لابد من اتباعها وهناك تساؤل يجب علي الحكومة أن تجيب عليه ب«نعم.. استطيع» وتلك الخطوات هي:

- القيام بتطبيق القانون وخصخصة منطقة الشويخ الصناعية.. نظراً للمخالفات المنتشرة فيها بلا حسيب ولا رقيب!

- احالة المتسبب بكارثة محطة مشرف إلى النيابة.. بعدما انتهت لجنة التحقيق البرلمانية من تقريرها والا يترك الحل بالاستجواب والذي ينتهي اما باستقالة الوزير أو التدوير (فلا طبنا ولا غدا الشر)، فللمال العام حرمة ومن يتعدى عليه يجب ان يحاسب ان ثبت ذلك.

- تطبيق القانون على المتسبب بمشروع استاد جابر.. بعد أن ينتهي ديوان المحاسبة من اعداد تقريره.

- سحب مشروع الفحم المكلسن.. لكي نطمئن على المشاريع المخصخصة القادمة.. فما أخذ بالباطل يرد بالقانون.

فإن استطاعت الحكومة واجابت بنعم استطيع. فما علينا إلا أن نقول سمعاً وطاعة لك يا حكومة دربك خضر فاهلا وسهلا بالتخصيص ولا يستطيع كائن من كان ان يشك ولو للحظة في قانون الخصخصة.

فالقيادة تحتاج الى قرار جريء.. والقرار يحتاج إلى تطبيق القانون.. وبالتالي تتحقق العدالة بين الشعب الواحد.

دعونا نتفاعل.. ونراقب.. والحكومة ان شاء الله ستطبق القانون!

الوطن غال.. ولنا بغيرنا عبر..

خداع في عالم المال

عمر سالم المطوع

ان المعاشة اليومية لعالم الاستثمار والمال تجعل الكثير من العاملين في هذا القطاع، خصوصا القيادات العليا منهم، يستمرئون بعض الممارسات التي فيها نوع من الخداع والغش والتدليس، ويجعل لهم الشيطان تلك الممارسات الخاطئة تحت عناوين جميلة وبراقة مثل الشطارة والاحترافية الاستثمارية، وعندما تقرب المجهر الى واقع تلك الممارسات تجدها تشمل عدة مخالفات، مما جعل المساهمين والمستثمرين يفقدون الثقة بتلك المؤسسات المالية التقليدية منها، ومن يعمل وفق احكام الشريعة الاسلامية، وباليتهم التزموا باخلاق ومبادئ الشريعة الاسلامية السمحة.

ولتفادي تلك الممارسات التي سببت اضرارا جسيمة على المستويين الفردي والمجتمعي، فقد سارعت الدول المتقدمة لايجاد وسائل وقائية للحد من تلك الممارسات من خلال عدة جوانب منها تفعيل تطبيق مفهوم حوكمة الشركات التي من اهم مبادئها تأمين الاسس لاطار الحفاظ على حقوق المساهمين وتفعيل مبدأ العدالة بينهم، وابرز دور اصحاب المصالح من «عملاء وموردين، .. الخ» والحرص على الافصاح والشفافية، واخيرا وليس اخرا التأكيد على مسؤولية مجلس الادارة ودوره في حماية الشركة والمساهمين واصحاب المصالح، وكذلك تطبيق مفهوم «code of ethics» او اخلاق المهنة او قواعد السلوك المهني وهي مجموعة من الاخلاق والمعايير والقيم التي تحكم سلوك العاملين في المؤسسة، وكذلك النظر والمراجعة في القوانين واللوائح التي تنظم عمل هذا القطاع وكذلك في دور ومسؤوليات الجهات الاشرافية.

الخداع في اللغة مأخوذ من مادة (خ دع) وهي تدل على اخفاء الشيء ويقال خدع الريق في الفم وذلك انه يخفي في الحلق ويغيب. وعالم المال والاستثمار مليئ بممارسات خاطئة وخداعة على المستوى المحلي والعالمي. وعادة عندما تبدأ تلك الممارسات على شكل فردي ومن ثم ان لم يرد صاحبها بعقاب صارم فانها تبدأ بالتفشي حتى تصبح ظاهرة تنهش وتحطم اي قطاع.

لذا دعوني اسرد لكم مثالين من واقعا المحلي وفي السوق امثلة كثيرة، وسردي لتلك الامثلة لا يعني ان النماذج المشرفة قد غابت عن هذا القطاع بل هي موجودة، واتمنى ان تكون هي النماذج السائدة التي يتربى عليها الاجيال ولكن هي امثلة احدث فيها العاملين الصادقين في الثبات على المبادئ، ولتبيته الغافلين الذين اعماهم جمع المال الى خطورة تلك الممارسات، واسوق في هذا المجال الامثلة التالية:

١ - شركة استثمارية حققت ارباحا تقارب ١٠٠ مليون دينار ويستحق فيها العضو المنتدب نسبة بونص او حافز من الارباح تتجاوز مليوني دينار. وفي اعتقادي ان من يحقق ربح مائة مليون يستحق ليس فقط ٢ مليون بل يستحق ٥ ملايين دينار بل اكثر. ولكن الصدمة تكون عندما نكتشف ان المائة مليون كلها ارباح غير محققة (ارباح دفترية) اي ليست ناتجة عن عمليات بيع فعلية، سؤالي هو كيف يقر مجلس الادارة هذا الحافز وهو يعلم ان الارباح غير محققة وكيف اقر فوق ذلك توزيعات نقدية بنسبة ٥٠% وأسهم منحة بنسبة ٣٠%. لقد خدعوا المساهمين عندما أخفوا عليهم ان الشركة ولكي تسدد التوزيعات النقدية للمساهمين مضطرة للاقتراض من البنوك مبلغا يعادل اجمالي التوزيعات النقدية المقرر توزيعها لمدة سداد، قد تصل إلى ٥ سنوات لفترات سداد قصيرة الأجل مقابل استثمار في أصول طويلة الاجل وغير قابلة للسيولة.

كما ان خداع المساهمين قد يأخذ صورة أخرى تتمثل في توزيعات أسهم المنحة، عندما لا يتم تحديد الخطة التوسعية التي تتطلب أن تكون هناك زيادة في رأس المال. والغرض من كل تلك الممارسات القائمة على الخديعة والتدليس هو ضمان الإدارة التنفيذية نسبتها من البونص أو الحافز، ولتطبيق سياسة «خذ ما تخذ» من غير اهتمام ومراعاة لمصلحة المساهمين والهيكله المالية المثلى لميزانية الشركة.

٢- شركة تمويل وإجارة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، قامت بتمويل تاجر لشراء معدات بمبلغ ٥ ملايين دينار عن طريق المراجعة لمدة خمس سنوات. بعد السنة الأولى بدأ التاجر يتخلف عن السداد ونظرا لأن مبلغ التمويل كبير مقارنة برأسمال الشركة، أي ما يعادل ثلث رأسمال الشركة، أوصى المدقق الخارجي الإدارة التنفيذية بأخذ مخصص بمبلغ مليوني دينار لتخلف العميل عن السداد. حينها فوجئت الإدارة التنفيذية وعلمت أن ذلك المخصص سيظهر القوائم المالية للشركة بمظهر الخسارة، حينها فكرت الإدارة ودبرت وخططت في كيفية التخلص من هذا المخصص بصورة شرعية، تستطيع من خلالها اظهار ربح الشركة فقامت واستدعت العميل وقالت هل تستطيع الدفع؟ قال العميل: لا. قالت سنجعلك تدفع المبلغ المستحق عليك وهو ما يعادل ٤,٥ ملايين دينار عن طريق صفقة تورق لك، حيث انك ستشتري حديدا من طرفنا بمبلغ ٤,٦ ملايين وتبيعه لطرف ثالث عن طريقنا بمبلغ ٤,٦ ملايين دينار، وهذا المبلغ الاخير لن تتسلمه بل سنقوم بتسلمه نيابة عنك، ثم نقوم بتسديد كل المبالغ المستحقة عليك من الصفقة الأولى وتبدأ معنا في صفقة التورق هذه كعميل جديد. وبذلك نجحت الإدارة التنفيذية في التخلص من المخصص الذي سيفرضه المدقق الخارجي وظهرت الشركة في صورة مغايرة للحقيقة. ان الإدارة التنفيذية على يقين أن هذا العميل في صفقة التورق لا يمكنه السداد لأنه لم يتمكن من سداد صفقة المراجعة من قبل ولكن الشيطان سول لهم هذه الوسيلة من الخداع للاستفادة الشخصية.

بالله عليكم، وبعد تلك الأمثلة التي نعيشها يوميا في واقع قطاعنا المالي كيف لنا أن نخصص القطاعات العامة ونسلمها لشركات غير مؤهلة لكي تعبت وتفسد فيها. نعم قانون التخصيص ممتاز لكن مستوى بعض الشركات الموجود عندنا غير كفاء للقيام بالمهمة، وذلك بناء على كثير من الممارسات والأمثلة. وهذا لا يعني عدم وجود نماذج وممارسات مشرقة في القطاع الخاص، لكن في الأونة الأخيرة ظهرت النماذج السيئة بكثرة ولعل هذه أحد فوائد الأزمة المالية الأخيرة التي ما زلنا نعيش تبعاتها. ومثل ما يقول المثل الكويتي «إذا اثبرت المايه طلع الفريال». لذا فلنخطط أولا كيف نجعل القطاع الخاص قطاعا منتجا وواعدة يتميز بالكفاءات الوطنية الجادة والنزيهة، مستفيدين من التجارب الرائدة في العالم ومن ثم نطلق في التخصيص ونحن مطمئنون إلى نتائجها الباهرة.

إن مظاهر الخديعة والغش لا حصر لها فهي تتطور بتطور الإنسان، لكن يمكننا الحد منها بتفعيل القوانين الرادعة وإيجاد النماذج الصحيحة، وتعليم الجيل القادم الأخلاق والمعايير المهنية من خلال المناهج التعليمية ومؤسسات التنمية البشرية.

ختاما أعجبني ما قاله قيس بن سعد بن عبادة رضي الله عنه، قال: «لولا أنني سمعت رسول الله، صلى الله عليه وسلم، يقول: (المكر والخديعة في النار) لكنت من أمكر الناس». صححه الألباني.

الفساد السياسي بقضه وقضيضه

عبدالحميد علي عبدالمنعم

في مقارنة لافتة، تساءلت لى فريد العثمان في مقالتها المعنونة «إلى متى؟» عن الفارق غير المبرر في تبني نواب الأمة لقضيتين، ورغم ان الاولى (المهمشون) تتسم بصيغة انسانية تضرب بجذورها بعمق في مجتمعنا الصغير، وعلى مدى عقود عدة تعاقبت خلالها اجيال بائسة، قاد النواب القضية الثانية (الخصخصة) الى ذروة التصعيد، بينما تعاملوا ولا يزالون مع الاولى بحذر وتردد.

والواقع ان السياق العام للموقفين يأتي تحت عنوان عريض اسمه «الفساد السياسي»، ومفهومه المقصود هنا هو الفاتورة التي يظل النائب يسدها طوال فترة نيابته عن ناخبيه في البرلمان، على امل ان يتم التجديد له في فصول تالية، بمعنى ان الشارع، لا السياسيون، هو الذي يحدد الموقف العام، فتتماهى وتيرة تصعيد اي قضية مع موقف الشارع منها.

وللفساد السياسي بهذا المعنى اسبابه المباشرة التي تتصل بالنظام الانتخابي وتوزيعه للدوائر، القائم على التقسيمات المختلفة للناس، قبلية وطائفية وعائلية، وقصوره عن ضبط تدفق المال السياسي خلال فترة الانتخابات، بجانب ربط وتيرة تطبيق القانون بالعائد الانتخابي للاعبين الكبار وليس لتعزيز سيادة القانون، فتضرب بيد من حديد على بعض الفرعيات بينما تكبل اليد ذاتها عن البعض الآخر، وتشن حملة ايقاع بالتوظيف غير المشروع للأموال تجاه بعض الاشخاص، بينما تغلق الحواس الخمس عن ذلك التوظيف نقدا وعينا لآخرين.

اما الاسباب العميقة لهذا الفساد، فهي تمتد لعقود، عندما اتخذ القرار في ليلة ظلماء باستخدام الفوارق الطبيعية بين الناس، العرقية والدينية، كأداة رئيسية من ادوات اللعبة السياسية، مما كرس هذه الفوارق ودفع البسطاء للاحتماء بالطائفة، أو العائلة او القبيلة، لتقدم لهم العون عندما تدلهم الخطوب وتغلق الأبواب امامهم، وما اكثر الابواب الموصدة عمدا أو بسبب ترهل الجهاز الحكومي الذي يحيط بحياة الناس من المولد الى الممات.

هكذا تسير الأمور، وهكذا ستستمر بكل اسف، لتقوض كل جميل في بلدنا الى ان يتنبه اصحاب القرار الحقيقي الى خطورة هذه اللعبة، والى ان النار لا بد ان تمتد في النهاية الى يد من يبعث بها، شاء ام ابى، بعد ان تكون قد اقتطعت من وقت اجيالنا القادمة ما هم في امس الحاجة اليه، فهذا هو منطلق التاريخ وهو ما نأمل التنبه إليه قبل فوات الأوان.

ويا سيدتي ستظل القضايا المحفزة للقطيع، وليست تلك التي تحمي حاضرهم وتصنع مستقبلهم، هي سيدة الساحة طالما ظلت هذه الفواجع.

فَجَرَة البورصة.. والتابوت الكرتوني!

ناصر النفيسي

سلّمت الإدارة السابقة لشركة صفاة عالمي «كرتونا» واحداً متوسط الحجم لمخفر الصالحية، وهو كامل موجودات ومراسم تسليم واستلام شركة مدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية لملاكها الجدد، وهذا ما نشرته صحيفة القبس في عددها يوم الثلاثاء الموافق ٢٥/٥/٢٠١٠، حيث لا يوجد مقر للشركة ولا موظفون ولا هواتف ولا موجودات ولا ملفات ولا دفاتر ولا سجلات ولا حسابات ولا حاسبات، ولا.. ولا... فقد تم دفن جميع تلك المقومات الأساسية في مجرد «كرتون»، لا أكثر ولا أقل!

ويبلغ رأسمال صفاة عالمي (الأفق الخليجي سابقاً) ٣ ملايين د.ك.، وقد وصل سعرها إلى ٧١٠ فلوس بتاريخ ١٩/٦/٢٠٠٨، أي أن قيمة الشركة وقتها بلغت ٢١,٣ مليون د.ك.، وهي الفترة التي شهدت تخلص بعض ملاكها الرئيسيين السابقين منها، «وتدييس» جمهور عريض من صغار المساهمين بأسهمها، إلى أن تم إيقافها عن التداول في ١/٤/٢٠٠٩ عند سعر ٤٨,٥ فلساً حتى تاريخه. وقد قام بعض المسؤولين عنها والمساهمين السابقين فيها بحملة إعلامية ودعائية منظمة قبل التخليص منها، وذلك بأعلى الأسعار الممكنة، ومن بعض ما جاء في تلك الحملة، النوايا لرفع رأسمالها بما يزيد عن ١٠٠ مليون د.ك.، وإدراجها في بورصة لندن، وأنها تتفاوض لشراء أسهم في فنادق عالمية وبنك إسلامي أفريقي ومشاريع في فرنسا والبحرين.. الخ، وحتى لا يطول الحديث، فإن نتيجة تلك المشاريع العملاقة - والمزيفة طبعاً - كانت خسارة «فلكية» بمقدار ٥٩١ فلساً للسهم الواحد لعام ٢٠٠٨، نعم، أي خسارة بمعدل ٦ أضعاف رأس المال تقريباً!! وقد تبخرت جميع موجودات الشركة وزيادة، حيث أصبح صافي حقوق المساهمين «بالسالب» بمبلغ ١٤ مليون د.ك.، أي أنهم مطلوبون بالمبلغ المذكور! ناهيك عن «تدييس» الشركة بقروض بنحو ٢٣ مليون د.ك. بعضها لمصلحة أحد كبار الملاك السابقين، ولن نطيل في تحليل البيانات المالية الأسطورية للشركة «الكرتونية» حرصاً على راحة القارئ الكريم!

وتردد أن بعض «التكتيكات» التي حولت الشركة المدرجة في ثاني أكبر سوق مالي عربي وأول سوق مالي خليجي إلى مجرد «كرتون» فقط لا غير هي اقتراضها مبلغاً كبيراً من أحد كبار الملاك، حتى يمكن شراء أسهمه في شركات مدرجة أخرى بأعلى الأسعار، ولم يكتف ذلك المالك بذلك، بل أصر على استرداد قرضه بالكامل «نوط ينطج نوط»، حيث إنه استحق بالأجل المحدد، ناهيك عن قيمة المرابحة على ذلك القرض، كون الشركة «إسلامية» من الدرجة الأولى، وليست ربوية!.. والعياذ بالله، كما تردد أيضاً تبخر عقارات رئيسية للشركة لم تكن مسجلة باسمها، بل باسم أحد كبار مسؤوليها، حيث قام هذا «المسؤول المحترم» بتحييد (....) تلك العقارات عندما تم نهب الشركة من جانب شركائه الآخرين بحجة أن العقارات باسمه، رغم أنه استلم مقابلها من الشركة عدداً ونقداً، وبالتمام والكمال بشكل أو بآخر.

لكن ما هو الحل؟ هل يكمن في «الكرتون»؟ طبعاً لا، لاننا نتمنى أن يكون ذلك «الكرتون» بمنزلة الصندوق الأسود للطائرة عندما تسقط، حيث يتم تحديد أسباب السقوط (....)، على كل حال، فإن موضوع الشركة «الكرتون» بيد القضاء، لكن لائحة «المقصرين» في هذا «الاحتيال الكبير»

من وجهة نظرنا هي كالتالي، وبالترتيب:

- ١ - مدير عام سوق الكويت للأوراق المالية ونوابه ومساعدوه.
- ٢ - رئيس لجنة السوق، وهو وزير التجارة، وأعضاؤها، ومنهم مدير عام البورصة، أي أنه مقصر «مكرر».
- ٣ - «بعض» كبار الملاك السابقين، و«بعض» المسؤولين السابقين.
- ٤ - مدققو حسابات الشركة.

في الختام، نتوقع، ولا نتمنى، أن يكون هناك مسلسل «توايبت كرتونية» جراء «فجور» بعض الشخصيات المرموقة، سواء كانت حكومية «رشيدة» أو من القطاع الخاص «الفاضل»، كما لا نتمنى أن يهبط مستوى «الفَجْرَة» في تحويل الشركات المدرجة إلى «توايبت كرتونية»، إلى تحويل تلك الشركات إلى أكياس قمامة غاية في القذارة على درجة قذارة «الفَجْرَة البورصويين» لتكون وعاء أو كفنًا لشركات مدرجة «منهوبة»، وحينها سنترحم على «التابوت الكرتوني»، الصفاة عالمي سابقاً.

آخر المقال

بمناسبة قرب تفعيل هيئة سوق المال، تقرر منح مكافآت استثنائية لموظفي البورصة، خاصة كبارهم، تصل إلى راتب ثلاث سنوات على الأقل، والذي يعني أن يقبض بعض مسؤولي البورصة مئات الآلاف من الدنانير الكويتية، أي أكثر من مليون دولار أميركي للشخص الواحد، أي ما مجموعه بضعة ملايين من الدنانير الكويتية لعدد محدود من الموظفين، وذلك للخدمات الجليلة التي قدموها والتي «ربما» أدت إلى تحويل إحدى الشركات المدرجة «وهي تحت تنظيمهم ورقابتهم» إلى «تابوت كرتوني» و.. القادم أعظم.

القبس ٢٧ مايو ٢٠١٠

فساد سيئ الحظ

ناصر بهبهاني

إشكاليات الفساد التي تطرقنا إليها في المقال السابق، أصبحت أكثر إلحاحا بعد أن تحركت قبل أيام المؤسسات المدنية للمطالبة بدعم مقترح قانون «الهيئة العامة للنزاهة»، الذي أعدته جمعية الشفافية الكويتية، والذي يقوم على دمج أربعة قوانين وهي: مكافحة الفساد والذمة المالية وتعارض المصالح، وحماية المبلغ.

ويمكن تصنيف الفساد مبدئيا بأن هناك فسادا سعيد الحظ، وآخر حظه سيئ، فالفساد الأول هو الذي يعيش هائلا في الدول التي لا تمتلك الشفافية، ولا تطبق القانون إلا في أدنى حدوده، فهي تحمي الفساد والفاستدين، أكثر من حمايتها للقوانين.

أما الفساد الآخر سيئ الحظ، فهو الذي يظهر في دولة محمية دستوريا وفيها برلمانات منتخبة ديموقراطيا، وتاريخها عريق بالنزاهة، وهذا ينطبق علينا في الكويت، حيث ان لدينا مؤسسات مجتمع مدني ستشكل حاجزا منيعا في وجه أي ضياع للمال العام يتدفق من ثقب جانبي في كيس الخزينة العامة. وقد تتجلى ضرورة تفعيل مطالبات مؤسساتنا المدنية، خشية أن يستفحل الفساد فيصبح هو القاعدة وتصبح مكافحته هي الاستثناء. خصوصا أن أهمية «بناء السد» في وجه هذه الآفة الاقتصادية والسياسية والأخلاقية، تتعاظم مع إقرار قوانين اقتصادية مهمة وحساسة مثل خطة التنمية وقانون الخصخصة وهيئة سوق المال، والرغبة في تحويل البلاد إلى مركز اقتصادي عالمي.

ومع إحساسنا بالزهو بما نمتلكه من أدوات دستورية ومدنية، فإن هذا يجب ألا يجعلنا نغتر الى الدرجة التي تنطبق علينا «عبرة سباق السلحفاة والارنب»، حيث لم ينفع الأرنب شعوره بالثقة من سرعته، فنام في منتصف الطريق. وهو ما يمكن التعبير عنه علميا بتقارير منظمة الشفافية العالمية التي كشفت تراجع الكويت في تقاريرها الخاصة بالشفافية والفساد فحسب تقرير المنظمة تراجعت الكويت في التصنيف العالمي بعد أن كانت في المركز الستين عالميا.

ومن المؤسف أن يحصل هذا في ظل وجود كل ما تحدثنا عنه من مقومات النزاهة، ولكن الذي يحصل ان الاختراقات التي تحدث للتشريعات والقوانين تأتي ممن يفترض فيهم أن يكونوا هم الذين شرعوا أو نفذوها، وهنا تكمن الثغرة العنصرية على الاغلاق في وجه تسرب الفساد.

ثمة مقولة سائدة عندنا بأنك «إذا أردت أن تعرقل مشروعا شكل له لجنة»، ولكن هذا لا ينطبق على حالة ضرورة أن تنهض «هيئة مكافحة الفساد» بدورها في مراقبة تطبيق وتنفيذ القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد، ومنحها صلاحيات ودورا أكثر فاعلية، لأن عملية مكافحة الفساد لا تكون ممكنة إلا من خلال مجموعة مشتركة من الإجراءات تتضمن الملاحقة الجزائية والتأديبية إضافة إلى الإجراءات الوقائية، إضافة إلى التوعية العامة.

اليوم هناك ١٥ اقتراحا بقانون تقدم بها ٢٢ نائبا في مجلس الأمة حول موضوع الفساد، وهناك تصريحات رسمية حكومية من قبل مسؤولين بتأييد مكافحة الفساد، وهناك مؤسسات مدنية ناشطة تطالب بإقرار قوانين عن الفساد. فإذا كان الجميع متفق على ذلك.. فماذا ننتظر!؟

النزاهة في زمن المفسدين

نجلاء عبد العزيز خليفة

لتجتمع ارادة النواب على إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية

الفساد داء انتشر على مدى العصور وعلى مر الأزمان واشتكت منه الحضارات كافة ، ولكن تغير الزمن وتزايد عدد البشر وتعددت متطلباتهم نتيجة لاختلاف تعريف الاحتياجات الأساسية للفرد بين الماضي البسيط والحاضر المثقل بالتقنيات ووسائل الترفيه المكلفة وأدى إلى تفاقم حجم الفساد، وما من دولة اليوم إلا وتشتهي من هذه الآفة العالمية ، ولكن قلة هي الدول التي واجهت آثار هذه الآفة بصرامة وحزم من أجل معالجة اثارها التي قد تتسبب في تدمير قواعد نجاحها وتعيق تقدمها ، ومن هنا ولدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي انضمت إليها الكويت في نهاية عام ٢٠٠٣ ، ومن الطبيعي أن يعكس هذا الانضمام حرص الحكومة على إثبات نزاهة الاقتصاد الكويتي ونظافة أيدي أفراده ، ولكن واقع الحال يقول أن هذه الاتفاقية كانت نذير شؤم على الكويت التي كان ترتيبها في مؤشر مدركات الفساد عند توقيعها الخامس والثلاثين ليتراجع خلال الأعوام السبعة التالية للتوقيع إلى السادس والستين ، وكأن من تعاملوا مع هذه الوثيقة قد قرأوا نصوصها بالمقلوب ، فبدلاً من أن تكافح الفساد تركناه ينخر في الجسد الاقتصادي للدولة غير عابئين بالآثار السلبية التي بدأت تعمق جذورها في أساس الوطن ، ورغم أن الدولة مقدمة على خطة تنموية تحمل في طياتها مشاريع هائلة تقدر تكلفتها بالمليارات من الدنانير إلا أن أحداً لم يبادر الى علاج داء الفساد وردع المفسدين لضمان نجاح الخطة بعيداً من أعين المستفيعين وسيطرة قوى المتنفذين ، ورغم سعادتنا بإقرار قوانين مهمة من شأنها تغيير الخارطة الاقتصادية للدولة إلا أنه كان من الأولى الإسراع في إقرار قوانين مكافحة الفساد وتعارض المصالح والذمة المالية للتأكيد على متانة الأساس الذي ستبنى عليه مشاريع الخطة التنموية ، فالعديد من الجهات والمؤسسات الحكومية إن لم تكن في مجملها تفرق في مستنقعات الفساد التي لا يمكن تجاهلها ، فبين استغلال النفوذ والتنفع والكسب غير المشروع وإهدار المال العام و«الواسطة» وغيرها ضاعت النزاهة وشلت الضمان وتغلغل الفساد ، ولسنا نشكك في ذمة أحد ولكن هي أمور تشهدنا أعيننا كل يوم بصور مختلفة بما يستحيل نكرانها وتحدث رغم أنف القوانين التي تجرم التلاعب بالمال العام والتي لم تكن كافية لردع الضالين ، لذا فإن إقرار قوانين كالخصخصة وهيئة سوق المال العام قد رافقتها فرحة منقوصة وسط أجواء تفوح منها رائحة الفساد ، فكيف ستم السيطرة في ظل هذه الأجواء على المليارات التي ستندفق على أيدي من قد لا يكونون أمناء عليها من دون وجود هيئة رقابية محايدة تشرف على تفعيل وتنظيم ومتابعة سير المشاريع الضخمة المقبلة ، إننا نأمل من النواب الذين رفعوا أيديهم بالإجماع لإقرار خطة التنمية أن تجتمع أيديهم في معجزة جديدة من أجل إقرار قانون الهيئة العامة للنزاهة تحقيقاً للعدالة الاجتماعية وضماناً لمبدأ الشفافية فهل ستخرج النزاهة قريباً إلى النور في زمن غطى ضيائه المفسدون؟

وقف استنزاف المال العام كل لا يتجزأ

د. بدر الديحاني

مما لا شك فيه أن السياسة المالية الحالية التي تتبناها الحكومة، والتي تقوم بموجبها بإقرار المزايا والعطايا والبدلات والكوادر، خصوصا غير المرتبطة منها بطبيعة العمل ومستوى الإنتاجية، تعتبر سياسة خاطئة، بل إنها سياسة مضرّة بالاقتصاد الوطني ستؤدي حتما إلى نتائج غير إيجابية مثل زيادة البطالة المقنعة، وزيادة نسبة التضخم، وخلق أنماط سلوكية ضارة مثل سلبية النظرة الاجتماعية للعمل والوظيفة العامة، ناهيك عما يترتب على هذه السياسة المضرّة من استنزاف سريع للمال العام، من دون أي مبرر لما قد يؤدي إلى نهاية مشابهة للوضع المأساوي الحالي في اليونان.

أضف إلى ذلك أن المطالبات البرلمانية بإسقاط القروض أو فوائدها بالشكل الذي يطرحه بعض الأعضاء يعتبر أيضا سياسة خاطئة ستؤدي ضمن أمور أخرى إلى استنزاف المال العام من دون مبرر، مما سيعود بالضرر على المواطنين كافة لاسيما أصحاب الدخل المتوسطة والدنيا، الذين لا يملكون سوى رواتبهم الشهرية التي من المحتمل جدا، إذا ما استمرت السياسة المالية الحكومية على ما هي عليه الآن، أن تعجز الحكومة عن دفعها أو تضطر على الأقل إلى تخفيضها، خصوصا إذا ما انخفضت أسعار النفط أو تم العثور على مصادر بديلة للطاقة، وهو الأمر الذي من المرجح جدا حدوثه في أي وقت.

كل ما ذكر آنفا يعتبر استنزافا للمال العام يجب التصدي له وتوعية الناس إلى مخاطره على حاضر ومستقبل البلد، وهو ما سبق أن تطرقنا إليه أكثر من مرة في هذه الزاوية، ولكن وفي المقابل فإنه من الضروري والواجب أيضا ألا يتم التركيز فقط وبصورة انتقائية على هذا الشكل من أشكال استنزاف المال العام، والذي له علاقة مباشرة وآنية بأصحاب الدخل المتوسطة والدنيا على اعتبار أن ذلك هو الشكل الوحيد لاستنزاف المال العام، مع إهمال أشكال الاستنزاف الأخرى التي يتعرض لها المال العام، خصوصا عندما يتعلق الأمر بما يقوم به أصحاب الدخل المرتفعة جدا، لأنه من المفترض أن تكون المطالبة بوقف استنزاف المال العام بأشكاله وطرقه المتعددة مطالبة شاملة لا تتجزأ، ولا تقبل الكيل بمكيالين، فإنه من غير الجائز الحديث فقط عن جزء بسيط من هدر المال العام وإهمال الأجزاء الأخرى التي قد تكون أشد ضررا على الميزانية العامة للدولة، ناهيك عن أضرارها الأخرى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

لهذا فإن من المستغرب أن يكثر البعض الحديث عن ضرورة وقف عملية استنزاف المال العام المترتبة على إسقاط القروض أو فوائدها، ومنح البدلات والكوادر الضخمة، ولكنهم، ويا للعجب، يلوذون بالصمت المريب عندما يتعلق الأمر بالصفقات المليارية الضخمة رغم علامات الاستفهام الكثيرة التي تحوم حولها وما قد تمثله من عملية استنزاف منظم للمال العام، مثل مناقصة مدرج المطار التي تبلغ قيمتها ١٤٠ مليون دينار، وهو مبلغ يبدو أنه مبالغ فيه جدا مقارنة بتكاليف مدرجات المطار العالمية الكبرى، أو مناقصة طريق الدائري الأول البالغة قيمتها ٢٦٥ مليون دينار مع أن طول الطريق الذي تشمله المناقصة هو ١١ كيلو متر مربع فقط، أي أن الكيلو متر الواحد سيكلف ميزانية الدولة ٢٤ مليون دينار!! وهو ما حدا بالناخب الفاضل أحمد السعدون

إلى وصف المناقصة في جلسة علنية لمجلس الأمة بأنها 'سرقة علنية لن تمر'، أو صفقات الأسلحة التي تثار حول بعضها الكثير من علامات الاستفهام أو عمليات تقييم الأصول العامة في المؤسسات العامة التي تنوي الحكومة خصصتها، والتي يتعرض بعضها لعمليات تلاعب منظمة سيترتب عليها سرقات كبرى للمال العام، وغير ذلك من المناقصات الضخمة المبالغ جدا في قيمها .

الجريدة ٧ يونيو ٢٠١٠

المعلومة تخص والثناء يعم!

صالح الغنام

آه يا أحبة لو تعلمون كم نتعب ونشقى ونسعى ونجتهد ونجاهد من أجل الحصول على المعلومة، أنا لا أتكلم عن خبرية هنا أو إخبارية هناك، أنا أتكلم عن قضايا مهمة، عن ملفات، عن معلومات صحيحة، دقيقة وموثقة بالمستندات والأدلة، نسلط الأضواء عليها ونطرحها على الرأي العام... لا يمكن أن تتخيلوا كم هو صعب ومتعب الحصول على معلومة، فالأبواب الحكومية موصدة بـ (الضبة والمفتاح)، والمسألة لا شأن لها بالعلاقات والمعارف، فلدينا منها ما يفيض ويزيد، ولو اطلعتم على حافظة هاتفى النقال، لظننتم أنه بمقدوري تعيين سفير وإقالة وكيل وزارة، ولكن المشكلة بالعقليات، فالمسؤولون بخلاء إلى درجة الرعب من تمرير أي معلومة، وكل ما بحوزتهم يعتبرونه سرا من أسرار الدولة، لذلك لا تجزعوا من انتشار المقالات السطحية التي تكتفي بالحوم حول الحدث من دون تعمق، فمن أين للكاتب أن يأتي بالمعلومة؟

في دول العالم المتحضر، يبادر الوزراء والمسؤولون من تلقاء أنفسهم بتزويد الكاتب بالمعلومات وبقضايا ليطرحوها في زواياهم، هم لا يفعلون ذلك لقناعتهم بحق الكاتب بالحصول على المعلومة فحسب، وإنما لدرابيتهم بأن لا العلاقات العامة في دوائرهم، ولا أي وسيلة أخرى ستثري المعلومة وتحقق المنفعة للوزير والمسؤول كما يطرحها الكاتب في زاويته... في الكويت، الحكومة لا تفعل هذا مع الكاتب، وإن كان واضحا تمييزها لخمس صحف بعينها، تعودت أن تمرر لها الأخبار بنظام المحاصصة، فالأولى تستأثر بالأخبار الأمنية خصوصا الأخبار ذات الحساسية العالية - مثل تفاصيل جريمة كبرى حدثت قبل أيام - والثانية خصص لها الانفراد بالأخبار ذات الطابعين الإداري والقانوني، والثالثة والرابعة خصتهما الحكومة بالأخبار السياسية الخارجية والمحلية، أما الخامسة، فلها الأخبار الاقتصادية!

في المرحلة الأخيرة، صرنا نشهد بروز مجموعة من الكتاب يتناولون في زواياهم مواضيع تؤكد حصولهم على معلومات بالغة الدقة والحساسية، وهذا لا يحدث بشكل عابر أو بـ (السنة حسنة) حتى نتجاهله، وإنما صار يتكرر بشكل دائم، والقارئ الذكي الذي يقرأ باحتراف، سيلحظ أن المعلومة تتوقف دائما عند الكتاب الموجهين المنتمين إلى كتل وتيارات سياسية... طبعا الاستغراب سيتلاشى إذا ما علمنا أن الغرض من تمرير المعلومات لهم هو صنعهم نجوما - خصوصا وأنهم جميعا حديثو عهد بالكتابة - لذلك نلحظ شيوع أسلوب (ارفع، واكبس) فيما بينهم، فالكاتب يثير القضية والنائب يتلفها (كأنه ما يدري)، وفي هذا تقسيم أدوار وتبادل منفعة بين الطرفين.

لذا يجب أن يفرق القارئ بين الكاتب الوطني والكاتب الموجه، فالأخير مطلوب صناعته نجما حتى يؤثر في القراء ويمرر عليهم أفكار وأجندات التكتل أو التيار من دون أن يشعروا... أما الأول، فغير الشاء والاستحسان ما ميمش!

حملة «كويتيون ضد الفساد»

عادل حسن دشتي

لم يكن مستغربا عدم انعقاد الجلسة المخصصة لقانون مكافحة الفساد، ولم يكن مستغربا أيضا عدم الحماس الحكومي لحضور الجلسة والاكتفاء بوزير واحد وحيد ابراء للذمة القانونية امام المجلس والناس، فبعد ان حشدت الحكومة بقضها وقضيضها كل وزرائها والنواب المؤيدين لقانون الخصخصة واقترته من تحت قبة البرلمان، لم تعد هناك اي قوانين تستحق العناء او الحشد الحكومي لها، فالبقية الباقية من القوانين ماهي الا تحصيل حاصل ويستطيع الشعب انتظار الفرج، مادامنا قد فرجنا على الاحباب والاصدقاء بقانون الخصخصة، اما قوانين مكافحة الفساد والمعسرين والمرأة وحل قضية البدون التي مر عليها اكثر من نصف قرن وغيرها من القوانين المهمة فانها تستطيع الانتظار في عرف الحكومة ونوابها الافاضل، ولا ندري ان كان اي منها سيمرر في الجلسات الخاصة التي ستعقد اليوم وغدا، ونحن هنا لن نعتب كثيرا على النواب فالضرب في الميت حرام، وسنتركهم لناخيبيهم والقادم من الايام، فالاجندة الحكومية اليوم ترغب فقط بتمرير هادئ للميزانيات واختتام سريع لدور انعقاد مثير وحافل بالاستجابات التي طالت حتى رئاسة الوزراء وللمرة الاولى في تاريخ الحياة البرلمانية في الكويت، وعليه فيقية القوانين لن تجد لها متسعا من الوقت، وكما كنا نتمنى ان تجد قوانين مكافحة الفساد طريقها للمناقشة والافرار، فالمتابع لما تتناقله صحافتنا المحلية وتقارير ديوان المحاسبة حول حجم التجاوزات والمخالفات المالية المهولة التي تتضمنها كل تلك التقارير، فانه لا يملك الا ان يصاب بالدهشة حول كل تلك الشبهات المالية التي يدور الحديث حولها، ولك ان تختار ما تشاء من المؤسسات والوزارات لتجد ما يفتك ويفسد صباحك ومساءك بسبب التجاوزات المالية المحيطة حولها، وبمنظرة سريعة فقط على تقارير ديوان المحاسبة المعروضة على جدول اعمال مجلس الامة والتي تنتظر منذ اشهر دورها الطويل في المناقشة فانك ستعرف ما نقصد، فعدم وجود انظمة رقابية محكمة ومستقلة للتفتيش المالي والاداري تتبع اعلى سلطة في اتخاذ القرار ولها سلطات واسعة كالحالة الى النيابة مباشرة، فان الحديث عن مكافحة الفساد والمفسدين يظل ضربا من الخيال العلمي، من هنا والى ان تستيقظ مؤسسات الدولة فان على الناس والقطاعات الاهلية والتطوعية في المجتمع مسؤولية ودورا كبيرا في تفعيل المساءلة والمتابعة الشعبية لكل تلك المؤسسات والجهات الحكومية، فالفساد المالي والاداري اخطبوط يحتاج لكل الجهود الحكومية والبرلمانية والاعلامية والمجتمعية والاهلية لكشفه والحد من زيادته وتقوية أزرعه المفسدة للبلاد والعباد، بحسنا فعلت جمعية الشفافية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في متابعتها لمثل هذه الملفات الساخنة، ولكن المطلوب ايضا هو المساهمة الشعبية في حملات التوعية بمخاطر الفساد والافساد، بحيث تكون رديفا لمؤسسات المجتمع المدني لمكافحة الفساد ولعوانة اجهزة الدولة ومؤسساتها التي لا شك انها اكبر ضحايا الفساد، وعليه فاني اقترح اطلاق حملة وطنية تحت مسمى «كويتيون ضد الفساد» تشترك فيها مختلف شرائح المواطنين من افراد عاديين واعلاميين وقانونيين وكتاب وناشطين ومتخصصين ووسائل اعلام يرغبون بعمل شيء لاجل هذا الوطن الذي اعطانا الكثير دون ان نقدم له شيئا في المقابل، بحيث يتم تسليط الاضواء الكاشفة على مكامن الفساد الموجودة والمتاثرة بيننا واتخاذ بعض الخطوات العملية التي ستساهم بالتأكيد في

كشفت الكثير من الملفات الساخنة، فبدلاً من لعن الظلام والتحسر على النفس والوطن، فليشعل كل منا شمعة صغيرة لانارة الطريق الطويل لابنائنا نحو المستقبل، وللمهتمين يمكنهم التواصل معنا عبر البريد الالكتروني، ونحن على ثقة بتجاوب الكثيرين مع هذه الحملة الوطنية من اجل «كويتيون ضد الفساد»،ومنا الى من يهمهم الامر.

الدار ٢٨ يونيو ٢٠١٠

الموازنة والفساد

ظاري جاسم الشمالي

السرطان الذي يفتك بكل خطط التنمية هو الفساد، الذي يجد منفذاً له من خلال التقصير في مراقبة تنفيذ المشاريع وبعض الأوامر التغييرية التي تذهب بالخطوة الى غير أهدافها وبالمشروع الى غير كلفته المقررة.

لقد تطور علم المحاسبة وأصبح يعتمد على دراسات جدوى تلامس الواقع وتتنبأ بالمشكلات، فمن أين تطرأ تلك التغيرات التي تهش المشروع وتحطم الطموح وتؤخر الإنجاز.

هل يمكننا أن نواجه تفشي الفساد بلجان التحقيق؟ لقد ثبت أن اللجان لا تستطيع لأسباب علمية أحياناً وسياسية في الغالب- أن تمضي في اتخاذ الاجراءات التي تعوض ما هدر فعلاً تحت مسميات متعددة، ولا هي قادرة على تفضي حدوث الهدر مرة ثانية مادام أن الذهنية التي تحرك المشاريع والادارة التي تتحكم في التخطيط والتنفيذ لاتزال متهاونة في امكانات الهدر والتسرب الناتجة عن الفساد وأحياناً عن الاهمال الذي لا يقل خطورة عن الفساد.

الرقابة المسبقة والمتابعة اللاحقة، هذا هو الحل الأنجع الذي اكتشفه العالم، وحتى في أرقى الدول لاتزال تقنيات النهب متقدمة على آليات المراقبة، وادارات العالم تضيف في كل يوم ضوابط جديدة، مستفيدة من ابداعات ملوك السرقة المنظمة للمشاريع الكبرى.

فكيف هي الحال في دول تتمتع بملاءة مالية تسمح بالهدر غير المنظور وعلى طريقة ديبب النمل، وليس فيها ادارة يقظة وفعالة ومتابعة، ثم تأتي الى المشكلة الأكبر، فاذا اتفقنا على كل أنواع الرقابة، وأصدرنا القوانين، يبقى اختيار الأشخاص الذين لا يخافون في رقابة المال العام لومة لأثم. فمن هم أولئك الذين لا يرون في المسألة الا بعدها التقني من دون أي التفات لأبعادها السياسية؟ ومن هم أولئك الذين ينسون في عملهم كل الانتماءات الا الانتماء للوطن... كل الوطن؟.

تشكل هذه اللجان الرقابية على المشاريع من تكنوقراط رفيعي المستوى، لديها سلطات التفتيش المركزي وصلاحيات التدخل في كل مرحلة من مراحل التنفيذ، وتتلقى تقارير دورية جمععتها بواسطة موظفيها، وتمنح هذه الفئة من الاختصاصيين تقديرات مالية مرموقة ستكون - مهما كبرت - أقل بالملايين والبلالين مما يمكن أن يهدر من دون رقابة.

لجان تكنوقراط متخصصة تدير القطاع العام بذهنية القطاع الخاص وتقنيات العلم الذي يحصي حبة الرمل، والجزء من الدينار... فأين هؤلاء؟ هل يمكن أن تدعم الكويت أمثالهم؟ وهل يمكن أن تخلو المنطقة العربية من أمثالهم اذا لم نجد من يقوم بهذا الدور الكبير من كفاءات البلد.

نعم لا ينقصنا الرجال ولكن تنقصنا الارادة السياسية لمواجهة مرض يفتك بآثار الأجيال القادمة ويهدد المكانة المالية للكويت على المديين المتوسط والبعيد.

نقاشات مجلس الأمة كانت مفيدة في هذا الصدد ولكن لا ترتفع المسؤولية عن الجميع حكومة ومجلساً بمجرد الكلام، فلنبادر الى تشكيل لجان مكافحة الفساد ولنجملها من التخلف والسياسة، لتعمل بعلم واطمئنان ومن دون خوف وحسابات هي حتماً تهديد دائم للمصلحة العامة.

النهار ١ يوليو ٢٠١٠

قانون النزاهة لمكافحة الفساد

د. عيسى محمد الأنصاري

لقد مرت جلسة مجلس الأمة المنعقدة بتاريخ ١١-٥-٢٠١٠ والتي خصصت لمناقشة قانون الذمة المالية وقانون مكافحة الفساد دون انجاز يذكر نظرا لفقدان التنسيق المطلوب ولعدم دقة القوانين المطروحة من بعض النواب أو تداخلها مما أدى الى التوصية بعودة هذه القوانين الى اللجنة التشريعية والقانونية التابعة للمجلس وهذا ما يضع اللجنة أمام مسؤولية كبيرة وهي كفاء لها، نظرا للجهد الكبير الذي يبذله أعضاؤها ورئيسها النائب حسين الحريتي. ولعل اللقاء الذي تم خلال الاسبوع الماضي بجمعية الشفافية الكويتية بمنطقة اليرموك ليبشر بالخير حيث حضر ما يقارب تسعة عشر نائبا واحدى وعشرين جمعية نفع عام وتعاهدوا على اقرار القانون العام للنزاهة وهذا يدعونا للاعتقاد بأن الجلسة التي سوف تعقد بتاريخ ٢١-٦-٢٠١٠ والتي خصصت لمناقشة قوانين مكافحة الفساد سوف تكون مهمة في تاريخ الكويت التشريعي.

ولعل اهتمام مجلس الأمة والمجتمع المدني يأتي انطلاقا من أغراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد الواردة في المادة (١):

«ترويج وتدعيم التدابير الأمنية المؤدية الى منع ومكافحة الفساد بصورة أكفأ وأنجح». وحيث صارت تلك الاتفاقية جزءا لا يتجزأ من المنظومة التشريعية الكويتية بصدور قانون ٢٠٠٦/٤٧ بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ونشره في الجريدة الرسمية الكويت اليوم في ١٠-١٢-٢٠٠٦م.

وقد قامت جمعية الشفافية الكويتية بطباعة هذه الاتفاقية وتوزيعها على المهتمين بأعمال السلطات الثلاث بدولة الكويت. وبهذه المناسبة دعونا نبين بعض المعلومات العامة حول الاتفاقية فيما يتعلق منها بدولة الكويت:

- ١ - الاعلان عن الاتفاقية بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٣٠-١٠-٢٠٠٣.
- ٢ - تاريخ توقيع حكومة دولة الكويت على الاتفاقية بتاريخ ٩-١٢-٢٠٠٣.
- ٣ - دخول الاتفاقية حيز التنفيذ «علميا» بتاريخ ١٤-١٢-٢٠٠٥.
- ٤ - مصادقة مجلس الأمة الكويتي على الاتفاقية بتاريخ ٢١-١١-٢٠٠٦.
- ٥ - صدر قانون ٢٠٠٦/٤٧ بالموافقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ٤-١٢-٢٠٠٦ ونشر بالجريدة الرسمية بتاريخ ١٠-١٢-٢٠٠٦.
- ٦ - تاريخ ايداع موافقة دولة الكويت لدى الأمين العام للأمم المتحدة هو ١٦-٢-٢٠٠٧.
- ٧ - تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية على دولة الكويت هو ١٧-٣-٢٠٠٧.

القراء الأعزاء.. ان المواد الواردة في هذه الاتفاقية وعددها (٧١) مادة قد رسمت لكل دولة خارطة طريق مناسبة لمواجهة الفساد السياسي والاقتصادي والاداري وكيفية تعزيز الشفافية والنزاهة والمساءلة محليا، وهي جهد جماعي شارك في صياغته معظم دول العالم ومع اعتمادها

محليا في قانون ٢٠٠٦/٤٧ فإن تنفيذ هذا الاتفاقية بات التزاما دوليا، وحاجة محلية، لا يجوز معها التقاعس أو المماثلة أو التسوية، وعلينا جميعا، فردا أو جمعية نفع عام أو جماعات أو حكومة وبرلمانا وقضاء، أن نعمل على انفاذ مواد الاتفاقية ال(٧١) جميعها، وأن نحاسب أنفسنا وغيرنا بناء عليها ففي موادها خير لنا جميعا، وخير للكويت.

الرؤية ٢ يوليو ٢٠١٠

مكافحة الفساد بالتصريحات!

احمد الدين

هناك فارق كبير وجدي بين مكافحة الفساد فعلا وبين ادعاء مكافحته قولاً... فمن بين أمثلة مكافحة الفساد بالتصريحات ذلك الخبر، الذي نشرته وكالة الأنباء الكويتية "كونا" قبل يومين وأعلنت فيه أنّ مسؤولين كويتيين أكدا في مؤتمر دولي حول استراتيجية مكافحة الفساد حرص الحكومة على مكافحة الفساد ومحاربه!

بينما الواقع الملموس يفضح زيف مثل هذا الادعاء اللفظي، إذ سبق أن انضمت الكويت في العام ٢٠٠٣ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وهي الاتفاقية، التي كان يفترض أن يبدأ نفاذها في ١٧ مارس من العام ٢٠٠٧ أي قبل أكثر ثلاث سنوات، ذلك في الوقت، الذي واصلت فيه الكويت خلال هذه الفترة تراجعها المريع وفق مؤشر مدركات الفساد في العالم الصادر عن "منظمة الشفافية العالمية"، حيث احتلت في التقرير الأخير المرتبة ٦٦ بين دول العالم وانخفضت معها الدرجات التي حصلت عليها لتصبح ٤١، درجات فقط من بين عشر درجات!

وعلى سبيل المثال فإنّه من بين متطلبات تنفيذ هذه الاتفاقية الدولية إنشاء هيئة وطنية تتولى مكافحة الفساد وتشرف على السياسات المتصلة بهذا الشأن وتتسق الجهود، وتزيد الثقافة المتعلقة بمنع الفساد، وتتمتع بالاستقلالية، التي تمكّنها من القيام بواجباتها... ولكن الحكومة حتى الآن لم تحرك ساكناً لتنفيذ هذا المتطلب، بل أنّ الاقتراح بقانون المقدم بهذا الشأن إلى مجلس الأمة هو اقتراح صادر عن النواب وليس عن الحكومة، فيما الحكومة تتخذ تجاهه موقفاً سلبياً متحفظاً، سبق أن أعلن عنه ممثلوها في اجتماعات اللجنة البرلمانية المعنية ببحثه!

وأيضاً فإنّه من بين متطلبات تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وجود نظم لإقرار الذمة المالية للموظفين العموميين المعنيين وفقاً للمادة ٥٢ من الاتفاقية... ومع ذلك لما تقدمت الحكومة بعد إلى مجلس الأمة بمشروع قانون في شأن الإفصاح عن الذمة المالية، واكتفت بالإشارة إليه ضمن الخطة الإنمائية، هذا ناهيك عن تحفظ الحكومة على الاقتراحات النيابية بقوانين في شأن الإفصاح عن الذمة المالية، حيث تدعي أنّها تتطوي على شبهات دستورية!

وغير ذلك، فإنّ هناك قائمة من القوانين المتصلة بمكافحة الفساد، التي يفترض أن تتقدم الحكومة بمشروعاتها إلى مجلس الأمة، ولكنها لم تفعل، ومن بين هذه القوانين: قانون مكافحة الفساد، وقانون حق الاطلاع على المعلومات العامة، وقانون تضارب المصالح!

والمؤسف أكثر أنّ الحكومة قد تجاهلت أيضاً التوجيه الأميري السامي الوارد في الكتاب الرسمي المهور بتوقيع صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله ورعاه المؤرخ في ١٣ سبتمبر من العام الماضي ٢٠٠٩، الذي طلب فيه صاحب السمو من رئيس مجلس الوزراء الإسراع في تنفيذ القرارات المتصلة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، مثلما سبق أن انفردت جريدة "الراي" بنشر صورة عنه، حيث لا تزال الحكومة تواصل تراخيها المفضوح عن تنفيذ متطلبات هذه الاتفاقية الدولية، ولما تستجب بعد إلى ما جاء في التوجيه الأميري السامي، الذي يفترض أن تلتزم تنفيذه وتسعى إلى تطبيقه!

باختصار، لا يمكن أن نتوقع شيئاً من فاقد الشيء!

مكافحة الفساد بين الجد واللهو

د.حنان الخلف

لا يخفى على الجميع أن وضع الفساد - الإداري والمالي - استشرى في الكويت خلال السبع سنوات الأخيرة ويتجه من سيئ إلى أسوأ، فحسب الدراسات التي تقوم بها منظمة الشفافية الدولية كل عام نجد أن مستوى الكويت في مواجهتها للفساد تدنى بين دول العالم من ٢٥ إلى ٦٦، كما تدنى مستواها بين الدول العربية من ٤ إلى ٨، وأحد الأسباب الأساسية لهذا التراجع هو عدم وجود جهاز أو هيئة مهمتها مراقبة ومنع ومحاسبة كل عمل إداري ومالي غير مشروع. وهذا لا يعني أنه لم تكن هناك محاولات كويتية جادة للدفع نحو تأسيس هذا الجهاز كمشروع هيئة مكافحة الفساد التي تقدمت به جمعية الشفافية الكويتية ولكن هذه المحاولات إلى يومنا هذا يتم إحباطها ممن له مصلحة في ذلك.

لقد قامت جمعية الشفافية الكويتية، وبالتحديد في عام ٢٠٠٦، بتقديم دراسة للحكومة تتعلق بإنشاء هيئة لمكافحة الفساد. كما أقامت الجمعية في ٢٠٠٧ مؤتمرا عرضت فيه تجارب الدول الأخرى التي سبقتنا في هذا المجال. ولكن كان توجه مجلس الأمة آنذاك نحو تبني مشروع جزئي هو مشروع قانون كشف الذمة المالية حيث تضمن هذا المشروع إنشاء جهاز في وزارة العدل يتولى مهمة مراقبة الذمة المالية من خلال مجموعة من القضاة يقومون بأداء هذه المهمة التنفيذية. لقد عارضت جمعية الشفافية، وبتأييد من منظمات المجتمع المدني الكويتي، هذا المشروع ولأسباب عديدة منها أنه من غير الجائز دستوريا تشغيل القاضي - بواسطة وزارة العدل - في مهام من اختصاص السلطة التنفيذية - جهاز مراقبة الذمة المالية - كما أن إنشاء الهيئة في وزارة العدل أو أي وزارة أخرى سيفقد هذه الهيئة استقلاليتها، حيث يقتضي هذا المشروع أن يقوم أحد موظفي هذا الجهاز بالبت في تقرير الذمة المالية لوزير العدل وهو رئيسه في العمل. إن ضمان فاعلية أي جهاز مكافح للفساد يكمن في استقلالية هذا الجهاز بإدارته وموظفيه وهذا ما تعهدت به الكويت عندما صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في نهاية ٢٠٠٦ والتي تنص عليه المادة السادسة بأن «تقوم كل دولة طرف، وفقا للمبادئ الأساسية لنظامها القانوني، بمنح الهيئة، ما يلزم من الاستقلالية لتمكين تلك الهيئة من القيام بوظائفها بصورة فعالة وبمئأى عن أي تأثير لا مسوغ له».

لم تقف جهود جمعية الشفافية الكويتية عند حد الاعتراض بل قامت بتتبع وتطوير مقترح القانون الأول الذي تقدمت به سابقا ليتضمن هذا المشروع الجديد منظومة قوانين تحت هيئة واحدة هي «الهيئة العامة للنزاهة». ويشترط في هذه الهيئة أن تكون مستقلة عن أي وزارة في الدولة. من مهام هذه الهيئة تلقي الشكاوى بخصوص جرائم الفساد، والتحري عن الفساد المالي والإداري، كما تعمل الهيئة على اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد. أيضا تقوم بالتحري ومتابعة حالات تعارض المصالح، وتلقي إقرارات الذمة المالية، وحماية المبلغين عن الفساد.

قدم هذا المقترح بقانون إلى مجلس الأمة وحدد تاريخ التاسع من ديسمبر ٢٠٠٩ لمناقشته.. ولكن لم يناقش بسبب جلسة الاستجوابات التي تم تحديدها قبل يوم واحد فقط من مناقشة هذا

المشروع الهام وقد كان امتداد الجلسة إلى اليوم التالي سببا في إلغاء جلسة قانون الهيئة. وهكذا وبفضل بعد نظر نوابنا الكرام تم إحباط أول محاولة لمناقشة قانون الهيئة. بعد ذلك تم تحديد موعد آخر في الحادي عشر من مايو ٢٠١٠ لمناقشة مقترح القانون ولكن فشلت الجلسة بسبب احتجاج جمعيات النفع العام عندما علمت أن مجلس الأمة سيناقش اقتراح قانون مشروع الذمة المالية القديم الذي تم رفضه في ٢٠٠٧. وهكذا تم إحباط المحاولة الثانية لعرض الاقتراح. ثم تم تحديد موعد ثالث بتاريخ الحادي والعشرين من يونيو ٢٠١٠ لمناقشة مشروع الهيئة ولكن تم إلغاء الجلسة لعدم اكتمال النصاب والسبب على ما يبدو أن موضوع الفساد ليس بذي أهمية لدى الإخوة في السلطين التشريعية والتنفيذية.

حتما ان مثل هذا المشروع سيجد مقاومة قبل أن يخرج للنور ولكننا نقول لكل من يساهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تعطيل مناقشة مشروع الهيئة انه مسؤول عن تضييع الفرصة على الشعب الكويتي في أن يخطو خطوه جادة نحو إرساء قوانين النزاهة.. فمن منكم يريد أن يكون مسؤولا عن ذلك؟

الانباء ١٩ يوليو ٢٠١٠

فساد.. في فساد

يوسف الشهاب

قبل الحديث عن محاربة الفساد أو مواجهته، والسعي إلى الإصلاح، علينا أولاً وأخيراً للممة المفهوم الحقيقي للفساد، ومضامينه ومواقع تواجده، كل هذه الإجراءات ضرورية ولها الأولوية في كل خطوة وسعي للإصلاح، هذا إذا تحقق، مع أنني لست متفائلاً بذلك، لأن واقع الفساد كبير في مساحته وتواجده والشق عود، والقول بالمعالجة والمحاربة غير الفعل الميداني، وعلى العموم نحن بالانتظار، ويقول أهل مصر المحروسة «الميه تكذب الغطاس».

هذا العدو الأوحده أو هذا الداء اللعين الذي اسميناه الفساد ما كان ليأخذ كل هذا الصيت السيئ لو كانت المواجهة مبكرة والعقاب حاضراً الى جانب الثواب في آن واحد، أكثر من هذا لو أن الحكومات المتعاقبة ومعها مجالس الأمة على اختلاف فصولها التشريعية قامت منذ إطلالة رأس الفساد وذيله بقطع ذاك الرأس في كل موقع يطل منه لما كان لكل ذلك ان يحدث، الأمر الذي أدى الى استثناء هذا الداء على معظم الأصعدة عندنا سواء الوظيفية منها أو الفنية وحتى السلوكية للإنسان في تعامله مع القوانين العامة ولوائح أنظمة الحياة اليومية عندنا، وهذا ما يصيبنا بالألم والأسى على تاريخ مجتمع كان بالأمس نظيفاً في سمعته وسلوكه ونظافة يده وحرصه على أموال وطنه ومجتمعه.

الفساد الذي تتطلع الحكومة الى محاربهه وكل مواطن نظيف غيور على وطنه معا من دون حدود لا يتحقق الانتصار بالجري على هذا الفساد بالكلام والتصريحات بقدر ما يتحقق بالمواجهة الصريحة مع كل مفسد مهما كان موقعه الوظيفي ومكانته الاجتماعية بعيداً عن المجاملات أو الخضوع الى الواسطات من بعض النواب الذين اعتادوا على حماية المفسدين وصفقوا لهم، بل وباركوا فسادهم لغايات ومصالح انتخابية رخيصة أدت الى تدمير المجتمع واتلاف القيم الكريمة فيه والأخلاق التي كانت بالأمس خير شاهد على نظافة الجهاز الوظيفي بالدولة وعلى استقامة السلوك الإنساني لدى الموظف مواطناً كان أو وافداً.

الإصلاح لا يقتصر على شوية إجراءات رادعة تظهر اليوم وتختفي غداً وربما بعد ساعات، بل انه يتحقق في تأديب كل مفسد حين تثبت إدانته بتهمة الإساءة الى سمعة الوظيفة والنظام على الأموال العامة وحتى قبول الرشوة وهي ما نسمع عنها كثيراً في الآونة الأخيرة وللأسف، ويتحقق هذا الإصلاح في غرس الشعور الحقيقي في نفوس الجميع وإدراكهم بأن الفساد داء تصل عدواه ونتائجه السيئة اليهم جميعاً، وان عليهم جميعاً أيضاً ضرورة محاربهه واقتلاعه من جذوره ليشعر كل مفسد في الأرض بانه منبوذ من شرفاء المجتمع والساعين الى الإصلاح فيه.

نحن في حاجة الى ثورة إصلاح حقيقية ميدانية وليست على الورق أو بالتصريحات البراقة، بل في خطوات يدرك فيها كل من تسول له نفسه الدنيئة ممارسة الفساد بأنه لن يفلت من العقوبة، وان عصر المجاملة أو التهاون قد انتهى الى غير رجعة، هذا هو الإصلاح الذي يجب تطبيقه اذا ما أردنا للفساد ان يكون في محرقة التاريخ الوظيفي عندنا واذا ما أردنا لذوي الأيدي النظيفة والضامير النزيهة ان تشعر بنظافتها بين المفسدين وإلا «لا طبننا ولا غدا الشر».

• نغزة

كل انتهاك لقوانين الشارع العام سواء في اختراق الإشارة الحمراء أو ممارسة السلوك الرديء بالشارع الذي يأتي بغياب التربية المنزلية وكل محاولة لتقديم رشوة لإنجاز معاملة، كل هذه وغيرها فساد في فساد

القبس ١٩ يوليو ٢٠١٠

خطط حكومية لمكافحة الفساد

د. خالد عايد الجنفاوي

نتمنى للحكومة النجاح في مسعاها لمكافحة الفساد فالكويت وطن الجميع تستحق الأفضل

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح امس الأول في قصر السيف برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالنيابة، وزير الدفاع الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح . ومن بين القضايا التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع الوزاري كانت الخطط الحكومية لمكافحة الفساد . فلقد شرح رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ محمد عبدالله المبارك التفاصيل المتعلقة بالخطوات العملية اللازمة لانجاز المراحل المتعلقة بهذا المشروع الوطني المهم . ولقد تمت مناقشة جوانب مكافحة الفساد مثل «قانون حرية تداول المعلومات» و «منع تضارب المصالح» وواجبات ومسؤوليات الوظائف المدنية والذمة المالية وحماية المبلغين والمساءلة المالية والنزاهة... وغيرها من المشاريع «المصدر- القيس» ٢٠-٧-٢٠١٠-بتصرف). نشيد بداية بالجهود الحكومية في مكافحة الفساد ونعتقد انها جادة وستساعد في ترسيخ مبادئ الحساب والعقاب والثواب وستؤدي إلى تفعيل القانون خصوصاً في ما يتعلق بملاحقة المفسدين.

الخطط الحكومية لمكافحة الفساد نقلة نوعية وخطوة إيجابية وبناءة وسوف تؤدي إلى رفع مستوى الأداء الوظيفي في الكويت، بل وستؤصل المواطنة الصالحة بكل تجلياتها ومسؤولياتها المختلفة . فحين توضح الحكومة عزمها على تنفيذ مشاريع تتعلق بنشر وبث المبادئ الأخلاقية في ما يتعلق بإجراءاتها فهي كذلك أي الحكومة لن تتوانى عن تطبيق القانون وبهذا فيره، وفي كل جوانب الحياة اليومية في الكويت. مكافحة الفساد هي الخطوة الأولى والضرورية أصلاً لتشييد مجتمع مدني كويتي يحترم فيه الفرد واجباته ومسؤولياته الوطنية ويبذل فيها الموظف الكويتي والمقيم سواء في القطاع الحكومي أو الخاص جل جهده في إتباع قواعد وسلوكيات وظيفية نزيهة وتستند إلى القانون والاخلاص في العمل . نتمنى للحكومة كل النجاح في مسعاها لمكافحة الفساد فالكويت وطن الجميع تستحق الأفضل من حكومتها وشعبها . فلعل وعسى .

السياسة ٢١ يوليو ٢٠١٠

انعدام الصدقية الحكومية!

احمد الدين

عندما يكرر أحدهم وعوده المرة تلو المرة، ومع ذلك يخلفها جميعاً، فإنّه من الطبيعي أن يفقد هذا المخلف للوعود صدقيته... وهذه هي حال حكومتنا مع وعودها المتكررة، التي أخلفتها جميعاً في شأن التزامها بتنفيذ متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد... فعندما انضمت الكويت في العام ٢٠٠٣ إلى تلك الاتفاقية، فقد كان يفترض أن يبدأ نفاذها في ١٧ مارس من العام ٢٠٠٧ أي قبل أكثر من ثلاث سنوات وأربعة أشهر، ولكن الحكومة لم تحرك ساكناً في هذا الاتجاه!

وعندما اتضح التراخي الحكومي، فقد تفضّل صاحب السمو الأمير حفظه الله ورعاه وبادر إلى توجيه كتاب مهمور بتوقيعه السامي مؤرخ في الثالث عشر من شهر سبتمبر من العام الماضي ٢٠٠٩، أي قبل أكثر من عشرة أشهر، حيث طلب صاحب السمو في ذلك الكتاب من رئيس الحكومة الإسراع في تنفيذ القرارات المتصلة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد سبق أن نشرت صحيفة "الراي" صورة هذا الكتاب التوجيهي، إلا أنّ الحكومة تراخت عن تنفيذ هذا التوجيه الأميري!

وغير ذلك، فإنّه عندما أقرّ مجلس الأمة القانون رقم ٩ لسنة ٢٠١٠ بإصدار الخطة الإنمائية، الذي تمّ نشره في الجريدة الرسمية "الكويت اليوم" بتاريخ ٢٨ فبراير الماضي، فقد تضمّن القانون من بين ما تضمّنه التزام الحكومة بإنجاز مشروعات قوانين لمكافحة الفساد، وتضارب المصالح، وحماية المبلغين، وإنشاء هيئة لمكافحة الفساد، وذلك في إطار تنفيذ المتطلبات التشريعية للخطة الإنمائية والتزاماً بتنفيذ متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد مضت أربعة أشهر وعشرون يوماً على ذلك الالتزام ولم نسمع شيئاً عن أي جهد حكومي في هذا الشأن، إلى أن أعلنت الحكومة في اجتماعها الأخير على لسان وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنّها اطلعت على مذكرة جهاز متابعة الأداء الحكومي والمتضمنة استعراض الخطوات التي قام فريق العمل باتخاذها في شأن تطبيق الالتزامات التعاهدية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، حيث شرح رئيس جهاز متابعة الأداء الحكومي الشيخ محمد العبدالله المبارك الصباح التفاصيل المتعلقة بالخطوات العملية اللازمة لانجاز المراحل الأخرى، ومن بينها ما يتصل بتحضير قانون حرية تداول المعلومات، وتحضير قانون منع تضارب المصالح وقواعد السلوك في الخدمة المدنية، وتحضير قانون الإفصاح عن الذمة المالية، وتحضير قانون لحماية المبلغين.

وهذا يعني باختصار أنّ مشروعات هذه القوانين لما تتجز بعد، ولما تتم صياغتها، ولما يبحثها مجلس الوزراء، وبالطبع لما يقرّها بعد، ولما يحلّها إلى مجلس الأمة، وإنما هناك مجرد تحضيرات لهذه القوانين، التي يفترض أن تكون الحكومة قد أنجزت مشروعاتها منذ أكثر من ثلاث سنوات وأربعة أشهر، بل يفترض أن تكون الحكومة قد سعت إلى إقرارها في مجلس الأمة منذ ذلك الحين بالتزامن مع موعد نفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في ١٧ مارس من العام ٢٠٠٧، التي بقيت طوال هذه المدة مجرد حبر على ورق!

والآن، وبعد هذه التسويف والتراخي، هاهي الحكومة في اجتماعها الأخير تكلف جهاز متابعة

الأداء الحكومي باستكمال الجهود بالتعاون مع الجهات المعنية لانجاز كافة الخطوات اللازمة
بالسرعة الممكنة، وذلك من دون أدنى التزام بتوقيت محدد لهذا الانجاز المزعوم!
باختصار، فإنّ التراخي الحكومي في تنفيذ متطلبات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة
الفساد ليس مجرد مثال إضافي يكشف لنا سوء الإدارة الحكومية وعجزها، بل هو دليل ملموس
آخر على انعدام صدقية الادعاءات الحكومية لمكافحة الفساد، حتى لا أذهب إلى ما هو أبعد
من هذا التفسير..!

عالم اليوم ٢٢ يوليو ٢٠١٠

انبطت الجربة !

د . حسن عبدالله جوهر

سؤال النائب أحمد السعدون بشأن تضارب المصالح في المجلس الأعلى للبترول جاء ترجمة واقعية ودقيقة ومباشرة، ومهد الطريق لفتح ملفات الفساد بكل أنواعه في مرافق الدولة وهيئاتها ومناجم الذهب فيها، وكان جواب وزير النفط في هذا الخصوص من الوضوح والشفافية الأمر الذي يستحق معه وسام التقدير والجدية التي نتمنى أن تكون حكومية، وليست اجتهاداً شخصياً للسيد الوزير فقط، في التعاطي مع هذا الحصن الحصين ويقدر من المسؤولية.

فجواب الشيخ أحمد العبدالله يجب أن يكون نموذجاً نمطياً ومعياريّاً لطريقة ردود الوزراء عن أسئلة أعضاء مجلس الأمة، ليس فقط من حيث المبدأ الدستوري في أداء العمل بالأمانة والصدق، بل إشراك أصحاب الشأن في تحمل مسؤولية المعلومات والبيانات التي تودع في الأمانة العامة للبرلمان وتشر في الصحافة ويطلع عليها عامة الناس.

كما أن جواب وزير النفط بالتأكيد سوف يفتح أحد أهم الملفات وأخطرها، وهو ملف التنفيح والاستفادة المباشرة من بعض مواقع اتخاذ القرار، خصوصاً ذات الطبيعة المالية، فلا يعقل بأي حال من الأحوال ومهما كانت التبريرات والتفسيرات أن يكون جميع أعضاء المجلس الأعلى للبترول باستثناء عضو واحد فقط من ملاك وأصحاب الشركات النفطية التي تتعامل بشكل مباشر مع هذا القطاع، وتبرم معه الصفقات والعقود المالية التي تبلغ مئات الملايين من الدنانير.

وهذا المبدأ يسري على المعاملات الصحية في إجراءاتها، التي لا يشوبها شبهة الحرام أو التجاوزات القانونية، فما بالك بتلك التي تتم ترسيبتها وتتحدد مبالغها وفق مسطرة التحايل والنفوذ وتممر من الأبواب الخلفية!؟

وكانت دواعي التورع وإبعاد النفس عن أي نوع من المساس وجبّ الغيبة عن الذات تقتضي أن يتقدم أعضاء المجلس الأعلى للبترول باستقالاتهم فور نشر الجواب البرلماني، بل كان الأجدر بمجلس الوزراء التأكيد من عدم وجود ضميمية تعارض المصالح قبل توليتهم في مثل هذا الموقع، بل كان من أنقى صور الفروسية وإنكار الذات ألا يقبل هؤلاء الأعضاء بمثل هذا العرض أو على الأقل تصفية أعمالهم التجارية الخاصة في سبيل القيام بهذه الخدمة العامة.

وتزداد قيمة هذه المثل العليا في ظل وجود حزمة من التشريعات المتفق عليها بين المجلس والحكومة، والمدرجة ضمن الأولويات المعتمدة بين السلطتين في إقرار قوانين الشفافية ومكافحة الفساد ومنع تضارب المصالح والإقرار بالذمة المالية، تمهيداً للإجابة عن سؤال من أين لك هذا، وهي تشريعات أصبحت من متطلبات النهوض بالديمقراطية في دول العالم قاطبة.

فلم تكن ردود فعل بعض أعضاء المجلس الأعلى للبترول في إصدار بيانات وتصريحات صحفية لتبرئة ساحتهم أو تبرير وجودهم على رأس هذا الجهاز موفقة، ليس من باب التشكيك بزمهم المالية أو المساس بكرامتهم الشخصية، ولكن لأن وجودهم في هذا المكان وببساطة شديدة خطأ بل خطأ جسيم.

ولكن يبقى تحريك المياه الراكدة من خلال مناقشة مسألة تضارب المصالح في العلن قضية حيوية، ولو أتت متأخرة كثيراً، حيث طارت الكثير من الطيور بأرزاقها، وحن الوقت لإغلاق هذا الباب للأبد.

ولعل الكرة أصبحت اليوم في ملعب الحكومة والمجلس معاً، فالمسألة لا تتعلق بالمجلس الأعلى للبتروك فقط، بل بالكثير من مواقع القرار المهمة في الدولة، ولم يكن حديث الدواوين والمنتديات والإشاعات مجرد وهم أو تطفل أو حسد كما يروج البعض، ولكنه أمر واقع وترسنة ضخمة لم يكشف عنها النقاب بهذه الجرأة من قبل، ولهذا فإنه من المهم أن يتم توجيه نفس السؤال البرلماني السعدوني بشأن جميع المجالس والهيئات والإدارات العليا التي تضم أعضاء لهم علاقات تجارية مباشرة وغير مباشرة معها، والأهم من ذلك أن تكون الإجابات عن مثل هذا السؤال بجرأة وشفافية جواب الشيخ أحمد العبدالله حتى 'نبط الجربة' كلها!

الجريدة ٢٣ يوليو ٢٠١٠

عندما تضيع الأمانة

د. محمد عبدالمحسن المقاطع

نقل لي واحد ممن أثق بهم، أن صديقا له يعمل في خفر السواحل قام بمداهمة أحد اليخوت التي اشتبه بها، ومن بعض تصرفات من هم عليه، وما ان اقترب من اليخت وبدأ بالتحدث الى من هم عليه، حتى فوجئ بأن من بينهم ضابطا كبيرا، وكما يقول ربما وكيل نيابة، أو من هو أعلى كما يعتقد، فيقول لم أملك الشجاعة الكافية حتى أقدم على اتخاذ أي إجراء في مواجهة هؤلاء، وهم بهذه الوظائف والصفات.

وأيا كانت صحة هذه الرواية أو دقتها من عدمها، فإن الهدف من ذكرها هنا ليس هو الأشخاص، وإنما المغزى الذي فيها والدلالة التي تحملها، فحين ننظر من حولنا في كثير من الأمور ندرك مباشرة أن السبب العام في تردي الأحوال وضعف الإجراءات وعدم تطبيق القانون هو «ضياع الأمانة»، فإذا كان المسؤول أو صاحب القرار أو الشخص الذي ينتظر أن يكون قدوة هو أول من فرط في الأمانة التي يحملها ولم يبال. بحفظها وحسن أدائها، فإن العاقبة من دون شك وخيمة على البلد وعلى مصالحه كافة، وقد تزايدت ظواهر، ولا أقول ظاهرة، تضييع الأمانة، تحت مبررات عديدة، فهناك من يبررها بأن الإصلاح لا يقف عليه وحده، وهناك من يرى أن تفريطه فيها سببه هو حصوله على حقوق له، وثالث ليس له ضمير أو ذمة أو خشية من أحد، ورابع يرى أن عدم وجود من يحاسبه سببه «ليأخذ راحتته» دون أن يبالي، وخامس يقول إذا كان كل من تعامل معه لا يرى إلا مصلحته، فلم لا أكون أحسن منه؟! وهكذا تعددت الأسباب والضرر واحد على البلد بسبب إضاعة الأمانة.

بل لقد بلغ الأمر أشد وأنكى من ذلك، فأصبحت المجاهرة بطلب الرشى في جهات عديدة ووزارات مختلفة، حتى إذا أردت أن تحصل على حق لك، سواء كان ترخيصا أو توصيل خدمة أو إجراء كشف أو الحصول على قيمة عقد أو غيرها، تجد من يطلب منك دفع مبلغ من المال «رشوة» وأحيانا فإن طالب هذه الرشوة يقول انها ليست له هو، وإنما الى من يعلوه في المسؤولية والموقع، وهكذا تنتسج دائرة الفساد والمفسدين ممن خانوا أمانة المسؤولية وتاجروا بكل ما لديهم من منصب أو مركز أو سلطة أو قرار، مهما كان «تافها»، فكانت النتيجة هي ضياع الأمانة.

ونعود إلى ما بدأناه في هذه المقالة لنجد أن ذلك الشخص الذي يعمل في خفر السواحل بدأ يخشى على نفسه لو أنه تعرّض لمثل هؤلاء الأشخاص، وهي الحالة نفسها التي يخشى فيها الموظف أن يتصدى لفساد رئيسه، أو الطالب الذي يخشى مواجهة أستاذه أو دكتوراه، وهي الحالة نفسها بالنسبة إلى المديرين في شأن رؤساء الجهات والمؤسسات التي يعملون بها، حتى يصل الأمر إلى الوزراء وتردد من يعمل معهم في مواجهتهم، فتضيع الأمانة في البلد كله، فقد كانوا هم سببا في حصول صاحب المنصب على مكانته العالية أو ربما لصاحب المنصب فضل عليهم في تحقيق مكانة ومنزلة أوصلتهم للوزارة، فكل من جانبه «مضيع للأمانة».

محاسبة من يملك السلطة

تيسير عبدالعزيز الرشيدان

القاعدة القانونية والعرفية تقول إن من يملك السلطة التنفيذية يجب أن يحاسب، لأن النسبة الكبرى من أوراق اللعبة بيده، والمحاسبة أداة لضمان حسن الإدارة وسير العمل وليست هدفا لتصيد الأخطاء.

فإذا نظرنا إلى دور الحكومة وهيئاتها في تطبيق شروط مكافحة الفساد (وهي: ١. الشفافية في عمل الدولة ومؤسساتها، ٢. الحكمة في استخدام ثروات الدولة ومواردها، ٣. المساءلة القانونية لأي تجاوز إداري ومالي، ٤. تعيين التكنوقراط المختصين المستحقين)، فإننا لا نرى جدية في اتخاذ قرار المحاسبة، وإنما ردة فعل لأي حدث.

ومثال على ذلك، عندما أدان ديوان المحاسبة في تقريره مؤسسة الخطوط الكويتية في ٢٩٨ صفحة، للتجاوزات وتبيد الأموال والخسائر وشبهة العقود والتلاعب بالتذاكر المجانية وتدنى مستوى التشغيل إلى ٢ في المائة ما بين ٢٠٠٨-١٩٩٠ (جريدة الجريدة ٤-١١-٢٠٠٩) لم تكون هناك أي إجراءات صارمة لذلك.

أما إجراءات ديوان المحاسبة، بعد أن أظهر الحقائق، فهي أقل من الطموح. وحتى المادة ٥٧ من قانون ٣٠-١٩٦٤ (لرئيس الديوان أن يقيم الدعوى التأديبية ضد المخالف أمام الهيئه المشكلة بالمادة ٥٥) لا تصل إلى الحد المطلوب لحماية المال العام.

لقد فشلت محاولات بعض الإخوة النواب (عبدالرحمن العنجري، د. أسيل العوضي، حسن جوهر، خالد الطاحوس وعلى الدقباسي) لتعديل القانون ليكون أكثر فاعلية ويحيل المخالفات إلى القضاء مباشرة. كما أن دور الحكومة داخل مجلس الأمة وتفعيل اللاتحة الداخلية نجده سلبيا ولا ينم عن رغبتها في تغليب النهج القانوني.

فلم تكن الحكومة جادة في التصويت لرفع الحصانة عن الكثيرين من متجاوزي القوانين والمطلوبين للسلطة القضائية من النواب، لكي لا تثيرهم ويغضبوا عليها ومن ثم يحاسبوها بشدة. وآخرهم النائب الذي حاول الاحتيال على مواطن بقبض ٢٠٠ ألف دينار مرتين (الرأي ٢٢-٩-٢٠١٠)، أو الذي استقدم ١٠٥٠ سائقا (السياسة ٢٦/٩/٢٠١٠)، وقبلها من طعن بالآخرين واتهمهم ولا يريد رفع الحصانة عنهم حتى لا يمثل أمام النيابة، فلقد تمت الموافقة على ٤٥ طلب رفع حصانه من أصل ١٢٢ طلبا خلال الحياة التشريعية في جناح الصحافة، أو لمخالفات قانون الفرعيات، وهذا يثبت أن بعض النواب يتمترس خلف الحصانة لمأرب أخرى.

لقد قلنا سابقا إنه يجب تطبيق القوانين على أهل السلطة أولا، فهم القدوة في تطبيق القوانين ولغة الحوار وعدم التعدي على حقوق الآخرين، وخصوصا بعد أن كثرت وسائل الإعلام المقروءة والمرئية وأصبحت المواقع الالكترونية أكثر عددا من القراء. وأصبح الخبر المثير هو المطلوب وليس الخبر الصحيح، ونحن نعتقد بأن المسؤول على قيم المواطنة والتماسك الاجتماعي هو الحكومة، لأنها هي التي تهيمن على السلطات كافة.

أفلا يجب أن تتوقف السلطة لتعرف أين الخلل، وخصوصا بعد العدد الكبير من الاستجابات؟ ورغم أن الاستجواب هو أداة دستورية وحق مشروع، ألا يعني استخدامه وجود فساد إداري وتجاوز وتقصير في تطبيق القوانين مما يسبب ضياع وهدر الاموال والثروات وتراجع مكانة الكويت وحنق ونقمة المواطنين؟!

نعتقد، في رأينا المتواضع، ان العمليات الإصلاحية وفق القانون والدستور تعمل على استقرار النظام وتقرب بين الحاكم والمحكوم، وحتى بين جميع أطراف الشعب، وهو ما نحتاجه، خصوصا أننا مررنا سابقا بظروف صعبة في ٢-٨-١٩٩٠، كما أن الشد والتوتر والتأزيم بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تعطل كثيرا من مصالح المجتمع ولا تصب في مصلحة الدولة.

إن اهم قرار تثبت فيه الحكومة جديتها وخوفها على الوطن هو النزول إلى الساحة وإعلان الحرب على الفساد الذي بات ينخر معظم مفاصل الدولة، وبجميع أصنافه، إداريا وماليا وسياسيا، وأصبح لزاما على السلطة التنفيذية، بالتعاون مع السلطة التشريعية، تفعيل ودفع آلية مكافحة الفساد والمفسدين وتعزيز الشفافية.

الطليعة ٩ اكتوبر ٢٠١٠

درس من الشيخ عبدالله السالم، هل يتكرر؟

فيصل الزامل

يقول الخبر: «الكويت السادسة خليجيا في ترتيب مؤشر الفساد». ترى، ما السبب ونحن لدينا مؤسسات رقابية رسمية وإعلامية يفوق عددها ما لدى دول الخليج مجتمعة؟ للإجابة استمع الى هذه القصة التي ذكرها لي شاب رجع من رحلة لمدة خمسة أيام في تركيا مع زوجته: «استأجرت سيارة مع سائق واستمتعنا بالإجازة، قال لي السائق «عندي محل يحتاج الى تجديد الرخصة كل ثلاث سنوات، وفي كل مرة أضطر إلى دفع رشوة للموظف المختص حتى يوافق على إصدار الرخصة وإلا فإنه سيبحث عن أي سبب لعرقلتي، هذه المرة لم يطلب مني رشوة، سألته لأتأكد فhez رأسه بالنفي قائلاً بصمت «الأمور تغيرت فوق».. يقصد مجيء حكومة برئاسة رجب طيب اردوغان»... للمزيد من التوضيح، وجه أحد الصحفيين سؤالاً لأردوغان في مؤتمر صحافي عن السر في التقدم الاقتصادي الذي تشهده تركيا رغم الأزمة العالمية فأشار الى جيبه العلوي قائلاً: «لأن هذا فارغ، ولو امتلأ لما تحقق الذي تراه» انتهى.

في الكويت يتحدث الجميع عن تقنين الفساد بمشاريع قوانين تصدر في النهار وليس بالليل لتعيين الأقارب الأعمى والقريبين المخلصين، استملاك الأراضي وترقيات جائرة.. وغير ذلك من تعديات بمئات الملايين من أجل شراء الأصوات باستخدام الخزينة العامة، ثم من المعروف أن سارق الليل يخاف أن يكتشفه أحد، بينما سارق النهار عندنا مجاهر، وإذا كان الأول يرتعد خوفاً اذا انتبه أحد من سكان المنزل أو المنطقة السكنية فإن سارق النهار - عندنا - يصرخ بأعلى صوته ليخيف رجال الشرطة والمواطنين، بل والدولة بأسرها فتخضع له وتراضيه (...). فكيف لا نكون في ذيل قائمة دول الخليج في مؤشر الفساد؟

قال لي أحد المسؤولين عن شركة كبيرة: «أثناء اختياري للموظف الجديد أتنازل عن شروط كثيرة حتى أظفر بأهم شرط وهو نظافة اليد، الباقي يمكن تعويضه ولكن هذا الأمر يدمر كل ميزات الموظف، ومن ورائه تدمر الشركة كلها».

لقد تأملت في تجربة صديق مصري هاجر الى ألمانيا وقرر أن يعمل على ترجمة القرآن الكريم الى اللغة الألمانية رغم أنه بالكاد يفهم تلك اللغة، عمل لمدة ١٢ سنة وأنجز مشروعه ثم نقله الى اللغات الروسية والإسبانية والبوسنية، وسبب نجاحه هو إدارته لفرق متخصصة، فريق من جامعة ميونخ يضم متخصصين في اللغة الألمانية والدراسات الشرقية، يقابله فريق آخر في مصر تم تشكيله داخل الأزهر الشريف ويضم متخصصين في دراسات القرآن الكريم واللغة الألمانية، وكلما أنجز الفريق جزءاً من القرآن الكريم في ميونخ أرسله الأخ عبد الحليم خفاجي الى مصر، حتى تم استكمال الترجمة في ١٢ سنة من العمل المكثف والمركز.

إنه أسلوب «الإدارة الفريق وعبر أصحاب الاختصاص» وهو أكثر إنتاجية من أسلوب «سوبرمان» الذي يظن أنه يعرف ويفهم في كل شيء، ويعطل قوى التفكير لدى العاملين معه، فيتسلسل الى نفسه الغرور، ثم بسبب انفرادة بالمعلومات يصاب ببيكتيريا الفساد فيدخل الى ممارسات يضع لها تبريرات متنوعة لا يجمعها سوى وصف واحد هو «فساد الذمة».

كلمة أخيرة:

سمع الشيخ عبدالله السالم بإضراب عمال شركة النفط بالأحمدي في عام ١٩٥٧ فطلب من السيد عبدالعزيز ثيان الغانم أن يذهب لمعرفة حقيقة الأمر، رجع إليه حاملا المعلومات المطلوبة، ومنها أن المفاوض ينتقص من رواتب العمال ولا يوفر لهم مساكن أكثر من خيم متآكلة وطعام فاسد، ويشيع في الأحمدي أنه شريك للشيخ عبدالله السالم، استدعاه الشيخ في اليوم التالي وقال له «أنا إذا أردت أن أسرق أحْتَاج لك حتى تغطي علي؟ لقد أمرنا بإلغاء جميع العقود معك، ومنعت التعامل معك في سائر دوائر الحكومة» ثم طرده من مكتبه.

الانباء ٢١ أكتوبر ٢٠١٠

هموم التنمية

إهمال التنمية ضياع للثروة الوطنية

د. عبد المحسن حمادة

من الأمور التي ركزت عليها الحملة الوطنية للحفاظ على الثروة الوطنية وعدم تبديدها الاهتمام بالتنمية ومحاربة الفساد. فمن المستحيل الحفاظ على الثروة الوطنية مع تجاهل التنمية وتكاثر الفساد. وبما أننا لن نستطيع أن نحول الكويت إلى بلد زراعي أو صناعي، وهما من أهم المجالات التي تعتمد عليها التنمية المستقبلية. لذا كان من الضروري البحث عن مجال آخر من مجالات التنمية يتلاءم مع ظروف البيئة الكويتية ومناخها الاقتصادي. وكان مجال الاستثمار من أفضل مجالات التنمية المناسبة لظروف الكويت. لذلك جاءت رغبة صاحب السمو بتحويل الكويت إلى مركز مالي عالمي. ولكن كيف تتحول هذه الرغبة إلى هدف واقعي ملموس؟ ولكي تتحول هذه الرغبة إلى هدف يجب أولاً معرفة أن كان للكويت إمكانات تمكنها من أن تتحول إلى مركز مالي عالمي. ثم البحث عن الوسائل التي يجب أن تتبع لتحويل هذه الرغبة إلى هدف.

لا شك أن الكويت لديها إمكانات كبيرة تمكنها من التحول إلى مركز مالي عالمي، فلديها ثروتها النفطية ومواردها المالية واستثماراتها الخارجية وموقعها الجغرافي البحري والبري الذي يمكنها، ولا يزال يمكنها، من سهولة الاتصال مع دول العالم. ولديها الأهم من هذا كله شعب متعلم ومنفتح على الثقافات الأخرى، فهو قبل النفط استطاع أن يصل إلى معظم دول العالم بسفنه الشراعية، وبعد النفط ازداد اتصاله بدول العالم، فهو شعب يميل إلى التغيير والتطور ويكره الجمود، فمكنته هذه الصفة من تغيير نظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسرعة معقولة. فنبهني النهج الديمقراطي وسن بعض التشريعات التي تدافع عن حقوق الإنسان، وخاصة حقوق المرأة، وأنشأ العديد من جمعيات النفع العام والنقابات التي أبرزت قوة المجتمع المدني في هذه الدولة وأهميته. إلا أننا نعتقد أن هناك عقبات تمنعنا من أن نستغل تلك الإمكانيات الاستغلال الجيد لتحويل بلادنا إلى مركز مالي عالمي وندير استثماراتها بصورة جيدة، ويأتي في مقدمة هذه العقبات الفساد، وخاصة الفساد الإداري والروتين الحكومي. أن مثل هذه العقبات جعلتنا نتخلف عن دول الخليج بعد أن كنا متقدمين عليها. وأصبحنا عاجزين عن إدارة استثماراتها بصورة جيدة بعد أن كنا متميزين في هذا المجال ومترددتين في اتخاذ القرارات لمعالجة مشاكلنا، بل أننا نتراجع عن القرارات الصائبة أمام أي ضغوط تافهة. وهناك مؤشرات وأمثلة كثيرة تؤكد لنا ذلك، ومن هذه الأمثلة:

يقول لي صديق وكيل معهد ثقافي أميركي لتعليم اللغة، أنه ظل أكثر من ثلاثة أشهر يدور بين البلدية وإدارة الأطفاء والمنطقة التعليمية ووزارة التجارة للحصول على رخصة لفتح المعهد، ولكنه حتى الآن لم يتمكن من ذلك. ويستغرب الأميركيان أصحاب المعهد من البيروقراطية الكويتية ويؤكدون أنهم استطاعوا الحصول على مثل هذه الرخصة في دبي خلال ساعات، والآن استقر مركزهم الرئيسي في دبي. وقال لي صديق آخر أنه ذهب في الصباح إلى دبي ليحصل على

رخصة لفتح مؤسسة صناعية واستطاع ان يحصل عليها خلال ساعات دون ان يتحرك من غرفة واحدة. اما في الكويت فيحتاج الحصول على مثل هذه الرخص شهورا يتنقل طالب الرخصة من وزارة الى اخرى او دفع رشاوى، وقد يرفض هذا الطلب في نهاية المطاف. كيف نستطيع ان نحول الكويت الى مركز مالي عالمي ونطلب من المستثمرين الاجانب ان يستثمروا اموالهم في الكويت، ثم نواجههم بهذا الروتين القبيح الذي دفع المستثمر الكويتي ليهرب بأمواله الى الخارج؟ اننا لكي نتحول الى مركز مالي عالمي ونقنع المستثمر ليستثمر امواله في بلادنا يجب ان نغير سلوكنا ونقضي على الفساد الاداري والروتين القاتل. فكيف يتسنى لنا ذلك؟

مثال آخر يدل على سوء الادارة: ذهب كثير من المواطنين الى وزارة المواصلات لتركيب هواتف ففوجئوا ان المسؤولين يخبرونهم ان المقاول المسؤول عن الخدمة انتهى عقده مع الوزارة من شهر يناير وحتى الآن لم تأت الوزارة بمقاول آخر يحل محله. وهل يعقل ان يحدث هذا في دولة تدعي انها تهتم بالتخطيط وتريد ان تتحول الى مركز مالي؟ هل يجوز لها ان تترك مرفقا حيويا يحتاج السكان لخدمته معطلا طيلة عشرة شهور؟ ان هذه الخدمة من الممكن ان نحصل عليها خلال ساعات في معظم دول العالم، وكنا نستطيع ان نحصل عليها خلال يومين في الكويت قبل ثلاثين عاما. فلماذا تراجعنا الى الخلف؟ مثال آخر قد يعرفل تحولنا الى مركز مالي، ما شاهدناه من سخرية بعض صحفنا من مقيمين من الجالية الهندية كانوا يحتفلون بعيد لهم بطريقتهم، واعتبرت الصحيفة انهم كانوا يقومون بعمل يتعارض مع قيمنا وبدأت تسخر منهم وتحرض بعض الاعضاء ضدهم وضد وزارة الداخلية التي سمحت لهم. وهاجمت صحيفة المقاهي والمطاعم لانها رأت مواطنة خليجية في حالة سكر، وطالبت باغلاق المطاعم والمقاهي لئلا لوجود حالة سكر واحدة. ان الدولة التي تريد ان تتحول الى مركز مالي عالمي يجب ان تفتح على دول العالم الذي نطلب منه ان يستثمر في بلادنا ونتعرف على عاداتهم وتبني ثقافة تحمل نوعا من التسامح وبعيدة عن التشدد والتزمتم مع الحفاظ على قيمنا ومعتقداتنا. ويجب على الاعلام الكويتي والنظام التربوي والقوانين ان تبني هذا السلوك وتشجعه.

القبس ٩ نوفمبر ٢٠٠٩

سيناريو بلير لنهاية الكويت ٢٠٣٠

أحمد عيسى

أتابع كمواطن يقلقه مستقبل بلاده تقارير الشال الأسبوعية، ودخل دائرة متابعتي في الفترة الأخيرة تقرير رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير المتعلق بمستقبل الكويت.

في الجزء الثالث من تقرير بلير الذي نشرته جريدة 'القبس' بداية الأسبوع، يحذر صاحب التقرير من 'حدوث فوضى سياسية وفترة أهلية متى ما كان هناك عجز في الميزانية، وهو ما سيضطر الحكومة للتضحية بمستقبل الأمة لإدامة واقع مصطنع والحفاظ على الشعب في سلام، وأن أي تغييرات ستجرى في مرحلة متأخرة لمكافحة العجز المتنامي في الميزانية ستغدو أكثر صعوبة لجهة تفسيره لشعب غير مستعد لتغيير أساليبه، كما سيدفع ذلك الحكومة إلى بلوغ وضع تحفظ فيه السلام من خلال سياسات ضبط الأضرار التي ستفضي في نهاية المطاف إلى إفلاس الدولة على المدى البعيد'.

ويعرض بلير في تقريره سيناريو متشائماً جداً، سيتحقق عام ٢٠٣٠، حين يصل عدد الكويتيين ٢,٢ مليون، ومقدماته تتمثل في 'مواصلة زيادة إنفاق الحكومة، واستقرار معدل إنتاج النفط عند ٢,٦ مليون برميل يومياً، وتراجع متوسط سعر النفط الكويتي إلى ٢٠ دولاراً، وهو ما سيؤدي إلى تحقيق عجز بالميزانية قدره ١٦٦ مليار دولار'.

ويزيد بأن استمرار الحكومة باستيعاب ٨٠ في المئة من العمالة الوطنية وتقديمها رواتب سخية ومزايا اجتماعية للمواطنين، سيسرع من عجز الموازنة ليبدأ بعد خمس سنوات من الآن، وتحديدًا بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، إلا أن أقصى معدلاته ستتحقق عام ٢٠٣٠.

إن الفرضيات التي وضعها بلير في تقريره يجب أن تعمم على جميع القيادات في الدولة، وإن كنت أشك في أن أحداً من النواب أو الوزراء قرأ ما جاء في التقرير قبل دخوله إلى جلسة أمس أو اجتماع اللجنة المالية المخصص لمناقشة تقرير مقترح إسقاط القروض أو شراء المديونيات أو إعادة جدولتها أو أيًا كان اسمه.

أرقام تقرير رئيس الحكومة البريطانية السابق مرعبة، ومنها تشكيل النفط نصف الناتج المحلي الإجمالي للكويت، وأن ٩٤٪ من صادرات البلاد قبل عامين منتجات نفطية، وأن الشك يلف دوام الاحتياطيات النفطية ٧٠ عاماً، والأخطر إشارته إلى أن 'التحديات التي تواجهها الكويت تعلمها قيادة البلاد، إلا أن من المؤسف أن الأداء لم يكن كافياً في المجالات كافة، كما أعاق الشلل السياسي التقدم على مدى سنوات عديدة'، لاحظوا أنها جميعاً كلمات رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير.

منبع الرعب يأتي كون الكويت تعتمد على النفط كمصدر رئيس للدخل، في وقت يحد العالم من زيادة اعتماده على النفط كمصدر للطاقة، واتجاهه ناحية بدائل أخرى للطاقة لتفادي تداعيات الاحتباس الحراري والتغير المناخي، كالمفاعلات النووية، والكهرباء في تسيير وسائل النقل، والشمس مع الرياح لتوليد الطاقة الكهربائية والتدفئة، فإن هذا السيناريو رغم تشاؤميته، هو

الأقرب إلى الحدوث، خصوصاً وسط وجود تجاذبات سياسية وتراخٍ حكومي لتوسيع عمليات مؤسسة البترول الوطنية.

تقرير رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بليز أسود، وزادني قناعة بأن بقاء الكويت مرهون بالوقت، توقعه في ٢٠٣٠، لاحظ أنها بعد عشرين عاماً فقط، ستمضي كلمح البصر، لكن ما حيلة العاجز أمام النهب الممنهج الذي يقوده نواب لمقدرات البلد، والتخاذل الحكومي حيال مواجهة زحف البرلمان، من خلال مقترحات توزيع التركة قبل الوفاة. لكن مع ذلك، يحدوني الأمل في أن يقترح أحد نوابنا الأفاضل، ممن يمتازون بالنظر حد أنوفهم، توزيع الأنصبة ليأخذ كل منا نصيبه 'كاش' ويسيح في بقاع الأرض، لنتندر بعدها، كل من مكانه، على الجهد الذي بذله بليز على تقرير لبلد لم يقرأ أي من قياديه حرفاً منه، وحكومة يرأسها من يُتهم بتقديم الهبات للنواب 'كاش' من حر ماله.

الجريدة ١٨ نوفمبر ٢٠٠٩

حكاية تنمية إلا خمسة !!

د. غانم النجار

الهيئة التنموية التي هيمنت على البلاد تحتاج إلى أكثر من وقفة، وتجعل طرح التساؤلات حولها مشروعاً، ففانورتها هي ٢٧ مليار دينار فقط لا غير، وهي قيمة تكفي لإدارة تناقضات المجتمع وإسالة لعاب المُفترين والفاستدين، كما أنها تثير تساؤلات حول درجة الشفافية والمراقبة وكفاءة أداء الأجهزة التي ستيديرها، وهي تساؤلات بموجب التجربة إجاباتها معروفة سلفاً، فإن كنا في سبيل استشراف المستقبل القريب جداً في حالة تنفيذ تلك الخطة، فمن المقرر أن يشهد البلد حالة صراع غربية تتطلب رصداً لتبدل المواقف، وكنا اكتشفنا من خلال دراسة علمية قمت بها حول الإنفاق العسكري، أن هناك ترابطاً بين ميزانيات تعزيز الدفاع وحل المجلس غير الدستوري، فهل سيكون هناك ترابط هذه المرة بين ميزانية أكبر بكثير تحت اسم التنمية وبين إخراس الأصوات المُعترضة على قيادة البلاد إلى الهاوية، ربما، وإن كان لذلك حديث آخر.

في سنة ١٩٥٢ وبعد الارتفاع الكبير لمداخل النفط على أثر جولة مفاوضات ناجحة خاضها الشيخ عبدالله السالم، تقرر أن تبدأ البلاد خطة تنمية، وكانت تكلفة تلك الخطة ١٨ مليون جنيه إسترليني، وقد عُهد بتصميم مخططاتها الهيكلية إلى مكتب استشاري إنكليزي، ومن دون الدخول في التفاصيل فقد بدأت الخطة بالتنفيذ، إذ استحوذت على تنفيذ تلك الخطة خمس شركات بريطانية هي وليام برس وجون هواردرز وكيوبتس وكوستنز وأيوبانك.

وبالطبع، يقف من وراء أو من أمام لا فرق، وكلاؤهما المحليون، الذين بمحض المصادفة، كانوا قريبين من صاحب القرار.

وعلى أثر ذلك، بدأت مجموعات تجارية الاحتجاج لدى الحاكم، انطلاقاً من أن خطة التنمية تتم ترجمتها على الأرض من خلال مناقصات وأموال، وأنه من غير الجائز ان يستأثر بتلك الأموال الطائلة (١٨ مليون جنيه إسترليني في ذلك الوقت كانت أموالاً طائلة)، ثلاثة أشخاص كويتيين مُقربين من قصر الحاكم، بعضهم وكلاء لأكثر من شركة من الشركات الخمسة.

أزمة الشركات الخمسة عبّرت عن الصراع المبكر بين قوى النفوذ ومحاولة عدد قليل أن يستولي على تلك المُخصّصات ويحرم البقية.

اتخذ الشيخ عبدالله السالم قراراً تاريخياً حينها، يتسم بالجرأة، إذ ألغى كل عقود الشركات الخمسة، بعد أن تحرّى واكتشف أنهم وزعوا الكيكة فيما بينهم، في ليلة ما فيها ضوء قمر، كما يُنسب القول إلى عنترة بن شداد.

لم يكتف عبدالله السالم بذلك، بل وجه تهديداً إلى تلك الشركات، مفاده أنه قد يمنعه مستقبلاً من التنافس على مناقصات الدولة، وأعاد طرح المناقصات مجدداً، ونتج عن ذلك تنوع كبير في الشركات، وتم بذلك تحريك منطقي وكفاءة عالية لأول خطة تنمية متكاملة، فأين ستتجه خطتنا التنموية الحالية؟ وكيف لها أن تكون متكاملة وليست خطة إلا خمسة؟ ويتم إنفاق أموالها لا تحت ضوء القمر، بل في وضوح النهار ووضوح الشمس.

السباحة في بحر من الحيرة الاستراتيجية

د . ندى سليمان المطوع

ما الإدارة الاستراتيجية إلا مجموعة من الخطط والأفكار النابعة من رؤى ودراسات، تتبعها قرارات ونظم إدارية تحدد رسالة الدولة الإدارية في ضوء «الميزات التنافسية»، وما التخطيط الاستراتيجي إلا صياغة لخارطة طريق تنفيذية تتناول المؤسسات بأنواعها، والمراكز الإدارية في ظل آلية فاعلة لاتخاذ القرار. أقول ذلك بعدما قرأت بعض المقالات من خلال الصحف اليومية التي تناولت الخطة التنموية وانشغلت بأسئلة عديدة منها استراتيجية الطرح والميزانية وغيرها من الأمور.

ولكن السؤال الذي يشغل البال هو كيفية الاستفادة من القدرات الإدارية والإنتاجية الكويتية ودمجها في خارطة الطريق التنفيذية للخطة، أي كيف يمكننا التعرف على القدرات والطاقات المنتجة لدينا؟

في الماضي كنا نتحدث عن قلة عدد السكان ومحدودية قوى العمل المحلية من حيث الأعداد والنوعيات المقابلة للطلب المتزايد على العمالة، واليوم نسأل: هل قمنا بالتقييم اللازم لمعرفة خصائص العمالة المحلية؟ وما مدى التوافق بين الوظيفة التي تنتظر الداخلين الجدد إلى سوق العمل والاختصاص الدراسي؟ وإلى أي مدى ترتبط وظيفه القيادي أو متخذ القرار بالمؤسسات الإدارية بمجال دراسته وخبرته؟

إذ تدل آخر إحصائية على أن نسبة كبيرة من الموظفين تصل إلى ٢٥٪ (العينة شملت الداخلين الجدد إلى سوق العمل الكويتي المصدر: مؤسسة كونسبست الاستشارية) يشغلون وظائف ليس لها علاقة بمجال تعليمهم.

أما التدريب فإن نسبة مشابهة أيضا تعتقد أن البرامج التدريبية ليس لها صلة بالوظيفة الحالية، وذلك بسبب إصرار الهيئات الحكومية على إطلاق البرامج التدريبية الروتينية لاعتقاد هذه أن الدورات التدريبية هي الطريقة المثلى لسد الفجوة الناتجة عن ابتعاد مخرجات التعليم عن سوق العمل.

لذا أعتقد أن علينا في هذه المرحلة قياس المهارات المتوافرة لدينا في سوق العمل وحصصها، وتحفيز الإبداع وتنمية القدرات على اتخاذ القرار، وتحديد الهيئة الإدارية التي تركز عليها الخطة التنموية، بالإضافة إلى الحزم في تطبيق القوانين والمبادرات في التنفيذ، وهي أكثر العوامل المطلوبة في هذه المرحلة.

واليوم وفي الوقت الذي يخضع قطاع إداري وحيوي وهو القطاع الإعلامي للاستجواب وللمساءلة، لابد من الإشارة إلى النمط الإداري الفريد الذي تخضع له وزارة الإعلام. فهي تضم الطاقات الإعلامية الشابة والبعيدة كل البعد عن برامج صقل المواهب وإسناد المسؤوليات الإدارية، الأمر الذي يجب أن يدفع ويفتح المجال أمام صناع القرار لرسم آليات إدارية جديدة، فإما تنفيذ خطة «التفكيك» وتحويل الإعلام إلى هيئات مستقلة للإذاعة والتلفزيون، وإما إعادة الوزارة للنمط

المركزي في اتخاذ القرار، وبالتالي استجماع القوى الإدارية وذوي الكفاءات الإعلامية لصياغة القرار والخطة الإعلامية الفاعلة.

وأخيرا فإن الخطط الاستراتيجية تبدأ بخطوط عريضة لإطار مقترح للتدقيق في عملية ابتكار السياسات في الدول التتموية، وبالتالي خضوع العملية للمراجعة.

أما الأهداف فهي صنع السياسات المستقبلية وتحديد الأطراف الفاعلة الرئيسة، وفي ظل التباطؤ الاقتصادي العالمي والذي سيؤثر تأثيرا سلبيا في منطقة الخليج ستبقي لدينا الطاقة الإيجابية للعمل التتموي، وما علينا إلا الاستثمار بالطاقة البشرية المحلية، والحفاظ على المستوى المعيشي وحمايته من إشكالات وتداعيات المستقبل.

الجريدة ٢٣ مارس ٢٠١٠م

نحو خصخصة عادلة

محمد الخالدي

التحول إلى خصخصة الخدمات العامة بات أمرا واقعا لا محالة، والمسألة لم تعد سوى وقت لا أكثر، إذ إن للتاريخ حركة «صيرورة» أكبر بكثير مما نعتقد، وأضخم من أي محاولة لوقفها مهما بلغت درجتها من القوة، كما أن تردي الخدمات العامة التي تقدمها مؤسسات الدولة . سواء عن قصد للدفع بالخصخصة أو عن غير قصد نتيجة تراجع قيم العمل والانجاز لدى الموظفين . تساهم بشكل كبير في تسريع عملية التحول، إضافة إلى أن نماذج تقديم الخدمات العامة للمواطنين في القطاع الخاص أثبتت أنها أفضل بكثير من نماذج المؤسسات الحكومية في مختلف دول العالم، وبالتالي أصبح كل شيء تقريبا يدعو إلى الخصخصة باعتبارها الحل السحري للخروج من دائرة تردي الخدمات .

غير أن حتمية الانتقال من هيمنة الدولة على الخدمات العامة إلى هيمنة القطاع الخاص، لا تعني بالضرورة أن يكون هذا التحول والانتقال ظلما يستنزف ثروات الدولة لصالح «الرأسماليين الجشعين»، كما ينبغي ألا نتوقع أن يبادر أي رأسمالي إلى شراء أحد قطاعات الخدمات العامة دون أن يحقق ربحا يستحق ذلك الاستثمار، وبالتالي فنحن إزاء معادلة ينبغي أن تتحقق فيها عملية الخصخصة وفقا لمبدأ العدالة بحيث يحصل المواطن على خدمات جيدة ويحصل الرأسمالي المستثمر على ربح معقول وعادل، وهذه مسؤولية تاريخية تقع على عاتق وضمير أعضاء مجلس الأمة والحكومة بالدرجة الأولى .

ثمة من يعتقد أن النموذج الأميركي للاقتصاد الحر هو النموذج الأوحده والأصلح، والواقع أن تتالي الأزمات الاقتصادية الكبرى خير دليل على فشل الرأسمالية الجشعة، ومن غير المعقول أن نجد من ينادي باعتبار ذلك النموذج الفاشل مثلا يجب أن يحتذى، فالعالم مليء بتجارب اقتصادية أكثر اتزاناً وثباتاً، منها على سبيل المثال تجربة فرنسا والتي تجمع فيها حسنات النظام الرأسمالي دون بشاعته مع حسنات النظام الاشتراكي بعيدا عن مثاليته، ففي فرنسا ٤ خدمات أساسية لا تسمح الدولة بخصخصتها، أولا الخدمات الصحية، فصحة البشر ليست سلعة ومن غير المقبول تركها بيد التجار، وإنما هي مسؤولية الدولة التي لا تسمح للقطاع الخاص بأن يتاجر بصحة البشر. وثانيا قطاع التعليم، إذ إن التعليم من الحقوق الأساسية لكل الناس «وليس فقط للمواطنين» ولا يجوز ترك التعليم بيد القطاع الخاص الذي أثبت الواقع أنه على استعداد للانحدار بمستوى التعليم لأدنى مستوياته من أجل تحقيق الربح، ثالثا السكن، فهو يرتبط أيضا بحق أصيل من حقوق الإنسان وإذا ما ترك الأمر للقطاع الخاص فلن نحصل على أكثر من آلاف المشردين ومئات الأزمات الاقتصادية الشبيهة بما يعانيه العالم اليوم من أزمة اقتصادية خانقة، رابعا الأمن والذي لا تسمح الدولة أيضا بتحويله للقطاع الخاص لأن أمن المجتمع مسؤولية عظيمة لا مجال للتلاعب فيها وتركها كسلعة للتكسب. أما غير ذلك من خدمات فيمكن للقطاع الخاص أن يساهم فيها كما يشاء وبحسب قوانين السوق واليد الخفية التي نادى بها آدم سميث .

فإذا كانت الدولة تتجه لا محالة نحو الخصخصة، فلا أقل من ترك تلك الخدمات الأساسية بيد الدولة، خاصة أنها ستتخلص من عبء كبير من الخدمات الثانوية وتتفرغ لتقديم الخدمات الأساسية، فهل تعجز الدولة عن إدارة ٤ قطاعات خدمية حينها؟

حصان الخوصصة الخاسر!

د. حسن عبدالله جوهر

أقرت الحكومة والمجلس معاً خطة تنمية ذات أهداف طموحة جداً وواسعة، وفلسفة الخوصصة قد تكون واضحة في تلك الخطة، لكن يجب ألا يكون ذلك مبرراً للقفز على المعاني السامية للخوصصة والانقضاض على المرافق الحيوية للدولة بحجة التخصيص.

الخوصصة هي منظومة اقتصادية- اجتماعية- سياسية متكاملة لا يكفي لنجاحها التشريع فقط، ولكن يجب أن توازيها ثقافة مجتمعية توفر لها مقومات هذا النجاح، وتجارب الخوصصة في العالم الديمقراطي التي انطلقت مع منتصف السبعينيات من القرن الماضي انطلقت من القاعدة إلى القمة، بمعنى كانت الأحزاب السياسية الكبرى المتنافسة على الانتخابات العامة تطرح مشاريعها بشأن الخوصصة وبناءً على ذلك كانت الشعوب تباركها عبر الصناديق الاقتراع لتكون شريكاً أساسياً في قبول التحدي وتحمل النتائج.

وعلى النقيض من ذلك بينت معظم التجارب التي كانت تفرض فيها الخوصصة من القمة إلى القاع فشلاً ذريعاً ليس فقط على مستوى سقوط التجربة بحد ذاتها، بل ما تبع ذلك من حراك شعبي واسع لإسقاط تلك الحكومات وفتح ملفات الفساد، خصوصاً المالية فيها، واكتشاف مدى ارتباطها بشبكات الرشوة والتنفيع للمسؤولين وتدمير المرافق التي تمت خصصتها لتبدأ مسيرة الإصلاح والترميم على حساب تلك الشعوب المغلوب على أمرها! ولعل أحدث التجارب الفاشلة تحكيها التطورات السياسية في تايلاند وقرغيزستان!

والتجربة الكويتية في مجال الخوصصة يجب أن تكون في منتهى الحذر لأسباب عدة، بعضها يتعلق بالجانب الموضوعي والآخر بالجانب الثقافي والمجتمعي، فالحكومة والمجلس معاً أقر خطة تنمية ذات أهداف طموحة جداً وواسعة، وفلسفة الخوصصة قد تكون واضحة في تلك الخطة، ولكن يجب ألا يكون ذلك مبرراً للقفز على المعاني السامية للخوصصة والانقضاض على المرافق الحيوية للدولة بحجة التخصيص.

فما نراه اليوم هو سيل اللعاب على القطاعات المنتجة والناجحة فقط، ويبدو أن المرافق التي يسعى البعض إلى السيطرة عليها مبكراً تنحصر في القطاع النفطي ومرفقي التعليم والصحة، وأن قانون الخوصصة الذي طالما كان من الخطوط الحمراء باعتباره إيذاناً لبيع البلد برمته قد كثر عن أنيابه مجدداً، ولنتصور أنه مع إقرار هذا القانون تمت عمليات الخوصصة للعديد من قطاعات الدولة وفي مقدمتها المستشفيات والمدارس ومحطات الكهرباء وقطاع المواصلات والمرافق النفطية دون وجود ضمانات وظيفية للكويتيين، سواء المستمرون في العمل في هذه القطاعات أو من الشباب الجدد المنتظرين لدورهم في الوظيفة دون خبرة سابقة.

ثم لنقارن المزايا الوظيفية وواجبات العمل ونظم التقييم في هذه المرافق الخاصة وساعات العمل فيها مع رواتب وإنتاجية من يعلمون وفق نظام البطالة المنقعة في إدارات الشؤون البلدية وغيرها من الوزارات الخدمية، ويتمتعون بكوادر خاصة وضمان وظيفي!

ولنأخذ بعين الاعتبار تجربة التسريح بالجملة من البنوك والشركات الخاصة لمئات الكويتيين ممن لا يزال الكثير منهم في مأزق مالي واجتماعي بعد سنوات من طردهم من وظائفهم، فما الضمانات بعدم تكرار هذه المأساة مع الآلاف من المواطنين في ظل الخصخصة الشاملة؟

وأخيراً، هل تتمتع مؤسساتنا الحكومية بالحد الأدنى من الشفافية ومظلة النزاهة المالية والمصداقية التاريخية التي يمكن الاعتماد عليها والاطمئنان لها للإشراف على مشروع الخصخصة العملاق الذي سيضع البلد والمجتمع الكويتي أمام حياة جديدة ومختلفة تماماً؟ فما نراه اليوم من مأس في منح الترسيات المالية الصغيرة التي لا تتجاوز حفنة من الدنانير ناهيك عن المناقصات والعقود المليونية التي تضرب بأصول العدالة ومعايير المواصفات الفنية عرض الحائط، وما ينبعث منها من روائح الفساد المالي، وغياب ضمانات المنافسة ونظام الضريبة وكسر الاحتكار وحماية المستهلك، يفرض علينا التفكير ملياً في إطلاق حصان الخصخصة البري والرهان عليه لكسب السباق!

الجريدة ١٦ ابريل ٢٠١٠

الخصخصة بين أخطاء الحكومة والمعارضة

سامي النصف

من يريد الفوز في لعبة كرة القدم لا يلعبها مستعينا بقواعد كرة السلة ولا يحضر معه عصا لعبة الهوكي للملعب، اللعبة الديمقراطية يقوم صلبها على تنافس الحكومة والمعارضة في الفوز بود المواطن عبر منهجية الرأي والرأي الآخر وشرح الحكومة بشكل مسبق لخطتها وتشريعاتها للناخبين وقيام المعارضة في المقابل بالموافقة على بعض ما يطرح، وتفنيدها للبعض الآخر، فلا توجد معارضة دائمة لكل ما يأتي من الحكومات.

كان يفترض بالحكومة قبل ان تتقدم بقانون الخصخصة . وقبله صندوق المعسرين وغيره من تشريعات . ان توزع وزراءها ومستشاريها لمدة شهر كامل على وسائل الإعلام . وهذا تماما ما تقوم به للعلم الديموقراطيات الأخرى . لشرح خطتها للخصخصة وألا تكتفي كالعادة بحسبة تجنيدها للنواب ممن «سيحرقهم» تصويتهم المتكرر معها أمام ناخبهم ممن لم يشرح لهم أحد فوائد ومزايا ما يطرح.

هذا الغياب الحكومي لقواعد اللعبة السياسية القائمة على الحوار والرأي والرأي الآخر يقابله خطأ مماثل لدى بعض أطراف المعارضة ممن يعتمد على تهبيح وتحريض الناس بشكل متواصل على مواضيع اما لم يتم استيعابها منهم بشكل صحيح أو تتم معارضتها كونها أتت من الحكومة، اي المعارضة لأجل المعارضة فقط دون التفكير بفائدتها للبلد، ومثل ذلك المعارضة بشكل مطلق لقضايا قابلة للنقاش والأخذ والعطاء.

ان خطأ الحكومة والمعارضة سألني الذكر يدفع ثمنهما الوطن واستقراره، فالإخفاق الحكومي المتكرر في تسويق قضاياها . القروض والخصخصة كمثال . بسبب تراخي وإحجام المسؤولين عن شرح مشاريعهم في وسائل الإعلام إلا ما ندر، وترك الباب مفتوحا على مصراعيه للمحرضين والمدغغين، بات يخلق شعورا عاما بالإحباط والظلم سينتهي بدءا بما سنراه من إضرابات مدمرة قادمة وقد ينتهي بما لا تحمد عقباه على امن البلد .

ان وضع ناطق (صامت) رسمي للحكومة لن يحل إلا جانبا صغيرا من المشكلة القائمة، والواجب ان تستنهض الحكومة «كل» مسؤوليها للانتشار الواسع في وسائل الإعلام الحكومي والأهلي، المشاهد والمقروء والمسموع لخلق حالة حوار متواصل للمشاريع المقترحة كي تحظى برضا ودعم الجمهور وترش الماء البارد بالتبعية على حالات التحريض وإشعال النيران التي يعلم مشعلها كيفية بدئها إلا انه لا يعلم الى اين ستمتد حرائقها .

الانباء ١٧ ابريل ٢٠١٠

الخصخصة: عبر من تجارب الدول النامية

د. بدر الديحاني

خلصت الدراسة إلى أن الخصخصة تُعد من العمليات الوثيقة الصلة بالسياسة، حيث إن الحكومات عادة ما تمتع عن التخلي عن ملكيتها للمؤسسات التي تملكها، حيث إن المؤسسات المملوكة للدولة تُعد مصدرا للسلطة السياسية.

سبق أن تطرقنا في هذه الزاوية إلى التجربة المصرية في الخصخصة، والآن دعونا نرَ ماذا يقول مركز تايع لغرفة التجارة الأميركية بواشنطن عن عمليات الخصخصة في الدول النامية:

توصلت دراسة حول الخصخصة في الدول النامية بعنوان 'خصخصة الشركات المملوكة للدولة' صادرة عن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) التابع لغرفة التجارة الأميركية بواشنطن، وهو المركز الذي يأتي على رأس أهدافه 'مساندة الاهتمام المتزايد باقتصادات السوق الحر والمؤسسات الخاصة لدى القيادات الحكومية والمجتمع بشكل عام'، إلى النتيجة التالية بالنص: 'في واقع الأمر لم تنتفع المجتمعات من برامج الخصخصة بالقدر المرجو، حيث أعادت هذه البرامج توزيع الثروة على عدد من القائمين على المؤسسات التي تمت خصخصتها في حين اختفت المؤسسات والصناعات وترك العمال دون وظائف وانحدر مستوى المعيشة انحدارا حادا وتقلصت الأسواق، وتبين استطلاعات الرأي التي أبرزها 'مركز التنمية العالمية' مدى الشعور بالإحباط الذي تعانيه الشعوب: فما يقرب من ٧٠٪ من السكان في روسيا يعتقدون أن حالهم كانت أفضل بكثير قبل عملية الخصخصة، وهو نفس الشعور الذي أعرب عنه ٦٠ إلى ٨٠٪ من السكان في سريلانكا، بينما شعر ٦٣٪ من السكان في أميركا اللاتينية أن الخصخصة لم تُعد عليهم بأي نفع يذكر'.

ما المشكلة؟

تبين الدراسة أن المشكلة تكمن في السياسات غير المتسقة التي اتبعت عند تنفيذ عملية الخصخصة، ففي العديد من الحالات تقوضت شرعية هذه العملية بسبب الحكومات التي تقدم مصلحتها على مصلحة الشعوب، وبسبب المديرين الفاسدين والموظفين الحكوميين المنحرفين والموظفين المدلسين الذين انصب اهتمامهم على زيادة ثروتهم لا ثروات مؤسساتهم ومجتمعاتهم.

ماذا بعد؟ هل تؤدي الخصخصة إلى تركيز الثروة في أيدي القلة؟ تقول الدراسة 'حاولت العديد من الدول إتمام الخصخصة دون وجود العدد الكافي من المؤسسات التي تضمن حماية حقوق الملكية وتنفيذها الأمر الذي أدى إلى فساد عمليات الخصخصة وترك المؤسسات في أيدي حفنة من الأفراد الذين نهبوا أصول هذه المؤسسات'.

أخيرا: هل تعتبر الملكية مصدرا للسلطة السياسية؟

الجواب هو بالإيجاب، إذ خلصت الدراسة إلى أن الخصخصة تُعد من العمليات الوثيقة الصلة بالسياسة، حيث إن الحكومات عادة ما تمتع عن التخلي عن ملكيتها للمؤسسات التي تملكها،

حيث إن المؤسسات المملوكة للدولة تعد مصدرا للسلطة السياسية.

هذا هو ملخص لما تقوله دراسة علمية عن تجارب الخصخصة في الدول النامية صادرة عن مركز تابع لغرفة التجارة الأميركية بواشنطن، فهل يا ترى نستفيد من تجارب الآخرين خصوصا أن اقتصادنا الوطني أساسه العدالة الاجتماعية، وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الإنتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين... كما تنص المادة (٢٠) من الدستور.

الجريدة ٢٨ ابريل ٢٠١٠

الخصخصة... لا للتمليك نعم للامتياز

د. سامي ناصر خليفة

قانون الخصخصة الذي نجح في مداولته الأولى وينتظر تعديلات النواب لمناقشتها وإقرارها في المداولة الثانية، في نظري لا يحتاج إلى إعادة صياغة أو تحرير، بل إلى إعادة كتابة من الحرف الأول إلى الآخر، ابتداء من تغيير الهدف من الخصخصة وانتهاء بحدود وضوابط وآليات التنفيذ. تلك الكتابة الجديدة التي تتطلب إزالة الهواجس الكبيرة التي أبدتها قوى المجتمع، ونشطاء الساحتين السياسية والاجتماعية وجلهم من الطبقة الأكاديمية والمتقفة والتي تصب في ضرورة العمل على دخول عالم تخصيص المشاريع الكبرى للدولة من الباب الذي يحقق الراحة، والاستقرار، والطمأنينة، والرفاهية للمجتمع، وليس مما هو مطروح في القانون الحالي الذي نجح في مداولته الأولى فزاد قلق وهاجس وخوف الناس بدلاً من أن يريحهم.

فالهدف من أي قانون هو تسهيل أعمال الناس وخدمتهم وضمان مستقبل واعد لهم، لا إزعاجهم وإغضابهم وإنزالهم إلى الشارع لعمل الندوات وحشد المؤيدين! لذا أحسب من المهم اليوم أن يتم إعادة النظر بشكل كامل في كل مفردة كتبت في هذا القانون وتعديلها بما يخدم المجتمع لا فئة منه فقط خلافاً لمبدأ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص الذي أكد عليهم دستور وقوانين الدولة. ولي في الأمر ست ملاحظات رئيسة على القانون الحالي أحسب ان مراعاتها هو مفتاح لإثبات حسن النية من قبل المشرع اليوم أمام الشعب، وهي:

الملاحظة الأولى: لا يجوز أن تكون الجهة المستفيدة (طبقة التجار) هي طرف في وضع القانون ورسم الهدف منه، وتلك مفردة تتناقض بشكل صريح مع المقدمات الأخلاقية العادلة لتشريع أي القانون. إذ لا يجوز إشراك المستفيد من القانون في وضعه، وقد تكون الحكمة من المادة ١٣١ في عدم جواز الجمع بين التجارة والوزارة تنعكس وتطبق بشكل كامل على المتصدين في السلطة التنفيذية لوضع هذا القانون المليء بالشبهات.

الملاحظة الثانية: نقل الملكية من القطاع العام إلى الخاص معناه نقل الملكية من أفراد الشعب كافة إلى فئة قليلة جداً كل ما تملك من مقومة الاستفادة من هذا الانتقال هو ملاءتها المالية، وتلك مسألة فيها الكثير من الشبهات والتجني على بقية أفراد المجتمع، والسؤال هو لماذا لا يحول قانون تحويل «ملكية» إلى قانون إعطاء «امتياز» لتأسيس وتشغيل وتنفيذ واستفادة مدة محدودة فقط من قطاع الدولة الخدمية، أو أن يسمح للقطاع الخاص ببناء مؤسسات تجارية وتشديد أصرحة استثمارية وتأسيس قطاعات خدمية وتنفيذ مشاريع طويلة وعرضية جنباً إلى جنب مع مؤسسات ومشاريع وأصرحة الدولة دون المساس بقطاعات الدولة؟

الملاحظة الثالثة: لدينا عدم ثقة في بعض التجار الذين يمارسون جشعاً وطمعاً ويسيل لعابهم مع أي دينار ترسله الدولة إلى القطاع الخاص، ويتفنون في جنيه باللف والدوران والتحايل والمراوغة أياً كانت النتائج ومهما كانت الأضرار، وما يؤسف أن الأمثلة لا تعد ولا تحصى في هذا المجال، وسوابقنا معهم لا تبشر خيراً.

الملاحظة الرابعة: نقل الملكية إلى القطاع الخاص معناه أن لا سلطة لمجلس الأمة على تلك

القطاعات، وهذا يعني أن مفهوم السيادة للشعب قد انتفى بتحول مشاريع الدولة إلى ملكية خاصة، مما يؤدي بالضرورة إلى فقدان الثقل الاعتباري لشخصية الدولة وتضعيف قدرتها على تسهيل حركة الإدارة للبلاد والعباد .

الملاحظة الخامسة: تبنى المشاريع الحكومية على مكونات ثلاثة هي النشاطات والتراخيص والأموال . فالنشاطات أنواع: بعضها ذات طبيعية سيادية وأخرى رئيسية وثالثة ثانوية، والتراخيص مختلفة أيضاً إذ بعضها يصدر بقانون والآخر بقرار والآخر بامتياز. أما أموال الدولة فبعضها غير خاضعة لنظام قانوني واحد، فهناك ملك عام وهناك ملك خاص. والسؤال كيف يمكن للدولة أن تضع كل تلك التقسيمات تحت عنوان واحد، وإذا ما أرادت الفصل فكيف يمكنها أن تفرز كل تلك الانقسامات في النشاطات والتراخيص والأموال إلى ما يتناسب والنقل من القطاع العام إلى الخاص وما لا يتناسب؟

الراي ٢ مايو ٢٠١٠

نحو تغيير اقتصاد الوهب والنهب

حسن العيسى

ابن الغراب لن يكون بلبلأ صداحاً ولن يكون غير غراب آخر، وقطاعنا الخاص هو ابن بالتبني لحكومة الموظفين الكبرى، يحيا من نفقتها ويرضع من ثديها رغم أنه تجاوز سن الفطام. هو ابن بالتبني ولو كان أكبر سناً من الحكومة، فهو ولد قبل الحكومة وقبل الحكومات، فغير الرسوم التي تتقاضها السلطة منه عاشت الدولة قبل النفط، ومن عمله الخيري، أي من عمل هؤلاء التجار، بدأ التعليم وبدأت النهضة قبل أن يرش النفط ذلك الابن الكادح، وتسيطر السلطة على مورد الدولة الوحيد، وهو النفط، وتصير هي الواهب والأم التي أفسدت ليس القطاع الخاص فقط بل روح العمل عند الإنسان الكويتي.

ليس هذا المهم، بل ما يهمني هو الأمثلة التي يوردها عدد من زملاء عن فشل القطاع الخاص في الإدارة، وجشعه المالي الكبير حين استغنى عن خدمات الموظفين الكويتيين، فالزميل د. بدر الديحاني ضرب لنا عدة أمثلة صادقة، على سبيل المثال لا الحصر، منها تخصيص محطات الوقود وقرين للأسواق، في المقابل أتمنى على الزميل أن يطالع كيف تدار الأمور في ٩٠ في المئة من حجم القطاع العام، سأضرب لكم مثلاً واحداً، فإثر النزاع القضائي بين إدارة الموانئ والشركة الوطنية العقارية تم تسليم إدارة المنطقة الحرة للهيئة العامة للصناعة، فماذا حدث؟! جاء الآتي في تقرير جمعية الشفافية لشهر مارس^١... بالنسبة إلى المنطقة الحرة نشرت عدة تقارير وتحقيقات سلطت الضوء على حزمة المعوقات والمشاكل التي تحول دون استغلال المستثمرين الأراضي التي حصلوا على حق الانتفاع بها... أبرزها تداخل الصلاحيات بين الشركة الوطنية العقارية، التي كانت مسؤولة في السابق عن إدارة المنطقة الحرة، والهيئة العامة للصناعة التي انتقلت الإدارة إليها، وتراجع الطلب على شراء الأراضي بنسبة تتوق الخمسين في المئة، إذ لم تعد هناك رغبة لدى تجار العقار أو المستثمرين في الاستثمار بها، خاصة بعد السمعة التي أصبحت شائعة عن الإجراءات الروتينية والمعوقات التي يواجهها ملاك القسائم في حال احتياجهم إلى أي إجراء رسمي...^٢

هذا مثال واحد عن كيف تدير عقلية القطاع العام الأمور في الدولة، فلم يعد هناك فرق بين الولوج إلى المنطقة الحرة والتيه والضياع في دهاليز بلدية الكويت التي^٣... ما يشيل فسادها البعارين^٤.

التخصيص ليس روشة العلاج من سرطان البيروقراطية والفساد 'المعششين' في جل أجهزة الدولة إن لم تكن كلها، وإنما هو محاولة يجب أن تستكمل بإقرار قوانين ضريبة الدخل والشفافية والرقابة المالية ومنع الاحتكار وحماية المستهلك التي هي كلها ضرورة وشروط أولية يجب إنفاذها بالترزامن مع إقرار قانون الخصخصة. المطلوب اليوم هو إعادة هندسة جذرية لفلسفة ونظام اقتصاد الدولة ليتحول من اقتصاد توزيع الثروة إلى اقتصاد خلق الثروة...، كما كتب بحق فهد العثمان في إعلانه المنشور بالأمس... بكلام آخر المطلوب اليوم تحويل اقتصاد الدولة من اقتصاد الوهب والنهب إلى اقتصاد العمل والكد... فهل تقدر الحكومة على هذا...؟! أتمنى وإن كنت أشك حتى اليقين.

إقرار الخصخصة ضرورة اقتصادية

د. عبدالعزیز السلطان

التخصیص یهدف الى إعادة هیکلة الاقتصاد لتتمیته وإنعاشه والارتقاء بأدائه، ويتم ذلك من خلال تقلیص هیمنة القطاع العام وزيادة مساهمة القطاع الخاص. وتؤكد خطة التمیة، التي وافق علیها مجلس الأمة في مداولته الثانية، أن التخصیص أحد أهدافها الرئیسیة، وعلیه لا یستقیم أبداً أن یوافق مجلس الأمة على خطة التمیة وفي نفس الوقت یرفض قانون التخصیص.

إن موافقة مجلس الأمة على قانون التخصیص في مداولته الثانية ضروري لإنعاش وتمیة الاقتصاد الكويتي الذي يعاني مشكلات هیکلیة كثيرة تناولتها أقلام المحللین الاقتصادیین بالكثیر من التفاصيل في الأيام السابقة، وبالتالي لن أتصدى لها، وإنما أود أن أتعرض بإيجاز لبعض المحاور الأساسية.

المحور الأول هو أن التخصیص أمر حتمي ومصيري لعلاج الاحتقانات الهیکلیة، وذلك لأن القطاع الخاص لا العام هو 'قاطرة النمو' والمولد الحقيقي للوظائف الجديدة، ووفقا لتقرير مؤسسة توني بليز وصل عدد العمالة الكويتية في عام ٢٠٠٨ إلى ٣٣٦ ألفا، منها ما یقارب ٨٢ في المئة، أي ٢٧٦ ألفا، تعمل في القطاع الحكومي، وأن ٥٠٠ الف كويتي سيدخلون سوق العمل حتى عام ٢٠٢٠، ولو فرضنا ان القطاع الخاص باستطاعته استیعاب ٢٠ في المئة، أي ١٠٠ الف مواطن لا أكثر، وهذه فرضیة متفائلة، فعلى القطاع العام استیعاب ٤٠٠ الف موظف في الفترة، أي ان عدد موظفي القطاع العام، آخذین في الاعتبار عدد المتقاعدین، في عام ٢٠٢٠ سيكون بحدود ٧٠٠ ألف تقريبا، وهذا یعادل ضعف ونصف ضعف العاملین في القطاع العام في عام ٢٠٠٨.

وحسب تقرير الشال لیوم الأحد ٢ مايو 'ستكون هناك حاجة لنحو ٢٠ مليار دینار لتغطية الرواتب والأجور المباشرة وغير المباشرة' لهذا العدد من القوى العاملة في القطاع الحكومي في عام ٢٠٢٠ وهو مبلغ مستحيل توفيره. بالإضافة الى ذلك فإن اضافة عمالة لا داعي لها ولا یحتاج إليها القطاع الحكومي لأداء واجباته، الى قوى عاملة تعاني اصلا البطالة المقنعة سیؤدي الى المزید من البيروقراطية في مؤسسات الدولة، ویقود الى تدن أكثر في نوعية الخدمات التي تقدمها. فالتخصیص اذاً ليس ترفا وإنما ضرورة لاعادة هیکلة الاقتصاد الكويتي لاستیعاب العمالة الكويتية التي ستدخل سوق العمل حتى عام ٢٠٢٠، والتي لا یمكن استیعابها في القطاع الحكومي، وان استوعبت لا یمكن دفع رواتبها بدون اغفال مجمل المصاريف الضرورية الاخری بما في ذلك المصاريف الرأسمالية.

والمحور الثاني هو ان التخصیص یؤدي الى التحول التدريجي للاقتصاد الكويتي الى اقتصاد منتج، من خلال تحويل القوى العاملة من عمالة لا تعمل الى عمالة منتجة. وهذا التحول في طبیعة عمل المواطن العامل من عاطل او عاطل مقنع الى عامل منتج له تبعات ثقافية واجتماعية وسياسية، حيث یقود الى اتساع مدارك الانسان، ویزید وعیه ویولد لديه شعورا حقیقيا بأنه اصبح انسانا یساهم فعلا في بناء وتطور نفسه وبالتالي مجتمعه وبلده.

اما المحور الثالث فهو ان التخصیص یقود الى المنافسة بین المؤسسات والشركات، والمنافسة

تتعدى الى الارتقاء بنوع الخدمة والمنتج وبصورة تراكمية، فلو اخذنا مثلا الخدمات التعليمية او الخدمات الصحية نرى ان التخصيص الجزئي لهذه الخدمات، وهو الحاصل حاليا، قد ادى الى ان شركات القطاع الخاص التي توفر هذه الخدمات بدأت تتنافس في ما بينها، وفي نفس الوقت تنافس المؤسسات الحكومية التي توفر نفس الخدمات، وهذا التنافس بدأ يعطي ثماره، فالخدمات الصحية والتعليمية بدأت في التحسن التدريجي، وزيادة المنافسة ستقود حتما الى توفير خدمات تعليمية وصحية بتكاليف اقل في المستقبل.

والمحور الرابع هو انه لا بد ان يواكب عملية التخصيص وضع الضوابط والاجراءات والسياسات التنظيمية، لتنظيم عملية التخصيص وحمايتها من الفساد والاستغلال المالي، وهذا معمول به في الكثير من دول العالم، وان تكون ادارة عملية التخصيص ادارة مؤسساتية مهنية، وهذا يتطلب تعيين الكفاءات المحترفة ليس فقط في مجلس الاشراف والمتابعة وانما في جميع المناصب القيادية.

اما المحور الخامس الأخير فهو اننا نكن التقدير لجميع جهات النظر المطروحة بالنسبة إلى قانون التخصيص، ولكن يجب التنبيه الى ان اي حماية هي بالنهاية تكلفة بالنسبة إلى المستثمرين، والمبالغة في الحماية تزيد التكلفة وتؤدي الى انخفاض سعر الشراء الذي سيقدمونه، وسترفع في نهاية المطاف تكلفة الخدمة او المنتج التي ستوفر للمواطنين.

الجريدة ١١ مايو ٢٠١٠

ما بعد قانون الخصخصة

د. بدر الديحاني

من الضروري التوقف عند الكيفية التي ستقيم بها الأصول العامة، ومن الجهات أو الهيئات التي ستقوم بهذا التقييم؟ فقد أثبتت تجارب الدول الأخرى بما فيها الدول الأوروبية الصناعية أن الشيطان موجود في تفاصيل تقييم الأصول العامة، وتجربة خصخصة الخطوط الجوية الكويتية أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك كيف يتم التلاعب بعملية تقييم هذه الأصول.

كثيرة هي الإجراءات التي يتعين على الحكومة ومجلس الأمة القيام بها بعد إقرار قانون تنظيم عمليات التخصيص، لأن العبرة ليست في إقرار القوانين بحد ذاتها، بل في كيفية تطبيقها، ولأن تجارب دول العالم أثبتت أن مافيا القطاع الخاص هي أول من يتلاعب بقوانين الخصخصة، ويزداد هذا التلاعب في حالة استثناء الفساد ووجود قطاع خاص 'متلهف' لعملية الشراء.

لقد تطرقنا في المقال السابق إلى ضرورة وجود قوانين وتشريعات مساندة من أجل توفير بيئة مناسبة وصحية تقلل من أضرار الخصخصة المدمرة، التي ستظهر لا محالة مهما كانت جودة القوانين المطبقة، إذ لا بد على سبيل المثال لا الحصر من وجود قانون للضريبة على الدخل والأرباح السنوية للشركات المخصصة حتى يمكن تدعيم الميزانية العامة للدولة.

وبمناسبة الحديث عن الإيرادات المالية التي ستوفرها برامج الخصخصة للخزينة العامة للدولة، فإنه من الضروري التوقف عند الكيفية التي ستقيم بها الأصول العامة، ومن الجهات أو الهيئات التي ستقوم بهذا التقييم؟

لقد أثبتت تجارب الدول الأخرى بما فيها الدول الأوروبية الصناعية أن الشيطان موجود في تفاصيل تقييم الأصول العامة، ففي روسيا على سبيل المثال لا الحصر، تم تقييم شركة بمبلغ ٢٠٠ مليون دولار في الوقت الذي كانت قيمتها السوقية تعادل ٣ مليارات دولار!!

والأمر ذاته حصل عند تقييم شركة 'عمر أفندي' في مصر، وأيضاً في مصانع الإسمنت المصرية التي سيطر عليها الأجانب، وكذلك الحال في بعض المشاريع العامة التي خصصت في الأردن.

وحتى لا نذهب بعيداً فإن تجربة خصخصة الخطوط الجوية الكويتية قد أوضحت بما لا يدع مجالاً للشك كيف يتم التلاعب بعملية تقييم الأصول العامة، إذ إنها كانت بمنزلة فضيحة بكل ما تحمله الكلمة من معنى، ما دعا مجلس الأمة للتدخل ووقف عملية الخصخصة مؤقتاً.

لهذا فإنه يتعين على مجلس الأمة الاستمرار في تفعيل مراقبته للكيفية التي سيتم بها تقييم الأصول العامة للمشروعات التي ستتم خصخصتها لأن الخوف، كل الخوف، أن تتداخل المصالح ويتم بيع مشروعاتنا العامة بأبخس الأثمان.

حول الإصلاحات الاقتصادية في الخليج

غالب درويش

مع ارتفاع أسعار النفط لمستوى فوق ٧٠ دولارا للبرميل واستقرارها عند عتبة السبعين دولارا باتت الفرصة الذهبية لدول الخليج مناسبة للعمل نحو القفز على تداعيات الأزمة المالية واثارها والتي ضربت العالم والمنطقة في أساسيات اقتصادها بالعمل نحو تعزيز بيئتها الاقتصادية باصلاحات جذرية تضمن استقرارها لفترة طويلة لكنها ولعلها وللمرة العاشرة أو العشرين، والتي تعيش فيها المنطقة في بحبوحة طفرة متقدمة في ارتفاع ايرادات النفط تتجاهل هذه المطالب و في كل مرة كانت تطلق الدعوات لمزيد من الاصلاحات الاقتصادية، كانت هذه الصيحات تضع وسط زحمة الايرادات او في خضم الاضطرابات التي يمر بها العالم.

وفي كل مرة تمر بها المنطقة من الطفرات النفطية عادة ما تكس وراءها كل الوعود باصلاحات الاقتصادية المطلوبة، ففي ظل الاحتياطات المالية الوفيرة وفي ظل الاستقرار تصيح الدعوات للإصلاح الاقتصادي غير قابلة للتطبيق أو حتى السماع بسبب الارتياح العام للمدخل الذهبى للبتروول .

بالتأكيد لقد ساعدت القفزات في أسعار النفط دول الخليج نحو الانفاق بصورة مقبولة على البنية التحتية وعلى اساسيات مهمة في المرافق الحيوية، الا أن بعض الانفاق كان غير مدروس للمدى البعيد بل هو انفاق مرحلي فقط.

الظروف قد تتبدل و ما يحدث اليوم من تدفقات نقدية من نهر النفط والرخاء والنمو الاقتصادي قد يتبدل مع انخفاض الأسعار وبالتالي العودة الى الانكماش من جديد بالطبع عند النظر الى الارقام والتوقعات بشأن اسعار النفط قد لا تحدث أزمة عميقة في الخليج كالتى مرت بها دول قاربت على الافلاس في ظل تداعيات الازمة، فمع التوقعات بمتوسط سعر النفط نحو ٧٥ دولارا - ٨٠ دولارا للبرميل فان ايرادات دول الخليج ستبلغ ٦,٥ تريليونات دولار خلال الخمس عشرة سنة المقبلة، وبالتالي فان كل ما نحتاجه للمستقبل ما هو الا العمل على الاسراع في تعزيز مسيرة الاصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة العمل الاستثماري، واصلاح هيكلية سوق العمل، ووضع الخطط لمواجهة النمو السكاني والذي ينمو بمعدل ٢ في المائة سنويا، ما يكشف عن الحاجة لتوفير فرص للعمالة الوطنية ومعالجة قضايا البطالة، في الوقت ذاته لا ننسى ان اقتصادات دول الخليج أصبحت مرتبطة باقتصادات عالمية، وما تشهده بعض المراكز المالية في الهند والصين وغيرها في الشرق سيؤثر على المنطقة. دون ان ننسى ان الثروة الحقيقية في الخليج هي تدريب وتعليم المواطنين لما بعد النفط .

النهار ١١ يونيو ٢٠١٠

عشيقات» الحكومة

ذعار الرشيدى

عندما يخرج رئيس مجلس إدارة شركة ويعلن أمام الجمعية العمومية لشركته قائلاً: «أعتذر لكم عن مشاركتي في الدفع بالدخول إلى مناقصة حكومية تم إلغاؤها لاحقاً بسبب ممارسة المزاجية الحكومية في انتقاء من يستحق ومن لا يستحق للمناقصات، حتى بعد أن رست على شركتنا، ورغم استيفائنا لجميع الشروط وتقديمنا العطاء الأفضل تم إلغاء المناقصة دون إبداء الأسباب ما كبدنا خسائر مالية كبيرة»، فهذه كارثة ارتكبتها الحكومة.

عندما يعلن رئيس مجلس إدارة شركة كويتية أمام مجلس الإدارة أن «أي مشاركة في أي مناقصة حكومية قادمة هي جريمة بعد أن أصبحت المناقصات تدار بعقلية المزاج، فإذا رست على شركة حقيقية تم إلغاؤها وإعادة طرحها مرة أخرى بمواصفات تتناسب مع شركاء الحكومة من بعض التجار والسياسيين الذين أصبحوا لا يتقنون لعبة سوى التجارة»، فتلك جريمة أخرى ترتكبتها الحكومة ضد الاقتصاد الوطني بسكاكين المحاصصة السياسية.

عندما تعلن الحكومة مناقصة مليارية وتدخل في المنافسة شركات محلية وعالمية للفوز بها وتدفع تلك الشركات مئات الآلاف على دراسات الجدوى، وقبل حتى أن يتم تقديم مظاريف المناقصة تقوم الحكومة ودون إبداء الأسباب بإلغاء المناقصة، فتلك حقا مصيبة.

عندما تطرح المناقصات مرة ومرتين وثلاثاً بل وأربع مرات ولا تجد لجنة المناقصات من يتقدم لتلك المناقصات، فذلك هو الزلزال الحقيقي الذي ضرب عصب الاقتصاد الوطني بعد أن أصاب ثقة الشركات المحلية والعالمية في مقتل من ممارسات حكومتنا المزاجية، فليس هناك من شركة «عاقلة» ستدخل في مناقصة حكومية أو مشروع حكومي يمكن أن يلغى بين ليلة وضحاها وبجرة قلم، ويتسبب في خسارة الشركة مئات الآلاف دون أن يقول لهم أحد «أسفين».

إن ممارسات الحكومة في إرساء المناقصات على من تشاء وتحب و«تهوى» وإلغائها بجرة قلم ممن لا تحب ولا تشتهي و«لا تواطن» سبب نوعاً من الشرخ في ثقة الشركات العالمية قبل المحلية بجدية مشاريع الحكومة، بل وسيتسبب في ضياع ملايين من الفرص الاستثمارية في البلد، وهو ما سيؤدي إلى توقف مشاريع حيوية.

الحكومة تروح لخطتها المليارية، وتصل الليل بالنهار في كتابة قصائد المديح بخطتها المليارية، رغم أن شركات محلية وعالمية ستمتتع عن المشاركة في كثير من مشاريعها، خاصة أن حبل مقصلة وقف المناقصة بيد الحكومة، تطلقه متى تشاء إذا لم تكن الشركة التي رست عليها المناقصة من «عشيقات» الحكومة.

شركات خسرت ملايين ولا أقول مئات الآلاف بسبب وقف الحكومة لمناقصات ومشاريع أعلنت بل وأرسيبت على شركات، ومع هذا الحكومة تقول . لا فض فوها . اننا نريد تفعيل خطة تحويل الكويت إلى مركز مالي واستثماري، لا أعرف أي مركز مالي تريد الحكومة لبلدنا أن يتحول إليه وهي تتفنن في قطع المناقصات وتكبيد مستثمرين وتجار خسائر بالملايين! حتى ان شركات عالمية بدأت تعلن رسمياً رفضها للدخول في مناقصات بالكويت بحجة عدم الجدية.

لا بد أن يتوقف هذا العبث الحكومي في التدخل بالمناقصات وإلا فلن نجد حتى صاحب بقالة يدخل في مناقصة مشروع حكومي في خطتكم المليارية.

التنمية بين الطموحات والإمكانات!

عامر ذياب التميمي

لا يختلف اثنان في الكويت على أهمية تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية المدرجة في خطة التنمية المعتمدة من قبل مجلس الأمة للفترة من ٢٠١١/٢٠١٠ - ٢٠١٤/٢٠١٣.. المشاريع المذكورة تتعلق بالبنية التحتية والمرافق الحيوية والتعليم والصحة، وهي من الخدمات الأساسية في البلاد والتي عانت خلال السنوات الأخيرة من تراجع في الأداء وتدني في الكفاءة والجودة... لكن قياسا بالإنجاز المتحقق للمشاريع التي نفذت من ضمن برامج الحكومة، والمعتمدة لها مخصصات في الميزانية العامة للدولة ضمن الإنفاق الرأسمالي، فإن المرء يخشى من عدم تمكن الحكومة من إنجاز المشاريع الطموحة الواردة في الخطة خلال الفترة الزمنية المحددة.. هناك مشاريع عديدة واجهت الكثير من المصاعب الإجرائية والتنفيذية وهي مازالت قيد التنفيذ بعد مرور سنوات عديدة من البدء في أعمالها، ومنها مشروع الدائري الأول وأشغال دوار الشيراتون وهناك مستشفى جابر واستاد جابر وكذلك أعمال البنية التحتية والتعميدات والطرق في عدد من المناطق الجديدة.. ما مبررات التعطيل ولماذا يتأخر الإنجاز في الكويت في الوقت الذي تتجز هذه المشاريع في بلدان أخرى، ومنها بلدان خليجية، خلال فترات زمنية أقصر بكثير من الفترة اللازمة للتنفيذ في الكويت؟ لا شك أن هناك مشكلات بنيوية في الجهاز التنفيذي في الدولة، وقصور إمكانات الشركات والمؤسسات العاملة في قطاع المقاولات..

بيد أن الأمر يتعلق بقضايا أخرى، أهمها مسألة اتخاذ القرار والالتزام به وعدم التراجع عنه بعد اعتماده من سلطة مهمة مثل مجلس الوزراء، إلا أن الأوضاع السياسية في الكويت دفعت إلى التراجع عن عدد من المشاريع الحيوية، أو على الأقل تأجيلها.. كما أن الإجراءات التي يتم الالتزام بها قبل تلزيم المشاريع لجهات منفذة مقابل تكلفة محددة من قبل لجنة المناقصات المركزية، أو غيرها، تتسم بالبطء وإعادة النظر بسبب عدم التحديد المتقن للشركات والمؤسسات التي يمكن أن تتقدم بعطاءات، حيث نجد شركات غير مؤهلة تنجح في كسب المشاريع بسبب انخفاض قيمة العطاء حتى لو كانت غير جديرة ماليا أو تقنيا... هذه الأوضاع تؤدي إلى تأخر في الإنجاز أو ارتباك في التنفيذ وقد تؤدي إلى زيادة التكاليف بفعل الأوامر التغييرية المستمرة.. وقد تأكد خلال السنوات الماضية أن ما يرصد للمشاريع من مخصصات في الميزانية العامة للدولة لا يتم صرف ٥٠ في المائة من قيمته، نظرا للمشكلات والعراقيل المشار إليها... ولكي تتمكن الحكومة من اتخاذ المشاريع بفعالية وجودة يجب أن تتبع أساليب عصرية في اتخاذ القرار والمتابعة واختيار أفضل الجهات المنفذة، وتمكين أجهزة قادرة على الإشراف المناسب على عمليات التنفيذ.. أهم مما سبق ذكره أن التأخر في الإنجاز لا يؤدي فقط إلى تأخر مصالح البلاد والعباد، بل انه سوف يكبد المال العام أموالا مهمة لم يتم رصدها، أو حتى توقعها، من قبل أصحاب الشأن!

تحدي التنمية الحلقة الفارغة

د. محمد عبدالله العبدالجادر

خطة التنمية الحالية تدور في حلقة مفرغة، وكان من الممكن أن تكون مناقشة هذه الخطة وبشكل موسع وكبير بحجم تفاصيل الخطة وبحجم المليارات المرصودة أو التي سترصد، ورغم كل ما قيل من قصائد المدح أو القدح في الخطة، فإن ما قيل قليل وكأن الخبراء والفنيين غير معنيين بالخطة وكذلك المجتمع المدني، فهي خطة يلوکها السياسيون بتصريحات نارية وبعضها لا يلامس سوى السطح.

الخطة مشكوك بأرقامها فالجهات الرسمية تتضارب بالأرقام ولعل أرقام هيئة التخطيط والبطاقة المدنية خير دليل ولا توجد أي أرقام أو نسب لنقدها، ولا أرقام عن الوظائف وفرص العمل ولا نسب البطالة ولا تأثير الخطة على الناتج الاجمالي القومي، الخطة بقانونها يجب أن تكون خطة تحد ورؤية وليست إنشاء مشاريع جديدة كانت تقوم بها الحكومات المتعاقبة. خطة التنمية، رغم النوايا الحسنة، بلا رؤية ولا مؤشرات وكل التفاصيل بعد ذلك، التي يكمن فيها الشيطان كما يقولون، والمثال على احد التفاصيل هل تمويل الخطة يتم بصندوق أو عبر مؤسسات التمويل والبنوك؟

خطة التنمية لمدة ثلاث سنوات قادمة ستكون حبرا على ورق مصقول، لأن الحاجة للبدء في أي مشروع يحتاج الى موافقات بيروقراطية تصل إلى ٢٨ شهرا (حسب تقرير البنك المركزي الكويتي)

ثلاث سنوات قادمة ستمر، ونحن معها جميعا نشاهد مشاريع انجزت في سنوات ماضية وفي ميزانيات سابقة مثل مدينتي الشيخ جابر والشيخ سعد وسيتم إنجاز مشروع الصبية الكهربائي وتتعثر مشاريع أخرى مثل جامعة صباح السالم في الشدادية والمصفاة الرابعة وغيرها، ومشاريع على الورق مثل ميناء بوبيان العظيم ومشاكله على البيئة البحرية وغيره من المشاريع العملاقة، تحديات الخطة القادمة ضخمة وأهمها ليست المشاريع بل إعادة مبدأ سيادة القانون والثواب والعقاب وإعادة الاعتبار لقيم العمل والوظيفة واختصار الدورة المستندية والاهتمام بالبيئة والمردود البشري قبل المردود المالي.. وهكذا فمن دون التحدي سنكون في حلقة مفرغة.

القبس ٢٦ اغسطس ٢٠١٠

خطة بلا روح

صبيحة عبدالقادر الجاسم

ان التعليم الجيد هو القادر على مواجهة الكثير من الظواهر السلبية في المجتمع والتعديل في القيم والسلوكيات، وهو وحده الذي يرمى اهم ثروة وطنية دائمة، وهي الثروة البشرية التي تعاني الاهمال الشديد، فلا التعليم جيدا، ولا برامج تدريب بمستوى عال، ولا اهتمام حقيقيا بالمتفوقين، ولا رعاية لقيادات شابة، وان كل ما يتم في شأن التعليم هو محاولات وجهود وزارة او افراد وليست جهود دولة، ومجتمع، واذكر في هذا الخصوص انه في عام ٢٠٠٠ احالت الامانة العامة لمجلس التخطيط الى مجلس الوزراء وثيقة شاملة عن التعليم تضمنت تحليلا لوضعه وخريطة طريق لاصلاحه، تم العمل في هذه الوثيقة لسنوات من قبل متخصصين كويتيين وخبراء عرب، وكان حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد الصباح يحث الامانة العامة اثناء مناقشة مشروع الوثيقة في اجتماعات مجلس التخطيط على بذل كل الجهد في اعدادها وعدم التردد في طلب اي مساعدة مالية او فنية لانجازها باعتبارها مرجعا لاصلاح التعليم، ولا علم لدي - كما هو الحال مع الدراسات الجادة - في اي درج من ادراج المسؤولين هي موجودة الآن؟ وقد اقترحت ان يتم تخصيص صندوق حكومي او ميزانية خاصة للصرف على برامج اصلاح التعليم للنأي بها عن اي تدخلات سياسية واولها وزراء التربية ذاتهم. ولكن هل اصلاح التعليم يشغل احدا كقضية حيوية؟ اما الملاحظة الرابعة فهي بشأن مشاريع خطة التنمية، فوفق اي مخطط هيكلي اعدت تلك المشاريع، فالمفارقة هنا ان مجلس التخطيط، وهو الجهة المعنية بمتابعة تنفيذ الخطة واعداد التقارير بشأن ذلك واحالتها لمجلس الوزراء، ومن ثم لمجلس الامة، كان قد رفض المخطط الهيكلي وابدى بشأنه الكثير من الملاحظات، واقترح اعداد مخطط هيكلي جديد، وبالطبع لم يؤخذ برأيه؟ ومن جانب آخر وفق اي دراسات جدوى اعدت تلك المشاريع بما فيها بعض المشاريع الاسكانية؟

واين هي فرق العمل الحكومية التي تدارست تلك المشاريع ووضعت رؤية شاملة لكل مشروع من حيث انعكاسه على فرص العمل وطبيعة العمالة المطلوبة، وتأثيره على البيئة وما هو بالضبط دور القطاع الخاص وتأثير بناء المشروع على الاقتصاد بشكل عام، وما هي الانشطة الاقتصادية والانتاجية المصاحبة لتلك المشاريع؟ ومع وجود الفساد في المؤسسات الحكومية من الطوابق العليا الى الطوابق السفلية، ومع تنوع اساليبه فان تمويل المشاريع بحاجه الى فكر ابداعي لضمان المرونة اللازمة لهكذا مشاريع ويحقق للاقتصاد الوطني الفائدة المرجوة من عدة جوانب، ويفتح المجال لاساليب عمل جديدة، وكل ذلك بعيدا عن مقترحات مثل الاعتماد على الصندوق الكويتي للتنمية، الذي نرجو ان يتركوه كنموذج نفخر به، ولبيحثوا في ادراج المسؤولين فسيجدون حتما حلولا جاهزة ومنذ سنوات. انها فعلا خطة بلا روح.

نريدها ضرائب عادلة اجتماعيا

احمد الدين

وفقا لتصريح وزير المالية مصطفى الشمالي، الذي نشرته صحيفة "الراي" قبل أيام فقد بات مشروع قانون ضريبة الدخل الشامل جاهزا وينتظر موافقة مجلس الوزراء عليه لإحالته إلى مجلس الأمة خلال دور الانعقاد المقبل... حيث يأتي مشروع هذا القانون ضمن التوجهات، التي أقرها قانون الخطة الإنمائية، إذ ينص الإطار العام للخطة على التوجّه نحو "تعزيز الإيرادات السيادية لدولة الكويت بوضع نظام ضريبي وتعديل قانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٩٥ في شأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات"... وبالتالي فإنّه ليس في الأمر مفاجأة، وأظن أنّ هذا القانون والقوانين الأخرى المتصلة بوضع نظام ضريبي أو بالأحرى استحداث نظام ضريبي في الكويت ستمثّل نقطة تحوّل كبيرة في كيفية تمويل الميزانية العامة للدولة، وفي إلزام الأفراد والقطاع الخاص بالمساهمة في تمويلها، وهو أمر ليس مستجدا في الكويت، فقد كانت الضرائب والمكوس هي المصدر الأساس لتمويل الميزانية العامة للإمارة قبل النفط، شأننا في ذلك شأن مختلف بلدان العالم، ولكن الأمر تغيّر منذ النصف الأخير من أربعينيات القرن العشرين بعد تزايد الاعتماد على الدخل المتأتي من النفط في تمويل الميزانية.

ومثلما هو معروف، فإنّ النظام الضريبي يمثّل أحد أهم مجالات الصراع بين الطبقات الاجتماعية المتعارضة المصالح في بلدان العالم المختلفة من حيث مدى توافر عنصر العدالة الاجتماعية أو انعدامه أو تدني متطلباته في النظام الضريبي لهذه الدولة أو تلك... فهناك نظم ضريبية تحمّل الطبقة العاملة والفئات الشعبية أعباء أكبر من تلك، التي تحمّلها أصحاب الدخل المرتفعة والشركات الكبرى، في تمويل الميزانية العامة، وذلك عبر فرض الضرائب غير المباشرة على المبيعات، التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك عبر شمول شرائح الدخل الدنيا بضرية الدخل، وهناك في المقابل نظم ضريبة أقرب نسبيا إلى متطلبات العدالة الاجتماعية تعفي أصحاب الدخل المتدنية من الضرائب، وتفرض نظام الضريبة التصاعدية على الدخل المرتفعة والأرباح... وهنا نتساءل: أي نظام ضريبي من هذه النظم سيتم اعتماده في الكويت؟ وما مدى توافر عنصر العدالة الاجتماعية فيه؟!

وقد يكون مفيدا التشبيه إلى أنّ الخطة الإنمائية لا تتوجه فقط نحو استحداث قانون ضريبة الدخل الشامل، الذي أشار إليه وزير المالية في تصريحه الأخير، وإنما هناك توجّه نحو استحداث ضريبة القيمة المضافة، وتوجّه لإلغاء القانون ٧٨ لسنة ١٩٩٥، الذي أوقف زيادة الرسوم على الخدمات، حيث أشارت الخطة إلى إعداد قانونين جديدين آخرين غير قانون ضريبة الدخل الشامل، أحدهما قانون بشأن ضريبة القيمة المضافة، والآخر قانون بشأن الرسوم والتكاليف المالية مقابل الانتفاع بالمرافق والخدمات العامة... وبالطبع فإنّ الطبقات الشعبية وأصحاب الدخل المتدنية ستتأثر على نحو واضح من القانونين الأخيرين... إذ ستستقطع ضريبة القيمة المضافة من المستهلك مباشرة عند شرائه أي سلعة، ما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وكذلك هي الحال مع زيادة الرسوم على الخدمات، ناهيك عن أنّه ليس هناك فرق بين استقطاع هذين النوعين من الضرائب من غني أو فقير، وحيث أنّ غالبية المواطنين هم من أصحاب الدخل

المتدنية فإنهم سيتحملون بالضرورة العبء الأكبر في دفع هاتين الضريبتين... أما ضريبة الدخل، فمن المفترض أن يُعفى منها أصحاب الدخل المتدنية، والأهم أن يتم اعتماد مبدأ الضريبة التصاعديّة على الدخل الكبيرة والأرباح، فهذه الضريبة التصاعديّة هي الأقرب إلى تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعيّة، ولهذا نجد أن أصحاب رؤوس الأموال والشركات الكبرى تحارب الضرائب التصاعديّة على الدخل المرتفعة، وتدفع عادة في اتجاه الحصول على المزيد من الإعفاءات الضريبية لصالحها .

باختصار، فإنّ استحداث نظام ضريبي في الكويت لن يكون بمعزل عن التنازع الطبيعي بين المصالح والطبقات الاجتماعيّة المختلفة، شأننا في ذلك شأن أي مجتمع إنساني آخر، فنحن لسنا استثناء، وإن توهمنا شيئاً من ذلك فترة من الوقت!

عالم اليوم ٢١ أكتوبر ٢٠١٠

الأداء البرلماني

صالات النواب

د. علي الزعبي

ذهبت إلى منطقة الأندلس لحضور حفل زفاف أحد الأصدقاء، وقد فوجئت بصالة أفراح أمامي تحمل اسم نائب سابق، ثم عرجت على طريق الجمعية فوجدت صالة أفراح أخرى باسم نائب حالي، ووصلت إلى حفل الزفاف بعد أن رأيت صالة أفراح ثالثة في طور البنيان لنائب حالي!! يعني ٣ صالات أفراح في منطقة واحدة!!

فصرخت من قمة رأسي.. ماذا يحدث في البلد؟ وأين حماة المال العام من عمليات التنفيغ التي حصل عليها هؤلاء النواب؟ وكيف سمح لوزير سابق ومستشار حالي أن يمنح أراضي الدولة لهؤلاء الأشخاص؟ والسؤال الأهم هو: ما هي الأبعاد (الظاهرة والباطنة) لمثل هذا التنفيغ الذي لم يحترم حرمة أراضي الدولة؟ بل.. أين الحكومة؟

عندما طرحت هذا الموضوع على أصدقاء الديوانية، قال لي أحدهم إن ابن خالته أجر صالة أفراح من أحد النواب بمبلغ شهري قيمته ٧٠٠٠ دينار كويتي!! يا سلام.. يعني أكثر من مدخول عمارة في السالمية.. وعلى البحر أيضا!!

لقد كتبت مرات عدة عن الفساد التشريعي وخطورته.. ونشر لي المركز العربي للحوار بحثا عن الموضوع ذاته، وتبين لي أن المشكلة ليست في البرلمان أو في أعضائه، بل في الحكومة التي سهلت لهؤلاء النواب مثل هذه التجاوزات التي هي أخطر بكثير مما سمي بتجاوزات المواطنين، والمتمثلة في بناء ديوانية خارج المنزل!!

أحد النواب المستفيدين من صالات الأفراح.. لم يترك شاردة ولا واردة إلا وشتم بها الحكومة، يعني وبالكويتي الفصيح: «خبزن خبزتيه.. يا الرفله إكلييه»!!

لدي اقتراح للنواب الشرفاء في المجلس يتمثل في التالي: تحويل كل صالات الأفراح إلى ملكية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، والاستفادة من مداخيلها المالية الشهرية في تحسين أوضاع الأسر الكويتية، وأسر البدون، التي تعاني من أزمات مالية خانقة، واستخدامها أيضا في حل مشكلة المعسرين والقروض. لأننا لو حسينا دخل كل صالة وبالمتوسط ٥٠٠٠ دينار كويتي شهريا، فإن المدخول السنوي سيتجاوز مليون دينار كويتي.

أوان ٤ نوفمبر ٢٠٠٩

فعلا عبث.. ولكن بمن؟

عبداللطيف الدعيج

بالفعل، مثل ما صرح النائب احمد السعدون، وقبله النائب البراك، هناك عبث سياسي يجري في البلد، ولا شك في ذلك، لكن السؤال: من يعبث بمن؟

منذ ان طرح امر الملايين الخمسة كتبنا وكتب غيرنا ان الأسهل والاجدى والاكثر اختصارا للوقت هو احالة السيد وزير الداخلية الى القضاء. لكن هناك من اصر، ولا يزال، على تفعيل «المساءلة السياسية» وعلى اصطیاد الحكومة بكاملها على خلفية اعلانات الانتخابات. قانون حماية المال العام اصلا يجرم كل من يعلم بوجود سرقة أو اختلاس للمال العام ويمتنع عن التبليغ عنه. ومع هذا، امتنع نواب مجلس الامة المتحمسون لاستجواب الوزير عن التبليغ، ولم يتقدم أي ممن ازعج العالم بالاتهامات المتوالية للوزير، سواء من الكتاب أو المدونين، أو حتى من المتفرجين، لم يتقدم احد من نوابير المال العام لأداء مهمته الوطنية التي شغل البلد بها. لكن عندما جرؤ السيد نواف الفزيع - وتقدم بالابلاغ ضد وزير الداخلية تطوع النائب مسلم البراك بشكل مفاجئ للشهادة ضد الوزير..! إذا لماذا لم يبلغ السيد البراك طالما انه يملك المعلومات والادلة- التي سيشهد بها- ولماذا ترك شرف تقديم البلاغ للسيد الفزيع؟!

الآن، بعد طلب الوزير احالة نفسه للقضاء، هناك تشكيك في طلب الاحالة، وهناك اتهام للوزير بالضحك على الناس، هذا امر خطير. والاحظر ان هذا الاتهام يصدر من قبل نواب الامة الذين يملكون التشريع، ويملكون الرقابة على الحكومة في تنفيذها لما يشرعون. نواب الامة يريدون القول ان قانون حماية المال العام مهزلة، وان قانون محاكمة الوزراء هو ضحك على الذقون، مع ان هذا يتناقض وحماس النائب البراك للشهادة، أو هم يمضون الى ابعد من هذا في التمادي، فيطعنون اما في امانة القضاء أو في قدراته.!! ليس هناك غير هذا التفسير للتشكيك في خطوة وزير الداخلية. فاما ان الوزير بريء وواثق من سلامة موقفه أو انه «لاعبها صح» ويعلم قدرات القضاء واتجاهه.

العبث السياسي يتجلى بوضوح هنا، فاذا كان الوزير بريئا وهناك ولو شكا بسيطا في ادانته فيجب التسليم بذلك وعتق الوزير من هذه الاتهامات المتواصلة والحملة العنيدة عليه، فالشك اساسا يجب ان يفسر لمصلحة المتهم، هذا ان صدقت وصحت النوايا. اما اذا كانت قوانين المال العام ليست كافية لحمايته، أو ان الادارات القانونية ليست مؤهلة لتنفيذ هذه الحماية، فان نواب الامة ملزمون بتصحيح ذلك وتشريع القوانين وانشاء الادارات المؤهلة لحماية المال العام.

واضح هنا أن الهدف ليس حماية المال العام أو استعادة الملايين الخمسة المزعومة، ولكن الهدف هو احراج الحكومة والمساومة على الاستجوابات، ولهذا يفضل الكثيرون المساءلة السياسية على المساءلة الجنائية.. فالمكاسب من المساءلة السياسية أو الاستجواب عديدة، انتخابيا وسياسيا ولدى الاغلبية المؤيدة ماليا.. يعني باختصار تحت دعوى استعادة الملايين الخمسة على الحكومة ان تصرف الكثير لارضاء النواب وتحقيق الدعم للوزير المستجوب. ويبقى في النهاية التأكيد على ان احالة الوزير لنفسه الى القضاء عبث في عبث، لا يجاريه إلا الاصرار على استجوابه من قبل النواب. فالقضية اصلا امام القضاء، والنواب معنيون بالمساءلة السياسية كما هو واضح.. يعني الاستجواب أت أت.. بالإحالة أو من دونها.

من أجل وطن دائم

محمد حمود الهاجري

من يطلع على مقترحات القوانين المقدمة من السادة الأعضاء والمنظورة أمام اللجنة المالية يصاب بالذهول وخيبة الأمل والخوف من المستقبل، فمن زيادة علاوة الأطفال إلى منح المرأة المتزوجة والعزباء مكافأة من دون عمل «لإبقائها بالبيت!» أو منحها إجازة بنصف راتب، وتمويل شراء مساكن للكويتية المتزوجة من غير الكويتي، وإنشاء صندوق لصرف إعانة للطلبة الدارسين على حسابهم الخاص في الخارج، ودفع بدل تعطّل، وإنشاء شركة مساهمة للتنمية الاقتصادية وأخرى لتنمية جزيرة بوبيان، وإنشاء شركات عقارية مساهمة، وزيادة القرض الإسكاني وإعفاء المستفيدين من نصف قيمة القرض الإسكاني، وصرف بدل إيجار للمرأة المطلقة أو الأرملة وزيادة المعاشات التقاعدية وإقرار بدل خطر ومكافآت لبعض المهن، وتخفيض سن التقاعد للمرأة وكذلك لمن يعيل معاقا، واحتساب مدة اعتبارية لمن يتوفى زوجها وصرف بدل دعم العمالة للمتقاعد عند العمل في الجهات غير الحكومية، ورفع الحد الأدنى للمعاش التقاعدي لمن يعول خمسة أولاد إلى ٦٥٠ دينار، والسماح بالجمع بين المعاش والمرتّب في حال العمل بالقطاع النفطي أو الأهلي، ومنح بدل نقدي عن رصيد الإجازات، وتوفير قرض حسن للمواطنين من بيت الزكاة، ورفع المساعدة للطلبة إلى ٢٠٠ دينار، وأخيرا وليس آخرا إسقاط فوائد القروض، والله يستر من اللي جاي.

ما يزيد على خمسين مقترحا بعضها قد يكون مكررا متشابها، ولكن بالتأكيد لو جمعنا تكلفتها من المال العام لزادت عما تستطيع الدولة توفيره من دخل النفط لسنة واحدة، مما يستدعي سحب وبيع المخزون كله أو يبيعه وهو تحت الارض وتوزيع او اقتسام الايراد...! «وشلوح ملوح اللي يدل ديرته يروح!» (اهزوجة كويتية).

وبالتأكيد فإن اقتسام الثروة او الايراد ليس معناه توزيعا عادلا للحصص وبالتساوي، وانما كل يأخذ وفق مكانته وحجمه ودوره في الجريمة، فالمخطط له نسبة أعلى ممن يفتح الخزنة او من يسهل الدخول او قائد سيارة الهروب، وأقل حصة ستكون من نصيب من يراقب وهو ساكت، والساكت عن الحق شيطان أخرس! والمبرر الوحيد لتبديد الثروة أن هناك من نهب البلد، فلنأخذ نحن حصتنا كذلك؟

والسؤال الملح اليوم: هل نحن دولة مؤقتة؟ وهل فعلا يفكر بعض ابنائها بتوزيع الثروة اليوم، ثم التحول والانتقال إلى مكان آخر فيه من الثروة والخير ما يمكن بالمنطق وأسلوب التفكير نفسه توزيعه والاستمرار بالثقل من بلد إلى آخر، ومن أرض إلى أخرى؟ ونقول للحرامي والمرتشى والسارق: عليك بالعافية!

إذا كان الأمر كذلك، فإن توجيه النهب والتبذير والتبديد على مشاريع تنموية وإلى ما يمكن أن يصلح الأرض ويعمرها أخف ضررا، لأن فيه ضمانا وأمانا لمن يأتي بعدنا، ليجد مكانا يؤويه وبنية تحتية قد تدر عليه ما يكسبه، فالكويت قبل النفط كانت مركزا ماليا وتجاريا، وعاش أهلها بنعمة وخير أفضل من بقية دول المنطقة، ومازلنا نريد لابنائنا الاستمرار في هذه الارض دون غيرها

فيما بعد نضوب النفط، فالبعض لديهم ما يكفيهم للعيش في أي مكان في العالم، وآخرون قد يكون لديهم ترتيبات للنزوح إلى دول أخرى!
أما غالبية أهل الكويت، فليس لهم بديل عن هذه الأرض لعيش أبنائهم.. وهني الفرق!

القبس ٥ نوفمبر ٢٠٠٩

«فلوسه وكيفه»!

سعود عبدالعزيز العصفور

في الأمثال المصرية يقولون «سابوا الحمار ومسكوا في البردعة»، وإذا أردت أن تنزل قليلاً إلى مستوى الحوار في الأمثال فما عليك إلا تذكر المثل المصري الشهير الآخر «جت في الهايفة واتصدرت»، هذه الأمثال المصرية الشعبية تتوارد في مخيلتي كلما قرأت تصريحاً أو مقالاً لأحدهم عن فلوس سمو الرئيس وشيكاته! تركوا شبهة التعامل المالي بين طرفين دور أحدهما مراقبة عمل الآخر، وتركوا اختلال توازن العلاقات بين رئيس السلطة التنفيذية وعضو مجلس الأمة الذي يحق له أن يوقف هذا الرئيس على منصة الاستجواب وأن يصوت على قرار عدم التعاون معه، وتركوا شبهة سعي عضو مجلس الأمة إلى تحقيق منافع مادية من عضويته في المجلس، و«مسكوا» في الشيك ومن سربه وكيف سربه وهل يحق للنائب أن يعرضه داخل قاعة عبدالله السالم المحصنة بالبدستور، ومن يقف وراء النائب وأمامه ولماذا؟ يا جماعة الخير، لنذهب بنوك الكويت كلها، بمدرائها وموظفيها وعمال نظافتها، ومعهم جميع أعضاء السلطة التشريعية إلى النيابة، بتهمة خيانة الأمانة ومخالفة قوانين السرية المصرفية، والتعدي على ممتلكات الآخرين وأسرارهم المالية، إذا تحرك «عرق دم» في حكومتنا الرشيدة وغضبت وانفعلت وخرجت لنا نحن عامة الشعب وأبناء هذا الوطن ومصدر السلطات فيه ووضعت بشكل مفصل لماذا يتعامل رئيس الحكومة مالياً وبشكل مباشر مع أعضائنا الذين انتخبناهم وأوصلناهم ليمثلونا في مجلس الأمة؟! ليخرج سمو الرئيس، أو من يمثله، ويتكرم ويتنازل يوضح لنا كيف هي «فلوسه وكيفه» إذا كان الطرف المقابل هو «ممثلنا» في المجلس؟!!

شراء الحكومة لمواقف بعض النواب ليس بالأمر الجديد أو الخافي على المتابعين، سواء عبر المعاملات أو الهبات والعطايا، والأمثلة على ذلك حاضرة في ذاكرة الشعب الكويتي ويستطيع أحدث المتابعين أن يسرد لك عشرات من المواقف النيابية التي تغيرت في اللحظات الأخيرة تحت تأثير «التعاون المشترك» بين أطراف في الحكومة مع هؤلاء الأعضاء، وفي قضايا مصيرية ساهمت في تغيير الخارطة السياسية المحلية مرات عدة، ومن السهولة تحديد أسماء عدد لا بأس به من أعضاء المجلس ممن تغيرت أوضاعهم المادية بعد دخولهم المجلس، وذلك كله بفضل ما وفرته لهم عضوية المجلس من قوة التصويت وسطوة المراقبة وهذه أمور لدى البعض يمكن تقدير «أثمانها» وتحويلها من صورة مواقف سياسية إلى أرقام في كشوف الحسابات البنكية بسهولة، وقطعاً لا يمكن أن يظهر «نائب فاسد» ما لم يقابله «فاسد آخر» على الطرف الآخر من السلطة التنفيذية، فالعضوية بحد ذاتها لا دخل لها إلا الراتب الشهري، أما تسهيلات وعطايا وهبات الحكومة فهي الهدف الذي تساق من أجله المواقف في المجلس وتشكل!

أتركوا عنكم من سرب الشيك ومن صورته ومن ختم عليه، وهل يحق لنائب محصن بقوة الدستور الكشف عنه أو لا يحق، وانتفضوا غضباً ولو لمرة واحدة ودافعوا عن موقفكم في هذه القضية ووضحوا لنا ماذا فعلتم بممثلينا في المجلس؟!!

الراي ٩ نوفمبر ٢٠٠٩

حملات الحج بين السلطتين وثقافة الاستهلاك

مهدي ملا علي

كثرت في الآونة الأخيرة المطالبات النيابية بمنح المواطنين مزيداً من العطايا والهدايا المالية على قاعدة أن «البلد فيها خير وعيال الديرة أولى من غيرهم» وهي مطالبات لا غرابة فيها لأنها نابعة من سعي أولئك النواب لاسترضاء الشارع وكسب الناخبين، ولأنهم يتجاهلون الآثار السلبية التي تتركها تلك العطايا والمنح على سلوكيات وثقافة أبناء المجتمع، فهم بهذا السلوك الجشع يغرسون ثقافة الاستهلاك والاتكال في أذهان المواطنين الذين باتوا يريدون من الحكومة أن تتكفل بكل مستلزماتهم ومصروفاتهم من الألف إلى الياء، وقد أصاب د.عبدالمحسن جمال كبد الحقيقة في مقاله المنشور في ٢٦/١٠/٢٠٠٩ في معرض حديثه عن نواب المعارضة اليوم حيث قال «واصبح مطلبها الاساسي هو الأخذ والسحب من المال العام لمكاسب انتخابية بحتة وتوزيعه على المواطنين بحجة ان المال العام «منهوب منهوب» وبالتالي كان المواطن أولى!».

لست ضد المواطن الذي يطمح إلى شيء من الرفاهية والرخاء في حياته وهو ما يجب على الحكومة توفيره للمواطنين من خلال زيادة الرواتب بشكل دوري ومدروس حتى تتماشى مع متغيرات الحياة ومتطلبات الغلاء الفاحش الذي أصاب العالم، ولكنني أعتقد أن الأخذ والسحب من دون مقابل يزرع ثقافة الاتكال والكسل في نفوس الناس، فيجب أن يكون العطاء مبنياً على قواعد وأسس حتى لا ينعكس سلباً على مجتمعنا، من جانب آخر فإن التعامل مع الثروة التي أنعم الله بها علينا كأنها تركة وكعكة نريد اقتسامها وتوزيعها على المواطنين هو تعامل خاطئ وينم عن عقلية ضحلة في التعامل مع الوطن، حيث إن هذا المنطق في التعامل يكون مع الأشياء المؤقتة والطائرة وليس مع الأوطان التي ستبقى ما بقي الدهر، فالكويت ليست شيئاً مؤقتاً وسينتهي، ولذلك فإنه من غير المقبول أن يكون تعامل البعض مع الكويت على أنها مؤقتة وعلينا الاستفادة منها قدر الإمكان وبكل الوسائل، ومن المؤلم أن يتعامل بعض المواطنين مع بلدهم بهذه العقلية الانتهازية والاستهلاكية دون أن يشعروا بأي مسؤولية تجاه الحفاظ على ثروتنا التي ستضب في يوم من الأيام لا محالة.

الحكومة من جانبها لعبت دوراً سلبياً في هذه المعادلة فبدلاً من أن تقف في وجه أولئك الطامعين بثروات البلد، نجدها رضخت للكثير من مطالبهم بل كانت تبادر أحياناً إلى تعزيز ثقافة الاتكال والاستهلاك في عقول الناس، فجاءت لتوزع الأموال والعطايا على المواطنين بعد الغزو الصدامي على الكويت، على العكس من جميع الدول التي تخرج من الحروب والأزمات والتي يتعاقد أبنائها ويدفعون من أموالهم الخاصة لإعادة إعمار بلدهم، ليس لأنها دول فقيرة بل لأنهم يريدون أن يعززوا ثقافة المواطنة والتفاني من أجل الوطن في أذهان شعوبهم، فلم يكن الكويتيون ينتظرون إسقاط قروضهم أو إعطائهم منحة مالية مقابل صمودهم في ديارهم بل كانوا يريدون أن يثبتوا للأعداء أن هذا الشعب الصغير في حجمه كبير في تضحياته، ولكن الحكومة جاءت لتتسفف تلك المفاهيم الوطنية، وقالت للشعب خذوا هذه الأموال مقابل صمودكم وصبركم، وهنا بدأت الممارسات الحكومية الخاطئة في تعزيز روح «المواطنة مقابل المال»، واستمرت تلك السياسة الحكومية حتى أسقطت فواتير الكهرباء عن المواطنين وكأنها تقول للمواطن لا تكن غيباً وتبادر إلى دفع المستحقات المطلوبة منك فنحن سندفعها عنك.

ثم أرادت الحكومة أن تغطي فشلها وتقلل من حالة التذمر الشعبي تجاه توقف عجلة التنمية فجاءت ببعض المنح والعطايا ولكنها وقعت في خلل جديد، فتسببت في زيادة جرعة الجشع والطمع لدى البعض فكانت المطالبة الأسطورية بإسقاط القروض - ولا أقصد إعادة جدولة المديونيات -، وآخر تلك الصيحات الجشعة هي المطالبة بتعويض أصحاب حملات الحج عن خسائر هذا العام بسبب مرض انفلونزا الخنازير، وهنا أسألكم يا سادة يا كرام يامن تطالبون بهذا التعويض، هل كان أصحاب الحملات يقدمون شيئاً للدولة عندما كانوا يسترجعون الآلاف المؤلفة في كل موسم حج حتى تأتي الدولة اليوم وتعوض خسارتهم؟ أعتقد أنه لا يوجد فرق بين أصحاب المؤسسات التجارية وأصحاب الحملات فكلهم يسعى للربح في نهاية الأمر، وهم معرضون للربح أو الخسارة وهذه هي حال الدنيا، وليس من المعقول أن نلقي بخسارتنا على كاهل الدولة أما الأرباح فنضعها في جيوبنا .

الدار ١٠ نوفمبر ٢٠٠٩

في شهر أو سنة أو أربع.. تريد قانوناً مثل ٣١

أحمد يعقوب باقر

في الفترة التي توليت فيها وزارة العدل والتي استمرت من فبراير ٢٠٠١ إلى فبراير ٢٠٠٦، وأثناء إعداد أحد التقارير لمجلس الأمة، لاحظت أن الأحكام القضائية التي صدرت بعد التحرير منذ عام ١٩٩٤، وما تلاها على المتهمين الهاربين في قضايا الاموال العامة مهددة بالسقوط اذا مضى عليها ١٠ سنوات، حيث يمكن بعدها للمتهم الهارب العودة الى الكويت والتمتع بالأموال التي استولى عليها دون إمكان اعادة محاكمته مرة اخرى.

وبعد استشارة الجهات المختصة والمكتب الفني في الوزارة تم إعداد مشروع قانون يقضي بإعلان المتهم الهارب بالحكم الصادر عليه بعدة وسائل منها بيته وأقاربه وأتباعه مع النشر في الجريدة الرسمية وبصحيفتين يوميتين، وبعدها اذا لم يحضر المتهم للمعارضة او الاستئناف في مدة معينة يصبح الحكم الاول حكماً نهائياً وباتاً، وينفذ على امواله التي يمكن العثور عليها ولا يسقط هذا الحكم القضائي بعد ذلك بالتقادم.

وتم عرض المشروع على مجلس الوزراء الذي كان يتولى رئاسته في ذلك الوقت صاحب السمو الشيخ صباح الاحمد، فاتخذ المجلس قراره بإحالة المشروع الى مجلس الأمة، حيث طالبنا الاخوة النواب باستعماله وتقديمه على جدول الاعمال قبل ان يسقط اي حكم من الاحكام التي صدرت.

واستجاب المجلس وعرض المشروع في جلسة تاريخية أشاد فيها اعضاء المجلس بمن فيهم المعارضة بهذه المبادرة الحكومية التي تهدف إلى حماية الاموال العامة وملاحقة سراقها، وتم التصويت بالاجماع.

وصدر القانون ٣١ / ٢٠٠٤ بحمد الله تعالى وتوفيقه في ١٦ يونيو ٢٠٠٤، وهو يعد من اهم انجازات حكومة ومجلس ٢٠٠٢ الذي حل بعد ذلك بسنتين.

واليوم ينتظر من الحكومة والمجلس مشاريع واجراءات مشابهة، من اجل حماية اموالنا وثروة ابنائنا من سائر انواع الاستنزاف والهدر والفساد، فليست العبرة باستمرار المجلس مدة الفصل التشريعي ٤ سنوات بقدر ما هي في الانجاز الحقيقي الفعلي في وقف الاستنزاف والفساد، فهل تبادر الحكومة؟ وهل يبادر المجلس؟

الرؤية ١١ نوفمبر ٢٠٠٩

الخوف من العدالة!

صالح الغنام

طوال سنوات خدمتي في الدنيا، لم أسمع أن شخصا سويا انتقد القضاء أو شكك فيه، فالكل يمتدح القضاء ويثق به، وأكثر مادحيه هم أعضاء مجلس الأمة، بل يهيئ إلي أنني سمعتهم ينظمون قصائد شعر تشيد بنزاهة القضاء وعدالته، كل هذا وأكثر يقوله النواب عن القضاء، ولكن، ويا سبحان الله، ما أن يصل من المحكمة استدعاء لنائب، حتى يكفهر وجهه، وترتعد فرائصه، وتصطك أسنانه، ف (ينتخي) بزملائه متوسلا إليهم واحدا واحدا: أرجوك يا زميل، انجذني اليوم، وسأردها لك غدا عند أول قضية تُرفع ضدك!.. ولأن النواب يشيلون بعضهم، يتمسكون بحصانة زميلهم المتهم ويرفضون رفعها عنه، من دون أدنى شعور منهم بالمسؤولية تجاه حقوق الآخرين وحقوق الدولة والمجتمع كالعادة، عند التصويت على رفع الحصانة، تكون حجج النواب جاهزة ومعروفة، وهي التذرع بكيفية القضايا المرفوعة ضد زملائهم!.. عفوا، في هذه النقطة بالذات التبس علي الأمر، فكما هو معلن، فإن النواب وظيفتهم الرقابة والتشريع، ولا أذكر أن من ضمن مهامهم الفصل في القضايا ومعرفة دوافعها، ومع ذلك، لنسايرهم في ظنهم ولنفترض أن القضية التي استدعت النيابة أو المحكمة النائب من أجلها هي فعلا كيدية، فما الداعي إلى الخوف من القضاء ما دتم تؤمنون بعدالته ونزاهته؟!.. في كل قضية لا بد أن يكون فيها ظالم ومظلوم، والقضاء هو من ينصف المظلوم ويدين الظالم، فهل إيمانكم بعدالة القضاء لا يكون إلا في القضايا التي تحيلونها إليه كنواب، ومتى كانت القضايا ضدكم، خفتم من القضاء وخشيتم عدالته؟!..

هناك عشرات الأمثلة التي تبين التفاف النواب حول بعضهم البعض بالحق وبالباطل، وكأنهم أتوا للمجلس ليُحمّل أحدهم جميلا للآخر. في جلسة أمس وحين علا سقف المهاترات بين نائبين، طلب رئيس مجلس الأمة من النواب التصويت على إيقاع الجزاء بحق أحد النواب، فلم يحظ هذا الطلب سوى بموافقة الأقلية، ماذا يعني هذا؟! بلا شك فإن هذا يعني أن أغلبية الأعضاء يعجبهم أسلوب المهاترات ويهمهم استمراره ولا يحيدون إيقافه، فالمهاترات بالنسبة لهم هي البوابة العريضة للولوج إلى البطولات الكلامية الزائفة!.. فزعة النواب لبعضهم البعض، وهم نخبة المجتمع وأهم رجالاته، تؤكد أنه لا العلم ولا النفط ولا الحضارة خلصوا عقولنا من الجاهلية الأولى!.. كفى الله الكويت وأهلها شر فزعة النواب لبعضهم البعض!

لماذا يحتاج النائب إلى خدمات هؤلاء؟

فيصل الزامل

قال: قررت أن أتعرف على الحياة النيابية من شرفة الصحفيين، كانت تجربة مميزة استغرقت ثلاثة أشهر.

قلت: ماذا فعلت؟

قال: كنت أحضر الجلسات مع بقية الصحفيين، حدث ذلك قبل بضع سنوات، وكانت في يد أحدهم رزمة من جوازات السفر الأجنبية، سألته عنها قال: الآن تعرف، وعندما مر الوزير المختص التقاه الصحفي وطلب منه السماح بمنح أصحاب تلك الجوازات إقامات باستخدام صلاحية الاستثناء التي لديه، التفت الوزير إلى مرافقه قائلاً «خذهم وخلص موضوعهم».

قلت: يستفيدون من موقعهم لانجاز معاملاتهم، وربما بمقابل.

قال: أكثر من ذلك، قال لي أحدهم: لو عرض علي رئيس التحرير أن أجلس مكانه وأرأس التحرير لما وافقت، فمن موقعي هذا استطعت أن أستقدم جميع أقاربي ومعارفي، وأن أحصل لهم على أحسن الوظائف.

قلت: وماذا أيضاً؟

قال: لا تتصور مدى هيبة المسؤولين منا، جميعهم يتوقفون عندنا عند دخولهم القاعة، بعضهم يقول: «عساكم راضين علينا؟» والآخر يمرر لنا تصريحاً ويطلب إضافة صور معينة مع منشيت ساخن، ونحن نلبي طلباتهم بالطبع، ونحصل على ما نريد بكل سهولة.

قلت: ماذا عن اللجان؟

قال: ذات مرة كنت أعطي اجتماع إحدى اللجان لاحظت أن نائباً له ثقله خرج من الاجتماع ولم يهتم به أحد، وعندما خرج آخر لا يحمل نفس الوزن السياسي رأيت كل الصحفيين المتواجدين في الاجتماع قد تدافعوا خلفه، سألت أحدهم «اشمئني؟» فقال: الأول لا يدفع والثاني يدفع لمن يهتم بتصريحاته.

قلت: ما الحل؟

قال: لا يوجد حل ما دمنا لا نفرق بين المبدأ وسوء تطبيقه، حرية الصحافة شيء وهذه المتاجرة شيء آخر، ولكن! انتهى.

نعم، الطرفان شريكان في هذه الممارسة، الحكومة وبعض النواب، ولو أن تغطية الجلسات اقتصرت على فتح الأبواب للجمهور بغير كاميرات صحفيين ولا تلفزيونات، وتم نشر المضابط للمهتمين عبر جريدة المجلس وموقعه الإلكتروني لتخلصنا من هذا الوسيط (...). وأيضاً خلصنا النائب من ضغط الوسيط عليه، الذي يملك أن يلمع فلانا ويحجب عن فلان، ولتفرغ النواب لعملهم، بل قللنا تلك المشاهد المخجلة التي شاهدها الناس الأسبوع الماضي تنصدر الصحف، طبعاً هذا التصحيح لن يكون مقبولاً من الوسطاء ولهذا فسوف يستثيرون علينا من لا يدرك

خطورة هذه الممارسة على بلد صار يدار من قبل عدد قليل من الصحافيين الذين يملكون أن يحركوا هذا الملف ويدفنوا ذاك، هل هذا ما نريده لأنفسنا ولوطننا؟!

كلمة أخيرة:

قال لي الأستاذ خليل جهشان، الرئيس السابق للمنظمة الوطنية للأميركيين العرب في واشنطن: «حاولت عدة مرات أن ألتقي بأحد أعضاء الكونغرس الأميركي لشرح قضية محددة له، كان مكتبه يرفض السماح لي بلقاؤه، ذات يوم رتب حفل جمع تبرعات لصالح حملته الانتخابية، اشترت تذكرة دخول بخمسمائة دولار فقط، كان العضو يصافح الحاضرين بحرارة ويتحدث معهم بمرح، وتعارفنا بشكل جيد، بعدها كلما رأيته في أروقة الكونغرس هتف لي من بعيد «خليل، هل تريد أن نلتقي؟» يتابع خليل قائلاً «بخمسمائة دولار حققت كل ذلك، ترى ماذا يفعل هذا العضو للذين يدفعون الملايين لحملته»؟

الانباء ٢٩ نوفمبر ٢٠٠٩

«فضيحة».. نيابية!!

المحامي راشد الردعان

تخيّل.. لو أنك سمعت أن نائباً في البرلمان عين اثناء فترة نيابته عضوا او موظفا كبيرا في شركة كبرى ويتسلم راتباً كبيراً.. فماذا ستكون ردة فعلك؟!

هذه القضية او الفضيحة تثار هذه الايام في البرلمان المصري فبعض النواب اتهموا زملاءهم بانهم يعملون في بعض الشركات الحكومية ويتسلمون مرتبات عالية وهم نواب في مجلس الشعب يمثلون الشعب، اي ان الحكومة استطاعت ان تشتري هذا النائب او ذاك عن طريق تعيينه في الشركة موظفاً او عضواً أو رئيساً لمجلس الادارة.

عندنا في الكويت اثيرت قضية الشيكات وتم استجواب رئيس الحكومة وطوى البرلمان هذا الملف وانتهى كل شيء.. وفلت «القابض» من يد العدالة البرلمانية لكنه لن يفلت من عدالة السماء وحساب الناخبين.

اليوم نحن بحاجة ماسة لفتح ملف الشركات والمؤسسات التابعة للحكومة، فالشيكات كانت من حساب سمو رئيس الوزراء الخاص لكن اموال الشركات الحكومية هي مال عام، وهناك شبهات تحوم حول استنفادة بعض النواب من هذه الشركات ولا اذيع سرّاً اذا ما قلت بأن ما يحدث في مجلس الشعب المصري نحن لسنا ببعيدين عنه وبطرق مختلفة، فان كان البعض يريد فتح ملف مؤسسات التأمينات وبطالاب نواب الاموال العامة بالكشف عن فضائح هذه المؤسسة، فمن باب اولى كذلك محاسبة النواب عن افعالهم وفضحهم أمام الناس اجمعين، فنحن نعرف ان البعض أقول البعض استنفاد من الحكومة بطرق شتى والرشوة السياسية ليس لها «مذهب» فمن ساهم في شركة واستحوذ على اسهم كثيرة دون وجه حق مرتش مهما كانت مبرراته.. ومن عين ابنه او بنته في شركة حكومية اثناء وجوده في البرلمان مرتش.. ومن استفاد شخصيا من هذه الشركة او تلك وبأي طرق كانت فهو قابض وبالطعم ولا يستحق ان يمثل الأمة!!.

على الذين يبحثون عن ملفات التجاوزات والفضائح ان يبدؤوا بالنواب ويظهروا مجلس الأمة من الامراض والابوة فما نسمعه يشيب له شعر الرأس، صحيح ان كشف التجاوزات على المال واجب وطني وامر مقرر من الناحية القانونية.. الا ان فساد النواب لا يقل خطورة عن الفساد الحاصل في المؤسسات الحكومية!!.

الوطن ٦ فبراير ٢٠١٠

نشر أعمال مجلس الأمة السرية

د. محمد عبدالمحسن المقاطع

أشرنا في المقالة السابقة الى مبدأ علانية أعمال الدولة وشفافيتها، خصوصا الأعمال الخاصة بالسلطات الثلاث فيها، ونخصص مقالتنا هذا اليوم في استكمال الموضوع حول أهمية وضرورة نشر الأعمال والمحاضر السرية لمجلس الأمة، سواء نشرها بعد فترة زمنية محددة أو نشرها بعد انتهاء أسباب سريتها وزوالها تحقيقا لأهداف وغايات تتعلق بسلامة التوثيق ودقته في شأن أعمال الدولة من جهة وللإستفادة من التجارب والخبرات التي تمر بها مؤسسات الدولة من جهة ثانية، ولضرورة وأهمية اطلاع الناس على الحقائق في شأن عمل السلطة التشريعية (مجلس الأمة) ليكون تقييمه مستندا الى وقائع موثقة وصحيحة لتحقيق الرقابة والتقييم من جهة ثالثة.

ويقوم مجلس الأمة بأداء عدد من الأعمال المهمة التي أضفيت عليها السرية لأسباب محددة، كما هو الشأن في جلسات مجلس الأمة السرية التي تعقد سرية استنادا الى نص صريح، كما هو الشأن عند مبايعة ولي العهد أو الأمير أو بناء على طلب يتم تقديمه اما من الحكومة أو من عدد من أعضاء المجلس واما من قبل رئيس المجلس، ومثل هذه الجلسات تدون لها مضبطة خاصة لا يتم نشرها وقت انعقادها، لكن الحقيقة هي أن هذه المضابط حق للكوييتيين لا بد من اطلاعهم عليها ومعرفتهم بما دار فيها للإستفادة منها بالخبرة أو الاستناد اليها بالسوابق، فضلا عن أهميتها في التعرف الى المواقف الحقيقية لممثلي الأمة في ذلك الوقت، ليكون للتاريخ والتوثيق حكم إما لهم وإما عليهم، ولا شك في أن حجبها الى فترة زمنية غير معلومة أو الى الأبد من شأنه أن يهدر مبدأ علانية أعمال الدولة وشفافيتها، ويجعل كل نائب يدعي أمورا ينسبها لنفسه دون معرفة صدقها أو حقيقتها اذا لم تكن المضابط منشورة.

ومن الأعمال المهمة التي يجب أن تنشر أيضا مضابط أعمال اللجان الخاضعة للسرية، وهي لجان اما دائمة واما مؤقتة، أضفت عليها اللائحة الداخلية لمجلس الأمة صبغة السرية، فلم تجز نشر أعمال هذه اللجان ومضابطها، الا أن هذا النص لا يجوز أن يكون مطلقا تحجب بسببه الحقيقة والمعرفة والتوثيق الصحيح للتاريخ عن الناس، كما أنه لا يجوز أن تتخذ هذه السرية ستارا لمنع الحقيقة من الظهور، ونظرا لضرورة الاحاطة بالتفاصيل الفنية والسياسية والدراسات المقدمة لهذه اللجان وفي أعمالها والتي بنيت عليها العديد من القرارات والتشريعات التي اتخذها مجلس الأمة فيما بعد في فترة ما، فان نشر أعمال ومضابط اللجان هو الآخر له أهمية للإستفادة من الخبرة والتوثيق وسلامة تدوين التاريخ.

اللهم اني بلغت.

القبس ٨ فبراير ٢٠١٠

اللاهثون خلف الإنجازات

أحمد عيسى

بات واضحا أن البرلمان مع الحكومة اتفقا منذ مطلع العام، وتحديدأ بعد خطاب سمو الأمير، على تشريع أكبر قدر ممكن من القوانين بهدف تغير الصورة النمطية المأخوذة عنهما بأنهما لا يجيدان سوى إضاعة الوقت والفرص. خلال شهر ونصف أنجز المجلس والحكومة قوانين العمل الأهلي، والخطة التنموية، وهيئة سوق المال، والمعاقين، وجميعها كانت حبيسة الأدراج طوال أدوار الانعقاد الماضية، كما يعتزمان إقرار قوانين الخصخصة، والشركات التجارية، والتأمينات الاجتماعية، قبل نهاية الربع الأول من العام الجاري، وأتوقع إذا استمر العمل بهذه الوتيرة السريعة أن ينفذ دور الانعقاد الحالي على حزمة تشريعات ستسجل سابقة في تاريخ التشريع الكويتي بأن يكون دور الانعقاد الحالي هو الأكثر في تاريخ المجلس إقرارا للقوانين. لكن في الوقت ذاته، علينا أن ننبه إلى خطورة ما يجري، فالرغبة في الإنجاز يجب ألا تعمي السلطتين عن التآني في التشريع، لأن التسرع قد يقود إلى إغفال جوانب حيوية تنسف القانون، فهناك ملاحظات جوهرية تم التغاضي عنها أو إهمالها خلال مناقشات القوانين التي أقرها البرلمان حتى اليوم، ومن بينها عدم الاستئناس برأي المعنيين، أو تشكيل جبهات ضغط وتحالفات بين النواب وعقد صفقات من شأنها تمرير قوانين مقابل تمرير قوانين أخرى، بالإضافة إلى الانصياع وراء هوى الشارع، وهذه جميعها أمور لمسناها خلال الفترة الماضية، وأدت إلى تشريع قوانين مهلهلة وركيكة حتى في الصياغة اللغوية، مع العلم أنها أشبعت نقاشاً داخل اللجان البرلمانية المختصة بها.

لدينا في الكويت أزمة في آلية التشريع، فمشروع القانون ينجز داخل اللجنة البرلمانية المعنية، ثم يصعد إلى 'قاعة عبدالله السالم'، ويكون أمام اتجاهين، إما أن يتم إدخال تعديلات عليه من قبل نواب ليسوا أعضاء في اللجان التي أنجزته، وبالتالي يفرغ من محتواه أو ينسف بالكامل ليولد محله قانون مشوه، وإما أن يُعاد إلى اللجنة المعنية لمزيد من الدراسة والبحث، وغالباً خلال فترة زمنية قياسية، وبعضها يصل إلى ساعة وساعتين، وهو ما حدث مع قانون شراء فوائد القروض والمعاقين والخطة التنموية، يضاف إلى ذلك تفضي سنة جديدة دأب عليها نواب مجلس ٢٠٠٩ متمثلة في إقرار المشروع في مداولته الأولى من حيث المبدأ، ثم قتله بالتعديلات والإضافات التي تحوله إلى مسخ تتعارض بعض مواد مع بعضها أو تغرد كل مادة من مواد خارج السرب، فقط لأجل إرضاء تيار أو مجموعة من النواب. التشريع في الكويت يتم بالطريقة التالية: الحكومة تلجأ إلى نواب وتسرب لهم أفكاراً تتواءم مع توجهها، يتبنى النواب الأفكار ويصوغونها في مشروع قانون يذهب إلى اللجنة التشريعية، ثم توافق عليه غالباً، ويسوقونه بين زملائهم بأنه قانون مهم وأساسي، والأهم أنه يحظى بموافقة حكومية، ثم يدخل حيز التشريع ويصبح بعدها قانوناً نافذاً، أما إذا جاء من طرف النواب فيشهد مساومة، إذ يسوق النائب مقترحه على زملائه، وعليه أن يأخذ بتعديلاتهم ليضمن أصواتهم، فيقول لهم إنه يريد تشريع قانون يمنح الكويتيين أموالاً وهم في بيوتهم، على سبيل المثال، فيقوم عدد من النواب بـ'المفاصلة' حول المبلغ الواجب دفعه أولاً، ثم يضيف كل منهم الشريحة التي يريد، كأن تعطى المرأة غير العاملة ضعف ما تأخذه المرأة العاملة، فيزيد آخرون بأن زوجة الكويتي غير الكويتية تستحق أن تدخل في

الحسبة، ويطالب آخرون بإضافة العسكريين وأعضاء هيئة التدريس، وهناك من يعتبر المنتظرين في قوائم ديوان الخدمة المدنية بحال العاملين في الدولة، وبعد أن يدخل جميع النواب شرائحهم المستهدفة يتوجهون إلى اللجنة التشريعية التي تقره أيضا ويصعد للتشريع.

إن للتشريع أصولاً يجب أن تتبع، وهناك مختصون يجب أن يدلوا بأرائهم في أي تعديلات أو إضافات، لأن نواب المجلس ليسوا متخصصين، لكنهم للأسف يكابرون، وهذا واقع، وبالتالي نجد أن هناك تعديلات أضيفت على مشاريع قوانين خلال دقائق، كما رفعت أكثر من جلسة لتبحث اللجنة في تقريرها وتعيد رفعه من جديد للمجلس، وهذا سلوك فيه استنزاف للوقت والجهد، لكنه في الوقت ذاته يكشف لنا آلية اتخاذ القرار في الكويت، ومدى المسؤولية التي يتمتع بها المشرع، بالإضافة إلى الحاجة الماسة إلى تحسين الصورة أمام الشارع، حتى لو كان ذلك على حساب التشريعات التي تساهم في تنظيم المجتمع.

الجريدة ١٧ فبراير ٢٠١٠

الرقابة البرلمانية.. وتصفية الحسابات الشخصية

د. أحمد الشريف

كانت الرقابة البرلمانية سيدة نفسها في بداية الحياة البرلمانية بعد صدور الدستور . إلا انه بعد الفرز الطائفي والقبلي والعائلي للدوائر الانتخابية أصبح النائب يتناغم مع الناخبين الذين ينتمي لهم ويرزت المنافسة بين أعضاء البرلمان من أجل الناخب ولأن بعضهم لا يملك رأياً او فكرياً لذلك فإنه يلجأ للأسلوب الأسهل للوصول لقواعده الانتخابية وهو أثارت النعرات ، وجرفت تلك المنافسة تيار الإثارة وطغى الخطاب الفتوي والطائفي والقبلي على الخطاب الثقافي والقانوني، مما افقد الرقابة البرلمانية مضمونها وانحرفت عن المصلحة العامة، وبرز التعصب القبلي والديني والعنصري. ما نتج عنه السب والقذف العلني بين نواب مجلس الأمة أنفسهم مستغلين الحصانة البرلمانية لتصفية الحسابات الشخصية وجعل قاعة البرلمان منبرا لتلقي الشتائم والطعن في ذمة المواطنين وسوف نوضح حدود الحصانة البرلمانية :

ان الحصانة البرلمانية قد تكون موضوعية أي تمنع المسؤولية، وقد تكون حصانة إجرائية لحماية النائب من الإجراءات الجنائية التعسفية التي قد تلجأ إليها السلطة التنفيذية كنوع من الكيد له : لذلك فإن الحصانة البرلمانية لها شق موضوعي وشق إجرائي، وبالنسبة للحصانة الموضوعية فقد نص المشرع على هذه الحصانة حتى لا يسأل عضو مجلس الأمة أثناء أدائه عمله في مجلس الأمة، وقرر أن ” عضو مجلس الأمة حر فيما يبيده من الآراء والأفكار بالمجلس أو لجانه، ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال“ .

ومعنى ذلك أن الحصانة وجدت لحماية النائب من كيدية الدعاوى التي قد تختلقها السلطة التنفيذية بقصد منع نواب مجلس الأمة من أداء دورهم الرقابي والتشريعي .

وليس من المنطق أن تكون الحصانة البرلمانية تشمل الجرائم التي يرتكبها النواب في داخل القاعة بين النائب وزملائه .

وقد أقرت المحكمة الدستورية أن المجلس النيابي ليس منبراً تلقى منه المطاعن الشخصية على الوزراء أو تناول أمورهم الشخصية وخصوصياتهم بقصد النيل منهم أو التهجم عليهم أو التشهير بهم .

فالواقع أن جميع الحقوق لها حدود من حسن الاستعمال، فإذا تجاوزت هذه الحدود انقلبت إلى ضدها وفقد صاحبها الحق فيها .

ويذهب رأي راجح من الفقه بأن هذه الحصانة لا تهدف إلى أن تجعل من النواب طائفة من المواطنين يستطيعون عمل ما يشاؤون دون مساءلة، بل تهدف فقط إلى أن توفر للنواب الشعور بالحرية والطمأنينة اللازمتين لأدائهم لمهام النيابة دون خشية ودون حرج. ومن ثم كان لنطاقها حدان أو قيدان فهي ليست مطلقة.

فبالنسبة للقيود الموضوعية الذي يتعلق بنوع الأفعال التي تشملها هذه الحصانة، فهي لا تغطي سوى الأفكار والآراء والأقوال التي يبيدها النائب وتكون لازمة حتماً لأداء وظيفته، ومن ثم فإنها

لا تشمل الجرائم العادية التي يرتكبها العضو مثل اعتدائه على زميل له داخل مقر المجلس أو خارجه أو تزويره في مضابط الجلسات أو ما إلى ذلك مما يصدر من العضو دون أن يكون لازماً حتماً لأداء وظيفته.

ويذهب رأى إلى أنه بالنسبة للقيود المكانية تقتصر الحصانة على الأقوال التي يبديها العضو في أثناء انعقاد جلسات المجلس أو لجانه، ولا تشمل الأقوال التي تصدر منه خارج جلسات المجلس. ولا تشمل عدم المسؤولية البرلمانية القذف أو السب الذي يصدر من العضو حتى لو كان ذلك في مبنى البرلمان نفسه.

وتختلف الحصانة عن عدم المسؤولية البرلمانية في أنها تشمل الجرائم التي وقعت في خارج المجلس، أما عدم المسؤولية البرلمانية فتتصرف إلى جرائم الرأي والتعبير داخل المجلس؛ فالحصانة البرلمانية تغطي جميع أنواع الجرائم ما عدا حالة التلبس في الجرم المشهود. أما عدم المسؤولية البرلمانية فلا تغطي سوى جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب التي تقع داخل المجلس. وتطبق عليه كافة القواعد القانونية التي تحكم الأفراد، دون إغفال لما يتمتع به النائب من حصانة برلمانية ضد الإجراءات.

وتعتبر هذه الحصانة مطلقة، أي أنها تحصن النائب عن أقواله وأفكاره وآرائه في الحدود السابقة ضد المسؤولية الجنائية والمسؤولية المدنية والمسؤولية السياسية. كما أن هذه الحصانة مستمرة أو دائمة أو ممتدة أي أنها تستمر آثارها وتمتد حتى إلى ما بعد انقضاء العضوية أو انتهائها لأي سبب من الأسباب.

وفضلاً عن ذلك فهي من النظام العام، أي أنه "ليس للعضو أن ينزل عن الحصانة النيابية من غير إذن المجلس".

وخلاصة القول فإنه يجب نشر الوعي السياسي والثقافة القانونية خصوصاً بين بعض أعضاء البرلمان الذين ينتمون للمؤسسة التشريعية ولا يؤمنون بالديمقراطية أساساً للعمل المؤسسي. ويتضح ذلك من الممارسة الفعلية لنواب مجلس الأمة الكويتي.

كما إن العمل البرلماني بطبيعته عمل سياسي في المقام الأول ولكن في إطار قانوني، والعمل السياسي لا يتصف بالمثالية وحتى لا تتصف الحرية بالحرية السلبية يجب أن تتفاعل جميع السلطات مع الحفاظ على حقوق المجتمع؛ وذلك في إطار الديمقراطية المبنية على أساس المساواة في الحقوق والواجبات؛ لأن الديمقراطية لا تقوم فقط على حكم الأكثرية أو نظام الفصل بين السلطات، بل تقوم أيضاً على ضمانات حقوق الأقلية، كما أن القانون لا يصنع الديمقراطية إلا متلازماً مع الثقافة السياسية في المجتمع.

عالم اليوم ٧ ابريل ٢٠١٠

ما بعد الاستجواب

د. بدر الديحاني

الأصل في الديمقراطية هو العلانية والشفافية، لأنه لا رقابة شعبية فاعلة في ظل سرية تداول المعلومات والبيانات وحجب الحقائق، لذلك فإن طلب الحكومة تحويل الجلسة إلى سرية يتنافى مع أبسط القواعد الديمقراطية، إذ إنها منعت الأمة مصدر السلطات جميعا من معرفة الحقيقة خصوصا أن الموضوع المطروح لا علاقة له بالأمن الوطني أو بأسرار الدولة العسكرية، وهو ما اعترفت به الحكومة بعد الجلسة مباشرة على لسان الناطق الرسمي د. محمد البصري، إذ صرح لوسائل الإعلام بأن الحكومة 'سوف تعرض اليوم جميع الحقائق والمستندات والإحصاءات والأرقام التي من المنتظر عرضها في جلسة الاستجواب' الأمر الذي يثير التعجب فعلا ويدعونا نتساءل: لماذا السرية إذن؟! والأدهى والأمر أن يوافق أغلب أعضاء المجلس على سرية الجلسة رغم أن ذلك يعتبر تضييكا لأداة الاستجواب من محتواها.

لكن وبغض النظر عن النتيجة السياسية للاستجواب باعتباره مسالة سياسية لها حساباتها وخططها وتكتيكاتها واصطفاطاتها وخسائرها وأرباحها فإنه من الأهمية بمكان أيضا التوقف عند ما سيترتب على عدم مناقشة الاستجواب من التزامات وقرارات وإجراءات حكومية لمعالجة المشكلة أو المشاكل التي وردت في صحيفة الاستجواب، وهي مشكلة تلوث 'أم الهيمنان'.

بمعنى آخر فإنه يجب ألا تطفئ الاعتبارات السياسية، على أهميتها، على الاعتبارات الأخرى خصوصا أن القضية المثارة في هذا الاستجواب وهي التلوث البيئي في منطقة أم الهيمنان تتعلق بصحة ما يقارب من ٤٥ ألف إنسان هم سكان المنطقة، ليس ذلك فحسب بل إن هذا العدد سيزداد أضعافا مضاعفة إذا ما أضفنا إلى تلوث أم الهيمنان التلوث والدمار البيئي الموجود في مناطق الكويت كافة، وإن بدرجات متفاوتة، لذا فإنه من المفترض أن تولي السلطانان، الحكومة ومجلس الأمة، أهمية قصوى لهذا الموضوع بغض النظر، مرة أخرى، عن التدايعات السياسية التي ستترتب على انسحاب مقدم الاستجواب احتجاجا على سرية الجلسة.

لقد طرحت قضايا على درجة كبيرة من الأهمية في الاستجوابات السابقة، لكن يبدو أن الاهتمام بهذه القضايا قد انتهى بمجرد انتهاء الاستجوابات. خذ على سبيل المثال لا الحصر القضية الصحية، إذ سبق أن قدم أكثر من استجواب لوزراء صحة مختلفين حول رداءة الخدمات الصحية وقضية العلاج في الخارج وإلى اليوم لا نعرف النتيجة غير السياسية لهذه الاستجوابات... هل ترتب عليها فعلا تطوير في الخدمات الصحية؟ وهل تم حل مشكلة العلاج في الخارج؟ أم أن الوضع لا يزال كما هو، أي انتهت الاستجوابات وبقيت المشاكل الصحية، رغم كثرة عدد الاستجوابات التي قدمت لوزراء صحة سابقين؟

لذلك وبالرغم من أن الاستجواب هو مسالة سياسية بالدرجة الأولى لا بد منها في الأنظمة الديمقراطية وإلا فقدت الرقابة الشعبية معناها الحقيقي، فإنه من الأهمية بمكان، كما سبق أن طرحنا في أثناء الاستجوابات السابقة، أن يقوم مجلس الأمة بإيجاد آلية معينة يتم من خلالها متابعة نتائج الاستجوابات حتى تلك التي لم تناقش بشكل ميداني وشفاف حتى يلمس

الناس أن هنالك تغييرا ما في السلوك والتصرفات والقرارات الحكومية ترتب على تقديم هذه الاستجابات، وأدى لحل المشكلة محل الاستجواب. فهل يا ترى نرى مثل هذه الآلية في متابعة قضية تلوث البيئة ودمارها التي تهتم سكان الكويت قاطبة؟ أم أن القضية ستقف عند حد تقديم الاستجواب وكفى الله المؤمنين شر القتال؟

الجريدة ٩ يونيو ٢٠١٠

قوانين اللحظة

علي البداح

أعتقد أن لدينا مشاكل في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة لآبد من تلافيتها، وأعتقد أن حلاً لهذه المشاكل سيغني عن تعديل الدستور لو خلصت النوايا واتفق المجلس والحكومة على الإخلاص للنظام الديمقراطي.

نحن بعد نصف قرن تقريباً بحاجة إلى تعديل اللائحة على ضوء الممارسات النيابية والإخفاقات التي مر بها المجلس نتيجة للإخلال باللائحة، وما التعديل الذي يتم على القوانين في اللحظة الأخيرة وعند المداولة الثانية له إلا جزء من هذا الخل.

حين يقبع قانون العمل في أدرج المجلس سنوات طويلة وتدارسه اللجنة المختصة وتبدي كل الأطراف آراءها بالقانون وتقدم اللجنة مشروع القانون بمسودته الأولى للمجلس بعد أخذ آراء منظمات أصحاب العمل والعمال والخبراء بهذا الشأن، فإن هذا يعني أن اللجنة تقدم القانون وعندها كل الدعم لإقراره. وبعد القراءة الأولى يعود القانون إلى اللجنة لدراسة مقترحات النواب وتعود إلى المداولة الثانية لإقراره، فإن المفترض ألا يعدل على القانون، وإن جاء من يطالب بتعديل فإن المفروض أن يعاد إلى اللجنة مرة أخرى لبحث مدى جدية وأهمية وأثر التعديل الجديد على مجمل مواد القانون وربما النظر في تكلفته على أصحاب العمل، أو أي تأثير سلبي على العمال لم يحسب له أي حساب، لكن المصيبة أن التعديلات الطارئة تقرر من قبل المجلس من دون أي دراسة بما له أو عليه نتيجة لتعديل لم يحسب له أي حساب.

وفي قانون الخصخصة جرى نفس الشيء، فبعد أن نوقش باللجنة المختصة وقرئ في المداولة الأولى جاء شاطر يعرف من أين تؤكل الكتف، وخطط للوقت المناسب، وأضاف شرط الالتزام بالضوابط الشرعية، وطبعاً 'لا حكي الشرع الكل ياكل تبن' فرفضت الأيدي ودخل التعديل دون أن يحسب لنتائجه أي حساب.

أي نعم إن هذا الشرط لم يعد ذا قيمة بعد أن وجد الجميع في الضوابط الشرعية فرصة مالية لا تعوض، وقد اتخذها الجميع تغطية لأعمال لا علاقة لها بالشرع مادام الناس بهذه البساطة، ويمكن 'ينضعك' عليهم بهذا الشرط فلم لا؟ لكن إذا لم ننتبه، فإن دولة 'طالبان' ستتكرر عندنا لا بمضمون الدين الصحيح، ولكن بعقد التطرف والتأخر ونبد الآخرين وإلغاء كل ما يمت للعصر الحديث بصلة.

إن لائحة مجلس الأمة لآبد أن تعدل لتمنع مثل هذه التصرفات، بحيث لا يظهر علينا قانون اللحظة ويكبلنا ويكبل الدولة في قيود نحن في غنى عنها. ضربت مثالين فقط ولكم أن تتصوروا كم قانوناً طبق علينا صدر بهذا الشكل؟!

فمن يعلق الجرس؟!

المشروعون وضرب القانون

د كافية رمضان

المهمة الأساس لأعضاء مجلس الأمة هي الرقابة والتشريع، وهم بذلك حماة المال العام، ومصالح المواطنين، وحقوقهم، والحريصون على صونها وعدم السماح بتجاوزها.

أما أن يكون بعض أعضاء مجلس الأمة هم أول من يضرب عرض الحائط بكل القوانين والتشريعات التي يفترض أنهم حماتها فذلك يجعل المرء يشعر بالامتعاض الشديد من الحال التي وصل إليها نوع تصرفات بعض أعضاء مجلس الأمة.

وبغض النظر عن حالة المريض (شفاه الله تعالى) الذي سعى النائب دلهي الهاجري إلى نصرته، فإن اللجان الطبية ستمنحه حقه كما هو مفروض، وإذا كان هناك تهاون، أو بطء في عمل اللجان، أو تعسف، أو سوء تقدير، فمن حق النائب، بل من واجبه أن ينبه إليها، ثم يحاسب حتى لا تتفاقم حالات المرضى. أما محاولة لي يد القانون لأي سبب كان فذلك ما لا يقبله أحد، مع إيماننا بأن هناك كثيراً من التجاوزات التي أجبر أعضاء مجلس الأمة الوزراء أو المسؤولين على القيام بها.

وهنا نجد أنفسنا أمام مشكلة حقيقية تتجاوز ما تم بين النائب الدلهي والوزير هلال السايير إلى نوعية الممارسات التي تتم بين الوزراء وأعضاء مجلس الأمة، تلك التي أشعرت النائب بالصدمة، حيث يكثر ضغط الأعضاء (المشروعون للقوانين) على الوزراء الذين يفترض بهم تطبيق القانون لحماية المجتمع من الفوضى وصونه من تجاوز أسس العدالة أو المساس بمبدأ تكافؤ الفرص، فتكون نتيجة الضغط في معظم الأحيان التهديد العلني أو المبطن بالمساءلة السياسية إذا ما رفض الوزير الاستجابة لطلب النائب أو أمره، لا فرق. ومن هنا صارت الناس تشعر بأنه لا مجال للحصول على حقها إلا بتحريك أعضاء مجلس الأمة الذين يربعون الوزير فيستجيب خوف إغضاب النائب الذي يملك أداة الاستجواب، وصار الوزراء أداة سهلة بيد النواب، ومن ثم إذا ما رفضت معاملة، أو طلب الوزير مهلة لدراسة الحالة وقف النائب على رأسه مطالباً بالتوقيع الفوري تحت بند (شذوذة)، أما النائب فهو يقع تحت مطالبات من أوصلوه لهذه السلطة، فهو حريص على المحافظة على بهاء الكرسي الأخضر، وهو ليس على استعداد لإغضاب ناخبيه إذا لم يقدم لهم الخدمة التي يريدون طالما أن كثيراً من الحالات استطاعها النواب بعد لي يد القانون الذي شرعه هؤلاء الأعضاء أو من سبقهم.

إن الشعور السائد بالامتعاض الذي يشعر به الناس يتجاوز ضرورة اعتذار النائب العلني لوزير محترم، إلى ضرورة أن تسود روح احترام القانون، والعدالة في تطبيقه لكي لا يحتاج المواطن إلى من ينصفه إذا شعر بالظلم، لا أن يصبح القانون أداة طبيعة بيد نواب متسلطين ووزراء يرتعشون خوفاً.

النهار ٢٨ يونيو ٢٠١٠

هل يجوز للنائب خداع الناس بنشر معلومات مغلوبة؟

أحمد يعقوب باقر

أدرك أن النائب بشر يخطئ ويصيب، وقد يذكر أحياناً معلومات غير صحيحة بناء على نقل أو مصادر غير أمينة أو غير دقيقة، ولكن الذي لا يمكن قبوله هو أن يستمر النائب في ترديد المعلومات الخاطئة ويصر عليها رغم صدور المعلومات والأرقام الصحيحة ومن مصادرها الرسمية والقضائية، لأن في إصرار النائب على ترديد أقواله هذه شبهة التعمد بترويج معلومات مغلوبة لتضليل الناس أو الكذب عليهم.

وإذا أعرضنا عن التفصيل فيما يطرحه النواب من أمور متعددة، والذي قد يحمل أكثر من وجه بسبب الطبيعة البشرية، ودخلنا في لغة الأرقام التي لا تكذب ولا تحمل أكثر من وجه فسنجد أن بعض النواب في جلسات القروض وندواتها مازالوا يصرون على ذكر أرقام مغلوبة ثبت كذبها وذلك لبدافعهم ويروجوا لموقفهم في هذه القضية.

فهذا نائب يزعم أن الممنوعين من السفر بسبب القروض أكثر من ٧٠ ألف كويتي، وآخر يصرح بأنهم ٩٠ ألفاً، وثالث ٦٠ ألفاً، أما الحقيقة فهي ما نشرته صحيفة الوطن في لقاءها يوم أمس مع القاضي المستشار علي الضبيبي مدير الإدارة العامة للتنفيذ المدني في صفحتها الأولى وهو ٣٠ ألفاً فقط وهو يشمل مختلف القضايا كالقروض والإيجارات وفواتير الهواتف والمقاولات والشركات والأحوال الشخصية وغيرها.

ونفس المعلومات صرح بها المستشار في لقاء سابق مع صحيفة الوطن قبل حوالي ٦ شهور جاء فيها ان سبب منع الكويتيين من السفر هو قضايا مطالبات شركات وبنوك وأحوال شخصية وأفراد وإيجارات وليس بسبب قروض البنوك فقط.

قد يشك النائب في احصائيات البنك المركزي، ولكن هل يحق له أن يشكك في احصائيات القضاء التي تتوافق ايضاً مع احصائيات المسؤولين في صندوق المتعثرين؟

مؤسف أن ينحدر النواب إلى هذا المستوى وينشروا المعلومات المغلوبة بدلا من النصيحة للأمة والعامّة بذكر المعلومات الدقيقة عن المشكلة، وتوجيه المواطنين إلى ما ينفعهم في الدنيا والآخرة مثل وجوب سداد الديون وعدم الاقتراض إلا للحاجة الشديدة وبقدر الاستطاعة على السداد، والانصراف عن المظاهر التي تضر ولا تنفع.

الرؤية ٣٠ يونيو ٢٠١٠

مناقشة هادئة للحوار الساخن مع وزير الصحة

المستشار شفيق إمام

كان الدكتور هلال السايير وزير الصحة واضحا كل الوضوح في اعتصامه بمبدأ سيادة القانون، وأنه لا يستطيع أن يتجاوز القانون، وأن يتخطى اللجنة المختصة بفحص حالات السفر للعلاج في الخارج، في الحوار الساخن الذي دار بينه وبين النائب.

احترم القانون الذي وضعته:

هناك مقولة فرنسية يتداولها رجال الفقه والقضاء الفرنسيون تقول: *Souffre la loi que vous faites toi-même* ومعناها 'احترم القانون الذي وضعته بنفسك'، مقولة يكون لها قصب السبق، فيما يدور في ذهني من أفكار كلما هممت في الكتابة عن الدولة القانونية والمشروعية ومبدأ سيادة القانون، وجوهره مبدأ تدرج القواعد القانونية الذي يعني في ما يعنيه أن الدستور هو الأسمى مرتبة من القانون، وأن القانون يعلو مرتبة على القواعد التشريعية التي تصدرها السلطة التنفيذية، بنقوض من المادتين ٧٢ و٧٣ من الدستور، والتي تتدرج فيها القواعد التشريعية التي أصدرتها هذه السلطة في صورة لوائح، سكت المشرع الأصيل- وهو مجلس الأمة- عن تنظيمها، ولم تكن من المسائل التي قصر الدستور تنظيمها على المشرع الأصيل.

ويبلغ احترام هذا المبدأ مدها، عندما يلزم السلطة التي أصدرت القانون باحترامه، وهو ما عبرت عنه المقولة الفرنسية السابقة، عندما تتصدى هذه السلطة لحالة من الحالات التي لا ينطبق عليها القانون، فتطبقه عليها، أو لحالة ينطبق عليها القانون فلا تطبقه عليها.

ويحدث هذا عندما تكون السلطة التنفيذية، التي تطبق القانون، هي التي حولها القانون وضع الضوابط اللازمة لتنفيذه، لأن المشرع لا يستطيع أن يلم بكل الحالات التي تعرض في التطبيق، فيتترك لهذه السلطة مساحة من التقدير في وضع هذه الضوابط والقواعد التي لا يستقيم تطبيق القانون من دونها، فإذا انحرفت هذه السلطة عن تطبيق هذه القواعد والضوابط التي وضعتها، فإن مبدأ سيادة القانون، وجوهره مبدأ تدرج القواعد القانونية، يقف لها بالمرصاد ليقول لها 'احترمي القانون الذي وضعته بنفسك' لأن أغلب الظن أن الانحراف عن هذه القواعد والضوابط في التطبيق الفردي لها، أن يعبر عن الميل أو الهوى أو الغرض، الذي يجب أن ينأى صاحب القرار بنفسه عنه.

اعتصام الوزير بمبدأ سيادة القانون:

وقد كان الدكتور هلال السايير وزير الصحة واضحا كل الوضوح في اعتصامه بمبدأ سيادة القانون، وأنه لا يستطيع أن يتجاوز القانون، وأن يتخطى اللجنة المختصة بفحص حالات السفر للعلاج في الخارج، في الحوار الساخن الذي دار بين الوزير والنائب الذي طلب منه توقيع معاملة مريضة للسفر إلى الخارج دون العرض على هذه اللجنة، يوم الأربعاء ٢٣ / ٦ في استراحة الوزراء الملحقة بقاعة مجلس الأمة، وعلى هامش اجتماع المجلس في هذا اليوم.

احترام الوزير لمبدأ المساواة أمام القانون

بل كان الوزير في اعتذاره عن توقيع هذه المعاملة يعتصم بمبدأ دستوري آخر هو مبدأ المساواة أمام القانون، الذي كفله الدستور في المادة (٢٩)، لأن في توقيعها على هذه المعاملة إخلالاً بمبدأ المساواة بين هذه المريضة وبين غيرها من المرضى الذين تعرض حالاتهم يومياً على اللجنة المختصة بسفر المواطنين للعلاج في الخارج، وهي لجنة لها من خبرة أعضائها ومؤهلاتهم العلمية وكفاءتهم ما يمكنها من التقييم الصحيح العادل المنصف لحاجة المريض للسفر إلى الخارج وجدواه

ويظل مجلس الأمة رقيباً وحسيباً

وكل ما يملكه مجلس الأمة، هو بسط رقابته البرلمانية على تطبيق هذه القواعد والضوابط، للتحقق من التزام الوزراء بها، فإذا انحرفوا عنها وجبت مؤاخذتهم ومساءلتهم سياسياً، وأنه يجب على الرقابة البرلمانية المنصفة العادلة، أن تتعنى إجلالاً وتقديراً للدكتور هلال السايير، لالتزامه بأحكام القانون واحترامه لمبدأ المساواة أمامه.

ولا يصادر هذا حق المجلس الأصيل في ممارسة دوره التشريعي في وضع ما يراه من قواعد وضوابط للسفر للعلاج في الخارج، أن تكشف له من خلال رقابته الشاملة لأداء السلطة التنفيذية، أن هناك نقصاً أو قصوراً في القواعد المنظمة لذلك، وأن السلطة التنفيذية لم تستجب للقرارات برغبة التي أصدرها المجلس بتعديل هذه القواعد.

مبدأ الفصل بين السلطات

هكذا يكون الأداء البرلماني الرفيع للدور الرقابي والدور التشريعي لمجلس الأمة احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات، فنظام الحكم يقوم وفقاً للمادة (٥٠) من الدستور على أساس الفصل بين السلطات مع تعاونها وفقاً لأحكام الدستور، ولا يجوز لأي منها النزول عن كل أو بعض اختصاصاتها المنصوص عليها في الدستور، وقد حدد الدستور لكل سلطة من السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية اختصاصها وصلاحياتها.

حيث تتولى السلطة التشريعية سن القوانين والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية، أما الأخيرة فتتولى تنفيذ القوانين وإعمال أحكامها.

ويعتبر سفر المواطنين للعلاج في الخارج على نفقة الدولة، من أعمال التنفيذ التي تمارسها السلطة التنفيذية للقوانين التي سنتها السلطة التشريعية، في ظل الحق الدستوري للمواطن في الرعاية الصحية التي توفرها له الدولة، إعمالاً للمادة (١١) من الدستور، وفي إطار من القوانين المنظمة لهذه الرعاية.

التدخل في أعمال السلطة التنفيذية

لذلك حرص الدستور، تجسيدا لمبدأ الفصل بين السلطات، في علاقة أعضاء مجلس الأمة بالجهاز الإداري للدولة على النص في الفقرة الثانية من المادة (١٥) على أنه لا يجوز لعضو مجلس الأمة أن يتدخل في عمل أي من السلطتين القضائية والتنفيذية.

واختيار الدستور للمادة (١١٥) لإيراد هذا الحكم فيها وهي المادة التي تتناول حق الشكاوى وتشكيل المجلس للجنة العرائض والشكاوى التي يتقدم بها المواطنون، لم يأت اعتباراً، بل للتأكيد على حظر هذا التدخل حتى في سباق الشكاوى التي يتلقاها مجلس الأمة من المواطنين، لأن هذه الشكاوى تجد طريقها الشرعي إلى اللجنة التي خصها الدستور بهذه المهمة، لينأى الأعضاء بأنفسهم عن شبهة الوساطة.

مراعاة النظام العام والآداب العامة:

كما أن ما تناقلته الصحف من عبارة سب وجهه النائب إلى السيد الوزير- وهو نائب أيضاً- في هذا الحوار الساخن ينطوي على تجاوز لنص دستوري آخر هو المادة (٤٩) من الدستور التي تنص على 'مراعاة النظام العام واحترام الآداب العامة'، والذي اعتبرته 'واجباً على جميع سكان الكويت'.

وهو واجب مضاعف الأثقال بالنسبة إلى كل نائب في ساحة مجلس الأمة الذي من أولى مهامه الأساسية حماية الدستور، وحماية المبادئ والمقومات الأساسية التي يقوم عليها المجتمع الكويتي، والذي امتاز فيه الناس كما تقوم المذكرة التفسيرية للدستور، بروح الأسرة التي تربط بينهم كافة، حكماً ومحكومين، ولم ينل من هذه الحقيقة ذات الأصالة العربية، ما خلفته القرون المتعاقبة في معظم الدول الأخرى من أوضاع مبتدعة ومراسم شكلية باعدت بين حاكم ومحكوم.

«يقتلوا القتل ويمشوا...»

إقبال الأحمـد

ما اجمل ان يتحدث الانسان وينتقد وهو يعلم جيدا انه جزء من هذا الانتقاد... الا انه لا ينتقد الا اذا تعدى منطقة الحرج، واصبح متفرجا بعد ان تنتهي مصلحته، وبعد ان يكون قد حصل على ما يريد... او بعد ان تتخذ الاجراءات ويجد هذا المرء نفسه متجردا من كل الادوات التي تجعله محط النقد... كما يقوم به الان.

اعجبني كثيرا الاستطلاع والتحقيق الذي نشرته صحيفة الراي حول العلاج في الخارج... وما احتواه من معلومات وتصريحات لدكاترة ومسؤولين... والاكثر تصريح النائب الطببائي حول طبيعة عملية العلاج في الخارج، وما الذي يحكمها بشكل فعلي.

قال السيد الطببائي ان قرار العلاج بالخارج لا يخضع للحاجة الفعلية او صحة المريض... بل الوسطة التي تحدد من يذهب ومن يبقى.

كلام رائع واكثر من رائع.. الا ان ما زاد من روعة هذا الكلام ان النائب الطببائي، وهو جزء من الجسم البرلماني الذي عانى المجتمع الكويتي والكويت برمتها من امراضه التي يعاني منها بسبب خروجه عن سمو صلب اعماله الاساسية... والتي حاد عنها لاسباب مصلحية بحتة تفيد الجيب اكثر مما تفيد البلاد.. هو من قاله.

قد يكون الطببائي احد هؤلاء او قد لا يكون، فانا لا املك ان اتهم احدا من دون دليل... ولكن هذا لا يمنع ابدا ان كثيرا من اعضاء مجلس الامة هم السبب الرئيسي للواسطات التي نخرت البلد، ونشرت السوس فيه حتى بات جسما هشا لا يقوى على مواجهة اي شيء.. لماذا ليس لانهم اعضاء مجلس امة... لا.. لانهم يملكون ما لا يملكه غيرهم من السلطة والصلاحيات... كيف لا وواحدهم يستطيع بهدلة من يريد امام الملأ لتكمل الصحف الفضيحة في اليوم الثاني... لان ما قيل جاء ولم يقل على لسان انسان عادي، بل على لسان نائب في المجلس... بغض النظر عما قاله هذا النائب او ما اتهم به الاخرين صحيحا ام لا.... وتستمر الفضائح وتشويه السمعة على الساحة الاعلامية... الى ان ينتهي الموضوع اما قانونيا.. بلجوء المتهمين من قبل عضو مجلس الامة الى السلطة القضائية لتقتص من العضو... شرط رفع الحصانة البرلمانية عنه بموافقة اعضاء المجلس... وهذا بالطبع له حساباته الخاصة في المجلس نفسه.. او باستسلام المتهم وهزيمته بعد ان يكون قد ظلم... وما اكثرهم للاسف. الموضوع باختصار ان بعض النواب الله يهداهم «يقتلوا القتل ويمشوا بجنائزته»، وهم يبكون ويلطمون الخدود... عليه.

القبس ١٥ يوليو ٢٠١٠

لجان مجلس الأمة.. تجتمع بلا نصاب

د. محمد عبدالمحسن المقاطع

في المقال السابق أشرت إلى أنني سأحدث في هذا المقال عن مدى مشروعية انعقاد لجان مجلس الأمة من دون وجود نصاب، مع نشر الغياب لأغلبية أعضائها في الجريدة الرسمية، مع أنه لا تعتبر اللجنة منعقدة مع عدم وجود نصاب صحيح لانعقادها، وسأكشف لكم السر في هذه الممارسة غير المسؤولة. وها أنذا اليوم أتناول هذا الموضوع بشيء من التفصيل والوضوح، فقد نشر في الجريدة الرسمية خلال السنتين الماضيتين، وفي الأعداد الأخيرة على وجه الخصوص، غياب لأعضاء لجان متعددة منها لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية ولجنة المرأة وغيرها، إعلان عن غياب ما يزيد على نصف أعضاء هذه اللجان بما يعني اعتبار عدم الحاضرين من الغائبين على الرغم من أن النصاب في اللجنة لم يكتمل أصلاً.

ولا أكشف سرا إن قلت إنه تمر على مجلس الأمة حالة من الهزال في بنائه المؤسسي وفي احترام اللائحة الداخلية وسلامة عمل اللجان، ففي الوقت الذي أصبحت فيه ظاهرة عدم اكتمال نصاب اللجان حالة ملحة، وبدلاً من أن يتم رفع اجتماع اللجنة إلى حين اكتمال النصاب، وبدلاً من أن يتم اتخاذ إجراءات صارمة قد تنتهي إلى الفصل من عضوية اللجنة وربما المجلس، نجد أن أعضاء المجلس أنفسهم قد ابتدعوا بدعة غير مشروعة وغير حسنة، ألا وهي اعتبار اللجنة منعقدة بصفة «لجنة فرعية» إذا تحقق فيها حضور عضوين أو ثلاثة أعضاء حسب عدد أعضاء اللجنة، وقد ترتب على ذلك أن أعمال اللجان تتم وهي غير مكتملة النصاب بصورة فيها خرق للقانون وإهدار لمبدأ تمثيل الأمة كافة المبادئ البرلمانية، فضلاً عما في ذلك من غرض للطرف عن مخالفة مرتكبة من قبل الغائبين والمجاملة بعدم اتخاذ الإجراءات الصحيحة معهم استناداً إلى مبدأ «غائب بعذر» باتصال أو بخبر بواسطة نائب آخر أو بتبليغ من موظف، وهكذا قد آلت حال لجان المجلس وتلاشت الجدية لدى أعضائه.

بل إن الرغبة الجامحة لبعض الأعضاء في أن يسيّر عمل اللجان التي هو فيها وفقاً لهواه ورغبته ومزاجه الشخصي، حملت هذه الظاهرة على التناقض والانتشار إلى الحد الذي تفتتح فيه أعمال اللجان أحياناً بوجود عضو واحد، ويقول ان الأعضاء الآخرين سيلحقون باللجنة، وتبدأ أعمال اللجنة وتُشارف على الانتهاء ويدخل في هذه الأثناء نائب آخر أو نائبان، فلا يتحقق النصاب، ويعتبر رئيس اللجنة أو مقررها أن اللجنة منعقدة بصفة «لجنة فرعية» وهي ليست كذلك، مما يعني أن هناك نوعاً من اللامسؤولية في طريقة انعقاد اللجان بصورة غير مشروعة تُصيب أعمالها وقراراتها كافة بالبطلان وعدم المشروعية.

وقد تسللت ظاهرة جديدة لعدم مشروعية انعقاد لجان المجلس تمثلت بعقد اجتماع للجان المجلس على هامش الجلسة العامة للمجلس، دون تكليف منه، علماً بأنه حسب القانون واللائحة الداخلية للمجلس، فإن انعقاد الجلسة العامة للمجلس يجب عمل اللجان ويمنع انعقادها لأنه لا يجوز للأعضاء الغياب عن الجلسة العامة أو الخروج من أجل اجتماعات لجان خلال هذه الفترة، وهذه مخالفة للدستور واللائحة، لكنها للأسف تتم، لأنه يبدو أن عدداً من الأعضاء لديهم ارتباطات أكثر وأهم من عضويتهم في مجلس الأمة، فليس لديهم من الوقت إلا حضورهم

لجلسات مجلس الأمة العامة، حتى يتم التسلل منها جلسة إلى جلسات اللجان الباطلة في هذه الحالة.

وعلى كل من يدعي حمايته للدستور والقانون والنظام من رئيس المجلس إلى الحكومة وإلى كل عضو من الأعضاء ألا يقبل بمثل هذه الممارسة غير المشروعة، وأن يتصدى لها إن كان سينتصر للدستور والقانون والمشروعية ويقدر الشعب الذي اختاره وانتخبه لهذه المسؤولية، فهل نرى تحركا في هذا الخصوص؟!

القبس ٣١ يوليو ٢٠١٠

إنهم أعداء وطنهم

عبدالرحمن خالد الحمود

لقد اعتدنا ان نسمع ان هناك نائباً قد اخترق الحواجز ودخل عنوة مع زمرته الى احد مخافر الشرطة فتحدى كل من فيه من اجل الافراج - فوراً - عن احد ناخبه، او عزيز على بعض من انتخبوه، رغم قيام هذا الناخب او ذلك العزيز بقتل ضحية بريئة عن طريق حادث مروري مؤسف، بعد ان يدوس هذا النائب «الفتوة» ببطن القوانين، التي اقسام بالله العظيم - وهو حانث - على ان يحافظ عليها .

كما أصبح مألوفا لدينا ان نشاهد، وبشكل يومي، نائباً آخر وهو يقود جيشاً جراراً من اتباعه ومؤيديه الى وزارات الدولة ومؤسساتها، وذلك لتمرير تلك المعاملات التي لا يعرف القانون طريقا اليها بعد ان اعتمد اصحابها على «الكوترة والجمبزة» كشعارات لها وبمباركة صريحة من قبل هذا النائب الذي باع وطنه فلم يفكر في شيء سوى اصوات هؤلاء عند الحاجة .

وتابعنا وبكل ألم عبر مكبرات الصوت المزروعة في تلك التجمعات المشبوهة نواب الظواهر الصوتية وهم يهددون ويتوعدون، وبحماس منقطع النظر، كل من يخالفهم الرأي، ويزيدون ويرعدون ضد كل من ينتقدهم بعد ان ضربوا بالديموقراطية، التي حملتهم الى ما هم فيه من عز و«نغفة»، عرض الحائط، في الوقت الذي لم تظهر حماستهم هذه مطلقا لرفع شأن الوطن وحفظ حق مواطنيه، والتي ليس اقلها تفعيل سياسة التكويت والقضاء على البطالة التي استفحلت ونحن البلد الذي بلغ عدد المقيمين فيه اكثر من ضعفي عدد مواطنيه .

واذا كنا كشعب قد الفنا كل ما تقدم من هذه السلبيات التي سيتحفنا بها هؤلاء النواب وتعايشنا معها على مضض، فلم نجد غير الصبر عليهم والدعاء لهم بالهداية والرشاد كأضعف الايمان، فقد آن الاوان لنا لوقف اعداء الوطن عند حدهم والقضاء على تجاوزاتهم، بعد ان بلغ السيل الزبي، حين أخذوا يتاجرون بارواحنا وقرروا قتلنا من الوريد الى الوريد، بعد ان وضعوا ايديهم بايدي القتلة من بعض التجار الذين ضخوا الى الاسواق في هذا الشهر الفضيل وقبله الآلاف المؤلفة من الاطنان من اللحوم الفاسدة والطيورالعفنة وأخذوا يضغطون على الوزير المختص ويكل ما أتوا من قوة للسماح لهذه السموم القاتلة بالوصول الى جوف كل مواطن ومقيم وذلك للقضاء على الامة التي يتشدقون بتمثيلها في كل خطبهم ودساتهم!

نعم.. هذا ما قرأناه في جريدتنا القبس صباح يوم الاثنين الماضي، حين ابلغ وزير البلدية الدكتور فاضل صفر مجلس الوزراء عن الضغوط التي يواجهها من بعض اولئك الذين يطالبونه، وبكل وقاحة، بعدم اغلاق محلات تلك الشركات المجرمة التي جلبت تلك السموم القاتلة من اجل حفنة من الدنانير التي سال لها لعاب اصحاب النفوس الضعيفة والدنيئة بعد ان خانوا دينهم ووطنهم وضحوا بشعبهم .

واذا كان هذا الوزير قد التزم بمبدأ السرية حين لم يبلغ عن اسماء هؤلاء القتلة فقد آن اوان معرفتهم والتكيل بهم وذلك بكل مجلسهم ان دعت الضرورة لانقاذ شعبه ومواطنيه .

لن تسامحك الأجيال على استنزاف موارد الدولة

فيصل الزامل

قال لي بوخميس: «كنا نتوقف في ميناء عدن بالأربعينيات، ويسمح النوخذة لنا، البحرية، نترزق على ما ينزل الحمولة ويحمل غيرها، نشترى بضائع خفيفة نحطها في صندوق فوق رأسنا ونصوت «بياع، بياع» وإذا مرينا على بيوت عدن تفتح المرأة الباب وتنادي «يالعتبي، يالعتبي، تعال»، نحط الصندوق عند عتبة الباب ونبيع، بعدين... يالطيب... دارت الدنيا، وقاموا العدنيين وأهل حضرموت يبيعون عندنا بنفس الطريقة، الدنيا دوارة، واللي صار أمس ممكن يتكرر بكرة» انتهى.

هذا الحديث يذكرني أنه في الثلاثينيات والأربعينيات كان عدد كبير من الكويتيين يدرس في البحرين، ثم دارت الدنيا وصار أبناء البحرين يدرسون بالكويت في الستينيات والسبعينيات، ثم في هذه الأيام يدرس آلاف الطلبة الكويتيين في البحرين، نعم، الدنيا دوارة، وإذا كانت هذه الدورة قد حدثت والنفط لا يزال يتدفق بأعلى الأسعار، فما مصير أحفادنا إذا جفت الآبار، وهو أمر قادم لا محالة؟ ما الجواب الذي سيقوله من يدرك ذلك اليوم للأحفاد إذا قالوا لكم «لم تحسبوا لنا حسابا، كنتم أنانيين حتى النخاع»؟

مناسبة هذا الحديث هي عدم شعور بعض النواب بخطورة استنزاف الميزانية، وكرمهم الحاتمي من جيب المال العام لصالح حملاتهم الانتخابية، عبر رفع رواتب يلحقه ارتفاع في الأسعار يزيل الفائدة من تلك الزيادة من محتواها، ولكن الضرر على المال العام لا يزول، فقد كان سعر ١٢ دولارا للبرميل كافيا لتحقيق نقطة التعادل بين الإيرادات والمصروفات حتى عام ١٩٩٩ واليوم لا يكفي سعر ٧٥ دولارا لتحقيق التعادل، فما حالنا إذا جف النفط تماما؟! هل يستبعد أحد التحاق الأحفاد بالعمل في الموانئ المجاورة في إيران - جزيرة كيش، مثلا - وغيرها، أو المدن البعيدة طلبا للرزق عندما يكون عزيز المنال في وطن ضيعه أهله في زمان الوفرة؟

لقد أعجبتني تعليقات المواطنين والمواطنات على خبر مطالبة نواب بزيادة الرواتب، من خلال تعليقاتهم في الصفحات الإلكترونية، وتحذيرهم للنواب من تصرف يعكس على المواطنين سلبا في الحاضر بالغلاء وفي المستقبل بالعجز والفقر.

لقد نجحت تركيا وفشلت اليونان في زمان واحد، والفارق هو قيادة حازمة لديها رؤية اقتصادية ثاقبة وعزيمة قوية لا تلتفت لمعارضين يتحولون الى مؤيدين عندما يرون خطوات جادة ومسيرة ثابتة لا تعرف التردد، ودور الرأي العام هنا ليس الاكتفاء بالترح، ولكن بالمبادرة عبر مختلف وسائل التعبير لوقف «الكرم الحاتمي» من جيب المال العام، وقديما قيل «قليل مستمر، خير من كثير منقطع».

كلمة أخيرة: سألني قارئ عن مقال حول دور الإعلام فيما يحدث في لبنان: «هل كلامك هو من قبيل.. وإياك أعني يا جارة، حول ممارسات بعض الإعلاميين عندنا؟».. فقلت: نعم.

الانباء ١٠ أكتوبر ٢٠١٠

معوقات الخدمة المدنية

تقارير الكفاءة.. وتلاعب المسؤولين

عبدالرحمن العواد

لقد أصبحت تقارير الكفاءة السنوية لموظفي الدولة والتي تم تعميمها أخيراً على المواطنين والمقيمين هي العصا السحرية التي جاءت على طبق من فضة للمسؤولين أصحاب القلوب المريضة والنفوس الضعيفة، لاسيما مع احتكارهم لهذه التقارير حيث يتلاعبون بها كيفما يشاءون بعد أن أصبح تقييم الموظف بيد هذا المسؤول دون سواه، فهو الرقيب على نفسه لا يحاسبه أحد حتى لو خضع أمر التقييم للأهواء الشخصية لهذا المسؤول أو ذلك.

فلم تعد تقارير الكفاءة يحكمها مستوى الكفاءة أو الحضور والانصراف للموظف وإنما تحكمها العلاقات الشخصية والمصالح التنفعية بين الموظف والمسؤول، فكم من موظف لا يلتزم بلوائح الحضور والانصراف للدوام وربما لا يذهب إلى عمله من الأساس وفي نهاية السنة المالية يحصل على تقدير امتياز فيرتقي في المناصب على حساب آخرين من أصحاب الكفاءات من الملتزمين والمخلصين في عملهم، وليت الأمر ينتهي عند هذا الحد فربما تعرض أصحاب الكفاءات إلى الكيل بمكيالين من قبل مسؤوليهم حقداً عليهم ورغبة في عدم تصعيدهم إلى المناصب العليا، دون أن يكون هناك رقيب أو حسيب على هذا المسؤول غير ضميره الذي ربما أنه قد مات منذ زمن وكفن، لذا نهيب بأصحاب القرار أن يعاد الأمر في الآلية السنوية لتقييم الموظفين بحيث لا يصبح المسؤول المباشر هو المعني دون غيره بتقييم موظفه فلا بد أن يمر هذا التقرير على أكثر من شخص مسؤول حتى يحق للموظف التظلم ضد مسؤوله دون أن يكون لهذا المسؤول القدرة أو الصلاحية لإيذائه.

كثيرون من موظفي الدولة اشتكوا وبحث أصواتهم من ظلم مسؤوليهم لهم وما من مجيب بعد أن أصبح هذا المسؤول هو الخصم والحكم فهل نجد أذانا صاغية لهؤلاء ترفع الظلم عنهم.

الصباح ١١ أكتوبر ٢٠٠٩م

مآسي التدوير!

د. حسن عبدالله جوهر

حركة التدوير في المناصب القيادية على مستوى الدولة أصبحت من سمات السياسة الكويتية التي نخر فيها الكثير من أشكال الفوضى والإهمال والترهل، ناهيك عن صور الفساد والإفساد والهروب إلى الأمام للالتفاف على أي محاولة للإصلاح الحقيقي.

وحركة التدوير هذه أصبحت مثل الآفة حيث إنها تبدأ من أقل المستويات الإشرافية والقيادية على مستوى رؤساء الأقسام وتنتهي بالسادة الوزراء أنفسهم... وأحياناً كثيرة، فإن تدوير الوزير نفسه يكون بمنزلة الحبل الذي يتدلى من الأعلى إلى الأسفل ليلف معه جميع مواقع المسؤولية الأدنى مرتبة.

والتدوير بحد ذاته قد يكون في إطار بعض نظريات الإدارة العامة مميزة إما لتجديد الدماء وضخ أفكار جديدة في قطاعات العمل في مسعى لتحريك المياه الراكدة واستئناف العمل وفق منظور مختلف أكثر واقعية وأعلى طموحاً، وإما لكسر إمبراطوريات النفوذ وشبكات السيطرة على القرار في قطاعات وظيفية، حيث يتحول الولاء فيها مع مرور الزمن إلى الأشخاص والقيادات بدلاً من المؤسسة والوظيفة!

ومع أن نظريات الإدارة الحديثة تقدم أطروحات بديلة أكثر جدارة للارتقاء بالعمل الإداري ويكون التدوير فيها مجرد حلقة أو حالة اضطرارية في ظل سيادة مفاهيم الموظف الشامل وإدارة الوقت وتطوير الكفاءة والأداء وخلق روح العمل الجماعي، إلا أن التدوير الكويتي يضرب بعرض الحائط كل هذه المعايير ويختزل المصلحة العامة من أجل ترتيب أوضاع بعض الأفراد أو حمايتهم أو إبقائهم في مناصبهم بأي ثمن.

فمن أجل عين مسؤول واحد ملء من منصبه ويرغب في تغيير موقعه الوظيفي يجب أن يتم تدوير قياديي القطاع الإداري الذي ينتمي إليه بالكامل حتى لا تتكشف هذه الترضية وتصور الحركة بأنها تدوير من أجل مصلحة العمل، وقد يلجأ إلى التدوير من أجل إنقاذ أحد المسؤولين من تهمة أو لفشله الذريع وتضييع 'الصقلة' مع جميع نظرائه في نفس الوقت وعساها الإدارة بألف داهية' بسبب انعدام خبرة ودراية واختصاصات المسؤولين الجدد من جراء هذا التدوير!

وأحياناً يقوم بعض الوزراء بحركة تدوير واسعة أو محدودة فقط، وذلك كأسلوب لتجمير العين وفرض شخصيته القوية على الوزارة وقياداتها العليا والوسطى دونما دراسة ولا أفق يخدم مسارات العمل، أو حتى على ضوء اجتهاده الخاص في بداية عمله الوزاري، أو يعتمد إلى إرباك وتعقيد عمل الوزارة انتقاماً من أي شيء إذا ما استشعر بدنو أجله السياسي عملاً بقاعدة 'عليّ وعلى أعدائي'!

أما الطامة الكبرى فهي عندما يكون التدوير تحت شعار تجديد الدماء ويكون المدورون ممن أكل عليهم الدهر وشرب، وممن نسج العنكبوت خيوطه على كراسيهم منذ سنوات طوال قضوها دون أي إنجاز يذكر، أو بأداء حافل بالتخريب والفساد والواسطة وظلم عباد الله.

هذه بعض صور واستراتيجيات التدوير في الهيئات الحكومية المختلفة التي هرمت حتى الخرف، ولم يعد حتى التدوير الصادق والجاد علاجاً حكيماً أو فعالاً في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، حيث إن فاقد الشيء لا يعطيه ولا يمكن للعطار أن يصلح ما أفسده الدهر!

ولعل بريقا من الأمل يكمن في غريبة الجهاز الوظيفي برمته، وهذه مسؤولية كل من نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية ووزير التخطيط والتنمية وسلطتهما على مجلس الخدمة المدنية وديوان الخدمة المدنية، فما يحتاجه هذا الجهاز الإداري الضخم في الدولة ثورة تصحيحية تبدأ من الصفر، ترسم الوصف الوظيفي لعموم المراكز العامة وتدرجها العملي، وإحكام معايير الترقية والتدرج في التسلسل القيادي، فما نجنيه اليوم من دمار شامل في مجالات التنمية والإصلاح، هو ثمرة سلب حقوق الكثيرين من أصحاب العقول النيرة والضمائر المخلصة واختطاف مراكزهم الحقيقية وسرقة استحقاقاتهم، ولعل وعسى وبفضل هذه التوجه الجديد يكون لمفهوم التدوير خاصيته الإيجابية وفلسفته الحقيقية فيما تنتفع به ومنه البلاد والعباد.

الجريدة ٣ نوفمبر ٢٠٠٩

مركز الكويت للتقييم القيادي

نوفل عبدالهادي المصارع

إن إنشاء «مركز الكويت للتقييم القيادي» من خلال مفهوم مراكز التقييم (Assessment Centers)، أصبح ضرورة ملحة لإعادة التوازن المؤسسي للمناصب القيادية في الدولة، حيث إن ذلك سيساعد بقوة على حل معضلة اتجاه الدولة الاستراتيجي الذي كان وما زال يتخبط يمينا ويسرة جل الأوقات.

هذا المركز سيكون متخصصا بتقييم قياديي الدولة من وكلاء، ووكلاء مساعدين ومن في مستواهم، لكي يتم التأكد من أن هذا المرشح لمنصب معين يستطيع أن يدفع الجهة التي يعمل بها نحو اتجاه واحد بصورة تكاملية، وأن يقدر أيضا على تحديد استراتيجية العمل واختيار أدواتها التنفيذية والسياسات الداعمة لها، وأن يتحمل بصورة واضحة ومباشرة مسؤولية عمله، وأن يحدث التوازن المؤسسي المطلوب أثناء العمل، وأن يترك. وهذا مهم جدا في ثقافتنا المجتمعية. اللوج في إجراءات العمل بالكامل لمديري الإدارات وغيرهم من الإدارة الوسطى، وألا يتدخل في تفاصيل العمل، وأن يركز دائما على الرؤية واتجاهها.

إن أسلوب الأقدمية والوراثة المؤسسية لا يمثلان حولا ناجعة لمناصب مؤسسات الدولة، علما بأنه حتى أسلوب اختيار الكفاءات بناء على الشهادات العلمية أو الأكاديمية أو حتى التخصصية لم يعد أيضا أسلوبا صحيحا في هذا الوقت الذي يحمل في كل لحظة منه متغيرات جديدة، وقد تكون مفاجئة أحيانا، لذا يجب دمج الكفاءة مع الفعالية إن أردنا تحقيق معطيات جديدة ومؤثرة.

إن مركز التقييم القيادي يمثل الأسلوب الأفضل في اختيار القادة، والذي يستند إلى منهجية علمية، تحمل في طياتها أدوات تكشف معارف ومهارات وسلوكيات المرشح لمنصب معين، حتى نتأكد من أن خبراته التي يحملها معه ستكون ذات فعالية في العمل، وتستند إلى سياسة التوجه نحو النتائج، وهذا بصراحة ما تفتقده الكويت بشدة حاليا.

وعليه أرى من خلال واقعنا المهني والمؤسسي أن تأسيس مثل هذا الكيان سيدعم بصورة مباشرة مصالح الكويت في المستقبل المنظور، خصوصا إذا ما أضفنا إلى ذلك تأسيس مركز للتدريب والتطوير القيادي كرديف استراتيجي لمركز التقييم هذا.

الرؤية ١ ديسمبر ٢٠٠٩

التنمية والتنويم الإداري!

ناصر المطيري

المراجعون من المواطنين والمقيمين للجهات الحكومية يجدون اختلافا وتباينا كبيرا في مستوى أداء وتقديم الخدمة بين وزارة وأخرى أو هيئة وأختها حتى يكاد يشعر الشخص أن كل وزارة أو جهة حكومية في دولة مختلفة عن الأخرى..

بل انه في الوزارة الواحدة نجد تفاوتنا واسعا في العمل والأداء والتطور والتنظيم بين بعض إدارتها دون الأخرى وهذه من عجائب النظام الإداري الحكومي في الكويت..

لدينا هيئات وإدارات حكومية تتميز بتطور نموذجي من حيث مستوى التنظيم واستخدام التقنية الحديثة ووسائل الاتصال والميكنة إضافة إلى أخلاقيات التعامل الإنساني مع المراجعين أيا كانت جنسياتهم، في مثل تلك الإدارات نلمس الالتزام الذاتي من الموظفين بعملهم والعطاء دون حاجة لكرت أو بصمة المنتج وذلك بسبب تهيئة الإدارة المسؤولة فيها بيئة عمل مناسبة مريحة توفر الاستقرار وتربي في الموظف الشعور بالاعتزاز بتقديم الخدمة والإنتاجية..

البيئة الوظيفية عنصر مهم للغاية في التطوير الإداري وهي تبدأ من المبنى الذي يضم الموظفين من حيث المكان والشكل الجمالي داخليا وخارجيا والاستقلالية والشفافية والإمكانات الفنية المتاحة..

المؤسف جدا أن هذا النوع من الإدارات في الكويت قليل وخاص وغير معمم على الجهاز الإداري للدولة فهناك الكثير من الجهات الإدارية في الدولة تعاني الترهل والتسيب وسوء المنظر والمخبر..

إدارات عديدة ذات احتكاك مباشر مع جموع من المواطنين والمقيمين يوميا للأسف تمارس عملها بأسلوب غير متطور يفتقر للتنظيم حيث تنتثر الملفات المتخمة بأوراق لمعاملات على الأرفف وأحيانا على الأرض، المكان تسوده الفوضى، المكاتب قديمة الكراسي ممزقة الموظفون في حالة من الإحباط والملل وضيق الصدر في التعامل مع الناس الطوايير المملة طويلة وكل هذه البعثرة الإدارية يضمها مبنى مؤجر قديم أكل عليه الدهر وشرب في موقع بائس لا تتوافر فيه أبسط وسائل الراحة والهدوء..

بالتأكيد هناك خلل في ازدواجية مستوى الأجهزة الإدارية في البلاد، ولاندري لماذا لا يتم تعميم النماذج الناجحة على كل الجهاز الإداري في الدولة؟ هل هي مشكلة ميزانيات مالية أم قدرات بشرية؟ بالتأكيد المشكلة في الإرادة الحقيقية المخلصة في العمل والتطوير والإنتاج.. فما هي الموانع والصعوبات أمام وزارات الدولة في انشاء مؤسسات وإدارات نموذجية ذكية تستخدم تقنية العصر في بيئة عمل نظيفة؟ لانشك أن هناك تعمدا في ابقاء الكثير من الجهات الإدارية بحالة متردية تفشت فيها كافة أنواع الفساد الإداري لأن هناك من يستفيد ويقنات من مثل تلك الأوضاع فيحارب التطوير ويمارس التطيير ولايعرف أبجديات التنمية الإدارية بل يمارس التنويم الإداري

الوظائف القيادية

د. يعقوب أحمد الشراح

مشاريع كثيرة تقرها الحكومة بأنها متعثرة رغم انها تؤثر في حياة الناس وفي مستقبل الدولة، والاسباب في هذا التعثر متعددة يطول البحث فيها لكننا نأمل ان تعالج بروح الجدية والمسؤولية، فمن هذه المشاريع قانون التعيين في الوظائف القيادية الذي يعالج مشكلات الفساد الاداري، وضعف الاداء الحكومي، وقلة الانجاز، وزيادة البطالة المفضة ومشكلاتها .

لاشك ان التعيين في الوظائف القيادية يشكل مكونا واحدا من مكونات الادارة الحديثة لكنه مكون اساسي ومؤثر يتوقف عليه نجاح وفشل الادارة في وظائفها، واهدافها، ومسؤولياتها .

فالقيادة بطبيعتها تحتاج إلى عناصر تعطيها الخاصية المحركة والمتفاعلة لادارة الشؤون المتعلقة بها كافة لذلك لا تتحقق القيادة في الوظائف والمسؤوليات اذا تلاشت عناصر مثل المؤهلات العلمية المتخصصة، والخبرات والمهارات، والعقلانية في اتخاذ القرارات، والشخصية المتزنة البعيدة عن الانفعالات والغضب، والاخلاص ونظافة اليد، ومخافة الله، وحب العمل والتفاني فيه، والسعي لمساعدة الناس حسب القانون، واحترام النظم والعمل بها، والعدالة في التعامل، وتقدير المجتهد والثناء على جهوده، ومعاقبة المسيء لعمله وتوجيهه لكي يتلافى اخطاه وغيرها .

هذه الخصائص القيادية بعضها يسهل تحديدها والبعض الآخر قد يصعب وضد اليد عليها وتشخيصها لكنها مجموعة من المعايير، وعبر تراكم الخبرات واعوام العمل والانجاز يتوصل اليها كل من يريد البحث فيها، ليستفيد منها في التوجيه والتطبيق وتقييم الاداء وغيرها، شمولية العمل بالمعايير تجنب الادارة رداءة القيادة وانخفاض ادائها وربما وقوعها في الفساد، فما الفائدة من مؤهلات عليا بينما هناك مشكلة تتعلق بنظافة اليد، او مشكلات اخرى مثل التسلسل، والبيروقراطية، ومركزية العمل، وغيرها .

هذه الظواهر، مع الاسف، تعاني منها بعض حالات القيادة في الاجهزة الحكومية، ونلاحظ ذلك في التعيين في وظائف قيادية تخضع لوساطات ومعارف وضغوطات سياسية واجتماعية مهلكة لمفهوم القيادة واصولها، فلا غرابة ان يتولى شخص القيادة وهو لا يمتلك الخبرة الكاملة ويتخطى زميله الذي يتعداه في الخبرات والمؤهلات والمعايير الاخرى .

تجاوزات كثيرة في تعيين القيادات ادت إلى لجوء البعض إلى المحكمة الادارية طلبا للعدالة، وتطبيقا للأحقية .

لذلك فالتحديات المقبلة امام الحكومة، خصوصا وانها مقبلة على تنفيذ الخطة الخمسية للتنمية، والتي تتطلب المساءلة النيابية عن الاداء والانجاز هي تحديات تستلزم مراجعة واقع القيادة في الاجهزة الحكومية من خلال وضع نظام او قانون يعالج مشكلات القدامى الذين مازالوا في اعمالهم، ويسمح بدماء جديدة، ويلزم الوزراء بالعمل بالقانون الجديد، ويلقي دور الوساطة في التعيين لوظائف مثل الوكيل والوكيل المساعد والمديرين ومن هم في المستويات الادارية نفسها .

وطن الإجازات والعطلات

عروب السيد يوسف الرفاعي

طلب مني ابني المساعدة في مسابقة مدرسية لاختيار ما يتبادر الى ذهننا من وصف ينطبق على وطننا الحبيب، ولما كنا نعيش احدى الاجازات الرسمية التي تعطينا اياها الدولة، واجازة بعدها أعطيناها لأنفسنا رغم أنف الدولة، فإن أول ما تبادر الى ذهني أن اصف الكويت ببلد الاجازات والعطلات، وهي صفة قد لا ينافسنا فيها الا بعض الدول الخليجية المجاورة.

إن الأصل في الأمور أن تكون للعطل أيام محددة سلفاً، ولكن ما يحصل عندنا قضيتان: الأولى أن الدولة تتبرع بمنح الناس هدية عبارة عن أيام اضافية كتوع من الترضية أو التعويض، حتى باتت تلك العطل كأنها أداة من أدوات التكسب السياسي، بل والغريب أنه في كل اجازة وعطلة يظهر من يناشد الدولة أن تزيد الاجازة يوماً أو يومين، وكأن الأمور حق مكتسب.

القضية الثانية أن الناس أصبحوا يعطون أنفسهم اياماً اضافية قبل كل اجازة وبعدها، مما أوجد ثقافة خطيرة هي ثقافة التسبب والتفلة، نراها في مدارسنا يتربى عليها الصغار، وفي الوزارات يمارسها الكبار، مكونة ظاهرة اجتماعية خطيرة لا بد من التصدي لها.

والاخطر من كل ذلك أن المثقفين والسياسيين يخشون أن يتحدثوا بصوت مرتفع ضد هذا التسبب، لأن من يفعل ذلك يكون معرضاً لخسارة شعبيته، ويشير غضب الكثيرين ممن يريدون أن يأخذوا من هذا الوطن من دون أن يعطوه.

اننا نطالب بإجازة من الاجازات، ونريد فترة مستمرة من العمل الجاد المتواصل، فالأعمال معطلة ومتقطعة بسبب سلسلة الاجازات المتوالية التي لم نرتح من تواليها، والعام الدراسي انتصف، وابتاؤنا لم نجزوا كثيراً في تحصيلهم العلمي والدراسي.

ان ترسيخ ثقافة التسبب والغياب وشرعنتها سيساهم في بناء جيل متسيب وبلد متراخ، وأن القضية ليست قضية سهلة، فقد أصبح من يذهب الى المدرسة قبل العطلة بيوم أو بعدها بيوم انساناً ساذجاً ومضحكاً. وأما على مستوى العمل، فالموظفون بعد الاجازة وقبلها يداوم من يداوم منهم وهو مخدر بأجواء الاجازة، هذا عدا الاستئذان في تلك الأيام، وهو تعطيل للبلد عن الانجاز والعمل.

واذا أضفنا تلك الاجازات الى قصر ساعات عمل القطاع الحكومي أصلاً وهي ٦ في القطاع الحكومي مقابل ٨ في القطاع الخاص، وقلة عدد أيام دوام أطفالنا في المدارس الحكومية، نجد أننا في كارثة ادارية وحضارية نتائجها واضحة للعيان.

أن الأمر كما أراه خطير ويحتاج الى جدية من أكبر مسؤول في الحكومة الى اصغر طفل في المدرسة، لأن من لا يشعر بجمال العطاء والعمل، لن يستمتع بالاجازات والعطلات أصلاً.

القبس ١٩ ديسمبر ٢٠٠٩

ثورة الإصلاح تبدأ من الحكومة

د. معصومة أحمد إبراهيم

الإصلاح الإداري هو ضرورة حتمية أيقنت بها جميع دول العالم، واعتبرته أساس كل إصلاح في باقي مناحي الحياة، وما زالت غالبية الدول النامية تعاني من اتباع الطرق التقليدية في إصلاح هيكلها الادارية، مما يضعف القدرات الادارية لمؤسسات الدولة بسبب ضعف الرقابة وغياب قواعد التقويم الصحيحة وعدم تطبيق مبدأ الثواب والعقاب، وهو ما خلق مجالاً واسعاً لتنامي الفساد الاداري والجماعي.

ان مؤسسات الدولة تحتاج استراتيجية شاملة لمكافحة الفساد الاداري والمالي، ووضع اجراءات فعّالة لاصلاحات ادارية يتم معها اخضاع الواقع الحالي إلى عملية تغيير تدريجية بهدف رفع مستوى العملية الادارية وعلاج مشاكل البيروقراطية والروتين وضعف الولاء الوظيفي لدى الموظفين الحكوميين والقضاء على أنماط الفساد والاستغلال الوظيفي والمحسوبية والاعتداء على المصلحة العامة وسرقة المال العام وهدره.

وحتى يتحقق ذلك، علينا إدخال تعديلات جذرية في أنظمة الإدارة العامة بوضع خطة طويلة المدى لتغيير السلوكيات والقيم والسياسات الخاطئة في العملية الإدارية وتغيير هيكل التنظيم الاداري.

ويجب علينا القيام بإصلاحات فورية وتشكيل لجنة مراقبة قادرة على تفعيل المشاركة في الاصلاح الاداري ومراقبة الهياكل والتقسيمات التطويرية الجديدة ومعالجة المشكلات الادارية، مع تصنيف حالات الفساد على اختلاف درجاتها، ومضاعفة العمل على إحداث التغيير، وبناء هيكل تنظيمي يضم قادة اداريين مؤهلين لضمان الرقابة واجتثاث الفساد.

وحتى يتم ذلك، فلا بد أولاً من إعادة هيكلة نظام تعيين العاملين في مؤسسات الدولة وترقيتهم، والتزام أسس الكفاءة والمعايير المهنية في عملية التوظيف والترقيات، مع وضع نظام عادل للرواتب والترقيات يضمن العدالة في توزيع الدخل لاستنهاض القدرات والمهارات وتوفير فرص التدريب بالتساوي بين مختلف المستويات والمناصب الادارية وبناء قاعدة معلومات موثقة ودقيقة للجهاز الاداري بالكامل.

وقبل كل ذلك، يجب أن ندرك أن غياب الإرادة السياسية الداعمة والمساندة لعملية الإصلاح وغياب معايير الثواب والعقاب وضعف التمويل اللازم سيؤدي إلى فشل عملية الإصلاح الإداري بالكامل.

حاسبوا لجان الوظائف الإشرافية يا ديوان الخدمة

د. عبداللطيف محمد الصريح

رغم توافر القوانين واللوائح والقرارات المنظمة لأداء المؤسسات الحكومية، إلا أن بعض المسؤولين لا يزالون يعتقدون بأن تلك القوانين واللوائح والقرارات لم توضع إلا لتكسر، أو يعتقدون بأن المؤسسة الحكومية ضمن أملاكهم الخاصة يعطون فيها من يشاؤون ويمنعون من يشاؤون.

القضايا الإدارية التي بدأت تغص بها أروقة قصر العدل في الفترة الأخيرة على قرارات الندب والتعيين في الجهات الحكومية ما هي إلا مؤشر خطير على مدى الخلل الإداري، والفساد الذي بدأ يستشري في جسد وأطراف الهياكل الحكومية، فكلّ يقرب النار لقرصه حسبما نقول، ورغم صراحة ووضوح شروط شغل الوظائف الإشرافية التي حددها ديوان الخدمة المدنية في القرار رقم (٢٥ / ٢٠٠٦)، وكذا قرار المناضلة بين المرشحين لتلك الوظائف الإشرافية رقم (٣٧ / ٢٠٠٦)، إلا أن لجان الوظائف الإشرافية ببعض الوزارات قررت أن تضرب بها عرض الحائط، وتقدم عليها شروطاً خاصة ابتدعتها، ما أنزل الله بها من سلطان، وغدت المسألة خشمك إذناك، ولا عزاء لمن لا ظهر يحميه، أو نائب يواسيه ويطبطن على ظهره، أو محامي يدافع عنه، وينتزع له الحق انتزاعاً من فم الأسد.

تلك الشروط الخاصة بإحدى الجهات قد أجاب عنها ديوان الخدمة المدنية بشكل واضح، من دون لف أو دوران، وذلك بضرورة تطبيق شروط الديوان قبل أي شروط، حسب القرارات أعلاه، إلا أنها، وأعني لجان الوظائف الإشرافية، أبت إلا أن تعين وتندب للمناصب الإشرافية أشخاصاً، وهناك من هو أفضل منهم، حسب مصلحة الطائفة، أو الحزب، أو المجموعة التي ينتمون إليها، فقدمت أصحاب الدبلوم على حملة الماجستير، وحملة البكالوريوس على من أفنى عمره، وأضنى جسده، وصرف من حر ماله للحصول على درجة الدكتوراه.

يا لها من مهزلة ألا يجد المرء من يقدر جهده الذي امتد أعواماً طويلاً، ومن ثمّ يطالبونه بالعبء والإبداع والتفاني. إنها قسمة ضيزى، وظلم ما بعده ظلم، وأكل للحقوق، وسحت يحرم على من سعى إليه وفيه. وأنا أستغرب حقيقة من يدعي التدين ويسعى في مثل تلك الأمور، التي لا شك أنها من شهادة الزور، وكلنا يعلم عقوبتها في الدنيا والآخرة.

المحظوظ من وفقه لله في محامٍ خبير ومتمرس في القضايا الإدارية، حتى يبطل تلك القرارات التعسفية، التي أعطت الحق لغير أهله، ولكن السؤال المهم أوجهه لرئيس ديوان الخدمة المدنية المحترم: من يحاسب أعضاء لجان الوظائف الإشرافية الذين تسببوا في ضياع الحقوق، خصوصاً إذا تقاطرت تلك القضايا وكسبها أصحابها، وما فائدة ممثلي الديوان في الجهات الحكومية، إذا كانت تلك اللجان تشق وتخيطن على كيفها من دون حسيب ولا رقيب؟

الراي ١٣ فبراير ٢٠١٠

تقارير يبي لها تسويق حكومي وشعبي

أحمد يعقوب باقر

لو كنت مكان الحكومة لقلت بحملة إعلامية وشعبية لشرح النتائج التي توصل إليها البنك الدولي عند فحصه وتحليله للرواتب في الكويت، فالكمل يجب أن يعلم خطورة هذا الموضوع، خاصة على ابنائنا في سلك التعليم، والذين يفوق عددهم ٣٥٠ ألفاً، وكلهم مقبلون على الحياة ويحتاجون إلى العمل والوظائف والتمويل في المستقبل القريب، ولكن إذا استمر مجلس الأمة في مطالباته بالزيادات والكوادر واستمرت الحكومة في الخضوع للضغوط، فنخشى ألا يجد هؤلاء الأبناء وظيفاً في المستقبل.

لقد حذر البنك الدولي من السياسة الخاطئة للرواتب منذ سنوات وتأثيرها على آلية سوق العمل أي توزيع الكويتيين بين القطاعين العام والخاص، كما حذر مكتب بلير الاستشاري وقال إنه يتوقع أن تصل الكويت إلى العجز بعد ٨ سنوات، ولكن للأسف لم تؤخذ هذه التقارير على محمل الجد، كما لم تسوّق شعبياً ونيابياً لكي يتكاتف الشعب بأكمله لمواجهة أكبر خطر يهدد مستقبله وهو استنزاف الدخل بأكمله في مرتبات هائلة الحجم وضعيفة الإنتاجية واقتصاد غير قادر على المنافسة بسبب ذلك.

لقد وصلت الرواتب في الميزانية القادمة إلى ٧ مليارات دينار، بينما كانت الميزانية بأكملها قبل عشر سنوات لا تزيد على أربع مليارات وربع، وهذا يعني أن جميع تقارير البنك الدولي وتقرير بلير، وتقارير لجنة المسار الاختصاصي لم تطبق ولم تحظ بالاهتمام المطلوب، خاصة من أعضاء مجلس الأمة الذين استمر أكثرهم في اقتراح الزيادات والمزايا والهبات والعطايا والقروض والمنح.

وربما لا يعلم كثير من أعضاء مجلس الأمة خطورة الوضع وأعتقد أن كثيرا منهم لم يقرأ هذه التقارير مثلهم مثل معظم أبناء الشعب الكويتي، ما يضع على عاتق الحكومة عبئا هائلاً باعتبارها المهمين على مصالح البلاد كما جاء في الدستور في شرح الوضع بكل أمانة وتجرد في حملة يساهم فيها جميع المختصين وجمعيات النفع العام والجماعات السياسية، وذلك لوضع سياسة الرواتب في الحكومة على الطريق السليم الذي سيضمن بإذن الله تعالى استمرار الفرص الوظيفية، وبالتالي العيش الكريم للقادمين إلى سوق العمل.

كان موقف الحكومة في موضوع القروض سليماً شرعاً ودستوراً ومالية واقتصادياً، ولكن هذا الموقف لم يسوق نيابياً وشعبياً كما ينبغي، وألقي العبء على عاتق وزير المالية، فهل ستعمل الحكومة كفريق متجانس وتتجح في تسويق الموقف السليم الذي أسهبت التقارير الاقتصادية في بيانه وشرح خطورته؟

التصريح الفضيحة لديوان الخدمة المدنية

حسن مصطفى الموسوي

ما يدعو للأسف أن كثيراً من الأمور في البلد تسير نحو الاتجاه الخطأ، بالرغم من وضوح عواقب هذه الخيارات الخاطئة على مستقبله، ولعل من أكبر الأخطاء الاستراتيجية التي ترتكبها الحكومة هو سياسة زيادة الكوادر والمعاشات في القطاع الحكومي بصورة عبثية وغير مدروسة، وهو ما أدى بالمجلس الأعلى للتخطيط أخيراً إلى مطالبة الحكومة بضرورة دعم العمالة الوطنية وتوجيهها للقطاع الخاص والعمل على مراقبة التضخم في الباب الأول للميزانية وعلاج التضخم الوظيفي في سوق العمل الحكومي ودعم القطاع الخاص بما يضمن احتواء المواطنين الكويتيين للعمل لديه^١. (الجريدة ٣٠-١١-٢٠٠٩)

فحجم ما أنفقته الدولة على الكوادر والمزايا المالية الممنوحة للعاملين في القطاع العام منذ سنة ٢٠٠٥ إلى الآن- حسب قول مصدر حكومي- بلغ تقريبا ملياري دينار (القبس ١٨-١٠-٢٠٠٩)، وتمت هذه الزيادات بالرغم من توصية البنك الدولي- بتكليف من مجلس الوزراء- في ٢٠٠٧ بعدم زيادة الرواتب!

وبنظرة فاحصة لطريقة إقرار هذه الزيادات نجد أنها لم تقر استنادا إلى دراسة شاملة لجميع قطاعات العمل بالدولة، وماهية التخصصات التي تحتاجها في المستقبل، ومكافأة المتفانين بالعمل ومعاينة المتقاعسين، بل نجد أن تلك الزيادات (مع أحقية بعضها) أقرت تحت الضغوط وابتزاز بعض النقابات، مما أدى إلى تفضيل جهات لا تستحق التفضيل على أخرى، وإلى تفضيل الإداريين في بعض الجهات على الفنيين في جهات أخرى، وهو الأمر الذي أدى إلى تكريس البطالة المقنعة والبيروقراطية وتشجيع الناس على الالتحاق بالقطاع الحكومي- خصوصاً مع تدخلات النواب- بدلاً من القطاع الخاص.

والحديث عن البطالة المقنعة وتدخل النواب في التوظيف ليس كلاماً من عندي بل اعترف به أحد مسؤولي ديوان الخدمة المدنية بشكل غير مباشر، فقد صرح مدير إدارة تسجيل القوى العاملة في الديوان فيصل البسام بأن نواب مجلس الأمة يقدمون خدمات جليلة لمنتظري الدور للتوظيف، فمثلاً أحدهم يريد أن يتوسط لشخص دوره في النظام ١٤، فإنه مجبر أن يأتي من الجهات الأخرى بـ ١٤ احتياجاً وظيفياً حتى يتسنى له توظيف قريبه، وهذا ما يساعد على استعجال الدور في توظيف المواطنين لأن الكثير من الجهات لا ترد على طلبات الديوان^٢. (القبس ٢٠-١٠-٢٠٠٩).

وهذا التصريح هو في حد ذاته مصيبة وفضيحة كبرى واعتراف صريح بأن كثيراً من الوظائف التي يقرها الديوان لا تحتاجها الوزارات، بل إنها تشكل عبئاً مالياً وإدارياً عليها وتحول الديوان إلى مصنع لتفريخ البطالة المقنعة.

والدليل الآخر على تخطيط وعشوائية سياسة ديوان الخدمة المدنية هو تناقض وتحدي بعض الجهات على زيادة كوادرها، فبعد إقرار كادر المهندسين في القطاع الحكومي قبل أكثر من خمس سنوات مثلاً، أراد العاملون في القطاع النفطي زيادة كوادريهم حتى يظل الفارق المجزي والمشجع

على بقائهم في ذلك القطاع. وبعد تحقيق ذلك يريد المهندسون الحكوميون الآن زيادة كادهم من جديد، وإذا تحقق لهم ذلك فإن القطاع النفطي سيطلب مجدداً زيادة أخرى لرواتب المنتسبين إليه. وكذلك الأمر بالنسبة للسلطة القضائية بعد تهديدها بطلب زيادة أخرى على معاشات القضاة إذا أقر كادهم الحالي على العاملين في إدارة الفتوى والتشريع.

لقد كانت سياسة الحكومة عبر ديوان الخدمة في السنوات الماضية كارثة استراتيجية قد لا نشعر بها إلا على المدى الطويل، والمثير للسخرية أن الحكومة التي ردت قانون إسقاط فوائد القروض (مع تأييدي لهذه الخطوة) بحجة الحفاظ على المال العام ومستقبل الأجيال القادمة هي نفس المؤسسة التي وافقت على كل هذا الهدر في الإنفاق السنوي على الرواتب وتضخيم القطاع العام بدلا من تقليصه. وكان لهذه السياسة الخرقاء أثر كبير في زيادة التضخم- أي شفت جزء من هذه الزيادات- وسبب من أسباب مشكلة القروض، ولو كانت رواتب القطاع العام قد أخضعت لدراسة شاملة وتمت على ما هي عليه مع إضافات بسيطة هنا وهناك، وإعطاء الأفضلية للوظائف الفنية، لكننا وفرنا الكثير من المشاكل والهدر، وكان القطاع الخاص أكثر قدرة على جذب المواطنين مما سيؤدي إلى تقليص القطاع العام وبالتالي تقليص البيروقراطية.

الجريدة ١٨ فبراير ٢٠١٠

مهاتير وقرارات الكوادر والبدلات!

د.عباس المجرن

ترأس محاضر محمد أو 'مهاتير' كما درج اسمه في وسائل الإعلام العالمية الحكومة الماليزية اثنين وعشرين عاما (١٩٨١-٢٠٠٣)، نجح خلالها في نقل ماليزيا من دولة ضعيفة تمزقها الصراعات الاثنية والدينية ومن دولة اقتصادها فقير يعيش على عدد محدود من المنتجات الزراعية، ولا يزيد متوسط دخل الفرد فيه على ٢٠٠ رينجيت ماليزي سنويا إلى دولة حديثة قوية ذات قدرات تنافسية هائلة على المستوى الدولي.

لقد أنجزت ماليزيا ذلك التحول القياسي عبر أربع خطط تنموية خمسية، أشرف 'مهاتير' على وضعها وتنفيذها إشرافا مباشرا. وكانت هذه الخطط واضحة المعالم والأهداف متسمة بالطموح وبالواقعية في آن وتميزة بالتوازن والشفافية. وقد أعطت هذه الخطط الأولوية للتعليم والبحث العلمي وأرست نظام محاسبة يحكمه مبدأ الثواب والعقاب، وتمكنت من بناء بنية تحتية حديثة متطورة وقطاع صناعي عملاق قاعدته الصناعات ذات التقنية العالية. وتمكنت ماليزيا بفضل تلك الخطط والجهود من تحقيق تطور نوعي في إنتاجية المواطن، مما أدى إلى ارتفاع متوسط دخل الفرد بحلول عام ٢٠٠٣ إلى أكثر من ١٥ ألف رينجيت ماليزي، أي بما يزيد في قيمته الحقيقية على متوسط دخل المواطن الأميركي.

وكان من أشد ما حرصت ماليزيا على تحقيقه خلال نهضتها التنموية هذه هو توحيد الرسائل الاقتصادية الموجهة إلى المواطنين، حرصا على تناغم وتناسق الجهود الوطنية. وقد أكد 'مهاتير' في أكثر من مناسبة أن 'توحيد الخطاب الاقتصادي والرسائل الموجهة إلى الشعب قد لعب دوراً رئيسياً وحاسماً في دفع عجلة التنمية في البلاد'.

في الكويت، عندما تبنت الحكومة الخطة التنموية الجديدة، بعد أن استحدثت موقع نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، تفاءلت أوساط عدة بأن الدولة قد حازت أخيراً أمرها وقررت توحيد محتوى الرسائل الاقتصادية التي يتلقاها المواطن من أجهزة الدولة المختلفة بخصوص التوجهات التنموية، وأن التناقض الذي غالبا ما تتسم به الرسائل الاقتصادية التي توجهها حكومات البلدان النامية إلى شعوبها في طريقه إلى التلاشي، وأن كل الجهود سوف تصب في اتجاه الأهداف التنموية المعلنة في الخطة.

وكانت الخخصة في مقدمة أولويات الخطة التي أقرها مجلس الأمة وأصدرها بقانون ملزم، وقد حشدت الحكومة جهودها على مدى الشهر المنصرم باتجاه دعم مشروع القانون بشأن عمليات التخصيص، ولكنها أقرت في الأسبوع الأخير من ذلك الشهر، عددا كبيرا من الكوادر والبدلات والزيادات لموظفي القطاع العام على نحو يتعارض مع أي توجه نحو التخصيص، بل ويقوّض أية محاولات أو جهود هادفة إلى تحقيق الهدف الاستراتيجي للدولة وهو تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري.

وإلا فكيف يمكن أن تتفق قرارات الكوادر والبدلات الجديدة مع هدف تفعيل دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؟ وكيف تتفق هذه القرارات مع التوجه نحو الخصخصة، وما تطرحه الخطة من الحد من هيمنة القطاع العام على النشاط الاقتصادي؟ ثم ما هو حجم الأثر السلبي الذي تتركه مثل هذه التناقضات على نفسية المواطن وقناعاته بالنسبة للتوجهات التنموية للدولة؟ هذه حزمة من الأسئلة المشروعة أو لنقل علامات التعجب المستحقة!

الجريدة ٣ مايو ٢٠١٠

الندب ومجلس الخدمة المدنية

د. يعقوب أحمد الشراح

يتحدث الناس عن كثرة انتداب الاجهزة الحكومية للعاملين من خارجها لاداء اعمال ليست موقفة كما يظن، وانما مستمرة تتحول بعد عام او اكثر إلى التعيين في المناصب القيادية في الوزارات وكأن العاملين في هذه الوزارات ليسوا ذوي كفاءة لان يتولوا تلك المناصب التي هم احق بها من اولئك المنتدبين من الخارج، وياليت الذين يتم انتدابهم إلى الوزارات فطاحل زمانهم تتفق تخصصاتهم وخبراتهم مع احتياجات المناصب التي وضعوا فيها، ولا اظن اننا في حاجة إلى الاستدلال عن الواقع المزري الذي نعيشه، فالأمثلة التي تعبر عن الاختلالات الادارية كثيرة في اجهزة الدولة، ويكفي الاشارة إلى منتدب متخصص في الهندسة مثلا نجده يعمل قياديا في شؤون التعليم، ومتخصص في القانون ينتدب لقيادة العمل المالي، ومنتدب آخر يقود عملية تطوير التعليم، او الادارة في الوقت الذي لا صلة لهما بالتعليم او الادارة، وهكذا، بخلاف جيش الخبراء والمستشارين المنتدبين الذين يحملون الدولة اعباء مالية بينما كل ذلك يحدث بطلب من الوزراء وموافقتهم.

ونتساءل مع المتسائلين، اين مجلس الخدمة المدنية من هذه الاوضاع التي تحولت إلى ظواهر، واصبحت سمة ادارية تعكس الفوضى والمحسوبة والشللية في شؤون الدولة من دون ان تراجع هذه الاوضاع، وتوضع نظم جديدة تمنع الاختلالات الادارية والفنية والمالية التي يتحدث عنها الناس، الاشخاص المنتدبون من الجامعة او من اي جهة اخرى اذا كانوا لا يتصفون بمعايير ومتطلبات الندب كالتخصص والخبرة والنزاهة ومبررات الندب، فماذا يفعلون في الجهات المنتدبين اليها؟ وكيف يطورون ما كلفوا به، ويتعاون معهم العاملون في الجهاز الحكومي الذين يشعرون بأنهم حرموا من حقوق الترقى، واعطيت لمن لا يستحق من خارج الوزارة ليقوم بأعمال غير ملم بها مؤديا إلى التخبط وكثرة المشاكل والنفعية الذاتية المتمثلة في الرواتب والمخصصات والسفريات؟

لقد نشرت جريدة «الوطن» في ٢٧/٥/٢٠١٠ خبرا يفيد ان الدكتور محمد البصيري وزير الدولة لشؤون مجلس الامة وزير المواصلات امر بالغاء ندب نحو (١٠٠) موظف يعملون في مكتبه لعدم الحاجة اليهم انطلاقا من حرصه على المال العام، وتجنبنا لملاحظات ديوان المحاسبة التي تدون في التقارير السنوية عن أنشطة الوزارات المالية، واذا كان الخبر صحيحا فاني اشيد بجهد ونقاء ضمير هذا الوزير الذي يضع المصالح العليا امام كل شيء، خصوصا ان الدولة، وعلى لسان نائب رئيس الوزراء الشيخ أحمد الفهد الصباح مازال يصرح حول اهمية الكوادر البشرية الواعية والمتخصصة واصحاب الخبرة في متابعة الخطة العامة للدولة في المرحلة المقبلة، وان اي تقصير في المتابعة والاداء سيحاسب عليه المسؤول، نتمنى سرعة تحرك مجلس الخدمة المدنية لدراسة كل الثغرات في قانون الخدمة المدنية المتعلقة بقضايا الانتداب والتعيينات في المناصب القيادية، فلقد طفق الكيل في الانتدابات والاستشارات هذا في الوقت الذي لا يجد الخريجون العمل في الدولة!

الراي ٨ يونيو ٢٠١٠

نظام تقييم الوظائف بديل البدلات والعلاوات الإضافية

د. عبدالله العبدالجادر

قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة المدنية والتعديلات اللاحقة قد ذكر في مادة ٩ «يستهدف نظام الخدمة المدنية ترتيب الوظائف في الجهات الخاضعة لهذا القانون على أساس واجباتها ومسؤولياتها وذلك بتصنيفها في مجموعات وتقييمها وفقا للقواعد والأحكام والشروط والاجراءات والمواعيد التي يحددها مجلس الخدمة المدنية».

كما خول في مادة ٥ مجلس الخدمة المدنية اقتراح السياسات العامة للمرتبات والأجور بما يكفل التنسيق بين الجهات الحكومية والهيئات والشركات التي تساهم فيها الدولة بأكثر من نصف رأسمالها .

هذا تمهيد لما سأتكلم عنه وهو نظام تقييم الوظائف وابدأ بتعريف «تحديد أهمية الوظائف النسبية فيما بينها في ضوء عناصر ومقومات هذه الوظائف من واجبات ومسؤوليات وشروط شغلها»، وقد أصبح تقييم الوظائف أحد فنون الادارة الحديثة يعالج بصفة خاصة مشكلات العدالة النسبية في تقدير الأجور والرواتب على أساس موضوعي وتم تطبيق هذا النظام منذ السبعينيات على القطاع النفطي وبعدها بدأت القطاعات الأخرى بتطبيقه ومنها قطاع البنوك والاستثمار ومن ثم الجهات الحكومية ذات الميزانيات المستقلة واستمرت الجهات الحكومية الأخرى (الوزارات والهيئات الملحقة) بتطبيق نظام تقييم المؤهل الدراسي والخبرة العملية فقط وليس الوظيفة، وهذا أدى الى توالي طلبات البدلات والعلاوات وخاصة الجهات التي لم تطبق نظام تقييم الوظائف ولازالت وذلك بسبب اقتناع الموظفين بأن طبيعة عملهم تختلف في أهميتها ومستواها عن غيرها من الوظائف ولا بد من التفرقة بتعويضهم ماديا ولن تنتهي هذه الطلبات مادام لم تطبق نظام تقييم الوظائف. وهناك أكثر من طريقة لتقييم الوظائف منها طريقة التدرج وطريقة التقدير بالنقاط وغيرها والطريقة التي تطبق بالكويت هي التقدير بالنقاط من خلال تحليل الوظيفة وتحديد عناصرها والتي تتمثل بالمهام والمسؤوليات والمهارات والمجهود البدني والذهني والمؤهل الدراسي والخبرة العملية وظروف العمل ونطاق الاشراف ويجب أن يسبق هذه الخطوة اعداد وصف وظيفي معتمد لجميع وظائف الجهات الحكومية وعند الانتهاء من تقييم جميع الوظائف تأتي الخطوة المهمة وهي اعداد جدول رواتب جديد يعتمد على تقييم الوظائف ويمكن تصميم هذا الجدول عن طريق دراسة مسحية لسوق العمل داخل الكويت وخارجها بحيث تتم مقارنة رواتب ومزايا الوظائف بمثلتها وهذه الدراسة يجب أن تتكرر كل سنتين الى ٣ سنوات لمعرفة مستوى الرواتب والمزايا داخل الكويت وخارجها واذا هنالك أي تعديل يمكن عمله في تقييم بعض الوظائف.

وهكذا يستقر الحال والكل راضي مادام هنالك نظام لتقييم وظائفهم وتحديد مرتباتهم يراعي العدالة والمساواة لجميع الوظائف ويتم مراجعتها كل سنتين أو ٣ حسب المستجدات في رواتب سوق العمل ومستوى المعيشة وعلية أرجو من مجلس الخدمة المدنية المبادرة بتبني تطبيق نظام تقييم الوظائف لما فيه من إيجابيات وخاصة التحكم بالتكلفة المالية السنوية المقترحة للرواتب، كما أنه يكافئ المجتهد سنويا حسب أدائه ويفرق بين مستويات الأداء المختلفة بعلاوة سنوية تسمى علاوة الأداء وليس العلاوة الدورية الحالية وخاصة أن ديوان الخدمة المدنية لديه مبادرات بهذا الخصوص ويمكن الاستعانة بالخبرات والكفاءات الكويتية التي تساعد في تصميم نظام تقييم الوظائف ودراسة الرواتب.

محاصرة المناصب القيادية

عبدالعزیز القناعی

الحكومة في أدبياتها الإدارية تنتهج مسلك الترضية والتراضي بعض الأحيان وفي مرات أخرى تجنح إلى السكوت والتفاضي عما يحصل من أمور وفساد إداري وقيادي، ففي الفترة الأخيرة ولكل مطلع على ما يحدث من توزيع للمناصب القيادية في الدولة يرى جلياً هذه القسمة وقد اتخذت دوراً آخر بعيداً عن الكفاءة والانجاز، بل اتجهت التعيينات إلى أدوار مشبوهة وصفقات تعقد تحت الطاولة لترضية أطراف على حساب أطراف أخرى، ولم يقتصر الأمر فقط على الوكلاء المساعدين بل اتجهت النية إلى تعيين وكلاء الوزارات بشكل تقسيمي قائم على الولاء والبراء ورضى المتفعين والواسطات، وللأسف اتجهت هذه التعيينات إلى ممارسة الدور الرقابي والتشريعي وهي من جاءت إلى السلطة بدون كفاءة ولا امتياز عملي، وما كل المصائب والتردي في الخدمات الحكومية إلا نتيجة وتحصيل حاصل لما قامت به الحكومة من تعديت على الجانب الإداري في الدولة والذي يمس الشريحة الكبرى من المواطنين، وإذا يحق لنا أن نتساءل هنا عن دور هذه القيادات في التعامل والانجاز على مستوى الخدمات فإننا نرى التعقيد والتسويق وطفغان الظلم والتجاوزات هي الصورة الأكثر وضوحاً في المشهد الإداري، بل ونرى ما كنا خائفين منه من عدم تحقيق التنمية المنشودة والرخاء للمواطنين، فمن جاء إلى السلطة بهذه الطريقة فإنه يكون تابعاً مخلصاً لمن أتى به ولا ينفذ إلا ما يؤمر به.

إن توزيع المناصب القيادية بحسب الطائفة والمذهب والقبلية افرز لدينا بالتبعية لوبيات إدارية تتبع هذه التقسيمات ويتم تعيين المواطنين بحسب تصنيفاتهم الاجتماعية، وهذا التصرف يقوم به القياديون حفظاً لمراكزهم ومناصبهم من أي دخيل، فمعظم ما يقومون به هو المحافظة على كراسيهم لا العمل والانجاز، والمشكلة الكبرى وطامة الأحداث بأن يتم تعيين القيادي في المنصب بدعم من أعضاء مجلس الأمة أو من المنتفذين حتى لا تتم محاسبته على رديء أعماله، لقد تدخلت الواسطات في أغلبية عمل حياتنا مهددة بشلل تام وعجز إداري بشع بدأنا بقطف ثماره إذ لا يتم حالياً وبدون مبالغة انجاز أي معاملة صغيرة في أي ديوان وزاري إذا لم تعرف أحداً، وإذا أردت ان تتجز معاملة بدون واسطة أو محسوبة فانك سوف تلاقى الويل والثبور وعدم الاحترام والتقدير، إن حل مشاكل سوء الخدمات الحكومية لن يكون من خلال تعيين كم وكيل مساعد محسوب على التيار الديني السني والشيعي أو تعيين وكيل وزارة محسوب على السلف أو القبائل أو التيار الوطني فهذا التصرف مأخوذ خيره ولا يقدم شيئاً للبلد وللمواطنين، فلا بد من آلية جديدة لاختيار القياديين تمارس دورها بعيداً عن التدخلات ومحاوله إرضاء الأطراف كلها، وإلا ما حاجتنا إلى وزارة شؤون التنمية الإدارية والتي لا تمارس دورها في التقييم والمتابعة، ونحن هنا نتساءل: أين التقارير الإنتاجية والخبرات الإدارية للقياديين؟ بل وأين الاستشارات الدورية للوزارات والهيئات الحكومية لتحسين أداء العمل وإزالة المعوقات؟ فما نراه فقط إلا مناصب وقياديين لا يعملون شيئاً سوى تجميع الأموال من اللجان ومهمات السفر والتدريب وما خفي كما يقال أعظم. إن الأدوار المناطة بمجلس الوزراء كجهة أخيرة ترفع إليها أسماء المرشحين للمناصب القيادية لهو دور مهني خطير يجب ألا يمر مرور الكرام فقط بعد ترشيح الأسماء واعتمادها،

ولكن يجب تفعيل احدى اللجان ليمر من بعدها اسم المرشح ليتم تقييمه بحسب معايير إدارية وفنية حتى تتم الموافقة عليه مع وجوب المتابعة وعدم اعتماد تعيينه إلا بعد فترة تجريبية، فهذا التصرف أفضل من هذا ولدنا أو عطوه يستاهل أو هذا محسوب على فلان وعلان.

إن اشد ما يعانيه المواطن في هذه الأيام هو صعوبة الإجراءات الإدارية في مختلف الوزارات والمؤسسات الحكومية، ولم تنفع تجارب الحكومة مول والحكومة الالكترونية في تخفيف هذا الحنق والتذمر، فمن هو موجود على رأس هذه الأجهزة الحكومية هو عقليات جاءت من دون تعب أو كفاءة أو إحساس بمعاناة المواطن ولم تذق مرارة الوقوف في الطوابير باحترام، بل ما جاء بهم هو الفساد والتراخي في تطبيق القانون.

الشاهد ٣٠ يونيو ٢٠١٠

الجميزة اليابانية على الطريقة الكويتية!

علي القلاف

شكلت السلطات اليابانية مؤخرا لجنة للمتابعة والتحقيق مهمتها التأكد من أن المساعدات التي تقدمها الحكومة للمعمرين والمثويين منهم والتي هي عبارة عن رواتب تصرف لهم شهريا لتلبية احتياجاتهم الخاصة وهم في هذا العمر تصل فعلا للمستفيدين وهم أحياء.

وقد كشف التحقيق ان هناك شريحة واسعة منهم لم يستدل على أماكن إقامتهم أو تواجدهم مما يرجح احتمال وفاتهم، الأمر الذي يثير الشبهات حول استفادة آخرين وبطريقة غير مشروعة من هذه المساعدات مع الإشارة إلى أن بعض الحالات المستفيدة كان آخر تحديث لمحل إقامتها منذ ٢٠ عاما، الأمر الذي يعزز الشكوك بأن هناك تلاعبا وسرقة لأموال الدولة الموجهة لمساعدة هذه الشريحة من المجتمع الياباني والتي تقدر ب ٢٦ ألف معمر.

أما عندنا في الكويت وبمقاربة للمضامين واختلاف التفاصيل فإن القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٠ في شأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات غير الحكومية ووفق المادة ١٤ منه والتي نصت على أن «كل من يقدم بيانات غير صحيحة بقصد الحصول من دون وجه حق على مزايا وردت في هذا القانون يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز ١٢ شهرا وبغرامة لا تتجاوز ألف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين وفي جميع الأحوال تقضي المحكمة برد المبالغ التي صرفت دون وجه حق»، ووفقا لهذه المادة فإن نسبة لا يستهان بها من المستفيدين من هذا القانون بصورته الحالية معرضون للجزاء المذكور بسبب أنهم يتقاضون البديل المقرر فيه ولكن دون عمل يؤدونه لكي يكونوا مستفيدين شرعيين منه.

وهذه دعوة للجهات المعنية بضرورة فلترة المستحقين عن غيرهم لأن التلاعب لا يحده إلا التطبيق الفعلي للقانون من خلال سلسلة إجراءات تعتمد الدقة والتحقق، فهل يعقل أن تسجل امرأة كعمالة وطنية على رخصة «كهرباء وبنشر»؟ الأمر باختصار هو أن التراخي في تطبيق القانون هو الذي يدفع أصحاب الذمم الواسعة إلى التمادي والتعدي على حقوق المستحقين الحقيقيين، أما الفرق بيننا وبين اليابانيين في طريقة المعالجة ومن واقع السوابق المشهودة لهم فإنني لا أستبعد استقالة الوزير المعني أو إقالته في حال ثبوت التلاعب، أما عندنا لسوابقنا المشهودة أيضا فإنني متأكد أن الحكومة ستقر اعتمادات مالية إضافية لجهة الصرف كالعادة لأنها ترفع شعارا دائما على قوانينها وللجميع «اخترقني تكسب ما لا تستحق» ولا عزاء لأجيالنا القادمة.

الانباء ٥ سبتمبر ٢٠١٠

الإدارة بالأخلاق ودورها في إصلاح الإدارة الكويتية

د. وليد عبدالوهاب الحداد

تطرقتنا في مقالات سابقة إلى أربعة أمور رئيسية للإدارة بالأخلاق كمرتكزات لمقائنا وكمدخل لاقتراح الحلول لإصلاح الإدارة الكويتية حيث بدأنا: بالإدارة بالأخلاق في ديننا الحنيف، ومظاهر الأزمة الأخلاقية في الإدارة الغربية، والقواعد الأخلاقية للإدارة الكويتية القديمة، ومظاهر الأزمة الأخلاقية في الإدارة الكويتية الحديثة، وفي نهاية هذه السلسلة نرسي القواعد المقترحة لإصلاح الإدارة الكويتية من خلال استخدام أسلوب الإدارة بالأخلاق، وهي:

أولاً: فلسفة جديدة لإرساء القواعد الأخلاقية في الإدارة ومحاربة الفساد:

نحن نعيش في أزمة فساد وأخلاق إداري ولكن لا ردة فعل مناسبة سواء من الحكومة أو السلطة التشريعية فالمشكلة أننا منذ سنوات ودرجاتنا ترتفع في مدركات الفساد ومؤشراتنا من خلال المقاييس الدولية للشفافية، ومن خلال المقاييس المحلية بواسطة الجمعيات الأهلية، ومن المفروض ان يجعلنا هذا نستتفر على المستوى الرسمي والشعبي للقضاء على هذه الأزمة ومواجهتها بكل جدية، ويتطلب من حكومتنا الغراء أن تتخذ فلسفة جديدة ورؤية حديثة للعمل الإداري الحكومي والعمل في الخدمة المدنية، ومن أكثر الدول التي يزورها لدينا الرسميون والمسؤولون الحكوميون في الكويت هي سنغافورة، وكنت أتمنى أن نستفيد من التجربة السنغافورية التي اتخذت فلسفة جديدة مناسبة لتوجهها لتكون مركزاً عالمياً تجارياً - كما نريد نحن - فعملت على تشجيع العاملين في الخدمة المدنية على التحلي بأخلاق العمل وهي:

الأمانة والنزاهة، والانضباط والشفافية والاستعداد للمساءلة عن أي تصرفات يقومون بها، وتحمل المسؤولية، والإنقان، والمشاركة، والتقييم المستمر، والنقد الهادف، ولتشجيع هذه القيم أنشأت دائرة لقياس الأداء على ضوء هذه القيم، ووفق هذه الفلسفة احتلت سنغافورة المرتبة الرابعة على العالم في معدل الشفافية عام ٢٠٠٨، بدرجة ٩,٢، وأما الكويت فتحتل الدرجة ٦٥ على العالم بدرجة ٤,٣، فأولى درجات الإصلاح هو اعترافنا بتخلفنا في هذا المجال خاصة ان عام ٢٠٠٣ كانت درجة المؤشر لدينا ٥,٣، أي بمعنى اننا بدلا من أن نتقدم تأخرنا، فيجب أن تكون لدينا فلسفة جديدة ورؤية لتعزيز القيم الأخلاقية كما فعلت سنغافورة.

ثانياً: إنشاء دائرة قياس معدلات الأداء والأخلاق:

كتقسيم إداري حكومي يتبع مجلس الوزراء لقياس الأداء، والنظم والقواعد الأخلاقية في الإدارة العامة، والخدمة المدنية.

ثالثاً: تعزيز مفاهيم الإدارة بالأخلاق في ديننا الإسلامي من خلال:

١- تدريبها كمادة أساسية ملزمة في جميع جامعات الكويت العامة والخاصة، خصوصا أن مادة إدارة الأخلاق إحدى المواد الملزمة في جميع برامج ماجستير الإدارة في الولايات المتحدة أي ليست بتجربة جديدة ونستطيع أن نستفيد من هذه التجارب.

٢- طباعة الكتب والأبحاث التي تخص الإدارة بالأخلاق، وتشجيع الباحثين على البحث من خلال رصد ميزانيات البحث والجوائز السنوية.

٣- إلزام موظفي الدولة والقطاع الخاص بأخذ دورات في الإدارة بالأخلاق، خاصة القياديين ومتخذي القرار، لأن التزام القياديين يوفر نخبة إدارية قيادية واعية، وهذا بدوره يؤدي إلى التزام الجهاز الإداري بالنظم والقيم الأخلاقية.

رابعاً: وضع ميثاق أخلاق الوظيفة والزام العاملين بتطبيقه.

. ويذكر د. فؤاد العمر في كتابه القيم «أخلاق العمل وسلوك العاملين في الخدمة العامة والرقابة عليها من منظور إسلامي»، أن بيت الزكاة كانت له تجربة في وضع ميثاق الأخلاق - وإن لم يطبق - ويمكن الاستفادة منه في هذا المجال، وملامحه كالتالي:

. العلاقة بين الموظف ورؤسائه وزملائه من خلال التعاون بينهم والطاعة وأداء العمل والنصيحة.

. توجيه وتشجيع أخلاق العمل الإيجابية، مثل الإبداع، وحسن المعاملة للمراجعين، وإنجاز العمل.

. حفظ حقوق الموظف وممتلكات المؤسسة وعدم إفشاء الأسرار.

. البعد عن التصرفات المنافية للتعاليم الإسلامية وللقوانين والأخلاق العامة والعرف والتقاليد.

خامساً: وضع قانون للشفافية ومحاربة الفساد:

على مستوى القطاع العام، والخاص، استناداً إلى القواعد الدولية وقواعد الدستور الكويتي، كما في أغلب الدول المتقدمة.

سادساً: تشجيع التبرع والمساهمة في تنمية المجتمع:

من خلال فرض ضريبة ٢,٥٪ على أرباح الشركات، وإعفاء من يتبرع بهذه النسبة.

سابعاً: تشجيع القطاع الخاص الأجنبي على الاستثمار في الكويت وتوظيف الكويتيين:

استناداً إلى تجربة شركة الداو في شراكتها مع صناعة البتروكيماويات الكويتية حيث إن أغلب العاملين هم من العمالة الكويتية باختيار الأميركيين لأنهم أرخص كلفة عليهم من استيراد العمالة الأميركية ويتمتعون بنفس الكفاءة والتعليم، وجدير بالذكر أن أرباح الكويت من هذه الشراكة بلغت حتى الآن ١٠ مليارات دينار كويتي.

ثامنا: تشجيع مؤسسات القطاع الخاص الكويتية على توظيف العمالة الكويتية:

بنسبة لا تقل عن ٥٪، وحرمان من لا يلتزم بذلك من المناقصات الحكومية والدعم الحكومي.
تاسعا: عمل استبيان سنوي تديره منظمات محايدة ودولية حول الفساد ومدى الالتزام بالشفافية على مستوى الكويت:

ووضع تصنيف على أساسه للمؤسسات الكويتية سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، ونشره بوسائل الإعلام المختلفة كوسيلة ضغط للالتزام بالشفافية ومحاربة الفساد في هذه المؤسسات.

عاشرا: إلزام وتشجيع المنظمات والجمعيات المهنية على وضع مواثيق ممارسة المهنة:
بالأخص للأطباء والمهندسين والمحاسبين، والمدرسين والإداريين، ومحاسبتهم على مدى التزامهم بهذه المواثيق، وسحب ترخيص من يلتزم بها، أسوة بجميع المنظمات المهنية العالمية.

الانباء ٢٦ سبتمبر ٢٠١٠

وكيل الوزارة

مظفر عبدالله

أداء الوكلاء سلاح له تأثير مباشر في أداء الدولة خارجياً وداخلياً، فمثل ما يكون لوكلاء وزارتي الخارجية والعمل دور في كتابة تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان ليتم تداولها في أروقة الأمم المتحدة كما حدث منذ أيام في جنيف، فليكن للمسؤولين في هيئة البيئة وشركات النفط والبلدية دور في التأثير على نظافة بيئة الكويت.

العمر الوظيفي لوكلاء الوزارات ومساعدتهم أطول من عمر الوزراء لأسباب: منها عدم استقرار الوزارة في الكويت، فهناك وكلاء داموا في مراكزهم سنوات طويلة ومر عليهم وزراء وهم باقون في مناصبهم. في المقابل هناك مشاكل قائمة منذ سنوات لم تجد طريقاً إلى الحل حتى يومنا هذا، ولا نقصد هنا القضايا الشائكة التي تحتاج إلى قرار سياسي والتي يتحملها الوزراء كقضية 'البدون' ونظام الكفيل وما شابه، وإنما ما يقع تحت تصرف هذه الفئة من الوظائف القيادية التي يعهد إليها تسيير مصالح البلاد.

كارثة محطة مشرف، وانقطاع الكهرباء، وتلوث البحر بمخلفات النفط والمجاري، والتردي الرياضي، والازدحام المروري، وجلب العمالة على شركات وهمية، وتطوير مناهج التعليم... كلها عناوين تقع تحت سيطرة وكلاء الوزارات ومساعدتهم، إلا أن الملاحظ استمرار كثير من المشاكل لعقود من الزمن دون حلول.

ليت إحدى الفضائيات الكويتية تتبنى ملف الوكلاء ومساعدتهم في برنامج مسلسل يشمل كل الوزارات ليسلط الضوء على مشاكل كل وزارة، ويكشف رؤى الوكلاء حولها، ولماذا يستعصي حلها، ويستعرض السيرة الذاتية والعلمية لكل منهم، ومدد وجودهم في مناصبهم ليكون ذلك مدخلاً لنقاش جاد لمسألة منغصات التنمية الحقيقية في الكويت. فهناك وكلاء داموا في كراسيهم لأكثر من ١٥ سنة ولم يحققوا شيئاً يذكر في وزاراتهم!!

مجلس الوزراء، والوزراء، ومجلس الخدمة المدنية جهات ثلاث تتقاطع صلاحياتها في تولية الوكلاء، ومن المهم أن نتعرف على كيفية تفعيل هذه الصلاحيات بدءاً من طريقة الترشيح ثم الاختيار ثم المحاسبة والتقييم.

شريحة الوكلاء وأدائهم سلاح له تأثير مباشر في أداء الدولة خارجياً وداخلياً، فمثل ما يكون لوكلاء وزارتي الخارجية والعمل دور في كتابة تقارير عن أوضاع حقوق الإنسان ليتم تداولها في أروقة الأمم المتحدة كما حدث منذ أيام في جنيف، فليكن للمسؤولين في هيئة البيئة وشركات النفط والبلدية دور في التأثير على نظافة بيئة الكويت، وهو موضوع داخلي ذو أبعاد صحية وحضارية. فماذا يفعل كل الوكلاء ومساعدتهم طوال زمن وجودهم في مواقعهم مع موجة التراجع الكبيرة التي تشهدها الكويت؟ لنتنظر جزءاً من الحقيقة من خلال الرد على سؤال برلماني قدمته عضوة مجلس الأمة د. رولا دشتي لوزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء روضان الروضان حول ذلك.

مذبحة المناصب القيادية!

د. حسن عبدالله جوهر

اتهام الحكومة بالتلذذ بصفقات المناصب القيادية السياسية، إن لم يكن حتى الشراكة فيها، في محله لسبب واحد، وهو بقاء نظام التعيينات في المناصب القيادية كما هو منذ الاستقلال رغم ثورة نظريات التنمية والإدارة، ونجاحها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

حرب التصريحات النيابية المعلنه والاستباقية للترشيحات الخاصة بالمناصب القيادية العليا في الدولة، والضعف التي تمارس خلف الكواليس تكشف بوضوح خطورة وأهمية هذه المناصب وطبيعة المنافع المتوقعة منها ودرجة انكشافها للصراع السياسي.

وكما يقال إن 'المكتوب باين من عنوانه' فإنه من السهولة بمكان تحديد هوية المرشح لأي منصب قيادي ومعرفة توجهاته السياسية أو ميوله الحزبية من خلال النواب الذين يصرحون معه أو ضده، وكما أنه انكشف بالأمس القريب من خلال الاستتار النيابي الحاشد للتجديد لمدير الجامعة السابق أي تيار سياسي أو كتلة برلمانية تقف وراء الرغبة المستميتة في استمراره في منصبه، فإن ترشيحات القياديين في مؤسسة البترول الكويتية خصوصاً الرئيس التنفيذي للمؤسسة أشعلت حرباً إعلامية جديدة مع المرشح وضده لهذا المنصب.

ونفس هذا الصراع نجده على مدار الساعة بمجرد انتهاء مدة بعض المسؤولين الكبار في مناصبهم، وخلوها بانتظار مرشحين آخرين أو التجديد لنفس هؤلاء المسؤولين، ومن المؤسف أن يكون هذا الاستقطاب الحاد لمقولة 'كل من يجر النار صوب قرصه' في الفزعة للمسؤولين المرشحين، ومن أجل أهداف صغيرة ومحدودة من قبيل الانتماء الطائفي أو القبلي أو الفئوي أو الانتماء إلى الدائرة الانتخابية أو من أجل بعض التعيينات أو التقلات الداخلية للموظفين الصغار، أو قد تكون الذبحة على هذه المناصب طمعاً في المناقصات والعقود التي لا يعلم إلا الله حجمها ومبالغها.

وفي كل الأحوال فإن التضحية تكون بمستقبل هذه المؤسسات الحيوية ورؤيتها المستقبلية، ومدى نجاح الشخص المرشح لتولي مسؤوليتها بأن يكون قيمة مضافة لها وقادراً على الإبداع والتطوير وتحقيق الإنجازات.

والغريب في الأمر أن الحكومة تعلم وبشكل جيد طبيعة اللوبيات والضعف التي تمارس عليها، ولديها الكثير من المؤشرات على نوايا وأهداف أصحاب هذا النوع من الضغط، ومع ذلك تستغل هذا الوضع لإبرام الصفقات السياسية، وأيضاً على حساب الهيئات والمؤسسات الحكومية التي أصابها أمراض الترهل والتخلف والشيخوخة والفساد بكل أنواعه.

واتهام الحكومة بالتلذذ بمثل هذه الصفقات، إن لم يكن حتى الشراكة فيها، في محله لسبب واحد، وهو بقاء نظام التعيينات في المناصب القيادية كما هو منذ الاستقلال رغم ثورة نظريات التنمية والإدارة، ونجاحها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

والسؤال المهم: لماذا تتجاهل الحكومة حزمة التشريعات المقدمة لها من مجلس الأمة منذ أكثر

من عشرين سنة، والخاصة بوضع معايير اختيار شاغلي الوظائف القيادية العليا، وتحديد مددها الزمنية، وربطها بتقييم الأداء، واختتامها بمبدأ الثواب والعقاب؟

والجواب بكل بساطة أن مثل هذه القوانين من شأنها إبراز وترجيح كفة أصحاب الكفاءات الحقيقية وتقييد صلاحياتهم بموجب القانون وغلق صنوبر التنفيـع والواسطة من حولهم، وأخيراً الإحساس بالمسؤولية بأنه لا شفيع لهم من العقوبة في حال انصياعهم للابتزاز والفساد.

ولهذا فإن من مصلحة الحكومة قبل غيرها استمرار الاقتتال بين النواب والأحزاب والتيارات السياسية من أجل التحكم بقواعد اللعبة والتكتيكات السياسية، وعسى الديرة ذبحت من الوريد إلى الوريد!!

الجريدة ٨ أكتوبر ٢٠١٠

التنمية والقيادة ولعبة الساسة

د. فيصل الشريف

قال تعالى: **وَيَا قَوْمِ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ** (٨٥) هود.

اتسعت دائرة النواب المعارضين لسياسة الحكومة في الفترة الأخيرة باتهامها بالتخبط في معالجة ملف المناصب القيادية، وإنها تصرح بشيء وتعمل بشيء آخر، وشاهدتهم على ذلك انحياز الحكومة لسياسة الترضيات وجبر الخواطر في شغل المناصب القيادية، وعدم اعتمادها على الكفاءات، لذا لا تجد قياديا إلا طاله النقد لكثرة الأخطاء التي يمارسها من جراء قلة الإمكانيات الفنية والإدارية، لأن أصل اختياره تم بعيدا عن أهم ركائز التنمية البشرية التي نسمع عنها ولا نراها في مؤسساتنا الحكومية، بل الأمر تعداها إلى القطاع الخاص، فأذنك وخشمك وكوتا تقسم المناصب القيادية التي تتسابق التكتلات السياسية والحزبية والمذهبية والطبقية على اقتسامها تحت مسمى العدالة الاجتماعية كانت السبب الرئيس في إضعاف العمل المؤسسي وما ترتب عليه من فساد إداري ومالي.

وإمعانا في إخلال ميزان المفاضلة ترى التدخل السافر من السلطة التشريعية يتجلى في أبشع صورته، فتارة تجدهم يتحدثون عن ضخ الدماء الجديدة وإعطاء الشباب فرصة لتبوء المناصب القيادية ثم الكيل بمكيالين بتلميع من أكل وشرب عليهم الدهر بذريعة تسرب الخبرات، وفي كلا الحالتين يقدمون مصالحهم على مصلحة الوطن، ثم إن هذه الازدواجية وضعت الوزراء تحت رحمة عقلية المواءمة السياسية ليقفل ملف الكفاءة والتقييم عن بكرة أبيه، فالوزير غير قادر على إدارة وزارته أو مواجهة أولئك المنتفذين.

الوصول إلى حالة التذمر لم يقتصر على من وقع في فخ تلك المعادلة إلا أن الأمر أخذ منحى آخر، ومن خلال براءة ديوان الخدمة عبر مصدر موثوق، كما عنوانته جريدة 'الرأي' إزاء ما صدر من قرارات مجلس الوزراء الأخيرة دون أن يأخذ رأي الديوان كجهة اختصاص، واستغرابه أيضا من لجوء الحكومة إلى تشكيل لجنة وزارية لعرض المرشحين للمناصب القيادية في الدولة.

كما اعترض ديوان الخدمة على عدم الأخذ برأيه في استحقاق البعض من التجديد أو التعيين دون اجتيازهم شروط الديوان كما حصل في التعيينات الأخيرة لاعتبارات بعيدة عن المهنية، أو لمن جدد لهم أكثر من مرة، فتصريح مجلس الوزراء بعدم التجديد لمن مضى في منصبه لأكثر من ثماني سنوات ذهب وسيذهب هو الآخر أدراج الرياح من خلال تلك اللجنة.

مقولة 'الرجل المناسب في المكان المناسب' مللنا منها لأنها عنصرية بتمييزها الرجل عن المرأة، وثانيا لأن 'الواسطة لاعبة فيها لعب'، وعليه نستبدلها بـ'معايير المفاضلة' عليها تمر كمفهوم مستقل يقوم على فرز ملفات شاغلي المناصب القيادية لرصد من تنطبق عليهم شروط الاختيار بتصنيف المتقدمين على حسب الكفاءة عبر نقاط تجمع في جدول يحاكي المستوى التعليمي، والخبرة السابقة، والاستعداد البدني والذهني، وقوة الشخصية، والعمر، ثم تبدأ المقابلة الشخصية لاستبعاد الأفراد الذين لا تتوافر فيهم الشروط اللازمة للتعين كشرط (حسن السير والسلوك-

أحكام جنائية- الفصل من الخدمة- اجتياز الاختبارات الوظيفية- الإنجازات السابقة- اللياقة الصحية) ليعين من يحصل على أعلى درجة.

نقطة أخيرة في غاية الوضوح استمرار الحكومة في توزيع المناصب الإدارية تبعا لتلك الكوتا الظالمة غيَّب عن عمد الكفاءات الوطنية، وأضاع أبسط مفاهيم قواعد المفاضلة، وأوجد التفرقة بين المواطنين، وأضاع حقوق البعض.

ودمتم سالمين.

الجريدة ٨ أكتوبر ٢٠١٠

قضايا محلية متنوعة

حماية النفط من الاستنزاف... أولى من التسرع

عبد الحميد العوضي

تسعى مؤسسة البترول الكويتية ضمن خططها واستراتيجياتها إلى رفع سقف طاقتها الإنتاجية من النفط الخام إلى أربعة ملايين برميل يومياً بحلول عام ٢٠٣٠. القرار اتخذ بعد إجراء الدراسات والاستشارات اللازمة لتحديد مستوى الإنتاج المناسب. وتهدف المؤسسة من هذا القرار إلى تحقيق عدة أمور أهمها:

١ - التأكيد للأسواق والزبائن أن الكويت مصدر ثابت ومستمر لتصدير النفط الخام ما يعطي ثقة أكبر للزبائن للاعتماد على الكويت بتزويدها بكميات أكبر وفق احتياجاتهم المستقبلية عند التوسع.

٢ - دعم الاقتصاد الوطني وذلك من خلال بيع وتسويق كميات أكبر من النفط الخام وبالتالي زيادة الدخل للدولة.

٣ - الإسهام بتعزيز موقف الكويت السياسي والاقتصادي من خلال الاحتفاظ بقدرات تصديرية عالية ومؤثرة من النفط الخام وبالتالي حماية مصالحها السياسية والاقتصادية.

٤ - المحافظة على الحصص السوقية عند تنامي الطلب على النفط الخام وذلك ضمن ضوابط متبعة من قبل أعضاء منظمة «أوبك».

إن رفع سقف الإنتاج عام ٢٠٣٠ يجرنا إلى طرح بعض التساؤلات منها على سبيل المثال؛ ماهي الأسعار المتوقعة للنفط الخام قبل عام ٢٠٣٠ كما هو معلوم أن موازنة الدولة مرتبطة بسعر مرجعي للنفط ويعدل هذا السعر وفق أصول وسياسات محددة، وذلك لما تمثله عائدات النفط من نسبة كبيرة من موارد الدخل. وماهي معادلات التسعير المتوقعة عام ٢٠٣٠ كما هو معروف أن أسعار القياس الحالية للنفط مرتبطة بنفوط قابلة للنضوب في عام ٢٠٢٠ وفق بعض التقارير المنشورة ومثال على ذلك نفط خام برنت للأسواق الأوروبية. هل لدينا أسواق حالية أو مستقبلية جديدة تستوعب زيادة الإنتاج بعد خصم حصة المصافي المحلية والخارجية والجديدة المخطط إنشاؤها؟

تشير أرقام وكالة الطاقة الدولية إلى أن الاحتياطات النفطية العالمية المؤكدة هي بحدود ١,٢ تريليون برميل وهي تكفي لمدة ٤٠ عاماً وفق معدلات الإنتاج الحالية، كما خفضت الوكالة الاستهلاك والطلب على النفط من ١١٨ مليون برميل يومي عام ٢٠٢٠ إلى ١٠٦ ملايين برميل. ومن جانب آخر وعد الرئيس الأميركي بخفض استيراد النفط وتقليل الاعتماد على البنزين بحلول عام ٢٠٣٠ ودعم المشاريع البديلة مثل مزج البنزين بوقود «إيثانول»، كما أن معدلات النمو الاقتصادي لكل من الصين والهند وهما ثاني وثالث أكبر المستهلكين للنفط بعد أميركا قد

انخفضت إلى مستويات بحدود ٤,٥ في المئة بالإضافة إلى تصريحات اليابان وهي ثاني أكبر قوة اقتصادية عالمية بتقليل الاعتماد على النفط الخام، خاصة نفوط الشرق الأوسط بسبب الوضع السياسي المتذبذب. إن كل هذه المؤشرات تدعونا إلى توخي الانتباه إلى المتغيرات كما أن نظرية نضوب النفط تعود مرة أخرى وبقوة هذه المرة بعد ظهور إشارات حول أكبر الحقول النفطية في العالم وبداية انخفاض معدلات الإنتاج عن المستويات المعهودة.

تأثير السياسات والمعايير المتبعة لحماية البيئة وتقليل انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون والكبريت وازدياد الضغوط على صناعات السيارات لإنتاج سيارات ذات استهلاك أقل للوقود وبمواصفات عالية أو استخدام وقود آخر مثل الهيدروجين، الإيثانول، ما يؤثر على إنتاج البنزين من المصافي تأثيراً سلبياً على اقتصادياتها وهامش الربح المتوقع وبالمقابل تتجه بعض الدول المستهلكة للنفط لاستخدام الغاز الطبيعي بدلاً من النفط لاعتبارات بيئية واقتصادية والبعض الآخر يتجه إلى نفوط ذات درجة عالية ومحتوى كبريتي أقل.

إن النفط ثروة طبيعية ناضبة علينا المحافظة عليها وأن مؤسسة البترول الكويتية منوط بها مسؤولية المحافظة على هذه الثروة واستنفادها بأفضل صورة وبأفضل الأسعار المتاحة وهي بالتأكيد تقوم بهذا الواجب. هناك ضرورة لرفع الإنتاج وندعو لاتخاذ قرارات حكيمة دون تسرع وحماية الحقول من الاستنزاف، لأن التسرع قد يؤدي إلى استنفاد استثمارات كبيرة دون الاستفادة من العائد المرجو اما بسبب تدني الأسعار وتقلباتها أو زيادة المعروض من النفط الخام، ونشير بهذا الصدد إلى بناء وتحديث أسطول الناقلات ولا تستغل هذه القدرات على الوجه الأكمل بسبب تراجع سياسة البيع تسليم ميناء المشتري. كما ندعو إلى تنمية احتياطات الدولة النفطية ذلك باعطاء دور أكبر لشركة الاستكشافات البترولية الخارجية وتشجيع استكشافات الغاز الطبيعي وعدم تبعيتها إلى شركة نفط الكويت وفق منظور مشروع الرؤية.

الراي ٤ نوفمبر ٢٠٠٩

حكومة لا إلكترونية

عبد الحميد علي عبد المنعم

يعد مشروع الحكومة الإلكترونية من المشاريع التي يعول عليها في ميدان مكافحة الفساد، إذ تعلي من شأن الشفافية في العمل الحكومي، بما تتيحه من معلومات مشاعة لكل الناس عن طبيعة العمل في الجهة الحكومية وخططها وتمويلها وأطرها التنظيمية وما إليه، وهي بذلك تدعم واحداً من المبادئ الأساسية لحرية الوصول للمعلومات، وهو مبدأ النشر الإلزامي للبيانات التي تهم عموم الناس وتتيح لهم تكوين رأي مؤسس على معلومات سليمة من مصادرها الأصلية، الأمر الذي يعني في النهاية مشاركة الناس في القرارات التي تمس حياتهم اليومية ومستقبل أبنائهم.

وإن اتاحة انجاز المعاملات من خلال موقع الجهة الحكومية على شبكة الانترنت تقلل من فرص الفساد، إذ لا يضطر الناس إلى دفع مقابل غير مشروع لتسيير مصالحهم عبر الدهاليز المعتمة في الأجهزة الحكومية، وأيضاً لا يضطرون في أحسن الأحوال إلى البحث عن «واسطة» تساعدهم في الوصول لحقوقهم، وهي بذلك تقلل استخدام الصلاحيات الاستثنائية للمسؤولين في منح الاعفاءات والاستثناءات، التي تعد واحدة من أعتى منافذ الفساد في الجهاز الحكومي.

خلال الايام القليلة الماضية أتاحت لي الظروف استخدام موقعين من مواقع الجهات الحكومية التي تسمح بانجاز معاملاتها عن طريق الانترنت. فبمجرد دخولي الموقع الأول اخبرني أنني الزائر رقم ... أظنه فوق المائتي ألف، وبعد استيفاء مجموعة من النماذج المتتالية فوجئت في النهاية برسالة تقول ان «مواعيد التقديم انتهت»، في حين ان طبيعة معاملتي لم يكن لها موعد انتهاء، وتوقعت أن السبب في ذلك يرجع الى دخولي في غير أوقات الدوام الرسمي، وعليه كررت المحاولة لعدة أيام متفرقة اثناء الدوام الرسمي فكنت أفاجأ في كل مرة بالنتيجة نفسها، وقد جربت الاتصال بأرقام الهواتف المتاحة في الموقع، فتم الرد ألياً وقُدمت لي قائمة بهواتف الإدارات التي يمكنني الاتصال بها وفقاً لطبيعة المعاملة، وهذا ما حاولته بالفعل من دون أن أجد إجابة، وفي نهاية الأمر قررت التوجه إلى الجهة الحكومية المعنية، وفي الواقع فإن الوقت الذي استنفدته في مغادرة مكنتي والعودة إليه بعد انجاز المعاملة كان اقل كثيراً من ذلك الذي أهدرته في الموقع الإلكتروني، ومن المؤسف أن الموقف نفسه قد تكرر بفاصل أيام قليلة على موقع الكتروني تابع لجهة أخرى، بينما تكرر الرد الآلي ثم عدم الرد البشري عشرات المرات.

وهكذا سوف تظل الصيانة ومراقبة الأداء وتحديث البيانات من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الإلكترونية، إذ لا يكفي هنا تدشين هذه المواقع في احتفالية يدعى لها كبار المسؤولين، واعلان خدماتها بين فترة وأخرى، بينما تعاني هذه المواقع اهمالاً لتحديث محتواها، ناهيك عن اثرائه بالمعلومات، ومشكلات تقنية لا تستجيب لضغوط روادها، وجهاز تكنولوجيا المعلومات بحاجة ملحة إلى القيام بدور أكبر في هذا المجال.

الطابور الخامس

د. معصومة أحمد إبراهيم

أساتذة الجامعة هم القاطرة العقلية التي تقود حركة التنمية المجتمعية الشاملة. وجميع دول العالم تعتمد على نخبة التكنوقراط لبناء نهضتها الحديثة، وقد سار على هذا الدرب أميرنا الراحل المغفور له الشيخ جابر الأحمد الصباح عندما دعا الأكاديميين من حملة الدكتوراه في عام ١٩٩٨ إلى قصر بيان للاحتفاء بهم وتشجيعهم ودفعمهم للعمل من أجل رفعة هذا الوطن. وكان لي الشرف بأن أكون بينهم، وكان عددنا في ذلك الوقت لا يتجاوز ألفين وخمسمائة دكتور من الجنسين في كل التخصصات العلمية. وبعد هذا اللقاء أصدر الأمير الوالد قرارا بتأسيس جهاز الدراسات والبحوث الاستشارية حتى نساهم بأفكارنا ومقترحاتنا في تنفيذ المشروعات التي تعود على مجتمعنا بالخير، وذلك إيمانا منه بدور أساتذة الجامعات والتأكيد على أنهم الثروة الحقيقية لإدارة دفة التنمية الاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية. وكانت الدولة تولي اهتماما بالغا بإعداد الأستاذ الجامعي من لحظة دخوله إلى الحرم الجامعي وحتى حصوله على درجته الأكاديمية، وفي غفلة من الزمن، ظهر نبت شيطاني ملأ تربة ساحتنا العلمية بشهادات دكتوراه لا أحد يعرف ماهية حصول أصحابها عليها وهم نائمون في بيوتهم، وأصدرتها جامعات لم نسمع عنها في الدوائر العلمية أو حتى في بلادها، وأبسط ما يقال عنها أنها «دكاكين» مشبوهة للتجار بالشهادات العلمية. والأدهى والأمر أن هذا السرطان استشرى في جميع الدوائر الأهلية والحكومية وأصبح الهاجع والناجع يطلق على نفسه لقب دكتور لدرجة أفقدت المنصب قدسيته وهيبته الأكاديمية، وأفقدتنا القيادة العلمية والريادة الوظيفية لاستاذ الجامعة، وغاب الدور الحيوي والاصيل له داخل الحرم الجامعي وخارجه، وصار عدد الدكاترة أكثر من أفراد المجتمع، وحدثت فجوة كبيرة بعد ان احتل أدعياء العلم والمعرفة أماكن العلماء والاكفاء والمبدعين في كل أجهزة الدولة، التنفيذية منها والتشريعية. وللأسف، تنبتهت وزارة التربية والتعليم العالي متأخرة لهذه الظاهرة التي استفحلت في المجتمع، واتخذت سلسلة قرارات مصححة بمنع التعامل مع تلك الجامعات المشبوهة وعدم الاعتراف بالشهادات التي تمنحها، ولكنها خطوة تحتاج الى أن تتبعها خطوات أخرى يفرض رقابة شديدة على شهادات الماجستير والدكتوراه، وان اقتضى الأمر إنشاء إدارة مستقلة في الوزارة معنية بهذا الشأن، أو تشكيل لجنة تحت رئاسة الوزير تضم في عضويتها نخبة من اساتذة الجامعات العريقة للتدقيق في الشهادات العليا والتحري عن صحتها.

إن التحدي الأكبر الذي يواجه مجتمعنا الآن هو ذلك الطابور الخامس الذي تسلل إلى صفوف المجتمع ووضع نفسه بين الصفوة العلمية بشهادات مزورة خرجت من دهاليز مشبوهة مقابل حفنة من الدولارات، والكارثة أن معظم هؤلاء تولوا مناصب قيادية في الأماكن التي يعملون فيها بحكم درجتهم الأكاديمية الرفيعة، وأصبحوا يتحكمون في مصائر الناس ومستقبل الأجيال القادمة.

وعلينا أن نعلم أنه كلما كان إعداد الاستاذ الجامعي متميزا استطاع بناء جيل جديد يتعامل بإيجابية مع قضايا مجتمعه وخلق نماذج قيادية غير منعزلة أو متعصبة طائفيا ومذهبيا.

اننا نأمل أن يعاد الدور القيادي العلمي والعقلي والاجتماعي والوطني لأساتذة الجامعة ليقودوا طلابهم في تعايش وطني علمي، بعيدا عن الفتن والطائفية والمذهبية والقبلية.. ونحن في انتظار المزيد من القرارات التي تعيد الى تلك المكانة العلمية الرفيعة مكانتها وهيبتها.

أزمة صيانة في ثقافة الصيانة

د.حنان الخلف

أثار موضوع محطة مشرف جدلا كبيرا حول أسباب حدوث الكارثة وتحديد الجهة المسؤولة وكيفية تفادي مثل هذه الأزمة في المستقبل. وكعادة الكويتيين، يتسارع البعض منهم إلى توجيه اللوم للآخر هربا من المسؤولية وهناك من النواب من يتوعد وزير الأشغال بالاستجواب. لا أريد التقليل من مسؤولية الأشخاص المكلفين بالإشراف على سلامة المشروع بشكل مباشر ولكن في نظري أن سبب أزمة الصيانة يتجاوز الأفراد والمؤسسات، إنها أزمة ثقافة مجتمع يركز فقط على إنجاز المشاريع لا على صيانتها والمحافظة عليها.

لا نحتاج لمجهود كبير كي نثبت الفكرة فأزمة ثقافة الصيانة تنخر في جميع البنيات الاجتماعية، لننظر في المشاريع التي لم يمض على إنشائها عدة أعوام من مبان حكومية ومشاريع تجارية وممتلكات شخصية. المعالم العمرانية الكويتية فقدت رونقها، الوزارات والمستشفيات والمدارس الحكومية مع مرور الزمن فقدت فاعليتها، الطرق وعرة وتهدد سلامتنا. الأسواق تظهر عليها بوادر الشيخوخة والإهمال بعد فترة بسيطة من إنشائها. أما على مستوى الأفراد، فقليل منا من يفكر إذا كانت له القدرة على صيانة منزله أو عمارته قبل أن ينوي شراءها أو أن يؤمن على سيارته تأمينا شاملا تحسبا لأي ظرف طارئ يلحق ضررا بالسيارة أو أن يعمل فحفا طبيا سنويا تحسبا لأي ظرف صحي طارئ.

إن تضارب واقعنا مع واقع بعض الدول المتطورة يطرح أسئلة عديدة، لماذا الدول المتقدمة متطورة؟ لماذا أغلب مؤسسات ومباني هذه الدول، رغم قدمها، تظل محافظة على وظيفتها، جمالها، واستدامتها؟ ولماذا تكثر شركات التأمين في تلك البلاد المتطورة؟ ولماذا يحرص المواطن فيها على تأمين كل ممتلكاته الثمينة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتمثل في ثقافة الصيانة، بمعنى المحافظة والاستدامة، إنها ثقافة تجاوز الحاضر والتحسب للمستقبل، إنها ثقافة دفع القليل مقابل الانتفاع على المدى البعيد، إنها ثقافة المحافظة على كل ما هو فعال، إنها ثقافة المحافظة على كل ما هو أصيل وجميل. هذه الثقافة هي معيار صائب لقياس مدى تقدم المجتمع أو تخلفه ففي دولة تحمل مثل هذه الثقافة من المستبعد أن تحدث فيها كارثة شبيهة بكارثة مشرف لأن مثل هذه المشاريع ترصد لها منذ البداية ميزانيات ضخمة لضمان استمرارية عملها. إن أزمة محطة مشرف تتجاوز بكثير مسؤولية جهة معينة أو وزير إنها مسؤولية مجتمع فاقد لنوع معين من الثقافة، ألا وهي ثقافة الصيانة.

سلطة هيئة أسواق المال وهيئتها!

د. عباس المجرن

إن عدم إفراد قانون مستقل لهيئة أسواق المال، وتضمين مشروع القانون المعروض حالياً على مجلس الأمة كل ما يتعلق بنشاط تداول الأوراق المالية من تنظيم لهذا التداول إلى نظام لإنشاء البورصات إلى تنظيم لعمل المقاصة ونحو ذلك، لا يضيف على هذه الهيئة الأهمية التي تستحقها ولا يمنحها المكانة التي تليق بها، كما أشرت إلى ذلك في رأي سابق. وأنا على ثقة بأن من يقرأ مسودة مشروع هذا القانون الذي يتكون من ثلاثة عشر فصلاً احتوتها نحو ٥٠ صفحة مطبوعة اشتملت على ١٦٥ مادة يتجزأ العديد منها إلى أفرع ونقاط، لا بد أن يصاب بعسر هضم.

الهيئة في وادٍ والتعديلات في آخر

وهذا ما جعل عدداً من التعديلات سواء تلك التي اقترحتها جهات متخصصة أو بعض من ممثلي الأمة تبتعد عن جوهر اختصاصات ووظائف الهيئة وتركز على تنظيم البورصة أو عمل المقاصة أو كفاءة عمليات التداول، ولتأخذ مثلاً على ذلك التعديل الذي تقدم به النائب أحمد السعدون على المادة (٣٤) من مشروع القانون، والذي ركز فيه على عملية تنظيم ترخيص إنشاء البورصة إذ دعا إلى عدم منح ترخيص بورصة إلا لشركة مساهمة يوزع رأسمالها مناصفة بين الشركات المدرجة أو الشركات التي يوافق مجلس الوزراء على مشاركتها بنظام المزايدة العلنية، وبين المواطنين بنظام الاكتتاب العام الذي تدفع الدولة قيمته ثم يقوم المواطنون خلال سنة من ذلك بسداد قيمة ما حُصص لهم من الأسهم. والجوهري في هذا التعديل هو استبعاد حصة الدولة من رأس المال. وهذا أمر يتصل برمته بألية تنظيم الأسواق لا بهيئة أسواق المال.

ولا شك أن قانون هيئة أسواق المال الذي ينظم اختصاصات هذه الهيئة ويحكم عملها بوصفها هيئة رقابية وتنظيمية ذات سمة 'قضائية' ينبغي أن يحظى بنصوص ومواد واضحة الصياغة وقطعية المعنى أي لا تحتمل التباين في التفسير أو التأويل، من أجل ضمان أن تكون الهيئة صمام الأمان الذي يضبط حركة الأسواق والتداول وينظم إيقاعاتها. ولاشك في أن عدداً من وظائف هذه الهيئة الواردة في المادة (٤) ليس واضحاً أو قطعياً، فليس من المستساغ القول في معرض حماية المتعاملين في الأسواق إن من مهام الهيئة 'العمل على الحد من الممارسات غير الملائمة وغير القانونية وغير العادلة في نشاط الأوراق المالية'، وإنما الأجدر في هذا الشأن هو النص على أن من مهام الهيئة 'حظر' هذه الممارسات كلياً، وتجريمها، وتعقبها.

سلطة الهيئة

كما يتطلب الأمر النص بوضوح على دور الهيئة المحوري بل سلطتها في سنّ التشريعات التي تحقق عملية ضبط نشاط التداول وضبط إيقاع حركة أسواق المال. كما يتطلب كذلك النص على دورها في الإشراف على التزام الأسواق بتطبيق معايير الكفاءة والشفافية والحوكمة وضمن التزام الشركات المدرجة بهذه المعايير، وكذلك التأكيد في وظائفها، وليس ضمن الاختصاصات المبعثرة في فصول مشروع القانون المتعددة والمتشعبة، على دورها في توفير الحماية القصوى

للمتداولين والمستثمرين وضمان حقوق الأقليات. كما لا يبدو حرياً النص في معرض تطبيق القوانين واللوائح على أن تستهدف الهيئة العمل على ضمان الالتزام بهذه القوانين واللوائح، لأن ضمان هذا الالتزام، وتطبيق القوانين واللوائح هو من صميم واجبات الهيئة بل والمبرر الرئيس لوجودها.

محكمة سوق المال

ونظراً إلى أهمية هذه الهيئة التي تقوم من أسواق المال مقام البنك المركزي من البنوك التجارية، كان ينبغي أن يكون لجهازها المفوض الحق في اقتراح العديد من الأحكام التنظيمية والجزائية بدلاً من الأحكام والإجراءات التي تضمنتها فصول مشروع القانون بدءاً من الفصل الثالث حتى الفصل الحادي عشر، حيث كان ممكناً تحديد المعايير والحدود والآليات المتعلقة بموضوعات هذه الأحكام في القانون على أن تُترك صياغتها وتحديد تفاصيلها للهيئة بعد قيامها، وينطبق ذلك على تفاصيل الأحكام المتعلقة بآليات عمل محكمة سوق المال.

الجريدة ٨ نوفمبر ٢٠٠٩

معالجة البورصة

عامر ذياب التميمي

بعد التدني المستمر في مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية، أشار بعض المختصين إلى أن هناك ضرورة لتدخل الدولة من خلال محافظ الهيئة العامة للاستثمار لشراء الأسهم المدرجة في السوق، وبيّن هؤلاء أن الأسعار المتدنية تشكل جاذبية من أجل توظيف الأموال العامة من خلالها، كما أن المبلغ المطلوب ربما يتجاوز المليار دينار.

بتقديري المتواضع، إن المسألة ليست في الأسعار المتدنية، ولا المبالغ المطلوبة للاستثمار في الأسهم، بقدر ما إذا كانت مثل هذه المعالجة مفيدة لتطور آليات السوق وتعزيز قدراته.

تتمثل هذه الحلول في فلسفة الاعتماد على المال العام لتصحيح وإنقاذ السوق من الهبوط، لكنها لا تحفز السوق على تطوير آليات مرتبطة بقوانين وآليات السوق الطبيعية، إن من المهم تأكيد أن الهبوط في الأسعار في الآونة الأخيرة يرتبط بحقائق اقتصادية واضحة، أهمها الأزمة التي تواجه مجموعة من الشركات الاستثمارية والتزاماتها أمام الدائنين، وفي الوقت ذاته انكشاف النظام المصرفي أمام مجموعات مدينة تواجه إعسارات بيّنة.

كذلك هناك ضعف في استخدام أدوات السياسة المالية من أجل إنعاش الاقتصاد الحقيقي، وتحديداً توظيف الأموال في المشاريع الحيوية ذات العمق التنموي، وتعطل قدرات الدولة عن اتخاذ قرارات بشأن مشاريع عديدة في البلاد في قطاع النفط وقطاع المرافق الأساسية، وفي مجالات الخدمات الصحية والتعليمية.

من جانب آخر، هناك مسائل تتعلق بالشركات المدرجة، حيث لا يمكن أن نستبعد تعثر صفقة شراء حصة مهمة في شركة «زين» عن الأداء المتواضع لسوق الأوراق المالية، إن ادعاء المشتريين المفترضين لتلك الحصة بأن السعر المطلوب يعتبر مرتفعاً لأبد أن تكون له آثاره الصعبة على التداول في السوق.

هناك أيضاً مشكلات منهجية لم تتم معالجتها مثل افتقار السوق لهيئة سوق مال تنظم الأعمال من إدراج وتداول ومعالجة الخلافات، ولذلك بات إقرار قانون هيئة سوق المال أمراً أساسياً لدعم آليات السوق وتعظيم درجة الشفافية، يضاف إلى ذلك أن السوق مازال يفتقر إلى الصناعات التي يمكن لهم التعامل مع حالات الهبوط والارتفاع ودعم الأسعار على أسس فنية وموضوعية.

ولم تتمكن شركات الاستثمار ومحافظها وصناديقها من أداء هذا الدور المهم والأساسي في السوق حتى الآن، بالرغم من المطالبات التي أثارها المراقبون الفنيون لأهمية دور صناعات السوق. كذلك تجب معالجة كافة الأمور التي تحول دون تدفق الأموال غير الكويتية إلى السوق، وتعزيز قدرة السوق لكي يصبح من الأسواق الناشئة الجاذبة لرؤوس الأموال.

وقد يقول أحدهم: وهل يمكن الانتظار حتى تتوافر كل هذه الشروط والعوامل لكي ننقذ السوق، في الوقت الذي يمكن للهيئة العامة للاستثمار تعديل مسار السوق؟ ربما سيطول الانتظار، غير أن تجربة التدخل الحكومي جُربت مراراً، ولم تُمكن من تحقيق معالجة حقيقية قابلة لتأكيد الاستقرار!

نوتة القروض المتعثرة وهيبة الجهاز التنفيذي!

د. عباس المجرن

قد يكون التباين في مواقف نواب الأمة من قضية شديدة الحساسية، مثل قضية القروض الاستهلاكية والمقسطة المتعثرة، مبررا، انطلاقا من الاختلاف في قناعاتهم ومرئياتهم وخلفياتهم وأهدافهم ومقاصدهم، ولكن ما ليس بالمنطقي أو المقبول هذا التباين والاختلاف في مواقف وتصريحات بعض المسؤولين في الجهاز التنفيذي للدولة تجاه هذه القضية، فمثل هذا التباين والاختلاف يشكل مدخلا شرعيا لتضخم كرة الثلج هذه التي ما فتأ حجمها يكبر ويتسع منذ عام ٢٠٠٥، حين بدأت محاولات تحويل هذه القضية الى قضية عامة أو وطنية، ولاشك في أن الزيادة المطردة في عدد المقترضين المتعثرين منذ ذلك الحين حتى هذه اللحظة تدل على الدور الذي تلعبه المواقف الرسمية وشبه الرسمية المعلنة، والتي قد تخلو من الاتساق أو التوافق تجاه مسألة المتعثرين، وكذلك الدور الخطير، الذي تلعبه الوعود، ودغدغة المشاعر بإسقاط القروض أو شرائها، في سكب الزيت على نار المشكلة، والمساهمة في تزايد عدد المتعثرين تعثرا فعليا أو وهميا.

وقد اعتقدت كما اعتقد كثيرون في ديسمبر من عام ٢٠٠٧ أن القضية قد حسمت بعد أن قام بنك الكويت المركزي آنذاك، وهو الجهة الرسمية المختصة بالرقابة على الائتمان، بنشر بيانات مفصلة عن حجم مشكلة القروض الاستهلاكية والمقسطة، حيث تبين أن عدد عملاء البنوك المقترضين قد بلغ حتى نهاية نوفمبر ٢٠٠٧ نحو ٢٧٧ ألفا، وأن نسبة المقترضين المتعثرين في مواجهة هذه القروض لا تزيد على ٢ في المئة، وهي نسبة طبيعية بالمقاييس العالمية، وكانت المعالجات قد تركزت بعد نشر تلك البيانات على إنصاف بعض المقترضين، الذين تجاوزت معدلات قروضهم وفوائدها النسب المحددة لها من رواتبهم، أو ممن تسببت طرق مصرفية مركبة في حساب فوائد هذه القروض في تحميلهم أعباء لا طاقة لهم بها، وهذه أمور ينبغي أن تعالجها الإجراءات القضائية.

كما اعتقدت مع كثيرين بعد ذلك أن هذه المشكلة قد وجدت ضالتها في القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٠٨ بشأن إنشاء صندوق لمعالجة أوضاع المواطنين المتعثرين الذي خصص لمساعدة من تزيد التزاماته الشهرية على نسبة ٥٠ في المئة من دخله الشهري، والذي رصدت له الدولة من الاحتياطي العام خمسمئة مليون دينار كويتي، ولكن لم يصدق هذا الاعتقاد ولا ذلك، فما زال هناك من يشهر سيف هذه القضية من النواب ويحمل هذه القضية أكثر مما تحتمل.

ومجددا جاء اجتماع لجنة الشؤون المالية بمجلس الأمة مع ممثلي وزارة المالية والبنك المركزي هذا الشهر، حيث أعادت الحكومة فيه تأكيد أن نسبة القروض التي اتخذت بشأنها اجراءات قانونية بلغت نحو ٣ في المئة فقط من اجمالي القروض، وهذه أيضا نسبة متدنية في ظل الأزمة المالية التي تعرضت لها معظم اقتصادات العالم منذ النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

ولست أفهم في ظل مثل هذه التأكيدات المدعمة بالأرقام، كيف يتأتى لبعض أقطاب الجهاز التنفيذي أن يرسل إشارات مبهمة أو إشارات قد يتقاطع بعضها أو يتعارض مع الرأي الفني

للبنك المركزي أو الموقف الرسمي المعلن لوزارة المالية، وهما الجهتان المختصتان والمالكتان للبيانات الفعلية عن حجم مشكلة الإعسار المالي أو التعثر في السداد من جانب عدد من المقترضين.

إن من شأن هذه الإشارات أن تعطي الشارع انطباعا بأن هناك انقساما أو ضعفا أو تذبذبا في الموقف الرسمي تجاه بعض الحلول والمخارج والمقترحات التي يطرحها البعض لمعالجة هذه المشكلة، خصوصا أن بعض هذه الحلول يجاضي منطق العدالة ومبدأ المساواة في الحقوق والواجبات.

إن جزءا أساسيا من مكونات هيبة الجهاز التنفيذي ومصداقيته يكمن في مدى تناغم وانسجام واتساق وتوافق مقاطع النوتة الموسيقية، التي تعزفها الجوقة الحكومية، أما إن قطع انسياب هذه النوتة نغم نشاز، فلن يستطيع أحد أن يلقي باللائمة على المواطنين حين ينصرفون عن سماعها، وفي مثل هذه الأجواء الملبدة بالغيوم، يتطلع الناس الى موقف حازم جازم يضع النقاط على الحروف بشأن هذه القضية، ويضمن مصداقية الدولة، ووعيها بأن بعض الحلول المقترحة لهذه 'المسألة' إنما يشكل مدخلا الى مشكلة أكبر حجما وأشد صعوبة، وفي درس 'المناح' عبرة لمن أراد أن يعتبر.

الجريدة ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٩

أكثر من ملياري دينار سنوياً لأهل الكويت..؟

محمد حمود الهاجري

تشتمل موازنة الكويت للسنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ على ما قيمته ٢ مليار و٢٥٩ مليون دينار تحت بند الدعم الحكومي للسلع والخدمات التي يستفيد منها المواطن من دون أن يشعر بها أو يلمسها، والسبب عجز الحكومة عن تبيان ذلك للمواطنين عند استعراض واعتماد الموازنة السنوية للدولة، وفي ذلك بلا شك تقصير منها لتتوير المواطن، وإن كان هذا الجهل لا ينطبق على عضو مجلس الأمة لمعرفة الكاملة بينود الموازنة التي يعتمدها ويقرها.

فدعم الكهرباء ١٥٠٠ مليون، علماً بأن رسومها في الواقع لا تحصل، فهي إذاً مجانية؟ ووقود السيارات وغاز الطبخ بـ ٣١٢ مليوناً، يلي ذلك المواد الإنشائية من حديد واسمنت وطابوق ومنتجات الصناعات الوطنية بـ ٢٨ مليوناً، والسلع التموينية الأساسية ٦٥ مليوناً، ثم الطحين ٢٨ مليوناً، بعد ذلك ندخل الى دعم المزارعين وصيادي الأسماك، فالأعلاف بـ ٣٢ مليوناً، والحليب الطازج مليونين و٦٥٠ ألفاً، والأسماك ٤٥٠ ألفاً، وتعويض الأبقار ٤٠٠ ألفاً، والنخيل المثمر مليونين، والدعم النباتي ٦,٥ ملايين، بإجمالي ٤٤ مليوناً؟ وهناك كذلك بدل الإيجار البالغ ١٥٤ مليوناً والرعاية الاجتماعية ١١٩ مليوناً.

ولو قسمنا إجمالي هذا الدعم والبالغ ٢,٢٥٩ مليار دينار كويتي على عدد المواطنين الكويتيين البالغ ١١٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً لنال كل مواطن ١٧٠ ديناراً شهرياً وبمعدل ١٠٠٠ ديناراً للأسرة المكونة من ٦ أفراد، آخذين بالاعتبار ان ما يذهب من هذا الدعم إلى المقيمين والشركات والصناعة والمزارعين ومربي الثروة الحيوانية، إنما يصب في النهاية بمصلحة جيب المواطن، أو هكذا يفترض على الأقل.

أضف إلى ما سبق، الرواتب المجزية التي تدفع من دون تأدية عمل حقيقي مقابلها، والتي تأكل نصف الموازنة وبقيمة ٦ مليارات ديناراً والمعاشات التقاعدية التي لا مثيل لها في العالم، والخدمات الأمنية والصحية والتعليمية المجانية، ودعم ورعاية الجمعيات التعاونية، وقروض الزواج والسكن الميسرة، وتوزيع البيوت والقسائم الحكومية، ومكافآت طلبة الجامعة و... و... و... بعد كل ذلك، ما تقولون لي وين إحنا رايعين؟ وما مبررات الاقتراحات الانتخابية «الشعبية» الإضافية لبعض نواب الأمة؟ وهل وضع لكم سبب تكاليف البشر على اقتناص الجنسية الكويتية دون غيرها من دول الجوار؟

:SMS

قيمة المساعدات الخارجية للدول الشقيقة والصديقة بالموازنة أغلبها كقروض مستردة تمثل ٣٪، مقارنة بـ ١٨٪ للدعم الحكومي آنف الذكر، و٤٧٪ لبند الرواتب، إضافة لبقية البنود التي كلها لمصلحة المواطن، فهلا كف بعض أعضاء مجلس الأمة عن دغدغة المشاعر وتضليل المواطن وإثارة الضغائن ضد هذا العمل الكبير لدولة الكويت على الصعيد الدولي.

القبس ٢ ديسمبر ٢٠٠٩

نشر ثقافة الغياب في المدارس

فوزية سالم الصباح

لم تكن المدارس سواء الحكومية، أو العربية الخاصة بعيدة عن الفساد الإداري الذي أخذ ينهش في مؤسسات الدولة من كل جانب، ولم تكن وزارة التربية والتعليم أفضل حالاً من مؤسسات الدولة التي بدأت تعطي مؤشراً منحدرًا في الأداء فاق انحدار مؤشر البورصة.

الفساد الإداري في وزارة التربية والتعليم لا تتحمله كاملاً الوزارة الحالية، أو التي سبقتها، بل هو عبارة عن تراكمات متعاقبة في تطبيق سياسة الفوضى الإدارية.

في الحقيقة هناك الكثير من الأمور التي تثير المواجه في هذه الوزارة وأهمها آلاف الطلبة المشتتين في بقاع العالم للحصول على شهادة الثانوية العامة والجامعية ولم تحرك هذه الوزارة ساكناً لإنشاء جامعات تحوي طلبتنا، حيث جعلتهم عرضة للغربة، والنصب والاحتيال على يد بعض المدارس والجامعات التجارية غير المعترف بها. وفي الحقيقة ليس هذا موضوع مقالتنا... فموضوعنا اليوم هو ما يحدث حول نشر ثقافة الغياب قبل وبعد أي عطلة رسمية والذي تتحمل مسؤوليته وزارة التربية والتعليم.

ان وزارة التربية والتعليم العالي لم تتخذ إجراءات جديّة وفعالة للحد من ثقافة الغياب قبل وبعد العطل الرسمية، وتركت الحبل على الغارب، ومن ثم استغل أغلب المدرسين ثقافة هذه الفوضى وقاموا بتتميتها بشكل غير معهود لمصالحهم الخاصة، فأغلب المدرسين أخذوا يحرصون على قطع أيام عدة قبل وبعد الإجازة الرسمية حتى يستريح من هموم الدراسة، أو يسافر إلى بلده دون المبالاة لمصلحة الطالب.

قد يدعي البعض أن إدارة المدرسة لا شأن لها بهذه الظاهرة وسنرد ونجيب بمثال واحد فلو أمسكت الناظرة الميكروفون في الصباح وقالت بالحرف الواحد ان الإدارة ستوقع إنذارات وجزاءات على الطالبات، وخصوصاً طالبات ثالث ورابع ثانوي، المتغيبات، وأن ذلك سيؤثر ذلك على نسبتهم، فأنا متيقنة أن الطالبات سيلتزم بالحضور. ولكن ما يحدث أن إدارة المدرسة تلتزم الصمت لتشجع الطالبات والطلاب على الغياب، بل وأكثر من ذلك حث الطلاب والطالبات على الغياب بوسائل ضمنية وغير مباشرة.

المؤلم في الأمر أن الطلبة الذين يحرصون على الحضور قبل وبعد الإجازة، خصوصاً في مراحل الثالث والرابع ثانوي باعتبارهم يبحثون عن النسبة هم الذين تتم معاقبتهم بعدم تدريسهم، وإرغامهم بالاتصال بذويهم حتى يحضروا إلى المدرسة لأخذهم إلى البيت، بينما تتم مكافأة الطالب الغائب بإعادة تدريسه لاحقاً. حتى بات أولياء الأمور في حيرة من أمرهم بين حانة ومانة، هل يأخذون أولادهم إلى المدارس أو لا، فإن أخذوهم إلى المدارس يتفاجأون بأبنائهم يتصلون بهم ويطلبون منهم العودة إلى المدرسة لإعادتهم إلى المنزل، وإن لم يأخذوهم إلى المدرسة يخافون أن تكون هناك دراسة جديّة ستفوت على أولادهم.

هل أجرت وزارة التربية تحقيقاً مع المدرسين الذين اعتادوا على الغياب قبل وبعد العطلة؟ طبعاً

لا، وهل اتخذت عقوبات رادعة ضدهم؟ طبعاً لا، وهل طلبت من المدارس بعدم منح المدرسين إجازات قبل وبعد العطلة؟ طبعاً لا، وهل طالبت الوزارة المدارس بضرورة التدريس قبل وبعد العطلة مباشرة ومن لا يحضر من الطلبة يتحمل هو المسؤولية عما فاتته من دروس؟ لا، وهل أوفدت الوزارة مفتشيها في هذه الأيام لمعرفة دور إدارات المدارس والمدرسين في نشر ظاهرة الغياب؟ طبعاً لا.

أن ما يحدث في مدارسنا يدمي القلب ويشير المواجه، ووفقاً لما نشرته الصحف أن مصادر مطلعة في وزارة التربية أكدت أن نسبة غياب الطلبة في الأسبوع الأخير قبل وبعد إجازة عيد الأضحى وصل إلى ٩٨ في المئة، بل ان المصادر في وزارة التربية أكدت للصحف أن سبب هذا الغياب هو تهاون إدارات المدارس، وعدم الجدية المطروحة أثناء عملية التدريس، وعدم اتخاذ عقوبات حازمة وتعهدات من شأنها ردع الطلاب عن الغياب.

الراي ٥ ديسمبر ٢٠٠٩

لماذا يعارض البنك المركزي والبنوك قانون إسقاط الفوائد؟

د. صادق محمد البسام

ان قانون الاستقرار المالي وثبات عدم جدواه في اخراج البلاد من ازمته المالية يجب الا يغفل يد المشرع

يعتقد البعض بأن المصلحة العامة هي السبب وأن الحفاظ على المال العام هو الحافز ولكن في واقع الأمر هو الحفاظ على المصلحة الخاصة للبنوك من جهة وحفظ ماء وجه البنك المركزي من جهة لعل وعسى ان يصيب شركات الاستثمار من الحب جانبا من ودائع المال العام التي تتصرف بها الحكومة كما تشاء فترزق من تشاء وتحارب بها من تشاء وتتم اخريين من دون عشاء.

ترغب البنوك من الحكومة ان تزيد «الكيلة» اكثر فاذا كان الامر عائداً للبنوك فقد تطلب من الحكومة ليس فقط ان تودع ودائع مجانية بل على الحكومة أن تدفع للبنوك الفوائد على ودائعها المجانية.

اللعبة كبيرة والثلاث جهات في خندق الحكومة اليوم ليس للمصلحة العامة او لمصلحة الحكومة المتوقع منها ان تصوت المصلحة العامة إن الهاجس الوحيد الذي دفع بالجهات الثلاث الى رفض اصدار القانون الانف الذكر هو المصلحة الخاصة لهذه الجهات.

فالبنوك ترى ان ليس من مصلحتها ان تفلت «الوزة» التي تبيض ذهباً وتحصل على نعمة لاتعلم إن كان بإمكانها أن تستفيد من لحمها وريشها في ظروف صعبة يصعب معها الحصول على ماحصلت عليه خلال فترة الفوضى العارمة التي سادت الاقتصاد الكويتي وخصوصا القطاع المصرفي في الفترة مابين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦ حينما غض البنك المركزي النظر عن الممارسات اللاقانونية والملاأخلاقية والخارجة على اعراف البنوك التجارية في تعاملاتها مع المقترضين والطفرة الاستهلاكية غير المسبوقة التي خلقتها وغذتها البنوك نفسها وكل ذلك تحت نظر البنك المركزي الذي ساعد بطريق غير مباشرة هذه الانزلاقة الهوجاء في تصرفات البنوك والذي قلل بدوره من مصداقيتها ونزاهتها في المجتمع.

البنك المركزي يؤكد على سلامة ومتانة هذه البنوك ونحن نسأله هل حاول ان يفحص مصداقية ونزاهة البنوك وما إذا كانت تعادل متانتها وسلامتها ام ان ماكان يهم البنك المركزي هو الربح والذي نفسه يهم البنوك في المقام الاول حتى وإن حدث خارج اخلاقيات وثوابت المجتمع الكويتي ظلما انها ضمنت انها عندما تشتكي فإن الحكومة تسهر بكل مقدرات المال العام لانقاذ البنوك.

ماذا ستخسر البنوك من اقرار قانون شراء الفوائد طبعاً هي تريد ان تبقي الدائنين تحت طائلة الفوائد والرسوم ورسوم الخدمات والمصاريف وفي حالة العجز عن السداد سيكون المقترض تحت رحمة الجزاءات التي ستضاف الى اصل الدين وفوائده ورسومه وخدماته ومصاريفه وبهذا فالبنوك لن تكون مستفيدة عندما تقدم الحكومة على وضع ودائع من المال العام لديها لأن مستشار الحكومة المالي والنقدي (البنك المركزي) سيقف لها بالمرصاد.

شركات الاستثمار ليست مقرضة للأفراد لأنها ليست جابية لودائع ولذا فإن قروضها تكون الى

شركات ومؤسسات فردية وتمارس اعمال وساطة في الاقراض وتحصل على حصتها من رسوم الخدمة فدخولها للعبة كان بياعاز من البنوك والبنك المركزي كما انها تتوقع ان تحصل على ودائع حتى تتمكن من تصريف امورها وتسدد ديونها للغير .

البنك المركزي وهو الشريك الأهم مع البنوك في إغواء المقترضين والسكوت عن ممارسات البنوك وتغطية هذه الممارسات بما يملك من مشروعية كينك البنوك فهو بيده كل سلطات الإشراف والرقابة عليها وعندما كان من الضروري كشف هذه الممارسات واتخاذ موقف حازم منها والحد منها كان يتستر عليها ويغض النظر عنها .

إن المخصصات التي تحسبها البنوك على قروض الافراد تعتبر قليلة إن لم تكن معدومة وذلك نظرا إلى أن قروض الافراد الاستهلاكية والمقسطة مضمونة بالراتب والذي سيستمر في دخول حساب المقترض لدى البنك المقرض .

إن الاعسارات التي نراها اليوم وراؤها البنوك نفسها لأن القروض محددة المدة والتي ييقبها البنك في دفاتره حتى التحصيل النهائي تم حساب اقساطها بشكل دقيق ووفق تعليمات البنك المركزي وعليه هل عللت البنوك اسباب هذا الاعسار الذي يعاني منه نحو ٣ في المئة من المقترضين بناء على بيانات البنك المركزي وهل كان لذلك ان يحدث لولا تجاوزات البنوك في حساب الفوائد العقديّة؟

إن البنوك يههما ابقاء القروض حتى موعد تحصيلها الاجمالي والنهائي كما لاتمانع في ان يتعسر بعض المقترضين وان تطول عملية التحصيل لان كل شيء بحسابه، البنوك اليوم تحصل من المقترضين على اولا: معدل سعر الفائدة محسوبا على رصيد القرض غير المدفوع (سعر فائدة عائم لليبر) ثانيا: هامش قرض وهو هامش يوزع فوق سعر الفائدة المسددة على رصيد القرض وعادة يحدد من البنك المركزي بالنسبة للقروض الاستهلاكية والمقسطة ثالثا: في حالة رغبة العميل سداد قرضه قبل مواعده او رغب ان يجده قبل حلول موعد سداه كاملاً يمكنه البنك من ذلك بعد ان يدفع الرسوم الجزائية على هذا السداد المبكر او التجديد رابعا في حالة عدم الاعسار فإن رصيد القرض غير المسدد يسدد عندما يحل خامسا رسوم الحصول على القرض او التسهيلات وهي عبارة عن رسوم تدفع فتريا مقابل الحصول على التسهيلات وكأن هذه التسهيلات يمنحها البنك للمقترض مجانا وليس مقابل ردها وبفوائد باهظة سادسا رسوم التزام البنك وهي رسوم فترية تحسب على الجزء غير المسحوب من القرض سابعا مصاريف بنكية اخرى يتحمل بها القرض هذه الرسوم والجزاءات والمصاريف يحصل عليها البنك من المقترض الضعيف الذي لاحول له ولا قوة وتحت نظر الحكومة والمثلة بالبنك المركزي الذي يعول عليه في حماية النظام المصرفي واطرافه كلها وليس فقط البنوك .

كان الأولى بالبنوك وشركات الاستثمار عدم اقيام نفسها في موضوع التشريع وخصوصا عندما تكون لها مصلحة فيه. إن صدور قانون الاستقرار المالي وثبات عدم جدواه في اخراج البلاد من ازمته المالية يجب الا يغفل يد المشرع من وضع حزمة جديدة من التشريعات التي يمكنها ان تحافظ على المؤسسة المالية والمصرفية من الانزلاق مرة أخرى في ازمات مالية جديدة وكذلك الحفاظ على الاقتصاد من التباطؤ كما نشاهد اليوم .

المرثي والمسموع بين التعديل والتفعيل

احمد عبدالمحسن المليفي

ما يدور على الساحة السياسية من توجهات لدى الحكومة بتعديل قانون المرثي والمسموع بتشديد العقوبات على المخالفين للقانون يعتقد البعض انه ردة فعل على ما وقع من تصرفات ومخالفات للقانون، أقول ان النية في التعديل لم تكن وليدة الصدفة بل ان هناك من لا يستطيع أن يعمل إلا من خلال حرية الطرف الأوحد حرية «كن معي وخذ حريتك» وإلا فلا حرية للمعارضة.

والدليل على ذلك أن بعض القنوات الفضائية قد مارست الخروج عن القانون منذ اليوم الأول لإنشائها ودخلت طرفا منحازا للدولة وأشخاصها في الصراع السياسي وعملت ما عملته في تشويه المخالفين والاعتداء على أفكارهم بل ووصل الأمر إلى المساس بأشخاصهم ولم تحرك وزارة الإعلام ساكنا في هذا المجال، بل الأخطر من ذلك أن قانون المرثي والمسموع ينص في الفقرة الأخيرة من المادة الخامسة منه على أن تتولى وزارة الإعلام تعيين مراقب حسابات يتولى تدقيق وبيان المركز المالي لحسابات المؤسسة أو الشركة المرخص لها بالثبوت وفق الأنظمة والضوابط التي يصدر بها قرار من الوزير. ومازالت الوزارة عاجزة عن تعيين المراقب المالي وهي عملية مهمة وخطرة ولا نعرف أسباب التأخر. هل هي الرغبة في عدم كشف ممولي بعض القنوات؟ ومن يضمن ألا تتدخل جهات أجنبية في تمويل أي قناة من اجل الاساءة للكويت أو علاقاتها الخارجية أو التأثير في توجهات الرأي العام الكويتي نحو أهداف خاصة أو خارجية أو أجنبية؟

أما سلطة الوزارة فهي مطلقة في مراقبة القنوات وفقا للبند الأول من المادة ٨ من القانون التي تنص على أن من شروط الترخيص احترام القانون والنظام العام والآداب العامة. وترتب المادة ١٠ من القانون حق الوزارة بإلغاء الترخيص في البث إذا خالف هذا الشرط دون حاجة إلى حكم قضائي وعلى المحطة أن تلجأ هي للقضاء وليس الحكومة.

هذه الصلاحيات الواسعة والخطرة كفيلا بتهذيب ما يطرح والحد من الخروج عن القانون. وهنا نسأل لماذا لم تمارس الوزارة اختصاصاتها وفقا للقانون القائم؟

إذن فان المطلوب اليوم هو تفعيل مواد القانون للحصول على حرية منضبطة وليس تعديلها لوأد الحرية.

النهار ٢٠ يناير ٢٠١٠

بعد المصارف الأميركية المتعثرة تأتينا الشركات الفرنسية المتعثرة

غادة العيسى

لم ينته بعد مسلسل استثمار الكويت في المصارف الأميركية المتعثرة، والخسائر المليارية التي تكبدتها من وراء هذا الاستثمار، حتى يبدأ مسلسل جديد بعنوان الاستثمار في شركات الطاقة النووية الفرنسية المتعثرة!

بداية القصة

في ١٥ يناير ٢٠١٠ نشرت الصحف الكويتية خبرا عن وكالة الأنباء الكويتية (كونا) من باريس، تقول فيه إن «هيئة الاستثمار» تنوي الاستحواذ على حصة أقلية في شركة «أريفا» (AREVA) الفرنسية لبناء المفاعلات النووية، والتي تمتلك أغلبية حصصها الحكومة الفرنسية، وفي تفاصيل الخبر ذكرت 'كونا' أن الرئيسة التنفيذية لشركة «أريفا» قالت إن شركتها تسعى إلى الحصول على رؤوس أموال جديدة، وأنها مفتحة على المستثمرين الأجانب وخاصة الصناديق السيادية في الشرق الاوسط، وأن المحادثات الجارية حاليا مع الشركاء المحتملين قد وصلت الى المستوى الحكومي.

لماذا الاستثمار- الآن- في شركات الطاقة النووية الفرنسية؟

في خبر نشرته صحيفة «الجريدة» في بداية الأسبوع الماضي وتحديدا في ٢٤ يناير ٢٠١٠، نقلا عن خبر نشر في صحيفة نيويورك تايمز الأميركية في ٢١ يناير ٢٠١٠، ذكر أن شركة «أريفا» الفرنسية- التي تنوي الكويت شراء حصة فيها- تواجه حاليا مشاكل في الإنتاج والعقود وبناء المفاعلات النووية، حيث أعلنت شركة «أريفا»- التي تملك الحكومة الفرنسية ٩١ في المئة منها- أنها ستضطر إلى إغلاق مفاعل نووي في فرنسا وتسريح ٥٠٠ عامل منه إذا لم تقم شركة «إي دي أف» (EDF)، وهي شركة حكومية أخرى- تملك الحكومة الفرنسية ٨٤ في المئة منها- بشراء العقود من ذلك المفاعل، كما نصت العقود بين الشركتين.

وذكرت الصحيفة أن هناك خلافا بين شركات الحكومة الفرنسية للطاقة النووية، ويعود سببه إلى عدم رضا رئيس شركة «إي دي أف» على قيام الحكومة الفرنسية بإنشاء شركة منفصلة عن شركته لبناء المفاعلات النووية، وهي شركة «أريفا»، مما جعله يعرقل العقود بين الشركتين.

كما ذكرت الصحيفة أنه بالرغم من أن ٨٠ في المئة من كهرباء فرنسا تنتج من الطاقة النووية، وكثيرا ما دعمت الحكومة الفرنسية هذا القطاع وتعتبره من أهم صادراتها، فإنه يبدو أن التقدم التكنولوجي لفرنسا في هذا القطاع لم يعد كما كان، وذلك لوجود مشاكل لشركات الطاقة النووية الفرنسية في بناء مفاعلات الجيل الثالث للطاقة النووية في كل من فرنسا وفنلندا، مما جعلها تخسر الشهر الماضي مناقصة بناء مفاعل لإنتاج الطاقة النووية للأغراض السلمية في دولة الإمارات العربية والتي فازت بها كوريا الجنوبية بمبلغ ٢٠ مليار دولار.

ومن ضمن المشاكل التي تواجهها شركات الطاقة النووية الفرنسية تأخرها في تسليم المفاعلات النووية، فشركة «أريفا» متأخرة عدة سنوات في إنهاء بناء مفاعل لإنتاج الطاقة النووية السلمية

في فنلندا، والذي تم الاتفاق على بنائه بتكلفة ٣ مليارات يورو، ونظرا إلى مشاكل التأخير قامت شركة «أريفا» بأخذ مخصصات بمقدار ٢,٣ مليار يورو حتى الآن للتكاليف الباهظة وغير المتوقعة للمفاعل الفنلندي، وبالإضافة إلى ذلك ذكرت الصحيفة أن شركة «إي دي أف» هي الأخرى متأخرة عامين على تسليم مفاعل لإنتاج الطاقة النووية السلمية في مدينة «فلامافيل» في فرنسا.

ومما سبق يتضح أن شركات الحكومة الفرنسية للطاقة النووية تعاني صعوبات عدة في تطبيق العقود في ما بينها، ومتأخرة عدة سنوات في تسليم مفاعلات نووية في فرنسا ودول أوروبية أخرى، وغير ذلك من مشاكل مالية، وعليه فهي في حاجة لأموال جديدة لتعويضها عن خسائرها.

لماذا الصناديق السيادية في الشرق الأوسط؟!

لماذا لا تقوم الحكومة الفرنسية وهي التي تملك ٩١ في المئة من شركة «أريفا»، بضخ الأموال اللازمة لشركتها؟ ولماذا لا تطلب الأموال التي تلزمها من المستثمرين الفرنسيين أو الأوروبيين؟

لماذا التركيز على الصناديق السيادية في الشرق الأوسط؟ ولماذا الكويت بالذات؟ هل شروط الاستثمار لدينا أخف وأسهل من الشروط التي يطلبها المستثمرون الفرنسيون والأوروبيون؟

قبل سنتين عندما رفض المستثمرون الأميركيون والأوروبيون الاستثمار في المصارف الأميركية المتعثرة مثل 'سيتي غروب' و'ميريل لينش'، لجأت هذه المصارف إلى الصناديق السيادية في كل من الشرق الأوسط والشرق الأقصى، ووجدت ضالتها في كل من الكويت وأبوظبي وسنغافورة وكوريا الجنوبية، وكانت النتيجة تكبد الصناديق السيادية لهذه الدول خسائر طائلة من جراء استثمارها في المصارف الأميركية المتعثرة.

هل أصبحت الصناديق السيادية في الشرق الأوسط «مزيلة» للشركات الأجنبية المتعثرة؟

قبل سنتين استثمرت الكويت ٢ مليار دولار في 'ميريل لينش'، الذي اشتراه 'بنك أوف أميركا' لينقذه من الإفلاس، وخسارتها اليوم تقارب المليار دولار من هذا الاستثمار، ومثلها خسرت كوريا، وأما سنغافورة فقد باعت استثمارها في 'ميريل لينش' / بنك أوف أميركا بخسارة قدرها ٣ مليارات دولار، والتي تعادل ٦٠ في المئة من قيمة استثمارها، كما وضعنا في مقالنا المنشور في ٢٧ ديسمبر ٢٠٠٩ في صحيفة «الجريدة».

وتكبدت أبوظبي خسائر تفوق نصف استثمارها البالغ ٧,٥ مليارات دولار في 'سيتي غروب'، والذي رفعت بشأنه قضية ضد 'سيتي غروب' تطالبها بتعويض عن تلك الخسائر، بعدما غيرت 'سيتي غروب' شروط استثمار الكويت وسنغافورة، ولم تغيرها لأبوظبي، كما شرحنا في مقالنا المنشور في ١٠ يناير ٢٠١٠ في صحيفة «الجريدة».

ألا تكفي هذه الخسائر لتتعلم الصناديق السيادية في الشرق الأوسط - وخصوصا في الكويت - دروسا جديدة في الاستثمار الأجنبي؟!

ملاحظة: لقراءة المقالات السابقة للكاتب عن استثمار الصناديق السيادية في المصارف الأميركية المتعثرة، والتي نشرت في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ والعام الحالي، يمكنكم البحث تحت اسمها في النسخة الإلكترونية لصحيفة 'الجريدة'.

مؤتمر سنوي للأخطاء الحكومية

هيثم حمد الشايع

ليس بالأمر المقبول ان يسطر ديوان المحاسبة عشرات التقارير يصف فيها تجاوزات أو خلا ما في جهات حكومية ثم لا نجد مسؤولاً يقف ليفند أو يضع نقاطاً على حروف هذه الخروقات عملاً بمبدأ الشفافية التي لا تستقيم ديموقراطية الا بوجودها .

ماذا لو عمدت الحكومة إلى تنظيم مؤتمر سنوي تدعو به رجال الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وتستعرض كم الملاحظات التي سجلت على الأجهزة التابعة لها بوجود مختصين ومسؤولين من هذه الجهات، ليبينوا سبب هذه المآخذ التي سطرته بحق الإدارات التي يسيرون أمورهم حتى تسحب من تحت أقدام السياسيين الحجة في استخدام هذه الأخطاء أو الخطايا لمقايضات ليس من أولوياتها المصلحة العامة .

مؤتمر سنوي نعتاد فيه على طرح اخطائنا علانية، فالمثل يقول «لا تبوق ولا تخاف»، وطالما ان هناك عملاً فإن الخطأ وارد، غير انه ليس مقبولاً ان يتحول الخطأ الى خطيئة يستسهلها من لا يجد أحداً مقوماً له يصلح اعوجاجه أو حينما لا يجد المخلصون من يمد لهم يداً مشجعة ومكافئة .

مؤتمر سنوي يكون بمنزلة كشف حساب يقدمه المسؤولون عن أعمال وزاراتهم إلى العامة يعترفون فيه بالأخطاء ويقسمون على تلافيها، فإن تكررت في السنة التالية كانوا كمن قص الحق من نفسه، واعترف بتقصيره وعجزه عن معالجة الأخطاء، وهو أشبه بمحاكمة علنية يصدر الحكم فيها من المحلفين الذين يمثلون منظمات وهيئات المجتمع المدني ولتعلم كل قيادي معنى المسؤولية في إدارة الجهة التي أوكلت اليه إدارتها .

ان استمر ديوان المحاسبة في تسطير التقارير من دون ان توضع نتائجها محل بحث وتدقيق ومساءلة بعيداً عن تصيد الأخطاء أو تعمد اقضاء طرف وإعلاء شأن آخر، فإن الكويت ستظل حقل تجارب للمفسدين والمخطئين وأنصاف القياديين .

المؤتمر السنوي لن يكون بديلاً لمجلس الأمة، ولكنه رديف له، فمنظمات المجتمع المدني هي الأحق بتصحيح الأعوجاج وهي الفاعلة في النظم الديموقراطية الحقيقية .

القبس ١٠ فبراير ٢٠١٠

من سرق مخطط السجن المركزي الجديد؟!

وليد عبدالله الغانم

وزارة الداخلية تعاني بلادة الاحساس الامني، وهو اعظم امر ينبغي توفره في اي مؤسسة امنية، فإذا فقد الاحساس الامني توقع البلاوي من كل حذب وصوب، وهو واقع يتلمسه الناس يوميا في المجتمع.

«الداخلية» قررت بناء سجن مركزي جديد، وعندما بدأت في اقامة المشروع بالقرب من تقاطع منطقتي الفردوس وصباح الناصر، أرادت اخبار اهل الكويت بهذا الخبر السار، فوضعت لوحة ارشادية عملاقة على الموقع، موضعا بها تفاصيل المشروع كاملة بما فيها -لاحظ- مخطط تفصيلي للمبنى واقسامه ومواقع الادارات وبوابات الدخول والخروج وامكن العنابر وغرف السجن.. وحتى المطبخ والغرف الخدمية رسمتها وزارة الداخلية وعلقتها في الشارع امام «الرايح والراد».. اسابيع والناس كل يوم تشاهد شكل السجن المركزي الجديد ومدخله ومخارجه!

يا ترى، هل قررت «الداخلية» اقامة مسابقة الكنز للمساجين، فعلقت خريطة السجن للعامة؟! هل تعتقد «الداخلية» ان السجن سيكون معلما للسياح والزوار والاطفال؟ هل تعمل الوزارة دعاية لنزلاء المستقبل في السجن ليختار كل منهم موقعه على زاوية او بطن وظهر، أو على شارعين؟!

من الاساس فان اختيار موقع السجن المركزي بالقرب من المناطق السكنية طامة وسوء اختيار فاضح، وكان بالامكان اختيار مكان ما في قلعة وادرين للسجن المركزي بعيدا عن الناس، ثم تأتي «الداخلية» فتتشر خريطة السجن على الملأ وهو سلوك غريب يفتقد للحكمة والحرص وحس المسؤولية.

طبعاً، ليس بغريب على «الداخلية» مثل هذه التصرفات فتعودنا من مدة طويلة على معرفة اسماء ومواقع كبار الضباط والتنقلات الدورية لهم من خلال وسائل الاعلام، حالهم حال المقبولين في جامعة الكويت، كما نشاهد يوميا عجز الوزارة عن منع ضباطها من الظهور في الصحف ونشر صورهم على الرغم من صدور تعاميم مستمرة من الوزارة بمنع ذلك، لكن «شهرتك» على من يطبق هذه التعليمات ومن يحاسب المخالفين لها.

المثير أن مخطط السجن المركزي في الشارع فقد منذ اسبوع تقريبا، حيث تمت ازالته من اللوحة التي ما زالت قائمة، ولا ادري هل استوعبت «الداخلية» هذا الخطأ الفادح ام ان احدا من هواة زيارة السجون قد سرق هذا المخطط؟! وفي كل الاحوال فان من اراد الحصول على تفاصيل السجن الجديد فقد تمكن بلا شك من تصوير المخططات ورسمها وتلوينها وربما تجدونها معلقة في سردايب جليب الشيوخ تنتظر يوم الافتتاح للعب مسابقة الكنز.. والله الموفق.

القبس ٢٠ ابريل ٢٠١٠

ماذا بعد التقرير يا صفر؟

حسين العبد الله

الآن وبعد نشر 'الجريدة' لتقرير الإدارة القانونية حول تقرير اللجنة القضائية برئاسة المستشار محمد بوصليب بكل نتائجه ليس أمام الوزير د. فاضل صفر، ولا حتى الجهاز الاستشاري الفني التابع لمكتبه، والذي أكد أحد مسؤوليه مرتين في جلستين مختلفتين للمجلس البلدي ردّاً على تساؤلات أعضاء المجلس البلدي عن المتسبب في خسائر الـ ٧٧ مليون دينار كويتي، سوى إحالة الأمر إلى النيابة العامة، بأنه موظف في البلدية، وتمت إحالته إلى النيابة العامة، وهو قول يجازي الحقيقة وواقع الأوراق التي انتهت إليها لجنة تقصي الحقائق، وواقع تقرير الإدارة القانونية الذي رُفِعَ إلى معالي وزير البلدية عام ٢٠٠٥، ولم يَقم حينها معالي الوزير بإحالة كل مَنْ وردت أسماؤهم إلى النيابة العامة لتأكيد التقرير أن هناك تمعداً فاحشاً من قبل محامي البلدية، وإصرار غير مبرر ترتب عليه خسارة البلدية لهذا الكم من القضايا، حتى وصل أمر الإهمال المُخجل من إحدى المحاميات إلى خسارة البلدية في قضية واحدة الـ ١٥ مليون دينار كويتي، وهذا ثابت كله بالمستندات تنشره 'الجريدة'، والتي كان لها السبق في إثارة هذه القضية قبل شهرين، والتي حاول عدد من مسؤولي الجهاز التنفيذي 'طمطمتمها'، لأن التقرير يشير إلى أسماؤهم وإلى أدائهم المخجل، فما كان منهم إلا إلقاء المسؤولية على آخرين!.

الأمر الآن بعد نشر تقرير الإدارة القانونية يتطلب وقفة شجاعة وحازمة من نواب المجلس البلدي والأمة معاً، لأنهم أقسموا على حماية الأموال العامة، وقبلهم وزير البلدية د. فاضل صفر، والوقوف موقف المسؤولية وتحمل تبعات هذا الملف المؤلم، وإحالة كل مَنْ وردت أسماؤهم فيه إلى النيابة العامة للتحقيق معهم في إحدى أكبر الوقائع المؤلمة والتي تضر المال العام، والتي لم يُراع فيها الحيطة والحذر.

الآن وبعد نشر هذا التقرير يجب ألا يهدأ لشايح الشايح وجنان بوشهري وغيرهما من أعضاء المجلس البلدي ممن تفاعلوا مع نشر 'الجريدة' لهذه القضية بال إلا بعد إحالة المرتكبين للمخالفات والمهملين في عملهم بحسب تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى النيابة العامة، وأن يردوا إلى المال العام اعتباره، خاصة أن جرائم الاعتداء على المال العام لا تسقط بالتقادم، وبالتالي بالإمكان محاسبة فاعلي تلك الأضرار الآن.

الآن لم يعد الأمر يا معالي الوزير بحاجة إلى شرح وتفصيل ودراسة، فأمامك تقرير بوصليب الذي يحاول البعض طمسه أمامك، وهناك تقرير لإدارتك القانونية صادر عام ٢٠٠٥ وموجه إلى من كان يتولى الوزارة قبلك، ويطالب بإحالته إلى النيابة العامة والتحقيق مع كل مَنْ تسببوا في الوقائع وفق قانون حماية الأموال العامة، وإحالة المحامين الـ ١١ التي وردت أسماؤهم في التقرير، لأن التقرير يؤكد وجود شبهة الإضرار بالمال العام، وعليك الالتزام بالتقرير القضائي وبتقرير الإدارة القانونية واترك الأمر للقضاء فله أن يبرئ مَنْ يثبت حسن نواياه وسلامة مقاصده وعدم استفاعه، ويدين من يثبت سوء نواياها وتعمده الإضرار بالمال العام.

أخيراً يا معالي وزير البلدية، إن التقرير القضائي للمستشار بوصليب وتقرير إدارتك القانونية

لم يحدد اسمًا واحدًا ولا موظفًا واحدًا يتعين إحالته، وإنما يطلب التقريران منك إحالة كل ما ورد بالتقرير القضائي إلى النيابة، وما يحتويه من أسماء المحامين الـ ١١ المتسببين في خسارة الـ ٧٧ مليون دينار كويتي وموظفين اثنين في إدارة المساحة، أي ١٣ مسؤولًا بحسب التقرير يتعين إحالتهم جميعًا، واترك للقضاء أن يقول كلمته ويغلق هذا الملف، والكل سيعرف بعدها مَنْ هو المسؤول عن هذا الملف سواء كان موظفًا أم كانوا ١٣ موظفًا وبينهم محامون!.

الجريدة ٢ مايو ٢٠١٠

الرافال عانس.. ومهرها غال! «ماكو نصيب..!»

عبدالكريم السيد عبداللطيف الغربلي

«لا خير فيكم ان لم تقولوها ولا خير فينا ان لم نسمعها». كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن طائرة «الرافال» الفرنسية، التي هي من الجيل الرابع (مواليد ١٩٨٦)، وتكاد ان تنهي ربع قرن، ومع ذلك لم تُفلح شركتها المصنعة في تسويقها او ان تنتج الكمية المناسبة لخفض تكلفة شرائها وتشغيلها.. حتى دخلت عليها الصبايا الحسان من طائرات الجيل الخامس الجديدة، ورغم المحاولات العديدة التي بذلتها الحكومة الفرنسية - الخطابة - وعلى اعلى المستويات فان احدا لم يتقدم لطلب يد هذه العانس، وكل الدول التي عرضت عليها قالت: «ماكو نصيب»، لأسباب عديدة ومنطقية، وليس اهم هذه الاسباب غلاء قيمة مهرها الذي يقترب - وربما يتجاوز - من قيمة اجمل واحداث طائرات الجيل الخامس.. او حتى مثيلاتها من الجيل الرابع ذات الانتشار والتجربة العملية. كما انه من المعلوم ان المنظومات العسكرية تقيم وفق معايير واسس علمية وفنية وتعبوية وتشغيلية، وذلك ضمن نسق وخطوات محددة لا تتحمل الاجتهاد او التجاوز، وذلك لما لهذه المنظومات العسكرية من حساسية وخطورة ليس على المال العام فقط بل الهم من ذلك على الجهوزية القتالية للجيش والقوات المسلحة.

تصريح وزير الدفاع بأن طائرة «الرافال» لن تعتمد قبل ان تمر في الاجراءات الصحيحة داخل الجيش والقوات المسلحة واجهزة الدولة المختصة مثل ديوان المحاسبة وادارة الفتوى والتشريع.. هذا التصريح يبعث على الاطمئنان ويبدد مخاوف الاقدام على صفقة بهذا الحجم المالي والامن من دون دراسة. وعليه نحسب ان صفقة الرافال ستخضع للدراسة من جوانب عدة، سنذكر بعضا منها ونترك الباقي للمؤسسة العسكرية المهم رأيها.

التكلفة العالية، من المعلوم انه كلما زاد عدد الوحدات المنتجة قلت تكلفة الاقتناء مادياً وفضياً والعكس صحيح. وهذا العنصر من الاسباب الرئيسية في احجام مختلف الدول عن اقتناء طائرة الرافال، التي بعد خمسة وعشرين عاماً لم يتجاوز عدد طائراتها التي تم تصنيعها عن عدد محدود فقط، كما يجب الانتباه الى الدعم الفني، وما اذا كانت الطائرة قد واجهت صعوبات كبيرة في هذا الجانب المهم وهي ما زالت في بلد المنشأ، الامر الذي يؤثر بصورة سلبية كبيرة ومباشرة على صلاحيتها وجاهزيتها للعمل، كما يجب ان نتوقف عند الرأي الفني والمهني الوارد في تقارير الطيارين الكويتيين، وما اذا كان لمصلحة الطائرة ام ضدها؟ والاسباب التي بموجبها تم رفض الرافال في الماضي ١٩٨٩، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، هل أخذت بعين الاعتبار؟ كما يجب تقييم الاثر السلبى لتعدد انواع الطائرات على تكلفة انشاء ورش جديدة، وتدريب جديد، واستنزاف للطاقة البشرية من طيارين وفنيين لعدد محدود من الطائرات. هذه التكلفة يمكن تجنبها عند تجنب التعدد، حيث العالم الآن يتجه للتوحيد وخير مثال طائرة JSF F٣٥، التي ستخدم بالقرب العاجل في القوة الجوية والبحرية والبرية في الولايات المتحدة الاميركية وحلف الناتو لخفض التكاليف والاستخدام الامثل للطاقة البشرية، كما يجب التأكد مما اذا كانت طائرة الرافال ستعجو من جداول المقارنة والمفاضلة مع طائرات اخرى مماثلة وعلى رأسها طائرة F١٨ الموجودة بالخدمة في الكويت بورشها الفنية وبرامج التدريب والانتشار العالمي الكبير وخوضها تجارب

عملياتية حقيقية، كما من المهم التأكد من جهوزية الانظمة الدفاعية والرماية وتوجيه الليزر للطائرة وما إذا كانت قد اجتازت الاختبارات ام انها ما زالت في طور التجربة والتطوير..١٩.

كما ان لصفقة بهذه الاهمية والحجم جوانب ادارية غاية في الاهمية نذكر منها اهمية الشفافية وتجنب التعتيم المتلاشي في عالم الانترنت، لذلك فان عدم الاجابة عن الاسئلة البرلمانية او تزويد «ديوان المحاسبة» بالمعلومات، كل ذلك لا يصب في مصلحة تضافر الجهود لدعم الجيش والقوات المسلحة بعقد مميز، وعلى المؤسسة العسكرية ان تغلق باب الاشاعات، وذلك بادلائها وبصورة حازمة وصريحة بمدى قبولها لمثل هذه الصفقة بعد تقييم جوانب اضافية، مثل «الصديق وقت الضيق» بمراجعة موقف الدولة والشركة المصنعة ابان الغزو العراقي الغاشم، وما اذا كان قدم تسهيلات بالدعم الفني وقطع الغيار.. ام كان موقفا انتهازيا لم يراع ظروف الكويت واصر على الدفع النقدي او الضمان المالي المسبق؟!.

اذا ما أخضعت طائرة «الرافال» للاجراءات المتبعة والمعتمدة في الجيش والقوات المسلحة واجهزة الدولة الرقابية والتشريعية التي ذكرناها انفاً وبشكل موجز، فنصل الى ما وصلت اليه كل من جمهورية الهند، ودولة الامارات العربية المتحدة، والجمهورية البرازيلية، واللجان الفنية الكويتية المتخصصة بعد تقييم ميداني ولأسباب موضوعية فنية وتعبوية ولعدة مرات عام ١٩٨٩، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، كل هؤلاء اجمعوا على «ماكو نصيب». لن يغيره تجربة الطائرة في الكويت.

قصدنا من وراء هذا المقال المصلحة العليا للوطن وترشيد القرار والنصيحة لله ولرسوله ولأولي الامر.. والله الهادي الى سواء السبيل.

القبس ٤ مايو ٢٠١٠

نعم من حقنا أن نقلق

احمد عبدالمحسن المليفي

نعم من حقنا - خاصة الطبقة الوسطى وأصحاب الدخل المحدود وهي الشريحة الغالبة من الشعب الكويتي - ان نقلق على مصيرها ومصير أبنائها من توجهات الخصخصة ونتائجها في حال اقرار مشروع قانون الخصخصة. نعم من حقنا ان نقلق عندما نعرف ان الخصخصة اذا نفذت في أجواء من التسيب الاداري والترهل الحكومي والفساد السياسي ان تكون نتائجها وخيمة على الشعب والدولة وهذا ما حدث في روسيا عندما استولى رجال المافيا الروسية والفساد السياسي على مقدرات البلد تحت اسم الخصخصة وبيعت ممتلكات تقدر بسبعمئة مليون دولار تم الاستيلاء عليها فقط بسبعة بلايين ونصف البليون. نعم من حقنا ان نقلق اذا علمنا ان التجربة البريطانية فشلت في توزيع الثروة بين جميع المواطنين البريطانيين كما كانت تأمل رئيسة الوزراء السابقة مارغريت تاتشر ففي سنة واحدة من تاريخ الخصخصة انخفضت ملكية أسهم بعض الشركات من ١٥٧ ألفاً الى ٤٥ ألفاً فقط وهي بانخفاض الى ان تتم السيطرة على الشركات من خلال أشخاص معدودين.

نعم من حقنا ان نقلق عندما سمح نظام الخصخصة لعشرين في المئة من الشعب الأميركي السيطرة على ستين في المئة من مقدرات الثروة وتوزع أربعين في المئة من الثروة على ثمانين في المئة من الشعب وما صاحب ذلك من بطالة وتشريد وارتفاع الأسعار. نعم من حقنا ان نقلق اذا كانت هذه النتائج المدمرة حدثت في دول تمتلك قوانين حازمة وأدوات فاعلة للرقابة تساعد في التنفيذ والتدقيق ومع ذلك حدثت عندها هذا الخلل. فماذا نقول نحن ولدينا قوانين لا تطبق ومخالفات صارخة تصل الى حد الجناية ولم يدخل متهم واحد السجن؟ من حقنا ان نقلق عندما نسأل بعض العاملين عندها من جنسيات عربية سارت دولهم في طريق الخصخصة فنصعق عندما نعلم بانهم يحملون شهادات جامعية في القانون والهندسة والادارة والزراعة ويعملون كحراس هربا من نار الخصخصة التي طالت نتائجها المدمرة بلدهم والبحث عن لقمة العيش الحلال بأي وظيفة في بلدان العالم.

من حق المواطن الكويتي وخاصة أصحاب الدخل المحدود والمتوسط ان يقلق على نفسه وعلى أبنائه من المستقبل المجهول نتيجة لمجلس أراد ان يكون له عوناً فتحول الى فرعون.

النهار ١١ مايو ٢٠١٠

أزمة نفوس

احمد عبدالمحسن المليفي

لو عملنا مجردا كاملا لكل القوانين واللوائح والقرارات التي صدرت سواء من السلطة التشريعية أو التنفيذية لوجدنا أن الكويت ستعد الأولى بين الدول النامية في القوانين واللوائح والقرارات سواء من حيث عددها أو طبيعتها .

فكل شيء تقريبا عندنا بقانون من ابسط الأشياء وأصغرها الى اكبر الأشياء وأجملها حتى سلوك الانسان اليومي القائم على التربية والقدوة والأخلاق يريد البعض أن يحكمه وينظمه بالقانون .

عندنا قوانين لحماية البيئة والمحافظة على النظافة حتى رمي الأوراق وأعقاب السجائر في الشوارع يحكمها قانون بل حتى الشيشة فيها قانون والمجلس بعظمته وألوياته يوافق على أن يعطي قانون السماح للعسكريين باطلاق اللحي بالأولوية على غيره من القوانين وكأن البلد انتهت مشاكل الاسكان والتربية والتنمية فيها ولم تبق الا مشكلة عسكري كسلان لا يريد أن يحلق لحيته كل صباح فربط الأمر بالدين لاستدراج العواطف واحراج الآخرين ولا نستبعد أن يطلب بعض النواب مناقشة فرض الشورت الاسلامي في المباريات والملاعب لكي نعود ونتجادل مثل جدل البيزنطيين الذي اسقط دولتهم هل الدجاجة أم البيضة قبل؟

ومع كل هذه القوانين والأنظمة تجد التسبب ضاريا أطنابه في البلد وآخر شيء يفكر فيه المسؤول أو المواطن هو احترام القانون والالتزام بأحكامه .

إذا المشكلة ليست في النصوص بل في النفوس المريضة التي تعتقد أن التزامها بالقانون يعني اضعافاً لهيبتها أو تصغيراً لمكانتها أو حداً لسلطتها .

المشكلة في انسان تربى على مخالفة القانون وكما نقول ان الأميركي اذا لم يجد دورا بحث عن دور يقف فيه فان عندنا لا يرتاح البعض ولا يعد نفسه مميذا اذا لم يخالف القانون حتى في آخر الليل عندما يرجع من الديوانية ويرمي زباله بسيارته بالشارع عند بيتهم .

هذه النفوس المريضة تحتاج الى تربية وعلاج نفسي وحزم وصرامة في تطبيق القانون عليها حتى تتوافق مع نصوص القانون .

النهار ١٨ مايو ٢٠١٠

العفاسي... اضبط الانتخابات

د. فيصل الشريفي

العمل التطوعي من أشرف القيم، ولن يوقفه استغلال البعض له لمصالح شخصية، فهل تعي وزارة الشؤون دورها وتقضي على تلك الظاهرة، بتضييق الخناق عليهم، وفرض هيبة القانون، بتحديث آليات الانتخاب؟

شخصيا التقيت الدكتور محمد العفاسي قبل تقلده منصب الوزارة في بعض المناسبات، فكان كما سمعت دمث الأخلاق مستمعا جيدا يخلج محدثه، ولا أظن المنصب قد غيره إلا بزيادة أعبائه الوظيفية، وعليه فليسمح لي أبو سعود بلفت انتباهه إلى إجراءات عملية انتخابات الجمعيات التعاونية، ولا أظنها خافية عليه.

وزارة الشؤون من الوزارات التي تساهم بشكل مباشر في إثراء الحياة الديمقراطية من خلال مسؤوليتها وإشرافها على جمعيات النفع العام والأندية الرياضية والجمعيات التعاونية والنقابات المهنية، ولذا نرى تدخل الوزارة في التقييم لدرجة حل بعض مجالس الإدارات لمخالفتها اللوائح والنظم التي أنشئت من أجلها، فكانت القرارات الشجاعة تتوالى تباعا، خصوصا فيما يتعلق بالجمعيات التعاونية.

المثل يقول 'ما بني على باطل فهو باطل'، لذا سألفت نظرك إلى بعض الأخطاء التي يقترفها ممثلو وزارة الشؤون، والتي تثير الشبهات، والأمثلة كثيرة في هذا السياق، ومنها اقتصار كشف من يحق لهم الانتخاب على ممثل الوزارة، والذي يحتوي أسماء جميع من يحق لهم التصويت، ومن سقطت عضويتهم بسبب تغير مقر السكن وفقا لما هو مدون بالبطاقة المدنية، أو لمن لديهم ازدواجية (عضوية في أكثر من جمعية)، بينما لا يوزع هذا الكشف على المرشحين درءاً للشبهات.

تصرف آخر يبعث على إثارة الشكوك، وهو إصرار ممثلي 'الشؤون' على عدم ذكر اسم الناخبين أمام مندوبي المرشحين، مع علمهم المسبق أن التصويت بالبطاقة المدنية لا يمكن ضبطه إلا من خلال إظهار اسم الناخب للجميع دون اقتصاره على موظف الشؤون.

تجاوز لا أفهمه ولا أجد له مبرراً غير التخاذل وعدم احترام القانون، وذلك عندما يكتشف المندوبون تصويت بعض الأشخاص ببطاقات مدنية ليست لهم، منبهين ممثلي الوزارة إلى هذه الخروقات، فيكون الرد كالمصاعقة من قبلهم: نحن لسنا جهة قانونية، ولسنا مسؤولين عن الجانب الجنائي، ولا نملك الحق بتحويلهم إلى وزارة الداخلية!!!

السيد الوزير لقد ملكت الشجاعة في حل مجالس إدارات أتت بإرادة شعبية لكنها خالفت القانون، فكيف ستعالج مجالس إدارات أتت بطرق شابهها الكثير من الشبهات؟ فهل ستعالج القصور الواضح في آلية الانتخاب الحالية لوقف القيل والقال واللغظ الذي تحدثه مثل تلك الممارسات، فما 'بني على باطل لا يحصد إلا باطلا'.

العمل التطوعي من أشرف القيم، ولن يوقفه استغلال البعض له لمصالح شخصية، فهل تعي وزارة الشؤون دورها وتقضي على تلك الظاهرة، بتضييق الخناق عليهم، وفرض هيبة القانون، بتحديث آليات الانتخاب؟

ودمتم سالمين.

«سهود سهود»

وليد عبدالله الغانم

الهيئة العامة للصناعة مسؤولة عن المنشآت والحرف الصناعية وتراقب مدى التزامها بالشروط المنظمة لعملها ومدى التزامها بتطبيق الانظمة الصناعية والبيئية، من خلال التفتيش الدوري عليها. وقد خالفت هيئة الصناعة ٣٣٩ منشأة خلال العام الماضي، بمعدل اقل من مخالفة في اليوم الواحد (القبس ٢٥/٥/٢٠١٠). ولكن، كيف تتم هذه المخالفات حقيقة؟!

موظفو هيئة الصناعة في ديسمبر الماضي أوقعوا سلسلة مخالفات على بعض المنشآت الصناعية، تنوعت هذه المخالفات بين التعدي على املاك الدولة والقاء انقاض خارج المساحة المخصصة وتخزين مواد خارجها والتخزين داخل القسائم بصورة سيئة جدا وتسكين العمال داخل القسائم وتأجير القسائم سرا وبالباطن لانشطة اخرى، ومخالفات اخرى تدل على تسبب اصحاب هذه القسائم الصناعية ولامبالاتهم بقوانين الدولة واستخفافهم بالتراخيص الممنوحة لهم.

انتظرت هذه المخالفات الموقعة على اصحاب القسائم من ديسمبر حتى اخر يناير لتجتمع اللجنة الدائمة للمخالفات الصناعية في الهيئة ثم تقرر اجراء اوليا بتوجيه الانذار لاصحاب المخالفات لتسويتها، يعني مر اكثر من ٤٥ يوما لتعتمد هيئة الصناعة هذه المخالفات.. «ماشي.. عطلة عيد الاضحى ورأس السنة وعطلة الربيع ما ينلامون الجماعة».

ولان قانون الهيئة يشترط سريان الجزاءات بعد نشرها في الجريدة الرسمية (الكويت اليوم) فقد انتظرت هذه المخالفات من يناير حتى مايو الجاري وفي آخره، لتتشر قرارات هيئة الصناعة بالمخالفات، يعني مر على تحرير المخالفات ستة أشهر بالتمام والكمال، لتقول هيئة الصناعة لاصحاب المخالفات: «وجهنا لكم انذارا عدلوا شغلکم»، ويبدو ان الهيئة ستنتظر ستة أشهر اخرى لتتأكد ان كانت المخالفات قد أزيلت ام زادت وتنوعت.. لا اعتقد ان اصحاب القسائم يخشون مخالفات هيئة الصناعة طالما كانت الامور تسير بهذه البطء الشديد، فتوقيع المخالفة واعتمادها ونشر العقوبة احتاجت ستة أشهر، فكم سيحتاج المصنع او القسيمة المخالفة لتغلق بالمرّة او يسحب ترخيصها؟! في تقديري سنتان او ثلاث سنوات. هذا ونحن في عصر الانترنت والحكومة الالكترونية والخصخصة القادمة!

هذا الروتين الحكومي القاتل سبب رئيسي في تفشي المخالفات البيئية والصناعية والعمالية عند اصحاب المصانع والقسائم، وما لم تراجع هيئة الصناعة اجراءاتها ونظام عملها فستستمر المخالفات ويستمر اصحاب المصانع في اللعب والعبث بالانظمة والقوانين.. فنيا هيئة الصناعة «سنعوا شغلکم وضبطوا عملکم» حتى تكون لعقوباتكم قيمة وفائدة.. والله الموفق.

القبس ٢٨ مايو ٢٠١٠

«أم الهيمان» خطيئة من؟

د. إبراهيم بهباني

سأعود الى دفاتري القديمة كما يقولون، أعني الى ما ينشر من معلومات حفظتها ذاكرة القبس، التي الجأ اليها كلما شعرت بالحاجة الى التأكد من قضية، او الوقوف على خلفيتها، فماذا في الجعبة؟ في اواسط الثمانينات كتبت الصحف المحلية تحقيقات حول استغاثة عدد من اصحاب البيوت الشعبية عدم ازالة بيوتهم، ووصفوا قرار الهدم في حينه بـ«الكارثة» التي ستطول ٢٥ الف نسمة. وأشار أحدهم الى ان قرار الازالة «لم يكن صائباً» - لاحظ التعبير الدبلوماسي - وانه يسكن هناك منذ عام ١٩٧٣، اي ان المنطقة تأسست في ذلك التاريخ.. لكنها بعدم مرور عشر سنوات، تبين انها غير صالحة للسكن الادمي، ليس بسبب التلوث حينذاك، بل بسبب التصدعات التي لحقت بها من الداخل والخارج.. المهم ان قرار الازالة تأجل مرتين الى واسط التسعينات.. عام ١٩٩١ انتهت الهيئة العامة للاسكان من وضع المخططات لاقامة مدينة سكنية في «ام الهيمان» جنوب الكويت، هكذا كانت الاخبار تتشر في ذلك الوقت.. وان الهيئة تقوم بعمل فحوصات حول التربة، وما اذا كانت تحتاج الى علاج ام لا.. عام ١٩٩٤ اكد وزير الصحة ورئيس مجلس حماية البيئة الدكتور عبدالرحمن المحيلان عدم صلاحية موقع منطقة ام الهيمان للتنمية السكانية، وازداد في رسالته الموجهة لرئيس المجلس البلدي في شهر سبتمبر ١٩٩٤ حول تطوير المنطقة للأغراض السكنية، أن المجلس شكل فريق عمل فنيا ممثلا عن وزارة النفط والشركات النفطية ووزارة الكهرباء والماء ومعهد الكويت للابحاث العلمية والادارة العامة لمنطقة الشعبية الصناعية وادارة حماية البيئة.. هذا الفريق قام بمراجعة البيانات المتوافرة ونتائج القياسات التي اجريت للمنطقة. وهنا اسمح لنفسي، وليعذرني كاتب الموضوع، ان انقل ما جاء في صحيفة القبس يوم ١٢ سبتمبر ١٩٩٤.. وأعد تقريراً عن الموقف ناقشه المجلس في الجلسة التي عقدت يوم ١٤ يونيو ١٩٩٤، وتبنى التقرير.

وقال وزير الصحة آنذاك ان هناك مجالاً لزيادة احمال التلوث اذا تقرر توسيع الصناعات القائمة، او انشاء صناعات أخرى، او زيادة حجم محطات القوى القائمة، او استخدام انواع من الوقود السائل في ادارتها (...).

اليوم وبعد ١٦ سنة صحت الحكومة ومجلس الامة والنشطاء على ان المنطقة لم تعد تصلح للسكن الادمي بسبب التلوث والمصانع المخالفة وغيرهما من المسببات.. الم تذكرنا هذه الواقعة بمشكلة محطة مشرف لمعالجة مياه المجاري؟ لماذا نتجاهل التحذير في البدايات، ونسكت ثم نقع بورطة وتختلط المواقف والامور، وندفع الثمن مضاعفا عشرات المرات؟!

القبس ١٠ يونيو ٢٠١٠

ظلم وظلام وجنود مجهولون

جاسم بوذي

من سخریات القدر ان يضطر الكويتيون الى التعايش مع ازمة كهرباء سنوية في دولة يفترض ان ملاءتها المالية ومداخيلها النفطية كبيرة والحمد لله. تنقطع الكهرباء والحرارة تتجاوز الخمسين درجة. بترشيد ومن دون ترشيد. بخطة تقنين ومن دون خطة تقنين، وكأن الظلام الذي يضرب مضاربنا السياسية والفكرية والثقافية والاجتماعية والعلمية يراد له ان ينتشر بمعانيه الحرفية، فيتعب ابصارنا ويحصي انفسنا ويدخلنا متاهات ما بعدها متاهات من الضيق والاحباط، ناهيك عن الحالات الصحية التي يستنزفها غياب الطاقة من المنازل والابنية واماكن العمل.

لكننا في الكويت، بلد المليون عجيبه وغريبة، وعلينا ان نصدق كل شيء.

الارض موجودة ومسطحة وتضاريسها واضحة. المال موجود والكفاءات كذلك. خطط التوسع العمراني والتجاري تنتقل من الملفات الى التنفيذ على الارض. الزيادة السكانية المحلية والعمالة الوافدة في ازدياد. المدن والمناطق والأحياء والأبنية والمصانع والمشاريع الجديدة تتوزع شرقا وغربا... اما الخريطة الكهربائية لذلك كله فلا يبدو ان لها علاقة بالبنى التحتية المطلوبة للتوسع الافقي والعمودي، والدليل ان المنشآت الكهربائية، انتاجا وتوزيعا، تأخذ من الموجود حاليا (وهو القديم الذي يحتاج الى تطوير وصيانة اساسا) ولا تضيف اليه، في حين ان المحولات الجديدة عليها اكثر من علامة استفهام لانها وباعتراف مسؤولي الوزارة انفسهم الاكثر احتراقا وتعطلا.

أين الخلل؟

هو في التخطيط حكما، فمن تعاقب على حقيبة الكهرباء تعامل مع الامر الواقع من باب المعالجة لا من باب التطوير، وكان هم جميع الوزراء مواجهة اعباء الصيف واحماله الكهربائية و«السياسية». والتقصير هنا يوجه الى الحكومة وبالقوة نفسها الى المجلس الذي واكب التجاهل بالتجاهل ما خلا بعض المواقف والتصريحات التي لم ترق الى مستوى المعالجة الحقيقية.

والخلل ايضا يكمن في الادارة، لان عمليات التطوير التي رست مناقصاتها هنا وهناك ودفع فيها الشيء الكثير تبين انها تتطفئ عند اول عطل، وان المحولات الداعمة تحتاج الى من يدعمها... ويبدو ان ظلام اليوم هو انعكاس لظلم الصفقات، وهنا لا يسعنا الا انتظار الكلام الفصل من هيئات الرقابة والمحاسبة في الدولة.

تبقى الاشارة الى موضوع يتجاهله كثيرون ولا يركزون عليه لكنه نقطة الضوء الوحيدة في الظلم والظلمات، ففي قضية الكهرباء تتركز الاضواء على الوزير سلبا وايجابا. يتعرض لهجوم نواب ومعارضين او يحظى باشادة نواب وموالين... اما اعضاء فرق الطوارئ لإصلاح الأعطال والشبكات والمحولات فلا احد يتذكرهم مع انهم يستحقون الاشادة كل الوقت لانهم يعملون بضمير حي ويتحدون الاحوال الجوية الصعبة ويعرضون انفسهم لمخاطر الحرارة العالية. تراهم على اعمدة الانارة او في انفاق الكوابل. ينتقلون من منطقة الى اخرى على مدار الساعة. يعوضون بجهدهم واخلاصهم وتعبهم وعرقهم تقصير «الكبار» الذين يتكلمون في التصريحات والوعود والتنظيمات ويظهرون في وسائل الاعلام ويسافرون ويتحدثون في المؤتمرات... ولولا جهود الجنود المجهولين لكان وضعنا اصعب بكثير من الوضع الحالي.

الكهرباء تتجاوز المؤشر الاحمر لكن صحة الناس وكرامتهم خط احمر ايضا. ابحثوا في الدفاتر القديمة والملفات الجديدة. ارصدوا مكامن الخلل والاهمال والتقصير. تابعوا كيف رست الصفقات على من رست عليه... تعرفوا لماذا اتى الوزير الى منصبه.

أنا الله دروبنا ودروبيكم!

الراي ١٨ يونيو ٢٠١٠

على الأقل ٧٨٪ منا مسؤولون

عبداللطيف الدعيج

ذكرى الاستقلال تهل علينا هذه الايام والكويت المستقلة تعيش في ظلام ويفتقد مواطنوها مثل مواطني اي دولة فقيرة في العالم ادنى وسائل الراحة لمقاومة الحر اللاهب، الكهرباء لم تعد ترفا او دليلا على النعمة لدى الجيل الذي تربى على التكييف في البيت والعمل وحتى السيارة. لذا فاننا نعتقد ان افتقاد الكهرباء في دولة مثل الكويت غنية بنفطها وغنية بلواهيها ايضا امر غير عادي. المفروض ان نكون قد تحسبنا - طالما ان لدينا القدرات المالية - لاحتمال تزايد الطلب على الكهرباء. والمفروض ان تكون الحكومة خططت واستعدت لكل شيء عبر الموازنة بين قدراتها في توفير الكهرباء وبين التراخيص المعمارية والصناعية.

لكن طبعا الحكومة عاجزة، وليست مؤهلة. وحتى لا نتعامل على احد فان الحكومة الحالية لا تتحمل وحدها المسؤولية، بل تشاركها وتبزها فيها الحكومات السابقة الى جانب مجلس الامة والمواطنين الذين ليس لديهم احساس بالمسؤولية او الوعي الكافي للسيطرة على النهم الاستهلاكي للكهرباء ولبقية خدمات الدولة التي يصير البعض على ان تكون مجانية او شبه مجانية.

عندما صرح احد مسؤولي الكهرباء قبل شهور باننا مقدمون على ازمة كهربائية. كتب احد النواظير من متفلكي الدفاع عن المال العام يؤكد انه لا ازمة ولا هم يحزنون ولكنها كذبة كبرى يطلقها «المتفدون» كي يستفيدوا وينهبوا المال العام من مناقصة وهمية جديدة!! اوردت هذه الملاحظة للتأكيد بان الخلل جماعي والمسؤولية يتحملها كل الكويتيين، وبالذات اولئك الثمانية والسبعون في المائة ممن رفضوا زيادة سعر الكهرباء في استفتاء القبس يوم امس، وتتحملها الحكومات السابقة ومن شجع الزيادة السكانية الطبيعية او الاضافية، ومن سمح بزيادة نسب البناء، ومن غفل عن التخطيط او اجبر على صرف النظر عنه، وعقلية التوظيف التنفيعي لدى العموم، ومن يصير مثل نواب الشعبي على استمرار دعم الخدمات، واخيرا حماة المال العام والنهابة على حد سواء يشاركون الجميع المسؤولية.

ان حل مشكلة الكهرباء لن يكون عبر بناء محطات جديدة واستيراد مزيج من المولدات، فمساحة الكويت صغيرة ولن تتسع. هذه ليست نكتة وليست خيالا جامعا، فهي تكاد تكون حقيقة في ظل سياسة الانتفاع من جلب العمالة الحالية ومن خلال تشجيع التجنيس والانجاب والاصرار على الاحتفاظ بـمجانية او شبه مجانية الخدمة الكهربائية. بل الحقيقي هو المواجهة الشاملة لكل قضايانا والتصدى للفساد العام، والعام يعني الشعبي قبل الحكومي، المواطن قبل المسؤول. من دون المواجهة الشاملة مع جذور مشاكلنا فان تجاوز مشكلة الكهرباء لن يعني الا مواجهة اخرى او السقوط ضحية -كالعادة - لما لم يكن في الحسبان.

نعم للاستثمار.. لا لدعم السوق

جاسم السعدون

منذ بداية أزمة العالم المالية الاخيرة، ومع كل أزمة مرت على سوق الاوراق المالية الكويتي، كنا وما زلنا ضد التدخل الحكومي بالدخل لأسعار الاسهم، ومع الشراء بغرض الاستثمار المحايد والمهني.

ففي مثل هذه الازمات، تتدخل الحكومات احياناً بسياسات دعم كلي، ضررها اكثر بكثير من نفعها، وقد فعلت الكويت ذلك عام ١٩٧٨ فصرفت على الشراء العشوائي نحو ١٥٠ مليون دينار كويتي بأسعار ذلك التاريخ، ووضعت اول بذرة لازمة المناخ الكبير في عام ١٩٨٢ او اكبر أزمة اوراق مالية في العالم قياسا الى حجم اقتصاد البلد. وصرفت ٤ مليارات دينار كويتي من العدم المباشر في عام ١٩٨٢ وبعده بقليل، وثبتت سعرا لكل اسهم الشركات الكويتية المدرجة وقامت بشرائها حتى عام ١٩٨٤، وما زالت آثار أزمة المناخ الكبير قائمة. وبذلك محاولتين للتدخل المباشر في عام ١٩٩٧ ادت احدهما -التدخل في السياسة الائتمانية- الى تقديم ٣ قياديين في البنك المركزي استقالاتهم، وتراجعت الحكومة وتعاضى السوق، وتمت مقاومة الدعوة الى تأسيس صندوق عملاق لدعم السوق في عام ٢٠٠٦، وتعاضى بعدها السوق.

ولكن، في زمن الازمات يتم التوفيق ما بين السياسة النقدية التوسعية، والسياسة المالية الموجهة لما هو مفيد، مثل مشروعات التنمية التي تعالج الاختلالات الهيكلية، والسياسات الاستثمارية الحصيفة، وكلاهما الى جانب تحفيز النمو، تعمل بغرض وقف انزلاق الاقتصاد الى حقبة من التضخم السالب او Deflation.

وقد اشترت الهيئة العامة للاستثمار في زمن الازمة الاخيرة اسهم بعض الشركات المالية العالمية المتعثرة بغرض تحقيق عائد، وبعضها حقق عائداً، ومحاسبة الهيئة او دعمها ليس على مبدأ الشراء، لانه صحيح، وانما على توفيق او خطأ الحسابات لو حدث اي منهما والمهم هو محصلة اداء كل القرارات الاستثمارية وليس احدها.

وفي الكويت، هناك شركات عديدة جيدة، وهبوط اسعارها الى مستويات دنيا مؤشر قوي على ولوج الاقتصاد مرحلة التضخم السالب بكل ما يعنيه من اثر سلبي في القطاع المصرفي وفي عملائه -شركات وافرادا- المليئين، وتلك تكلفة غير ضرورية. وتسمية هذه الشركات، لا علاقة لها بمن يملكها، وانما لها علاقة بأسعارها وادائها المحتمل، او بمعنى آخر، الشراء المحتمل دفاعي يوفر السيولة الشحيحة ويستعيد بعض الثقة، واذا استثنينا الزمن القصير، يحقق عائداً على الاستثمار.

وأحد المعايير مثلا، هو شراء الشركة عند مستوى P/E يراوح ما بين ٨ و١٢ ضعفا محسوباً على أساس الأداء المحتمل في المستقبل وليس الأداء التاريخي، ذلك يعني ان الاستثمار في الشركة على المدى المتوسط سيحقق عائداً (موزعاً وغير موزع) يراوح ما بين ٨% و١٢%، بينما الشراء الآن يؤدي الى توفير سيولة لمن يحتاجها بشدة في الزمن القصير. ومعيار آخر هو الشراء بناء على تقويم متحفظ وحديث للقيمة الدفترية للشركات، فإذا هبط سعر السهم الى اقل من قيمته

الدفترية، يمكن شراؤه عند مستوى ٨٠٪ أو أقل من قيمته، وهناك شركات مدرجة تباع أسهمها حاليا بنحو نصف قيمتها الدفترية بتقويم سليم. ونحن نعتقد ايضا بسلامة الشراء لخصص سيطرة بخصم معقول في شركات مضغوطة أو شركات تائهة، بمعنى ليس لأحد سيطرة على ادارتها، ثم اعادة هيكلتها وتحويلها الى شركات ناجحة بشراكة مع اطراف في القطاع الخاص، وبيعها في الوقت المناسب.

لقد دعونا الى هذا النوع من الاستثمار في بداية الأزمة، والتاريخ ليس بعيدا، وتمكن العودة -على سبيل المثال- الى قراءة تقاريرنا أرقام: ٣٨/٢٠٠٨ بتاريخ ٢١/٩/٢٠٠٨، و٣٩/٢٠٠٨ بتاريخ ٢٨/٩/٢٠٠٨، و٤١/٢٠٠٨ بتاريخ ١٢/١٠/٢٠٠٨، و٤٣/٢٠٠٨ بتاريخ ٢٦/١٠/٢٠٠٨، و١/٢٠٠٩ بتاريخ ١١/١/٢٠٠٩، وما كنا وما زلنا نخشاه، هو استبدال معايير الاستثمار المهنية والمحايده عند الشراء بمعايير سياسية أو معايير مجاملة أو الدعم بأسلوب القطيع، بمعنى شراء شيء من كل شيء اجتنابا للانتقاد أو المساءلة.

القبس ٢٢ يونيو ٢٠١٠

يا كهربيا مرحبا.. بس لا تبلسونا!

عبدالخالق ملا جمعة

منذ سنتين وربما أكثر، ومشروع ترشيد الاستهلاك الكهربائي عبر الإعلام الرسمي والرسائل القصيرة يحاول القائمون عليه أن يفهمونا ويحذرونا نحن المواطنين من خطورة الأحمال الكهربائية وتزايدها على جودة الطاقة وديمومتها للخدمة، الأمر معقول ومطلوب حضاريا واقتصاديا، لكن الحقائق يجب أن توضع كاملة أمام كل الجهات المختصة، الرقابية منها والتنفيذية، وبالأخص وسائل الإعلام الخاصة والعامة، فالاستهلاك المفرط والإهمال، ومن وحي «افتتاحية» جريدة القبس الغراء، مسؤول عنهما الجميع لا السكن الخاص فقط! يعني باختصار أن أحد كبار مهندسي قوى وإنتاج الطاقة والكهرباء أوضح أن الاستهلاك السكني يأخذ ٣٠% فقط من كامل الإنتاج اليومي، في حين تتوزع النسبة المتبقية وهي ٧٠% على باقي القطاعات التجارية والصناعية!

يعني، وفروا مسجاتكم ولجان ترشيدكم وخلوا المواطنين مشغولين بمعاناتهم اليومية وتدريس عيالهم بدلا من إرعابهم وزيادة قلقهم، وكاف عليهم إبداعات الأرصاد الجوية، ووجهوا سهام النقد والتوضيح والإفصاح إلى القطاعات التي يفترض تركيز الرقابة عليها وعدم «مجاملتها» بغض الطرف عنها و«تبلسون» القطاع السكني، وشكرا يا كهربيا ومرحبا بالترشيد الحقيقي!

القبس ٢٦ يونيو ٢٠١٠

تجربتان في التوثيق

مظفر عبدالله

أول العمود: 'سالم مطر... ليش مات؟ يمكن ما أخذ الدوا بالوقت؟ أو يمكن ما عنده تجمع ومحامين؟... خلوني أنام!!'

لا توجد في بيئة العمل السياسي الكويتي أدوات رقابة شعبية فاعلة وعلمية تتابع أداء أعضاء مجلس الأمة والوزراء بشكل مستمر (كل الفصول التشريعية متتالية)، وتقوم أيضا برصد القوانين المخالفة للدستور والاتفاقيات الدولية المصادق عليها من قبل الدولة، وعلى ذلك يمكن القول إن صناديق الاقتراع الموسمية هي الأداة الوحيدة التي يملكها المواطنون للمحاسبة، لكنها تبقى وسيلة تهاجمها طبيعة البشر في النسيان، ولا يبقى للناخبين في أجواء الانتخابات من وسائل للتأثير في سلوكهم التصويتي سوى الصحف اليومية، وهي وسيلة غير محايدة، إضافة إلى الوسائل التقليدية، وهي العلاقات الاجتماعية التي تتخذ أشكالا مختلفة كالعائلة والطائفة والقبيلة.

نكتب عن هذا الموضوع للإشارة إلى الجهد الجاد الذي قامت به جهتان أهليتان، الأولى 'مركز اتجاهات' لصاحبه خالد المضاحكة وجهوده الجديرة بالاحترام في تقييم أداء النواب والوزراء حسب معايير سياسية واضحة، وكان قد قدم تقريرا علميا وإحصائيا حول أداء النواب من النساء كشف من خلاله قوة نشاطهن التشريعي مقابل ضعف أدائهن الرقابي وطبيعة تصويتهم على القوانين، وأحصى عدد أسئلتهم البرلمانية، ولمن وجهت من الوزراء وغيرها من التفاصيل، واستمر المركز في تقديم تقارير لاحقة عن نواب آخرين ووزراء، كذلك كوزيرة التربية والتعليم ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل وغيرهما، وهي تجارب مفيدة ويمكن البناء عليها، ونتمنى نشرها قبيل الانتخابات القادمة لتكون تذكيرا للناخبين عن أداء من يريدون تمثيلهم في البرلمان.

الجهد الآخر الجدير بالاهتمام والتقدير هو ما قامت به مجموعة 'صوت الكويت' بإصدارها كتيب 'القوانين غير الدستورية' (يمكن تصفحه على موقع المجموعة الإلكتروني)، وتضمن ٨ قوانين صدرت تباعا منذ عام ١٩٨٠ حتى اليوم، ومنها قوانين الجنسية، والتعليم العالي، وإنشاء الجامعات الخاصة، والعمل بالقطاع الأهلي، والمطبوعات والنشر، والتشبه بالجنس الآخر وغيرها من القوانين، وميزة هذا الجهد هو في تبيان نص القانون ومخالفته لمواد الدستور، وذكر أسماء من صوتوا 'مع' أو 'ضد' أو 'المتنعون' عن التصويت من الأعضاء منذ ما يقرب من ٣٠ عاما من عمر مجلس الأمة.

ما نود قوله في ذكر هاتين التجربتين أنه من دون تدوين وتوثيق للعمل البرلماني والسياسي في الكويت فإنه لا يمكن الحديث عن وعي عقلاني للناخب في اختياره لنوابه ومحاسبتهم على أدائهم البرلماني، وهو ضعف ندفع ثمنه كمواطنين من خلال إيصال عناصر غير مؤهلة للعمل السياسي، ومن دون شك فإن أي عمل توثيقي كالذي ذكرناه آنفا لا يمكن أن يستقيم من دون الاعتماد على مضابط الجلسات التي تتضمن مداخلات النواب والوزراء وتصويتهم وحضورهم للجلسات من عدمه، إضافة إلى ما تقدمه الجريدة الرسمية 'الكويت اليوم' من معلومات لا توجد في المضابط، وهي حضور وتغيب الأعضاء عن اجتماعات اللجان البرلمانية.

قالوا ولم أقل... «الحكومة غدرت فينا»

محمد الدلال

قال الشاعر «حب السلامة يثني عزم صاحبه... عن المعالي ويغري المرء بالكسل»

كان محل عبارة «الحكومة غدرت فينا» الهمس منذ أعوام عدة سابقة لا أذكر متى كانت! أما في أيامنا هذه فنجد ألسنة كثيرة عديدة تلهج بها ليل نهار، وبالعربي نهاراً في مكاتب المسؤولين في الدولة وليلاً في دواوين الكويت العامرة والبعض الآخر يطلقها صراحة في جلسات مجلس الأمة، وللتوضيح زيادة ومن دون نقصان فإن هذه العبارة تذكر من نوعين من الناس الأول منهما ذلك الذي ذاق مرارة الغدر كما يقولون عندما تتراجع الحكومة عن قرارات اعتمدها وشجعت أصحابها على المضي في تنفيذها ثم تأتي المفاجأة وفي ليلة ظلماء لا قمر فيها تتراجع الحكومة وكما نقول بالعامية تقص الحبل بأصحابها، وأما النوع الثاني وهم كثر في هذه الأيام فهم ممن يخشون الوقوع في فعل الغدر والتراجع فهم على طمام المرحوم لا نية لهم بتقديم الجديد أو المبادرة بأي مشروع أو برنامج في نطاق أعمالهم أو وظائفهم، وعليه نجد البلد مكانك راوح مع الأسف، وهؤلاء في تبريرهم لتصرفاتهم يرددون دائماً أكثر من ترديدهم سورة الفاتحة في صلواتهم الخمس بأن الحكومة ما ينشد الظهر بها!

هل ترى بالغت في دعم ما قاله الآخرون من أن الحكومة تغدر بأصحابها؟ والإجابة بالشك في ذلك فقد بلغ السيل الزبى كما يقال حتى خرج الكثيرون من طورهم وأصبح التصريح به في وضح النهار بعدما كان في جنح الليل والشواهد على ذلك عديدة، فبالأمس القريب يذكر وزير النفط الشيخ أحمد العبدالله في رده على سؤال برلماني أن السيدة مها ملا حسين وهى مسؤولة رفيعة المستوى في القطاع النفطي ذكرت أن الحكومة قد غدرت بالمسؤولين في القطاع النفطي! وفي مثال آخر صارخ حينما تراجعت وألغت الحكومة في إحدى جلسات مجلس الوزراء ودون نقاش أو تبرير موضوعي مشروع محطة الصببية لإنتاج الكهرباء في عهد الوزير بن سلامه مما أربك المسؤولين في وزارة الكهرباء حتى يومنا هذا وابتلي البلد من تراجع لا مبرر له حتى الآن؟ وليس ببعيد عنا ما قامت به إحدى الحكومات السابقة عندما قصت الحبل بالوزير بدر الحميضي بعد أن تم تدويره ونقله من المالية إلى النفط ليجد هذا الوزير نفسه بعد أيام من تعيينه في المنصب الجديد خارج التشكيل الوزاري ولسان حاله أنتم نقلتموني وعينتموني فلماذا هذا التراجع؟ وكذلك خلقت أزمة المجلس الأعلى للبترول في الأسابيع الماضية وبعضهم يؤكد أن هناك مؤامرة عليهم من أطراف حكومية بذاتها! ومنذ أسابيع قليلة يتعرض أحد الوزراء للشتم جهاراً نهاراً في إحدى القنوات من قبل شخصية معروفة وتقف الحكومة عاجزة عن التصرف في حماية وزيرها! وأخيراً وليس آخراً شراكة الرياضة، وعدم تطبيق القانون، وتضارب القرارات لتصبح سفينة الرياضة الكويتية أسيرة الأمواج المتلاطمة من التردد والتراجع الحكومي تجاه هذه القضية الشعبية!

يا سادة يا كرام إن المقصد من إثارة هذا الأمر وتذكير البعض بالقصص المكررة من النمط المستمر للتراجع والتخاذل في دعم من يعمل مع الحكومة أو ينفذ سياساتها هو خطورة تعاضل أزمة الثقة بين تلك الحكومات المتعاقبة وبين من غدر بهم أو من يخشون الغدر بهم، وإن تعاضل

أزمة الثقة جعلت الكثير من الأطراف تأبى ابتداء المشاركة في أي وزارة لعلمهم المسبق بافتقاد الحكومات للأسس المتينة في الاستقرار، وضمان الدعم والتأييد في استلام وتولي المشاريع الرئيسية التي تخدم الدولة والمجتمع، كما أن أزمة الثقة ذاتها هي التي صنعت بعبء كبيراً لدى القيادات المسؤولة في الدولة، وعلى رأسهم الوزراء الذين تبنوا خطأً غريباً بأن يجعلوا معظم قراراتهم تصدر عن طريق مجلس الوزراء مع أنهم المختصون بإصدارها خشية المواجهة وغياب الدعم المطلوب من مؤسسة مجلس الوزراء، وهي ذاتها التي جعلت عدداً من النواب يخشى العمل مع الحكومة لعلمهم المسبق بإمكانية الغدر بهم في أي لحظة، كما أن أزمة الثقة والخوف من التراجع الحكومي خلق قناعة عند عدد من المسؤولين بضرورة عدم المضي قدماً في الكثير من المشاريع الحيوية في البلاد متبنين المثل الدارج القائل الباب الذي يأتيك منه الريح سده واستريح.

نقول وبالله التوفيق أنه لن نتفعلنا خططاً للتنمية، أو قوانين جديدة تقرر في مجلس الأمة، أو تصورات توضع للتعامل مع قضايانا المحلية والإقليمية، ما لم تتوافر في مؤسساتنا القيادية، وبالأخص الحكومة، قيم وصفات وأفعال ومهارات القيادة، فالإدارة دون قيادة حكيمة قادرة و متمكنة ولديها قوة وحزم ونظرة ثاقبة للأمور ونية وفعل بتطبيق القانون ستجعل فعل الغدر لا قدر الله هو القاعدة وليس الاستثناء في تصرفات الحكومة مع العديد من القضايا، وسيكسر أزمة الثقة، ويجعل البلد أكثر جموداً مما عليه، أما القيادة التي ينشدها الجميع فتلك هي التي لديها رؤية وقدرة على الإدارة، وتضع نصب عينها دعم وزرائها والعاملين معها وفقاً للدستور والقانون وبما يضمن تحقيق أهدافها وخطتها... يقول جان كارلسون «لا يولد الناس متحليين بالثقة بالنفس وأهم دور للقائد هو غرس الثقة بالنفس في رجاله».

الراي ٢٢ اغسطس ٢٠١٠

تدمير منظم للتعليم ومخرجاته

د. أحمد يوسف الدعيح

ضعف الحكومة منذ زمن بعيد ممثلة بوزارة التربية تحديدا وفساد الكثير من نواب الخدمات ساهما بدرجة كبيرة في تدمير التعليم في الكويت، لن أتكلم عن التعليم العام، الابتدائي والمتوسط والثانوي، فهذا لا أفقه فيه كثيرا وبالتأكيد هناك الكثيرون من أهل الاختصاص ممن يحسنون الكلام عن هذا الموضوع أفضل مني، ولكن المسألة بدأت منذ مدة طويلة مع الذين لم يتمكنوا من الحصول على الشهادة الثانوية في الكويت بالطريقة الصحيحة التي يطبقها الطلبة المجتهدون وأسرههم الحريصة عليهم، ولجؤوا الى الحصول على شهادات الثانوية العامة الخرطي من بعض الدول الشقيقة، وبالحصول على هذه الشهادة يتمكنون من مواصلة تعليمهم الجامعي في جامعات فاشلة نخرتها الرشاوى، بل ويتمكنون بأساليب ملتوية من الحصول على شهادات عليا مثل الماجستير والدكتوراه من هذه الجامعات، أو من بعض المكاتب الفاسدة، وبعضهم وهو جالس في بيته ولم يغادر الكويت الى مقر دراسته، أعرف أحد كبار المسؤولين في الدولة حاول في سبعينيات القرن الماضي ونجح في مسعاه وحصل على الثانوية العامة بالطريقة اياها من بلد شقيق، ولذلك أشعر بالكرف والاشمئزاز كلما شاهدت معالي هذا النصاب على شاشة التلفزيون أو قرأت له تصريحاً في الصحافة.

ان الحكومة الرشيدة تعرف ولا تزال بمثل هذه الممارسات التي أصبحت ظاهرة مرعبة مشينة يسلب بها هؤلاء المرتزقة حقوق الطلبة الذين جدوا واجتهدوا وسهروا الليالي، وينافسونهم على الوظائف وعلى المناصب وعلى كل فرصة شريفة، انهم كالغربان الانتهازية يخطفون من المجتهدين ثمرة جهدهم وكدهم وتعبهم، ولكن كل ذلك ما كان ليتم لولا ضعف الحكومة أمام نواب الخدمات وسعيها الحثيث في ارضائهم وضمهم لصفوفها، والنواب هؤلاء، وبعضهم وللأسف الشديد من حملة الدكتوراه، وفي سبيل الصوت الانتخابي يستقتلون في الضغط على المسؤولين المعنيين في وزارة التربية ووزارة التعليم العالي لاعتماد هذه الشهادات والمؤهلات الفالصو، وفي سبيل البقاء في مناصبهم يذعن هؤلاء ويخضعون لضغوط نواب الأمة وضمائرها ما ينتج عنه افساد وتخريب منظم وممنهج للكثير من القطاعات في الكويت.

قبل أيام داهم فريق تفتيش تجارة محافظة الأحمدى أحد محلات الطباعة والتصوير وضبط العشرات من رسائل الدكتوراه والماجستير الجاهزة للبيع بأسعار تتراوح من ١٥٠٠ و ٣٠٠٠ دينار طبقا للتخصص والشهادة العلمية التي يطلبها الفشلة من هؤلاء النصابين، واعترف العاملون الذين تم ضبطهم بأنهم يزاولون هذا النصب والغش منذ فترة طويلة على مواطنين فاسدين، وان هذه الشهادات والرسائل المضبوطة ما هي الا نسخ عن رسائل وأطروحات حقيقية.الى فريق تفتيش تجارة محافظة الأحمدى الذين قاموا بهذا العمل المشرف نقول بارك الله فيكم وجزاكم الله ألف خير، وأرجو ألا يكون في ادارة تفتيش تجارة الأحمدى بعضا ممن تشملهم هذه المقالة.

أما الخبر الآخر فهو ما أعلنته وزارة التعليم العالي من تقسيمها للخريجين والطلبة الكويتيين الذين تخرجوا والذين لا يزالون يدرسون في جامعات الهند والفلبين الى ثلاث شرائح، الأولى تضم

الخريجين قبل قرار ايقاف الدراسة في البلدين في العام ٢٠٠٨، وهؤلاء سيتم اعتماد شهاداتهم بشرط تقديم واجتياز اختبارات تعدها لهم كلية الهندسة (لا أدري ما علاقة كلية الهندسة؟ هل هؤلاء من خريجي كليات هندسة في الهند والفلبين؟) والشريحة الثانية تضم الطلبة الخريجين بعد قرار الايقاف(٢٠٠٨) والذين لا يزالون يدرسون ولديهم ملفات وقبول مصدق لدى الوزارة التيسية(يا تعليم يا عالي كيف فتحتم لهم ملفات وأعطيتموهم قبولاً مصدقاً؟) وهؤلاء عليهم ان ينتقلوا الى جامعات معترف بها وسوف تتكفل الوزارة بنفقات تعليمهم، أما الشريحة الثالثة فتضم الطلبة الذين يدرسون على حسابهم الخاص وليس لديهم ملفات في وزارة التعليم العالي، وهؤلاء عليهم الانتقال للدراسة في جامعات معتمدة معترف بها.

قبل سنتين أخيرتني مسؤولية كبيرة جدا في التعليم العالي بأن الشق وايد عود وأكبر من ان يرتق لأن الأمر منذ بدايته الى هذه اللحظة يتجاوز عشرات الآلاف من الحالات، وان ضغوط نواب البرلمان أكبر من قدرة الحكومة على مواجهتها، فاذا كان ما قالته المسؤولية المعنية كذلك فلا يسعنا القول الا حسبي الله عليكم يا حكومة ويا نواب ويا مسؤولين متخاذلين في وزارة التعليم العالي ومعكم وزراء التربية على ما تسببتم به في افساد التعليم في الكويت ومخرجاته.

الوطن ٢٤ اغسطس ٢٠١٠

لا للزيادات.. نعم للعمل

هيثم حمد الشايح

إن لم يجد نوابنا الافاضل قضية ملحة تبقيهم في دائرة الضوء فانهم يسارعون الى الطريق الاسهل لكسب شعبية طاغية، ونعني به المقترحات الشعبوية المتمثلة في منح المواطنين امتيازات مالية اضافية من دون حساب مصلحة الوطن على المستويين المتوسط والبعيد.

أخيراً، برز على السطح مقترحان او ثلاثة على هذه الشاكلة، تبنى الأول زيادة علاوة الاولاد من ٥٠ ديناراً الى ١٠٠ دينار، فيما جاء الثاني بزيادة شاملة للرواتب، فيما الطامة الثالثة مقترح زيادة القرض الاجتماعي المخصص للزواج من كويتية الى الضعف. وفي كل هذا تأتي الحجة والمبرر ان الاحتياجات المعيشية للأسرة الكويتية لم يعد المستوى الحالي من الرواتب يكفي لسدها، فيما برر مقترحو قرض الزواج بالسعي لحل مشكلة العنوسة، وكان الاموال هي الحل السحري لذلك، ويتناسون انها مشكلة اجتماعية تتعلق بالسلوك العام لافراد المجتمع، وتغيير العادات والتقاليد، وتداخل الثقافات، وتغير المزاج العام للافراد.

تحسين مستوى المعيشة للأسر ليس شأنًا حكومياً وانما الشأن الحكومي توفير سبل المعيشة الكريمة، وهو ما يعني سد الاحتياجات الرئيسية لهذه المعيشة المتمثلة في المأكل والمشرب والملبس والسكن، وما عدا ذلك سيكون ترفاً لا مبرر له.

الحكومة تكفل وبشكل جيد ومُرض هذه الاحتياجات الاربعة، بل وتدعم السلع الرئيسية للمأكل، في حين انها توفر المسكن او بدل الأيجار، وعليه فان الاسر التي يشكو النواب كفاف حالها ليس لها وجود الا في مخيلتهم، وان قيل ان المواطنين يدعمون توجه النواب هذا، فاننا نقول ومن يرفض الزود إن حصل له؟

مشكلة الكويتيين ان كثيرين يريدون ان يكونوا اثرياء ويحملوا الحكومة مسؤولية دعمهم ليصبحوا كذلك بدعوى ان الكويت دولة غنية، وعليه فان مواطنيها يجب ان يكونوا اغنياء بلا استثناء، وهو منطوق اعوج يلغي الفروقات الشخصية بين الافراد ويدعم الكسالى وغير المنتجين وغير المبدعين.

من يرد الثراء وتحسين مستواه المعيشي فان عليه ان يعمل لأجل ذلك، وهنا نظن ان النواب مثلاً مطالبون بالغاء قوانين تحجر على المواطنين العمل في الحكومة والقطاع الخاص، وهو امر غير مبرر لمن يمتلك الوقت والقدرة على ذلك ويريد ان يحسن مستواه المعيشي ولا يجد من الحكومة عوناً الا بخلق وقت فراغ قاتل له يقضيه بين الدواوين والمنتديات والاسواق من دون انتاج يعود عليه بالنفع والفائدة.

الحكومة ترفض منح رخص تجارية للموظفين في اجهزتها، وهو منطوق أعوج لانها عجزت عن حكم هؤلاء في مقار عملهم والاستفادة منهم في الخدمة العامة التي يقدمونها، فما كان منها الا ان منعتهم من الانشطة التجارية وكأنها تشجعهم على التحايل، اذ يعتمد كثيرون الى استصدار رخص تجارية باسماء اقارب لهم.

هذه المقترحات في ظني هي ما يشجع المواطن على الانتاج وتحسين معيشته، وبالطبع بشرط ألا يؤثر ولا يخل بعمله الاصلي في الحكومة، وليس منحه مزايا مالية تتبخر بمجرد صرفها في ظل هذه النزعة الاستهلاكية المسيطرة على افراد المجتمع.

الإضرابات وتجار الإقامات

د. بدر الديحاني

إن الممارسة الفعلية قد أثبتت أن السياسة الحكومية الحالية المتعلقة باستخدام العمالة الوافدة بشكل عام والعمالة الهامشية بشكل خاص قد فشلت فشلاً ذريعاً، لذا فإنه من الضرورة بمكان إعادة رسم سياسة عامة جديدة تأخذ في الاعتبار الحاجة التنموية الفعلية إلى هذه الأعداد البشرية الضخمة من العمالة الأجنبية الهامشية.

عادت إضرابات العمالة الهامشية الفقيرة التي يقوم بها العمال البسطاء من أجل المطالبة بحصولهم على حقوقهم الإنسانية البسيطة، وبالذات انتظام دفع مرتباتهم الشهرية التي تمتنع الشركات الظالمة عن دفعها لهم أشهراً طويلة، مع أن ذلك مخالف لقانون العمل، علاوة على أنه يعتبر عملاً غير إنساني وغير أخلاقي أيضاً.

عادت الإضرابات بعد توقف لفترة من الزمن انتظاراً لما ستسفر عنه الوعود الحكومية الكثيرة التي أطلقت غير مرة من قبل، وبالذات قبل عامين عندما تحولت الإضرابات العمالية إلى أعمال شغب في منطقة جليب الشيوخ، إذ وعدت الحكومة آنذاك بمعالجة جذرية لهذه المشكلة التي تتجدد وتكبر عاماً بعد آخر، لكن يبدو أن الوعود الحكومية قد ذهبت أدراج الرياح، والدليل على ذلك تجدد الإضرابات العمالية في أكثر من مكان للأسباب ذاتها، مع احتمال تحولها إلى أعمال شغب شبيهة بتلك التي حدثت قبل عامين.

لقد توقعنا حينذاك أن تتجدد إضرابات العمالة الهامشية للمطالبة بحقوقها وذلك لسبب بسيط جداً وهو معرفتنا بأن المشكلة لن تحل من جذورها، إذ إن الحكومة عودتنا على أنها تعتمد دائماً على سياسة ردة الفعل بدلاً من الفعل، لذا فإنها تركز دائماً على معالجة بعض مظاهر المشاكل العامة التي تنفجر فجأة أو تتعامل مع آثار القضايا العامة ونتائجها وتداعياتها بدلاً من البحث في أصل المشكلة الرئيسية التي تتطلب، في حالتنا هذه، القيام بمعالجة جذرية للتركيبة السكانية المختلة التي لا بد أن تشمل ضمن مكوناتها الرئيسية سياسة الحكومة المتعلقة باستخدام العمالة الهامشية.

لقد تعاملت الحكومة مع إضرابات العمالة الهامشية آنذاك تعاملًا أمنياً فقط، ثم أغلقت الموضوع، على ما يبدو، باعتبار أن القضية قد حلت متجاهلة بذلك الأسباب الرئيسية التي أدت إلى الإضرابات وأعمال الشغب التي نراها تعود من جديد هذه الأيام.

وكما قلنا من قبل فإن الممارسة الفعلية قد أثبتت أن السياسة الحكومية الحالية المتعلقة باستخدام العمالة الوافدة بشكل عام والعمالة الهامشية بشكل خاص قد فشلت فشلاً ذريعاً، لذا فإنه من الضرورة بمكان إعادة رسم سياسة عامة جديدة تعالج الاختلالات الهيكلية في التركيبة السكانية، وتأخذ في الاعتبار الحاجة التنموية الفعلية إلى هذه الأعداد البشرية الضخمة من العمالة الأجنبية الهامشية التي تحمل ثقافات ولغات وعادات وسلوكيات وأخلاقيات متنوعة، وما يترتب على وجودها بهذه الكثافة العددية من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية وأخلاقية، لاسيما أن الإطار العام لخطة التنمية الذي أرفق مع القانون رقم ٩ لعام ٢٠١٠ ينص على تعديل التركيبة السكانية.

فهل سنرى، يا ترى، تغييراً جذرياً في السياسة الحكومية يتماشى مع ما ورد في الإطار العام لخطة التنمية بخصوص تعديل التركيبة السكانية أم أننا سنبقى 'على طمام المرحوم'، ما يعني أنه ممنوع الاقتراب قطعياً من تجار الإقامات المتنفذين؟

إصلاح التعليم.. ضرورة اقتصادية

سعيد توفيق

كواحد من المهتمين والمتابعين للشأن الاقتصادي.. لا أملك سوى ان أشارك الذين يدقون ناقوس الخطر بشأن نظامنا التعليمي الذي وصفته دورية «أكسفورد» بالمریض وأشدد بأنه يتوجب علينا جميعا ان نضع الاهتمام باصلاحه في مقدمة أولوياتنا وفي العربة الأولى من قطار التنمية والأمر لا يتعلق بحاضر ومستقبل ووجود البلد من أساسه.. وأی جهد يبذل للإصلاح لابد ان يكون موجها نحو الكيف لا الكم.. أي بجودة التعليم لا عدد الطلبة.. وهذا ليس أمرا هينا ولا هو بالبسيط.

.. والأمر أشبه ما يكون.. اذا أردنا حلا لتعديل أوضاعنا السيئة استصلاح الأرض وتهیئة التربة ثم وضع البذور المناسبة وبذل العناية اللازمة لرعايتها ونموها والانتظار لسنوات حتى یثمر ويحین قطافها.. أي بصريح القول ان تقويم الاعوجاج المائل للعیان في شتی مناحي الحياة من حولنا لن يتم بخطة التنمية التي یزداد الجدل بشأنها ويرتفع حدة الأصوات حولها.. ولنتساءل بصوت عال من سيقود التنمية (التي یختلفون حولها) خلال السنوات المقبلة وما بعدها؟ هل القطاع العام بأمراض الشیخوخة التي یعاني منها أم القطاع الخاص الذي لن یكون خریجو نظامنا التعليمي الحالي قادرین على تحمل أعباء القيادة.

لیکم بعض التفاصيل وشيء من الأرقام فوفقا لتقرير أصدره في وقت سابق من العام الماضي فان الكويت جاءت في المستوى الخامس في ترتيب أفضل النظم التعليمية الملتزمة بمعیار «Trend in math and science study» «TIMSS» وهو المعیار المعني بمناهج الرياضيات والعلوم وهو مركز متأخر جدا.. حیث ان المعیار مكون من 8 مستويات كما أنها صنفت في ذیل قائمة الدول التي جاءت في هذا المستوى ومن المعلوم ان مواد العلوم الرياضيات هي حجر الأساس لأي نظام تعليمي متطور.. وكما تقول دورية أكسفورد فان البنك الدولي في تقريره یحذر بأن الجامعات والمعاهد العلمية المرموقة في مختلف دول العالم سوف تعید النظر في قبولها واعتمادها لشهادات الثانوية العامة في الكويت خلال السنوات القليلة المقبلة ما لم يتم اصلاح النظام التعليمي.

قد يبدو الأمر مثيرا لاستغراب ورفض البعض ان یراقب البنك الدولي عن كثب أداء الأنظمة التعليمية في مختلف دول العالم ویصدر بشأنها تقارير تستحوذ على متابعة واهتمام كبيرین من قبل الحكومات والجامعات والمعاهد والمنظمات المعنية وتساهم كمصدر للمعلومة في قرارات هامة، تصدرها تلك الجهات وتؤثر فینا وفي غیرنا بشكل مباشر.. وعليه يجب ان نعطي اهتماما كافيا لتلك التقارير.

ودورية أكسفورد في معرض نقلها للجدل الدائر حول تمديد الساعات التعليمية في الكويت والذي بات یطلق علیه خطأ بتمديد الدوام المدرسي بین وزيرة التربية الدكتورة موضي الحمود المؤیدة له وجمعية المعلمين التي تؤكد بأنها غیر مقتنعة بالمبررات التي تسوقها الوزيرة وترفض أي زیادة في تلك الساعات.. تذكر أرقاما یجدر بنا جميعا ان نقف عندها لأنها تتعلق بمصلحة

ومستقبل الأجيال القادمة ومصصلحة البلد..وأنا هنا أخاطب أولياء الأمور بمن فيهم أعضاء جمعية المعلمين لأنهم بالنهاية أولياء أمور تهمهم مصلحة أبنائهم وبالتأكيد مصلحة الوطن..تقول دورية أكسفورد بأن متوسط الساعات الدراسية للطالب في الكويت في مراحل التعليم الأساسي لم يتجاوز ٥٢٠ ساعة مقارنة ب ٨٠٠ ساعة لنظيره في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي التي تضم الدول المتقدمة في أوروبا وأمريكا وكندا واليابان وأستراليا.

ونعود لنذكر بأن اصلاح الاقتصاد يبدأ من اصلاح التعليم..ونقول ذلك ونحن نقر بأن ما يرصد للتعليم في ميزانية الدولة ليس قليلا ولكن نحن لا نتحدث عن الكم ولكن عن الكيف..فاذا كانت خطة التنمية تتحدث عن تشكيل هوية الاقتصاد الوطني بما يعطي القطاع الخاص دورا أكبر في تطور المجتمع من خلال النموالاقتصادي النوعي الموجه لبناء الانسان فان التساؤل المشروع هو أليس ذلك يكون من خلال قرارات تتخذ في مؤسسات كلا القطاعين العام والخاص..وبالتبعية هذه القرارات يتخذها مسؤولون يتبأون مواقع قيادية..فهل مخرجات نظامنا التعليمي ستكون مهياة وقادرة على ذلك..كلنا نتحمل مسؤولية الاجابة.

الوطن ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠

جيوب الوطن وجيوب المواطنين

عبد الحميد علي عبد المنعم

انتهى الباحث الى المطالبة بتعويض الموظفين العمامين عن جميع ايام الخميس سابقا، والسبب حاليا، و اضافتها الى رصيد اجازاتهم، والغاء ما يسمى بالسقف الأعلى للاجازات المتراكمة للموظف العام وتعويضهم ماديا وادبيا عنها، جاء ذلك في بحث نشرته «الوطن» تحت عنوان «جيوب الحكومة وجيوب الموظفين» ثم نشرت لاحقا تنفيذ ورد ديوان الخدمة المدنية عليه.

والسؤال المهم هنا: هل نحن بحاجة الى مثل هذه البحوث في دولة ترعى المواطن منذ ما قبل المهدي الى اللحد بكل معنى الكلمة؟ فكما هو معروف تبدأ رعاية المواطن بمستشفى حكومي مجاني منذ ان يصبح جنينا في بطن أمه وحتى يغادر الدنيا في قبر حكومي ملتفا بكفن مجاني ايضا، مروراً بالتعليم والصحة والتوظيف والاسكان والأمن وكل ما يوفر له سبل الحياة الكريمة، رغم ان ذلك لا يمنعنا من الاهتمام بتقييم الخدمات الحكومية والمطالبة بتحسينها.

إن البحث العلمي يجب ان يتجه إلى ظاهرة تدني عطاء المواطن رغم كل ما تقدمه له الدولة، فنرى مظاهر التهرب من اداء العمل، واهدار ساعات الدوام في ما لا طائل منه، والتعسف في استغلال كل انواع الاجازات التي يسمح بها القانون، ومحاولة التصلب من الالتزام باستخدام الوسائل التقنية المتقدمة في ضبط الحضور والانصراف، واستغلال ثغرات القانون في الحصول على اعفاءات صحية من دون مسوغ حقيقي، وتفاضي بدلات من اعادة الهيكلة مقابل وظائف وهمية، وممارسة الاعمال الحرة اثناء الدوام الحكومي بأسماء الزوجة أو الابناء، الى آخر هذه الممارسات المموجة.

إن الباحثين والنشطاء في ساحات الشأن العام مطالبون بمراجعة مواقفهم وتجنب تكريس قيم الاستحواذ والمبالغة في المطالبة بالحقوق من دون الالتفات نهائيا الى الواجبات، وان وطننا انهكه الفساد وصراعات النفوذ بأشكالها لهو ادعى لان نرفق به، فرفقا بالوطن.

القبس ٢٨ سبتمبر ٢٠١٠

تجارة الإقامات.. قطع الأعناق؟!!

ناصر العبدلي

وزير الشؤون الحالي د. محمد العفاسي له بصمات واضحة في معالجة وتبريد كثير من القضايا الساخنة في وزارته، سواء أكانت تلك القضايا تجاوزات او معارك مفتعلة لا مبرر لها، لكن اصرار الوزير العفاسي ورغبته في الاصلاح اصطدما كما توقعت في فترة سابقة بمراكز القوى المختبئة خلف الكواليس.

مراكز القوى في وزارة الشؤون لا يستطيع احد ان يراها بالعين المجردة، بل من يرد ذلك فعليه ان يستعين بقدرات النائب السابق الفاضل مشاري العصيمي، الذي تمكن من تحديد تلك القوى وحصرها عندما ساهم وعدداً من زملائه النواب في تشكيل لجنة تحقيق برلمانية وضعت تقريراً تضمن كل انواع التجاوزات، ومن بينها التجاوز الاخطر المتاجرة بالبشر.. فماذا جرى؟

تجاهلت الحكومة ذلك التقرير وصمّت آذانها عما يجري حتى وصلنا الى ما وصلنا اليه حالياً، فضيحة رآحتها تزكم الانوف ووصلت شظاياها الى المنظمات الدولية المهتمة بحقوق الانسان، والضحية سمعة الكويت! فمهما فعلنا من خير عن طريق الجمعيات الخيرية فلن يسمع به احد لاننا في قائمة الدول المتاجرة بالبشر.

مراكز القوى تعبر عن نفسها بمسؤول هنا وآخر هناك في الوزارة المعنية بعمالان على «عرقلة» مشروع الاصلاح، وليس نظام الكفيل سوى احد أوجه الفساد التي تحميها مراكز القوى تلك.. فلماذا؟ لانها تحولت الى تجارة تصل قيمتها -وفق التقديرات المحلية- الى ثلاثة مليارات دينار كويتي يتبادلها اولئك على شكل رشى لشراء الضمائر والعامل البسيط يتفرج على جهده وعرقه يذوبان بين ايدي عرابي تلك المافيا من دون ان يلوح في الافق من يستطيع انقاذه.

تلك المراكز ارتعبت عندما سمعت ان هناك توجهاً لالغاء نظام الكفيل، فاستنفرت كل قواها من اجل عرقلة هذا التوجه امتثالاً لشعار «قطع الاعناق ولا قطع الارزاق»، ويبدو ان استنفارها لقواها وجد صدى عند حماة الفساد والتجاوزات في البلد، مما جعلهم يضغطون بكل ما أوتوا من قوة لشطب توجهات كهذه، بل وتحذير المعنيين من العودة الى مثل تلك التوجهات، باعتبار ان تجارة الاقامات والاتجار بالبشر خط احمر لا يمكن المساس به.

المعركة الآن مع وزير الشؤون اصبحت على المكشوف، ويمكن ان تكون هناك تصريحات من بعض الاطراف النيابية تنتقده وتنتقد أداءه في قضايا اخرى في محاولة «تمويه» عن اهدافها الحقيقية، لكن كل معني بمتابعة الشأن العام يعرف تمام المعرفة ان د. العفاسي رقم صعب في معركة محاربة الفساد، حتى وان كان الموج يطغى عليه في بعض المرات.

الملاحق

ملحق (١)

موجز سير الباحثين المساهمين في ملف الكتاب

ملحق (٢)

موجز سير كتاب المقالات

ملحق (٣)

الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

ملحق (٤)

إطار مشروع إعداد الكتاب و القائمين عليه

ملحق (٥)

صور من مشروع كتاب ضد الفساد في عامه الأول ٢٠٠٩



ملحق (١)

موجز سير الباحثين المساهمين في ملف الكتاب



جاسم خالد عبد العزيز السعدون

مؤسس مجموعة الشال عام ١٩٨١ وتضم منظومة من عدة مؤسسات داخل و خارج الكويت
رئيس مجلس إدارة شركة الشال للاستثمار من ٢٠٠٥ حتى الآن
عضو مؤسس في الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية.
عضو في منتدى التنمية لدول الخليج العربية ومنسق عام له على مدى ٦ سنوات (١٩٨٦ - ١٩٩٢).
لديه مؤلفان و عدد كبير من الأوراق البحثية الاقتصادية.



أ. د. غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية - جامعة الكويت.
خبير دولي معتمد لدى العديد من المنظمات الدولية.
كبير باحثين غير مقيم في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي في واشنطن
مستشار وكاتب صحفي في جريدة الجريدة الكويتية.



أ. د. فؤاد الصلاحي

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة صنعاء
الدرجة العلمية حاليا professor
رئيس قسم علم الاجتماع ٢٠٠٥-٢٠٠٧
ناشط في مجال المجتمع المدني وحقوق الإنسان
له العديد من الكتب و الدراسات و الأبحاث
Alsalahi_fuad@yahoo.com
alsalahi2008@gmail.com



فالح شمخي العنزي

عمل مسئولاً للنشر الإلكتروني في مركز الخليج للأبحاث في دبي
يعمل حالياً مديراً لتحرير مجلة «آراء حول الخليج» في مركز الخليج للأبحاث
ناشط في قضايا حقوق الإنسان
لديه العديد من المقالات المنشورة في الصحف الكويتية والخليجية في طيف من القضايا العلمية
والسياسية والاجتماعية.
faleh@grc.ae



د. بدر الديحاني

عضو هيئة التدريس - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت .
مساعد نائب مدير جامعة الكويت للشؤون العلمية ٢٠٠٦-٢٠٠٨ .
رئيس قسم الإدارة العامة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت ١٩٩٥-١٩٩٧ .
عضو مؤسس لمركز التميز في الإدارة - كلية العلوم الإدارية - جامعة الكويت ١٩٩٥
أمين السر - جمعية أعضاء هيئة التدريس بجامعة الكويت ١٩٩٩-٢٠٠٠ و نائب رئيس جمعية الخريجين
٢٠٠٧- حتى الآن .
كاتب صحفي - جريدة الجريدة



د. محمد بن عصّام السبيعي

ممثل مكتب نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية في اللجنة الاستشارية العليا للشؤون التنموية والاقتصادية.

محاضر غير متفرغ للنظم السياسية والعلاقات الدولية وسياسات التنمية في الجامعة العربية المفتوحة، الكويت.

حاصل على جائزة وكالة الأنباء الكويتية (كونا) للإبداع الصحفي ١٩٩٢ له العديد من الكتب و الدراسات و الأبحاث



احمد غلوم بن علي

كاتب رأي في صحيفة السياسة الكويتية

عضو في جمعية الصحفيين الكويتية

عضو في الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان

Tahmasbi@hotmail.com

ملحق (٢)

موجز سير كتاب المقالات



د. إبراهيم بهبھاني

مدرس بكلية طب الأسنان في جامعة الكويت
عضو جمعية الصحفيين الكويتية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
عضو منظمة العفو الدولية
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام



أحمد الدين

كاتب سياسي، ومدير عام دار قرطاس للنشر.
-كاتب صحافي في جريدة «عالم اليوم»
نائب رئيس تحرير صحيفة «الوطن» ١٩٩١- أبريل ١٩٩٢.
مدير تحرير صحيفة «الطلیعة» الأسبوعية ١٩٩٢-١٩٩٤.
الأمين العام الأسبق للمنبر الديمقراطي الكويتي ١٩٩٩- ٢٠٠٠.



أحمد عبدالمحسن المليفي

ليسانس حقوق وشريعة من جامعة الكويت - ١٩٨١
ماجستير في القانون من الولايات المتحدة الأمريكية ١٩٨٤ .
محامي من سنة ١٩٩٩ لغاية سنة ٢٠٠٣ .
عضو مجلس الأمة من عام ٢٠٠٣ حتى العام ٢٠٠٨



أحمد عيسى
ليسانس إعلام جامعة الكويت
صحفي في جريدة القبس سابقا
معلق سياسي في جريدة الجريدة



أحمد يعقوب باقر
عضو مجلس أمه سابق
وزير سابق لعدة وزارات: التجارة و الصناعة، العدل، البلدية، العدل، الأوقاف، وزير دولة لشؤون مجلس
الأمة
كاتب سابق في صحيفة الرؤية



جاسم بودي
بكالوريوس إدارة أعمال - جامعة الكويت ١٩٧٧
العمل في مجال التجارة والاستثمار منذ عام ١٩٧٨ وحتى عام ١٩٩٤ .
نائب رئيس مجموعة شركات بودي منذ عام ١٩٧٨ .
رئيس مجلس إدارة شركة مجموعة الراي الإعلامية ش.م.ك



حسن العيسى

ليسانس حقوق - جامعة الكويت ١٩٧٢
ماجستير في القانون الدولي العام
كاتب مقالات منذ عام ١٩٨٨ في صحف الوطن والقبس والجريدة



د. حسن عبدالله جوهر

عضو مجلس الأمة الكويتي
عضو هيئة التدريس في العلوم السياسية - جامعة الكويت
كاتب صحفي في صحيفتي الجريدة و الطليعة
عضو ورئيس للعديد من اللجان العلمية محلياً ودولياً



حسن مصطفى الموسوي

مهندس بشركة البترول الوطنية الكويتية
ماجستير إدارة أعمال (MBA) تخصص تمويل من جامعة روتردام لإدارة الأعمال RSM ٢٠٠٩



حسين عبدالله

مسؤول الأخبار القضائية والقانونية ومعد الصفحة القانونية في جريدة الجريدة
محامي أمام محكمة التمييز والدستورية العليا
عضو جمعية الصحفيين الكويتية
عضو جمعية المحامين الكويتية



د.حنان الخلف

دكتوراه فلسفة- جامعة واترلو- كندا
عضو هيئة تدريس جامعة الكويت- كلية الآداب- قسم الفلسفة.
عضو في جمعية الشفافية الكويتية



د.خالد القحص

أستاذ التلفزيون في قسم الإعلام بجامعة الكويت
رئيس تحرير جريدة آفاق الجامعية السابق
كاتب صحافي في جريدة الوطن



ذعار الرشدي

مسؤول القسم الأمني في جريدة الأنباء
كاتب صحافي في جريدة الأنباء
معد صفحة الواحة في جريدة القبس سابقا
معد صفحة ملتقى الشعراء في جريدة الوطن سابقا
مدير تحرير مجلة الغدير سابقا



المحامي راشد الردعان
محامي كويتي
كاتب صحافي في جريدة الوطن



سامي النصف
صاحب زاوية صحفية في الصحافة الكويتية منذ ١٩٨٠ حتى اليوم
صاحب زاوية سابق في جريدتي الأهرام المصرية والشرق الأوسط الدولية
مستشار إعلامي في الديوان الأميري



د. سامي ناصر خليفة
أستاذ قسم العلوم السياسية في الجامعة العربية المفتوحة
مستشار وزير التجارة والصناعة
مستشار لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمة
كاتب زاوية في صحيفة الرأي



سعود عبدالعزيز العصفور
أستاذ في قسم التاريخ بجامعة الكويت
له العديد من الكتب و البحوث المنشورة في مجلات علمية محكمة



سعيد توفيقى

مدير إدارة التسويق والعلاقات العامة بالوكالة في بيت التمويل الكويتي
كاتب صحافي في جريدة القبس



المستشار شفيق إمام

مستشار في مؤسسة التأمينات الاجتماعية
خبير دستوري
كاتب صحافي في جريدة الجريدة



د. صادق محمد البسام

عميد كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية خلال الفترة من ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٥
مدير عام لبنك البحرين والكويت - فرع الكويت ١٩٨٦
رئيس جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية للفترة ١٩٨٧ - ١٩٨٩



صالح الغنام

كاتب في جريدة (الوطن) حالياً .
مدير تحرير مجلة أجوار الشهرية سابقاً
كاتب في جريدة (الرؤية) سابقاً
عضو جمعية الصحفيين
عضو مؤسس لـ (تجمع الكتاب)



ظاري جاسم الشمالي

كاتب صحافي في جريدة النهار حالياً
كاتب في جريدة القبس سابقاً
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام
عضو جمعية المهندسين الكويتية



عامر ذياب التميمي

مستشاراً أساسياً غير متفرغ لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الكويت
ساهم بالكتابة في عدد من المجلات المتخصصة الكويتية و الخليجية
أسس وآخرون الجمعية الاقتصادية الكويتية وترأس مجلس الإدارة خلال الفترة من ١٩٩٤ - ٢٠٠٤
أسس وآخرون نادي الكويت للسينما وترأس مجلس الإدارة عدة مرات
أسس وآخرون الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان وهو الآن أميناً للسفر في الجمعية منذ إبريل ٢٠٠٨ .
تبوأ عضوية مجلس إدارة جمعية الخريجين الكويتية ورابطة الإجماعيين



د.عباس المجرن

دكتوراه في الاقتصاد من جامعة اكستر بالمملكة المتحدة ١٩٨٥
محاضر بجامعة الكويت ، قسم الاقتصاد ، كلية العلوم الإدارية
له عدة أبحاث منشورة في دوريات وإصدارات علمية عالمية محكمة



عبدالحميد العوضي

بكالوريوس الهندسة الكيميائية - جامعة الإسكندرية عام ١٩٨١
مؤسسة البترول الكويتية - قطاع التسويق العالمي
كاتب مقالات نفطية في بعض الصحف الكويتية



عبدالرحمن الحمود

نائب رئيس شركة الملاحة العربية المتحدة سابقا
أحد مؤسسي جمعية العلاقات العامة الكويتية
عضو جمعية الصحفيين الكويتية



عبدالرزاق عبدالله

محامي أمام محكمة التمييز والمحكمة الدستورية.
عضو جمعية المحامين الدولية (IBA)
عضو جمعية المحامين الكويتية
كاتب أسبوعي في الصفحة الاقتصادية بجريدة القبس.



عبدالعزيز عبدالله جاسم القناعي

ماجستير إدارة المعلومات، جامعة كيرتن للتكنولوجيا، استراليا ٢٠٠٨
عضو جمعية الصحفيين الكويتية.
عضو تجمع الكتاب.
صدر له ديوانين شعر عام ١٩٩٣ - ١٩٩٥
كاتب صحفي بجريدة الشاهد / جريدة الدار



د.عبدالعظيم حنفي

دكتوراه في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة
خبير في منبر الحرية الأمريكي التابع لمعهد كاتو الامريكي /واشنطن
كاتب بصحيفة الجمهورية المصرية والسياسة الكويتية



عبدالكريم الغربلي

مساعد قائد سررب، طيار عمليات مقاتل، القوة الجوية الكويتية.
مستشار نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع الكويتي السابق
مستشار في مجلس الأمة الكويتي.
عضو جمعية المحاسبين والمراجعين
عضو جمعية الصحفيين



د.عبداللطيف الصريح

دكتوراه في إدارة الأعمال (تخصص إدارة الموارد البشرية) .
مستشار في التنمية البشرية
مدرب معتمد للعلوم النفسية والعقلية لدى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي - وزارة التربية - دولة الكويت.
كاتب صحفي في صحيفة (الراي) .



عبداللطيف الدعيح

كاتب صحافي في جريدة القبس منذ يونيو ١٩٩١
كاتب صحافي في جريدة المعلم عام ١٩٧٠
نائب رئيس تحرير جريدة السياسة عام ١٩٧٢



د. عبدالله العبدالجادر

دكتوراه في إدارة الموارد البشرية - جامعة واشنطن

مستشار تنظيم وإدارة

المشاركة في أعداد وتصميم الهيكل التنظيمي لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية ومحطاتها الخارجية .



عبدالله خلف

كاتب و ناقد اعلامي

رئيس و مراقب البرامج الأدبية و الثقافية في الاذاعة

كتب و قدم و لا يزال العديد من البرامج الثقافية

له العديد من المؤلفات الأدبية و السياسية

عضو رابطة الأدباء حاليا و رئيسها الأسبق

د. عبدالمحسن حمادة

أستاذ في كلية التربية في جامعة الكويت سابقا

رئيس تحرير المجلة التربوية سابقا .

شارك في أعمال لجان على مستوى القسم والكلية والجامعة وبعض الوزارات وخاصة وزارة التربية



علي البداح

بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة القاهرة

رئيس الشركة الأهلية الخليجية للاستشارات الإدارية والمالية

نائب المدير العام لبنك الكويت والشرق الأوسط سابقا

رئيس الاتحاد الوطني لطلبة الكويت سابقا



د.علي الزعبي

أستاذ في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت
كاتب سياسي واجتماعي (له عدة مقالات في صحف محلية يومية منها جريدة القبس والوطن والرأي).
مستشار فريق المكتب الإنمائي للأمم المتحدة في دولة الكويت، في مشروع المرأة والتنمية المجتمعية
سابقا



د.علي الطراح

أستاذ مشارك في قسم علم الاجتماع، جامعة الكويت.
عميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق.
كاتب صحفي في صحيفة الوطن.
عضو هيئة تحرير العديد من المجلات والدوريات العلمية



علي القلاف

كاتب صحفي في جريدة الأنباء
عضو جمعية الصحفيين الكويتية
باحث في مركز بحوث التطوير الإداري- ديوان الخدمة المدنية



د.عيسى الأنصاري

مستشار ثقافي في السفارة الكويتية بمصر
أستاذ في التعليم المستمر بقسم أصول التربية - جامعة الكويت
كاتب صحفي في جريدة الرؤية سابقا
عضو جمعية الشفافية الكويتية



غادة العيسى

ماجستير إدارة الأعمال ، جامعة كولومبيا ، الولايات المتحدة الأمريكية العام ١٩٨٦
الشريك المدير في شركة الهدف للاستشارات الاقتصادية والمالية والإدارية
مدير عام شركة المصالح الكويتية للاستثمار المالي



غليص بن عكشان

دبلوم الدراسات العليا في القانون المدني
محامى لدى المحكمة الدستورية ومحكمه التمييز
عضو جمعيه المحامين الكويتية
عضو نقابة المحامين العرب
كاتب في صحيفة الشاهد



فوزية سالم الصباح

محامية حكومة في مجلس الوزراء خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٨
عضو جمعية الصحفيين الكويتية .
عضو جمعية المحامين الكويتية .
عضو جمعية حقوق الإنسان الكويتية.
كاتبة في جريدة الرأي.



د. فيصل الشريفي

عميد كلية العلوم الصحية
أستاذ دكتور في قسم صحة البيئة.
مستشار سابق بلجنة شئون البيئة مجلس الأمة.
كاتب صحفي بجريدة الجريدة الكويتية .



د.كافية رمضان

أول دكتورة عربية في أدب الطفل بجامعة الكويت
رئيسة تحرير مطبوعتين (مجلة الأطفال سدرة ودليل الوالدين)
لها ٥٠ دراسة منشورة على هيئة كتب ومجلات.
كاتبة صحافية في جريدة النهار



د.محمد العبدالجادر

حاصل على الدكتوراه في الجغرافية السياسية
كاتبة في جريدة القبس.
نائب سابق في مجلس الأمة
عضو جمعية الخريجين
عضو الجمعية الجغرافية الكويتية
عضو الجمعية الجغرافية المصرية



محمد الخالدي

محرر صحفي في جريدة الأنباء
كاتبة عمود في جريدة الأنباء



محمد الدلال

- ماجستير في القانون «International & Commercial Law» - University of Buckingham
بريطانيا ١٩٩٧
محامى ،مكتب الخبرة للاستشارات القانونية وأعمال المحاماة.
عضو جمعية المحامين
عضو جمعية حماية المال العام
كاتب في جريدة الراى



د. محمد السقا

- أستاذ الاقتصاد في جامعة الكويت ومدير برنامج الماجستير في الاقتصاد
شارك في إجراء العديد من الاستشارات لجهات متعددة في الدولة
حاصل على جائزة التدريس المتميز من جامعة الكويت، وجائزة الشيخ سالم العلي للمعلوماتية



محمد حمود الهاجري

- رئيس جمعية المحاسبين و المراجعين الكويتية
عضو مؤسس بالحملة الوطنية لمواجهة استنزاف وتبديد ثروة البلاد
عضو جمعية الصحفيين الكويتية



د. محمد عبدالمحسن المقاطع

- أستاذ بكلية الحقوق، جامعة الكويت
أستاذ زائر لدى جامعة وريك في المملكة المتحدة و جامعة سان دياجو في الولايات المتحدة
كاتب في صحيفة القبس و رئيس تحرير مجلة الميزان
مستشار و خبير دستوري لدى مجلس الأمة



مظفر عبدالله

عضو جمعية الصحفيين
عضو منظمة العفو الدولية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
كاتب في جريدة الجريدة



منى العياف

عضو جمعية الصحفيين
مدير إدارة الإعلام بالصندوق الكويتي للتنمية
مدير تحرير مجلة « الصندوق » (الصندوق الكويتي للتنمية)
كاتبة صحفية في جريدة القبس



ناصر العبدلي

سكرتير تحرير جريدة القبس
رئيس الجمعية الكويتية لتنمية الديمقراطية
عضو الجمعية الكويتية لحقوق الإنسان
عضو الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام



ناصر المطيري

ماجستير في القانون
إعلامي وكاتب صحفي في جريدة النهار
مقدم برامج في إذاعة وتلفزيون الكويت
مراسل إذاعة مونت كارلو الدولية في الكويت



ناصر النفيسي

بكالوريوس محاسبة ومراجعة - جامعة الكويت عام ١٩٨٦
المالك والمدير العام لمركز الجمان للاستشارات الاقتصادية
فاحص ضريبي في إدارة الضريبة بوزارة المالية سابقا
المدير المالي - شركة الصالحية العقارية سابقا



نجلاء خليفة

كبير مهندسي المشاريع - شركة خدمات القطاع النفطي
كاتبه في صحيفة الرؤية سابقا
عضو جمعية المهندسين
عضو جمعية الصحفيين



د. ندى سليمان المطوع

دكتوره في العلوم السياسية من لندن
باحثة في مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، جامعة الكويت
عضو مجلس إدارة منتدى القيادات العربية الشابة
عضو الجمعية الاقتصادية
عضو جمعية الصحفيين



نوفل عبدالهادي المصارع

مستشار ومدرب ومؤلف في التدريب والتطوير
اختصاصي في ابتكار وتصميم وتطوير النماذج التدريبية والعلمية
المستشار العلمي لحملة ركاز لتعزيز الأخلاق
مدير عام شركة ١٨٠ بروفيشنلز للاستشارات الإدارية



هيثم حمد الشايح

رئيس مجلس ادارة شركة الري لوجيستিকা
كاتب صحافي في جريدة القبس
عضو منظمة القيادات العربية الشابة
عضو جمعية الصحفيين



د.وليد الحداد

مدير عام مؤسسة الجودة للاستشارات الإدارية
مستشار في ديوان متابعة الجهاز الإداري وشكاوي المواطنين التابع لمجلس الوزراء سابقا
عضو جمعية التسويق الخليجية
كاتب في صحيفة الأنباء

ملحق (٣)

الفهرس المفصل بأسماء كتاب المقالات

الصفحة	تاريخ النشر	اسم الصحيفة	عنوان المقالة	اسم الكاتب
٢٦٤	١٠ يونيو	القبس	«أم الهيمان» خطيئة من؟	د. إبراهيم بهبهاني
٢٠٤	١٥ يوليو	القبس	«يقتلوا القتل ويمشوا...»	إقبال الأحمد
١٧٧	٢١ أكتوبر	عالم اليوم	نزيدها ضرائب عادلة اجتماعيا	أحمد الدين
١٣٨	٦ يوليو	عالم اليوم	مكافحة الفساد بالتصريحات!	أحمد الدين
١٤٤	٢٢ يوليو	عالم اليوم	انعدام الصدقية الحكومية!	أحمد الدين
١١٥	١٨ مارس	عالم اليوم	انعدام الجدية في مكافحة الفساد!..	أحمد الدين
٧٨	٢١ يناير	عالم اليوم	بين تنظيم الحرية وتقييدها!..	أحمد الدين
١٩٤	٧ أبريل	عالم اليوم	الرقابة البرلمانية.. وتصفية الحسابات الشخصية	أحمد الشريف
٢٥١	٢٠ يناير	النهار	المرئي والمسموع بين التعديل والتفعيل	أحمد عبدالمحسن المليفي
٨١	٥ أبريل	النهار	المواطنة	أحمد عبدالمحسن المليفي
٢٦٠	١١ مايو	النهار	نعم من حقنا أن نقلق	أحمد عبدالمحسن المليفي
٢٦١	١٨ مايو	النهار	أزمة نفوس	أحمد عبدالمحسن المليفي
٨٧	١٤ يوليو	النهار	الداخلية والتفويض	أحمد عبدالمحسن المليفي
١٩٢	١٧ فبراير	الجريدة	اللاهثون خلف الإنجازات	أحمد عيسى
١٥٥	١٨ نوفمبر	الجريدة	سيناريو بلير لنهاية الكويت ٢٠٣٠	أحمد عيسى
٢٠٠	٣٠ يونيو	الرؤية	هل يجوز للناخب خداع الناس بنشر معلومات مغلوطة؟	أحمد يعقوب باقر
١٨٦	١١ نوفمبر	الرؤية	في شهر أو سنة أو أربع.. تريد قانوناً مثل ٣١	أحمد يعقوب باقر
٢١٨	١٧ فبراير	الرؤية	تقارير يبي لها تسويق حكومي وشعبي	أحمد يعقوب باقر
١٦٤	٢٨ أبريل	الجريدة	الخصخصة: عبر من تجارب الدول النامية	د. بدر الديعاني
١٧١	١٩ مايو	الجريدة	ما بعد قانون الخصخصة (٢)	د. بدر الديعاني
١٣٠	٧ يونيو	الجريدة	وقف استنزاف المال العام كل لا يتجزأ	د. بدر الديعاني
١٩٦	٩ يونيو	الجريدة	ما بعد الاستجواب	د. بدر الديعاني
٢٧٦	٢٧ أكتوبر	الجريدة	الإضرابات وتجار الإقامة	د. بدر الديعاني
١٤٩	٩ أكتوبر	الطليعة	محاسبة من يملك السلطة	تيسير الرشيدان
٢٦٧	٢٢ يونيو	القبس	نعم للاستثمار.. لا لدعم السوق	جاسم السعدون
٢٦٥	١٨ يونيو	الراي	ظلم وظلام وجنود مجهولون	جاسم بودي
١٦٨	١١ مايو	الجريدة	نحو تغيير اقتصاد الوهب والنهب	حسن العيسى
٢١٠	٣ نوفمبر	الجريدة	مآسي التدوير!	د. حسن عبدالله جوهر
١٦١	١٦ أبريل	الجريدة	حصان الخصخصة الخاسر!	د. حسن عبدالله جوهر
١٤٦	٢٣ يوليو	الجريدة	انبطت التجربة!	د. حسن عبدالله جوهر
٢٢٢	٨ أكتوبر	الجريدة	مذبحة المناصب القيادية!	د. حسن عبدالله جوهر
٨٥	٩ يوليو	الجريدة	القضاء الشامخ!	د. حسن عبدالله جوهر
٢١٩	١٨ فبراير	الجريدة	التصريح الفضيحة لديوان الخدمة المدنية	حسن مصطفى الموسوي
٢٥٦	٢ مايو	الجريدة	ماذا بعد التقرير يا صفر؟	حسين العبدالله

٩٢	ديسمبر ١	الانباء	تمتية أم فساد؟ لكم الخيار	د.حنان الخلف
١٢٩	يوليو ١٩	الانباء	مكافحة الفساد بين الجد واللهو	د.حنان الخلف
٢٤٠	نوفمبر ٨	الانباء	أزمة صيانة في ثقافة الصيانة	د.حنان الخلف
٩٦	ديسمبر ١٦	الوطن	فساد الإعلام أم إعلام الفساد؟	د.خالد القحص
٨٠	١١ مارس	السياسة	الفريخ والمواطنة والمجتمع المدني	د.خالد عايد الجفناوي
١٤٢	يوليو ٢١	السياسة	خطط حكومية لمكافحة الفساد	د.خالد عايد الجفناوي
١٩٩	يونيو ٢٨	النهار	المشروعون وضرب القانون	د.كافية رمضان
٢٧٢	٢٤ أغسطس	الوطن	تدمير منظم للتعليم ومخرجاته	د. أحمد يوسف الدعيح
٧٧	٢ يناير		مقترحات بشأن قانون المحكمة الدستورية	د.كاظم بوعباس
١٧٢	يونيو ٣٠	الانباء	«عشيقات» الحكومة	ذعار الرشيدى
١٩٠	٦ فبراير	الوطن	«فضيحة».. نيابية!!	المحامي راشد الردعان
١٦٢	١٧ ابريل	الانباء	الخصخصة بين أخطاء الحكومة والمعارضة	سامي النصف
١٦٦	٢ مايو	الراي	الخصخصة... لا للتملك نعم للامتياز	د.سامي ناصر خليفة
١٨٢	٩ نوفمبر	الراي	«فلوسه وكيفه»!	سعود عبدالعزيز العصفور
٢٧٧	٢٨ سبتمبر	الوطن	إصلاح التعليم.. ضرورة اقتصادية	سعيد توفيقى
٢٠١	٤ يوليو	الجريدة	مناقشة هادئة للحوار الساخن مع وزير الصحة	المستشار شفيق امام
٢٤٩	٧ يناير	السياسة	لماذا يمرض البنك المركزي والبنوك قانون إسقاط الفوائد؟	د.صادق محمد البسام
١٢٢	٢١ يونيو	الرؤية	المعلومة تخص والثناء يعم!	صالح الغنام
١٨٧	١٨ نوفمبر	الرؤية	الخوف من العدالة!	صالح الغنام
١٧٦	١ سبتمبر	القبس	خطة بلا روح	صبيحة الجاسم
٩٨	١٧ ديسمبر	الجريدة	قانون مطلق الصافرة	ضاري الجطيلي
١٣٥	١ يوليو	الانباء	الموازنة والفساد	ظاري جاسم الشمالي
٨٩	٦ نوفمبر	الوطن	لا تمتية مع الفساد	عادل المزعل
١٢٣	٢٨ يونيو	الدار	حملة «كوييتيون ضد الفساد»	عادل حسن دشتي
٢٤٢	٢٤ نوفمبر	أوان	معالجة البورصة	عامر ذياب التميمي
١٧٤	٦ يوليو	اوان	التمتية بين الطموحات والإمكانات!	عامر ذياب التميمي
٢٢١	٣ مايو	الجريدة	مهاتير وقرارات الكوادر والبدلات!	د.عباس المجرن
٢٤٤	٢٦ نوفمبر	الجريدة	نوتة القروض المتعثرة وهيبية الجهاز التنفيذي!	د.عباس المجرن
٢٤١	٨ نوفمبر	الجريدة	سلطة هيئة أسواق المال وهيبتها!	د.عباس المجرن
٢٣٦	٤ نوفمبر	الراي	حماية النفط من الاستنزاف... أولى من التسرع	عبد الحميد العوضي
١١٧	٢٩ مارس	القبس	فساد المواطنة	عبد الحميد على عبد المنعم
٢٧٩	٢٨ سبتمبر	القبس	جيوب الوطن وجيوب المواطن	عبد الحميد على عبد المنعم
١١٠	٣٠ يناير	القبس	انكشاف الذمم المالية	عبد الحميد على عبد المنعم
١٢٥	٢٥ مايو	القبس	الفساد السياسي بقضه وقضيضه	عبد الحميد على عبد المنعم
٢٣٨	نوفمبر ٤	القبس	حكومة للإلكترونية	عبد الحميد على عبد المنعم
٢٦٩	٢٦ يونيو	القبس	ياكهربيا مرحبيا... بس لا تلبشونا!	عبد الخالق ملا جمعة
٢٠٧	٤ سبتمبر	القبس	إنهم أعداء وطنهم	عبد الرحمن الحمود

٢٠٩	١١ أكتوبر	الصباح	تقارير الكفاءة.. وتلاعب المسؤولين	عبدالرحمن العواد
١٠١	١٧ يناير	القبس	قانون الإعلان عن المصالح.. يتيم	عبدالرزاق عبدالله
١٦٩	١١ مايو	الجريدة	إقرار الخصخصة ضرورة اقتصادية	د.عبدالعزیز السلطان
٢٢٥	٢٠ يونيو	الشاهد	محاصصة المناصب القيادية	عبدالعزيز القناعي
١٠٨	٢٩ يناير	السياسة	حجم الفساد في البلاد	د.عبدالعظیم حنفي
٢٥٨	٤ مايو	القبس	الرافال عانس.. ومهرها غال! «ماكو نصيب..»	عبدالکريم الغريللي
٢١٧	١٢ فبراير	الراي	حاسبوا لجان الوظائف الإشرافية يا ديوان الخدمة	د.عبداللطيف الصريح
٢٦٦	٢١ يونيو	القبس	على الأقل ٧٨٪ منا مسؤولون	عبداللطيف الدعيح
١٨٠	٥ نوفمبر	القبس	فعلا عبث.. ولكن بمن؟	عبداللطيف الدعيح
٧٢	٢٥ نوفمبر	الرؤية	المجتمع المدني والتحول الديموقراطي.. المحدات والأبعاد	عبداللطيف سعود الصقر
٩٩	٢٧ ديسمبر	الرؤية	قلعش المال ولتسقط الحقيقة	عبداللطيف سعود الصقر
٢٢٤	٢٧ يونيو	الانباء	نظام تقييم الوظائف بديل البدلات والعلاوات الإضافية	د.عبدالله العبدالجادر
١١٨	١٤ مايو	الوطن	الوسيط، والشفيع في انجاز المعاملات	عبدالله خلف
١٥٢	٩ نوفمبر	القبس	إهمال التنمية ضياع للثروة الوطنية	د.عبدالمحسن حمادة
٢١٥	١٩ ديسمبر	الوطن	وملن الإجازات والمعطلات	عروب السيد الرفاعي
١٩٨	٩ يونيو	الجريدة	قوانين للتعطلة	علي البدهاح
١٧٩	٤ نوفمبر	أوان	صالات النواب	د.علي الزعبي
٩١	٢٢ نوفمبر	الوطن	الفساد والشرعية الأخلاقية: نحو فهم جديد لدرافعه	د.علي الطراح
٢٢٧	٥ سبتمبر	الانباء	الجميزة اليابانية على الطريقة الكويتية!	علي القلاف
١٠٢	١٧ يناير	القبس	إفصاح للإفصاح	علي عبدالعزیز النمش
١٢٢	٢٢ مايو	القبس	خداع في عالم المال	عمر سالم المطوع
٩٤	٥ ديسمبر	اوان	أسباب انتشار ظاهرة الفساد	عمر كوش
١٣٦	٢ يونيو	الرؤية	قانون النزاهة لمكافحة الفساد	د.عيسى الأنصاري
١٢٠	١٩ مايو	الرؤية	اللجنة التشريعية وقوانين مكافحة الفساد	د.عيسى الأنصاري
٢٥٢	٣ فبراير	الجريدة	بدمصارف الأميركية المتفردة نأتينا الشركات الفرنسية المتفردة	غادة العيسى
١٧٢	١١ يونيو	الانباء	حول الإصلاحات الاقتصادية في الخليج	غالب درويش
١٥٧	١٨ يناير	الجريدة	حكاية تنمية إلا خمسة!!	د.غانم النجار
٧٠	١٦ نوفمبر	الشاهد	ناديت وقد أحبيت ميتاً	غليص بن عكشان
٢٤٧	٥ ديسمبر	الراي	نشر ثقافة الغياب في المدارس	فوزية سالم الصباح
١٨٨	٢٩ نوفمبر	الانباء	لماذا يحتاج النائب إلى خدمات هؤلاء؟	فيصل الزامل
٢٠٨	١٠ أكتوبر	الانباء	لن تسامحك الأجيال على استنزاف موارد الدولة	فيصل الزامل
١٥١	٢١ أكتوبر	الانباء	درس من الشيخ عبدالله السالم، هل يتكرر؟	فيصل الزامل
٢٣٤	٨ أكتوبر	الجريدة	التنمية والقيادة ولعبة السياسة	د.فيصل الشريفي
٢٦٢	٢٨ مايو	الجريدة	العفاسي... اضبط الانتخابات	د.فيصل الشريفي
١٧٥	٢٦ أغسطس	القبس	تحدي التنمية الحلقة الفارغة	د.محمد العبدالجادر
١٦٠	١٥ أبريل	الانباء	نحو خصخصة عادلة	محمد الخالدي
٢٧١	٢٢ أغسطس	الراي	قالوا ولم أقل... «الحكومة غدرت فينا»	محمد الدلال

١٠٥	١٨ يناير	القبس	توفير المعلومات يخفّض المخاطر ويحدّ من تقلبات السوق	د. محمد السقا
٦٧	نوفمبر ٢	الدار	«سيادة القانون» متى.. كيف.. ولماذا؟	محمد الصادق
٢٤٦	٢ ديسمبر	القبس	أكثر من ملياري دينار سنوياً لأهل الكويت..؟	محمد حمود الهاجري
١٨١	٥ نوفمبر	القبس	من أجل وطن دائم	محمد حمود الهاجري
٨٨	٢ أغسطس	القبس	نواقص الوطنية	د. محمد عبد المحسن المقاطع
٢٠٥	٣١ يوليو	القبس	لجان مجلس الأمة.. تجتمع بلا نصاب	د. محمد عبد المحسن المقاطع
١٤٨	١٦ أغسطس	القبس	عندما تضيع الأمانة	د. محمد عبد المحسن المقاطع
١٩١	٨ فبراير	القبس	نشر أعمال مجلس الأمة السرية	د. محمد عبد المحسن المقاطع
١١١	١ فبراير	القبس	نشر الأعمال السرية الحكومية والبرلمانية.. للتاريخ.. وللتجربة	د. محمد عبد المحسن المقاطع
٧٤	٢٥ نوفمبر	القبس	من يراقب السلطة القضائية؟	مصطفى الصراف
٢٧٠	٤ يوليو	الجريدة	تجربتان في التوثيق	مظفر عبدالله
٢٣١	٣ أكتوبر	الجريدة	وكيل الوزارة	مظفر عبدالله
٢١٦	٢٣ ديسمبر	القبس	ثورة الإصلاح تبدأ من الحكومة	د. معصومة احمد ابراهيم
٢٣٩	٥ نوفمبر	القبس	الطابور الخامس	د. معصومة احمد ابراهيم
٨٢	٧ يونيو	القبس	حكم تاريخي.. ولكن حذار الفوضى!	منى العياف
١٨٤	١٠ نوفمبر	الدار	حملات الحج بين السلطتين وثقافة الاستهلاك	مهدي ملا علي
٢٨٠	٢ أكتوبر	القبس	تجارة الإقامات.. قطع الأعناق!؟	ناصر العبدلي
٧٦	٢ ديسمبر	القبس	تقارير ديوان المحاسبة!	ناصر العبدلي
٢١٢	٣ ديسمبر	الانباء	التنمية والتتويج الإداري!	ناصر المطيري
١٢٦	٢٧ مايو	القبس	فَجْرَة البورصة.. والتايوت الكرتوني!	ناصر النفيسي
٨٣	١٣ يونيو	الانباء	البارعون في القفز	د. ناصر بهبهاني
١٢٨	٢٧ مايو	الانباء	فساد سيئ الحظ	د. ناصر بهبهاني
١٢٢	٢٠ مايو	الرؤية	هل تستطيع الحكومة أن تجيب بنعم؟	ناصر محمد المطني
١٢٩	٢٧ مايو	الرؤية	النزاهة في زمن المفسدين	نجلاء خليفة
١٥٨	٢٣ مارس	الجريدة	السباحة في بحر من الحيرة الاستراتيجية	د. ندى سليمان المطوع
٢١٢	١ ديسمبر	الرؤية	مركز الكويت للتقييم القيادي	نوفل عبدالهادي المصارع
٢٥٤	١٠ فبراير	القبس	مؤتمر سنوي للأخطاء الحكومية	هيثم حمد الشايع
٢٧٥	٢٨ أغسطس	القبس	لا للزيادات.. نعم للعمل	هيثم حمد الشايع
١١٢	١٤ فبراير	الانباء	فلسفة» النبي صلى الله عليه وسلم في مجاربة الفساد	د. وليد الحداد
٢٢٨	٢٦ سبتمبر	الانباء	الإدارة بالأخلاق ودورها في إصلاح الإدارة الكويتية	د. وليد الحداد
٢٥٥	٣٠ أبريل	القبس	من سرق مخطط السجن المركزي الجديد!؟	وليد عبدالله الغانم
٢٦٣	٢٨ مايو	القبس	«سهود مهود»	وليد عبدالله الغانم
١١٤	١٦ فبراير	القبس	المزورون احتلوا الكويت!	وليد عبدالله الغانم
٩٠	٦ نوفمبر	القبس	هل نشفت الرشوة فعلا في المؤسسات الحكومية..؟	وليد عبدالله الغانم
٢١٤	٨ ديسمبر	الراي	الوظائف القيادية	د. يعقوب أحمد الشراح
٢٢٣	٨ يونيو	الراي	الندب ومجلس الخدمة المدنية	د. يعقوب أحمد الشراح
١٤١	١٩ يوليو	القبس	فساد.. في فساد	يوسف الشهاب

ملحق (٤)

إطار مشروع إعداد الكتاب والقائمين عليه

أعيد تشكيل اللجنة القائمة على تنفيذ هذا المشروع للسنة الثانية على التوالي في مايو ٢٠١٠ و منذ ذلك التاريخ و حتى أوائل نوفمبر حكمت ٧٣٦ مقالة أجازت منها ١٤٥ مقالة لعدد ٩٦ كاتب تضمنها هذا الكتاب موزعة على أقسام المقالات الستة. يضاف لذلك سبعة أبحاث مساهمة في ملف الكتاب. وفيما يلي إطار المشروع كما وضعتة اللجنة و عملت بموجبه مطورا عما تم تأسيسه في العام الأول.

أهداف المشروع

١. إثراء المكتبة العربية التي تعاني نقصا شديدا في جل موضوعاته و هي الحكم الصالح، و حق الاطلاع و حرية تداول المعلومات، و النزاهة و المساءلة و مكافحة الفساد
٢. توعية الجمهور بأهمية هذه المسائل و أهم القضايا المثارة في الساحة الكويتية بشأنها
٣. تشجيع الكتاب نحو الاهتمام بهذه القضايا و ضرورة المداومة على توعية الجمهور بها
٤. تسليط الضوء على واحدة من أهم القضايا المثارة في الساحة المحلية من خلال تضمينها في ملف خاص في الكتاب

مهمة اللجنة

إعداد كتاب بعنوان "كتاب ضد الفساد" يتضمن أبرز المقالات التي نشرت في الصحافة الكويتية لكتاب كويتيين و غير كويتيين خلال فترة سنة كاملة تبدأ من الأول من نوفمبر ٢٠٠٩م و حتى نهاية اكتوبر ٢٠١٠م. إضافة للجزء الخاص بملف الكتاب و ينشر الكتاب في التاسع من ديسمبر بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد

و يعد هذا الكتاب هو الجزء الثاني حيث صدر الجزء الأول في التاسع من ديسمبر من العام ٢٠٠٩م

مصدر المقالات

يشمل المقالات التي تناولت موضوعات الكتاب و المتوفرة في قاعدة البيانات لدى جمعية الشفافية الكويتية خلال الفترة المقررة. حيث يتم تجميع هذه المقالات و إعادة نشرها دوريا في الموقع الالكتروني للجمعية بواسطة مركز الشفافية للمعلومات في إطار الرصد اليومي الذي تقوم به لوقائع الفساد و أحوال الشفافية في الصحف المحلية اليومية و بعض الصحف الاسبوعية

ضوابط عامة

عدم النظر إلى الانتماءات الفكرية و السياسية و التنظيمية للكتاب و هو الشرط الذي يتحقق تلقائيا في مصدر المقالات

و تقيّم مقالات أعضاء اللجنة و أعضاء الجمعية، من قبل اللجنة على ألا يشترك العضو في تقييم المقالات التي تخصه. و تطبق في ذلك نفس المعايير و الآلية و جميع القواعد الأخرى المنشورة هنا

معايير تقييم المقالة

- ١ . تناول مسألة نظرية في واحد أو أكثر من موضوعات الكتاب
- ٢ . الريادة في عرض وقائع أو قضايا محلية أو أن لا تكون مطروقة كثيرا
- ٣ . تناول جوانب لم تطرق كثيرا في وقائع أو قضايا مثارة في الساحة المحلية
- ٤ . تجنب الشخصية في الطرح(مثال عدم ذكر أسماء معينة أو قبيلة أو طائفة ما لم يكن هناك سبب موضوعي يستدعي ذلك في صلب المقالة، أو انصراف الحديث إلى تجربة شديدة الخصوصية يصعب تكرارها كثيرا)

آلية العمل داخل اللجنة

- ١ . قبل عرض المقالة للتقييم تستعد التعليقات الشخصية التي قد ترد في نهايتها دون أن يكون لها صلة بصلب الموضوع، أو اللازمة الروتينية التي يستخدمها الكاتب في بداية أو نهاية مقالته و هي ظاهرة موجودة في الصحافة المحلية
- ٢ . يحجب أثناء التقييم أسماء كتاب المقالات و أسماء الصحف المنشورة فيها ضمانا للحيادية

نطاق و آلية تقييم المقالة

- ١ . نطاق درجات التقييم من (٥ - ١) لمجمل المقالة
- ٢ . يقيّم الملف الواحد بواسطة ثلاثة أعضاء كل على حده، و يؤخذ متوسط الدرجات في تقييم كل مقاله بقسمة مجموع تقييم الأعضاء على ثلاثة
- ٣ . النسبة المقبولة للتفاوت بين نتائج التقييم فيما يزيد عن درجتين هي ١٠٪ و ما يزيد عن ذلك تتم إعادة تقييمه من قبل عضو آخر بخلاف الثلاثة
- ٤ . إذا لم تتجاوز نتيجة إعادة التقييم ٥٪ بالزيادة أو النقص عن التقييم السابق تقبل النتيجة، أما إذا تجاوزت هذه النسبة فيتم تكليف عضو آخر بإعادة تقييم الملف و هكذا وصولا إلى النسبة المطلوبة.

شروط النشر

- ١ . تتحدد عدد المقالات التي ستشر بناء على حجم الكتاب و الأقسام المخصصة فيه للمقالات
- ٢ . يعتمد بحد أقصى أفضل خمسة مقالات للكاتب الواحد إذا تكرر اسمه نتيجة التقييم فإذا تساوت الدرجة بين أكثر من مقالة تؤخذ المقالة الأحدث في النشر

٣. يتم الاتصال بالكتاب كلما كان ذلك ممكناً لأخذ موافقتهم على النشر و تزويد اللجنة إذا ما رغبوا بنبذه مختصرة عنهم مع صورة شخصية حديثة

ملف الكتاب: «الشفافية والتنمية»

١. يساهم فيه نخبة من الباحثين و المفكرين من داخل و خارج دولة الكويت
٢. تتناول المادة المقدمة من زوايا مختلفة خطط التنمية و متطلبات الشفافية المصاحبة في دول مجلس التعاون بشكل عام، و خطة التنمية لدولة الكويت التي دخلت حيز التنفيذ في ابريل ٢٠١٠م بشكل خاص
٣. تعد المادة المقدمة خصيصاً لهذا الملف

أهم إجراءات الشفافية المتبعة في المشروع

١. التصريح لوسائل الإعلام أولاً بأول عن مستجدات المشروع
٢. المشاركة في حوارات إعلامية لتسليط الضوء على المشروع
٣. تخصيص قسم مستقل للجنة ينشر فيه كل ما يتصل بها بما في ذلك أهم قرارات اجتماعاتها أولاً بأول في الموقع الالكتروني لجمعية الشفافية الكويتية

أعضاء اللجنة ومختصر سيرهم



رئيسة اللجنة

أ.د. معصومة أحمد محمد إبراهيم

كويتية الجنسية

تحمل شهادة دكتوراه الفلسفة في علم النفس التربوي ، جامعة كلورادو ، بولدر ١٩٩٢ .
تعمل أستاذة علم النفس التربوي، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي و
التدريب

حاصلة على وسام التحرير من صاحب السمو أمير الكويت وخادم الحرمين ووسام وزير الدفاع
السعودي للتطوع في حرب تحرير الكويت ١٩٩١ .

عضو جمعية الصحفيين الكويتية و جمعية الشفافية الكويتية و جمعية الهلال الأحمر
الكويتي.

عضو المفوضية العليا للانتخابات النيابية في الكويت التابعة لجمعية الشفافية

عضو فريق الخبراء و المراقبين العرب لمراقبة الانتخابات الرئاسية الموريتانية ٢٠٠٩



نائب رئيس اللجنة

د. خالد عايد الجنفاوي

كويتي الجنسية

يحمل شهادة الدكتوراه في الأدب الانجليزي، جامعة ولاية الينوى، يونيو ٢٠٠٥

يعمل مدرسا في كلية الآداب بجامعة الكويت ، قسم اللغة الانجليزية و آدابه

حاصل على وسام التحرير من صاحب السمو أمير الكويت وخادم الحرمين ووسام وزير الدفاع السعودي للتطوع في حرب تحرير الكويت ١٩٩١

حائز على شهادة تقدير من مركز الوعي لتطوير العلاقات العربية الغربية ٢٠١٠

عضو جمعية الصحفيين الكويتية

كاتب مقالات شبه يومي في صحيفتي السياسة الكويتية و Arab Times و مجلة آراء حول الخليج التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث في الإمارات العربية المتحدة.



مقرر اللجنة

عبدالرحميد علي عبدالمنعم

كويتي الجنسية

يحمل بكالوريوس تجارة (شعبة المحاسبة)، جامعة الكويت، يونيو ١٩٧٥م
أسس ضمن مجموعة من ١١٦ مواطن جمعية الشفافية الكويتية و أشهرت رسميا في مارس
٢٠٠٦م.

يرأس حاليا بشكل تطوعي مركز الشفافية للمعلومات في الجمعية

أسس لفكرة مشروع « كتاب ضد الفساد »

يعد تقرير « أحوال الشفافية في شهر » وتشره معظم الصحف المحلية اليومية في الأسبوع الأول
من كل شهر بدءا من نوفمبر ٢٠٠٩

ساهم في صياغة مشروعات قوانين تعنى بمكافحة الفساد و حق الاطلاع و انخرط في عضوية
لجنة الحوكمة التي تقود حملة « لا تنمية مع الفساد » للدعوة لإقرار هذه القوانين

انخرط في عضوية فريق عمل مشترك برعاية مجلس الوزراء بين الحكومة و البنك الدولي و
المجتمع المدني لتطوير مشروع قانون لحرية الوصول للمعلومات في ٢٠٠٨

كاتب متخصص في قضايا الشفافية و مكافحة الفساد، و نشرت له العديد من المقالات في
الطليلة والحدث و المؤشر و صحف أخرى و يكتب حاليا في صحيفة القبس.



عضو اللجنة

إقبال الأحمد

كويتية الجنسية

تحمل بكالوريوس الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الكويت

تدرجت في العديد من المناصب في وكالة الأنباء الكويتية لتصبح أول رئيسة تحرير لوكالة أنباء عربية حتى عام ٢٠٠١.

مستشار إعلامي في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة ٢٠٠١ - ٢٠٠٢

مدير مشروع الحملة الإعلامية لتصحيح المسار الاقتصادي في الكويت ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣

نائب رئيس الجمعية الكويتية للصدائة

عضو جمعية الصحفيين الكويتية

شاركت وتشارك في لجان تحكيم إعلامية وغير إعلامية

شاركت بأوراق عمل في عدة مؤتمرات محلية ودولية حول المرأة

شاركت ضمن وفود كويتية رسمية وغير رسمية في زيارات ورحلات خارجية لتسليط الضوء على قضايا وطنية لكسب الرأي العام العربي والدولي لهذه القضايا.

كتبت و لا تزال في عدة صحف ومجلات عربية و تكتب بشكل شبه منتظم في صحيفة القبس



عضو اللجنة

عبدالخالق ملا جمعة

كويتي الجنسية

يحمل بكالوريوس علوم سياسية و اقتصاد ١٩٨٦

يعمل مستشارا بمجلس الأمة

حاصل على شهادة في التحكيم القضائي الدولي ٢٠٠٥، جمعية المحامين الكويتية

حاصل على شهادة الدولة التقديرية «معلم متميز» ٢٠٠٢

حاصل على شهادة ممارس معتمد في البرمجة اللغوية العصبية N.L.P ٢٠٠٨

كاتب في صحيفة القبس منذ ١٩٩٩م، و الطليعة منذ ٢٠٠١م

مرشح سابق لعضوية مجلس الأمة ٢٠٠٥

عضو جمعية الصحفيين الكويتيين و جمعية الشفافية الكويتية و جمعية تقييم الأداء البرلماني

ورئيس مكتب حقوق الإنسان في قوى ١١-١١



عضو اللجنة

ضاري سليمان الجطيبي

كويتي الجنسية

يحمل ماجستير في الهندسة الميكانيكية من جامعة ولاية أوريغن، الولايات المتحدة الأمريكية،
٢٠٠٧

يعمل مساعد مدير، مجموعة الخدمات المصرفية التجارية، بنك الخليج

كاتب عمود صحافي في صحيفة الجريدة الكويتية منذ عام ٢٠٠٧

مدير التسويق في الحملة الانتخابية للنائبة د. أسيل العوضي لانتخابات مجلس الأمة، الكويت،
٢٠٠٩

نائب رئيس الإتحاد الوطني لطلبة الكويت ، فرع الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٧

محاضر في المؤتمر الوطني للخدمة والتعليم في ولاية نيو مكسيكو، الولايات المتحدة الأمريكية،
٢٠٠٧

مؤسس ورئيس تحرير مجلة نبراس الالكترونية الصادرة عن الإتحاد الوطني لطلبة الكويت ، فرع
الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٠٠٤-٢٠٠٥



من اجتماعات اللجنة



حوار صحفي في الراي

ملحق (٥)

صور من مشروع «كتاب ضد الفساد»

في عامه الأول ٢٠٠٩



د. رياض الفرس
رئيس اللجنة



عبد الحميد علي
مقرر اللجنة



د. معصومة أحمد
نائب رئيس اللجنة



احمد عيسى
عضو اللجنة



بسام العسوسي
عضو اللجنة



د. عيسى الأنصاري
عضو اللجنة

لجنة كتاب ضد الفساد في 2009م

موت المصانعات العاطلة

والأمير قلقه



الأمير صباح الأحمد بن عبد الوهاب السالم الصباح أمير الكويت...

البكوينية

في مساء الأربعاء 10 ديسمبر 2009... كتاب ضد الفساد...

من مقالات ضد الفساد... 40% قيمت...

23-12-2009 14:30 هـ الموافق 15 ديسمبر 2009 العدد 6542 (12101) السنة 48

البدن العيض يتواجد لمكافحة القدرات

«الزراعة» تدرس منع الصيد في الفترة المسائية في جون الكويت



مختار محمد

كويت، دعت الهيئة العامة للبيئة... لدراسة منع الصيد في الفترة المسائية...

الصيد في الفترة المسائية... دراسة من قبل الهيئة العامة للبيئة...

تسعى إلى حماية المال العام والتكسيبات الوطية

تأسيس لجنة كتاب ضد الفساد في جمعية الشفافية

الجمعية العامة للشفافية... تأسيس لجنة كتاب ضد الفساد... حماية المال العام...

مركز كويتي في الميزان العربي للتجارة الإلكترونية

الاتزام بالوثيقة أصبح ظاهرة تتأثر بها المؤسسات إيجابياً وسلباً

الكويت، دعت الهيئة العامة للبيئة... مركز كويتي في الميزان العربي للتجارة الإلكترونية...

اتحاد العمال.. تلتفت حكومة

أخبار اللجنة في الصحف



الاحتفاء بالكتاب في اليوم العالمي لمكافحة الفساد 9 ديسمبر 2009م

الأخ الكريم صلاح محمد الغزالي المحترم
رئيس مجلس إدارة جمعية الشفافية الكويتية

تحية طيبة وبعد ،،،


تلقبنا مع الشكر إهداءكم الكريم من نسختي كتابيكم "كتاب ضد الفساد" والذي أصدرته الجمعية متضمنا نخبة من المقالات المنشورة في الصحف الكويتية عن حالات الفساد لمدة عام كامل ، وكذلك إصداركم عن "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" .

وإذ نقدر لكم مبادرتكم الكريمة ، فإننا نشيد بدوركم المستنير ، ورصدكم الأمين لمظاهر الفساد الذي نسعى لاجتثاث جذوره لإزالة كل العوائق أمام مسيرة التنمية على أرض الكويت الحبيبة .

خالص تحياتنا ، آمليين لكم كل التوفيق والسداد .

مع أطيب التمنيات ،،،

ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح


رئيس مجلس الوزراء

الأحد : 16 صفر 1431 هـ
الموافق : 31 يناير 2009 م

كتاب شكر من سمو رئيس الحكومة

تم توزيع الكتاب على نطاق واسع وقد تلقت الجمعية العديد من كتب الشكر



جمعية الشفافية الكويتية
Kuwait Transparency Society

العنوان: دولة الكويت ، اليرموك ، قطعة ٤ ، مقابل طريق المطار ، فيلا ٢٦

تلفون ٢- ٢٥٣٥٨٩٠١ (٩٦٥) ، فاكس ٢٥٣٥٨٩٠٣ (٩٦٥)

الموقع الالكتروني: <http://www.transparency-kuwait.org/>

البريد الالكتروني: info@transparency-kuwait.org